مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

نائب المدير العام
مدير تطوير الأعمال
بلال البرماوي

نائب المدير العام
للشؤون الإدارية والتسويق والمبيعات
طارق قليلات

المدير المالي
سلام أبو كشك

المستشار القانوني
جهاد الشريف

تصميم وإخراج
إبراهيم سوميرة

العنوان

79 شـــارع وصـفـي الـتـل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع
العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

أربعة أسابيع ص 6

أبـرز أحـداث تشرين الثاني/نوفمبر 2009 مغطّاة بإيجازٍ وافٍ، ليتسنّى للقارئ الاطّلاع على بانوراما الشهر.

قارئ/كاتب ص 13

«وارد» مجلة **السّجل**

إسرائيل تحيل معاهدة وادي عربة إلى سلام بارد ص 22

15 سنة مضت على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، وما زال تحقيق السلام في المنطقة بعيد المنال. حسين أبو رمان يستعرض مسار هذا الخيار، والمعيقات في طريقه.

العنف بين رجال أمن ومواطنين: الدولة إذ تغدو عشيرة أخرى ص 28

الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد، تكشف عن نمط جديد يُخشى من تكريسه بالتدريج في العلاقة بين العشائر والدولة. سوسن زايدة تتقصّى دلالات هذه الانعطافة.

مربط الفرس: قانون انتخاب عصري ص 16

عوامل عدة أسهمت في إضعاف أداء مجلس النواب المنحلّ، منها ما يتعلق بقانون الانتخاب، وأخرى ذات صلة بالطريقة التي أديرت بها انتخابات 2007. **السّجل** ترصد هذه العوامل وتحلّلها.

تقرير «المرتبة 14»: عندما تكون ثقافة الإعلامي والمسؤول «سمعية» ص 32

خبر غير دقيق تناقلته وسائل إعلام محلية، حول تقرير زُعم أنه صادر عن الأمم المتحدة، كشفَ عن خلل في أداء الإعلام. دلال سلامة تتتبّع خيوط الخبر، والتحولات التي طرأت عليه.

الأزمة المالية: تداعيات تنحسر والركود على حاله ص 60

14 شهراً مرت على الأزمة العالمية. محمد علاونة يرصد انعكاسها على إيرادات الدولة والصادرات ونشاط البنوك والعقار والصناعة والتجارة.

ملف العدد

المشاريع الكبرى في الأردن: خيارات استراتيجية أم أمنيات بلا مقوّمات؟ ص 39

مشروع جرّ مياه الديسي: هل استنفدنا جميع البدائل؟
غيداء حمودة ص 40

قناة البحرين: مشروع حيوي ينقذ «الميت» من الزوال
آمال إرشيد ص 44

القطار الخفيف بين عمان والزرقاء: رحلةٌ تصالح البيئة وتقترح قيماً جديدة
محمد جميل خضر ص 48

المفاعل النووي الأردني: فكرة «خيالية» يسندها الواقع
محمد علاونة ص 50

الطاقة النووية في الأردن: طاقة بديلة أم مجازفة استراتيجية؟
رؤوف الدبّاس ص 54

المشاريع الكبرى: نقص في الحفاوة الشعبية
أحمد أبو خليل ص 57

مساحة حرّة

مجالس أمناء الجامعات: تفريغ الرؤية الإصلاحية

على خلاف ما توقّعه كثيرون، جاءت تشكيلة مجالس أمناء الجامعات مخيّبة لآمال. باسم الطويسي يناقش المؤشرات على «اختطاف» فكرة إصلاح التعليم العالي.

ص 14

شأن اقتصادي

تخفيض عجز الموازنة هدفٌ منشود

العلاج الحقيقي للاختلالات الجوهرية في هيكل الإنفاق العام في البلاد، ينطلق من إصلاح القطاع العام. هذا ما يخلص إليه زياد فريز.

ص 58

عين ثالثة

أوقفوا سحب الجنسية

ينبغي على الأردن أن يُوقف نزع المواطنية من أردنيين من أصول فلسطينية، يحق لهم حمل الجنسية الأردنية. هذا ما يدعو إليه جو ستورك.

ص 72

«البدايات»: وثيقة تاريخية أمينة لحياة جيل ومجتمع

إبراهيم عثمان، يرى أن قراءة **البدايات** ضرورة معرفية تضيء ما جرى في الأردن في أواسط القرن العشرين.

ص 92

الحوثيون: مطالب مذهبية وخيوط خارجية

زوبعةُ أسئلة، يثيرها غبار المعارك الجارية في اليمن بين الجيش والحوثيين. معن البياري يتتبع الخيوط الخارجية للحرب في صعدة.

ص 64

قونَنةُ العنصرية واستئصال الهوية القومية

يتجه الكنيست إلى إقرار مزيد من التشريعات ضد فلسطينيي 1948، لمحو ذاكرتهم الجمعية وطمس هويتهم العربية. إمطانس شحادة يتناول أبرز ما تتضمنه هذه التشريعات وتداعياتها على المواطنين العرب.

ص 68

موسم الزيت: مادبيّون يعيشون لحظة القطاف والنصيب

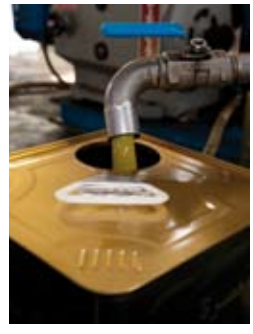

إنه موسم الزيت. حيث ينتظر المزارع ما تجود به شجراتٌ يرعاها، فتمنحه خلاصةَ عروقها. علا محمد حلّت ضيفةً على معاصرَ في مادبا، ودوّنت مشاهداتها.

ص 78

منظمة «جي. ستريت»: تأييد إسرائيل والسلام معاً

منظمة أميركية تشقّ طريقها بحذر. اعتقد بعضهم أنها لن تستمر، لكنها تتحول بالتدريج إلى قوة في واشنطن. جينيفر الحمارنة تستعرض أفكار هذه المنظمة، وآفاق عملها.

ص 70

حقوق المرضى: نقص تشريعات وتجاوزات عليها

يشكو مرضى في البلاد من انتهاك خصوصيتهم عند تلقي العلاج في مراكز صحية ومستشفيات حكومية وخاصة، وعدم مراعاة حقوقهم في معرفة حالتهم المرَضية. دلال سلامة تبحث في هذا الموضوع.

ص 74

الكابتن بدر إسماعيل: «ملك الهِد»

رياضيّ من طراز رفيع، أجاد اللعب في مركز قلب الدفاع في فريق الجزيرة وفي المنتخب الوطني. محمد فرواتي التقاه، وكان حديثٌ حول المسيرة والذكريات.

ص 112

جودة الذهب في ميزان فريال الخزوز

امرأةٌ عشقت بريقَه، لكن بطريقتها الخاصة، ليس اقتناءً أو استخداماً للزينة، وإنما عبر احترافها فحص السبائك وصناعتها. سلمى إبراهيم أطلّت على طبيعة عمل الخزوز في هذا المجال.

ص 116

انتقادات لتقرير أميركي حول الحريات الدينية

انتقد تقرير أميركي رسمي «تدهور حرية الأديان في الأردن»، فيما ردّ عليه المركز الوطني لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، عبر بيانات صحفية، وتصريحات إعلامية، رأت أن التقرير «يفتقر للمصداقية».

التقرير، أصدره مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في «الخارجية» الأميركية، ورأى أن هناك «تدهوراً» للحريات الدينية في دول عربية وإسلامية، من بينها الأردن.

الناطق باسم المركز الوطني لحقوق الإنسان محمد الحلو، قال لـ **السجل** إن التقرير «يشتمل على مبالغة كبيرة» في إشارة منه إلى وجود حالات تعاني من التضييق بما يتعلق بالحرية الدينية، وأكد أن المركز يرفض التقرير، فليس هناك ظاهرة في الأردن اسمها «الاضطهاد الديني»، وإن وجدت حالات تعاني من ذلك، فإن الأمر «لا يرقى لمستوى وصفه بالظاهرة».

من جهته، لفت رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن هاني الدحلة، إلى أن المنظمة ترصد يومياً حالة حقوق الإنسان، وأن لديها الاطلاع الكافي «للحكم على ما إذا كانت السلطات المختلفة تمارس التضييق الديني».

وأكد الدحلة في حديث لـ **السجل**: «نستطيع الحزم والجزم بكل ثقة، أن الأردن لا يشهد حوادث اضطهاد ديني»، منتقداً التقرير الأميركي بقوله: «الخارجية الأميركية تستند في تقريرها لتصرفات فردية أو أخرى غير مسؤولة، وليس للأردن علاقة بها».

رعايا في الطائفة الإنجيلية في الأردن، يشعرون أنهم لا ينالون حقوقهم. يعلق القس وليد مدانات من الطائفة الإنجيلية، على ذلك: «لا اضطهاد دينياً في الأردن ضد رعايا الطوائف الدينية»، لكنه يستدرك: «واقعياً، الإنجيليون لا ينالون حقوقهم المدنية كما ينالها أبناء الطوائف الأخرى».

يدعو مدانات لمساواة أبناء طائفته، برعايا الأرثوذكس والكاثوليك. ويرى أن «الإنجيليين يَبدون مواطنين من درجة ثالثة»، متسائلاً: لماذا تمنح الحكومة الطائفة السريانية والأقباط المصريين حقوقاً، رغم أن الإنجيليين أردنيو الجنسية؟

المركز الوطني لحقوق الإنسان لم يكتفِ بانتقاد تقرير الخارجية الأميركية، بل وجه مطالبة للإدارة الأميركية بالابتعاد عن معايير الانتقائية والتسييس التي ينتهجها التقرير في التعامل مع الدول. وجاء في بيان المركز، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2009، رداً على

التقرير: «ليس أدل على ذلك من عدم التعرض للممارسات الإسرائيلية التي تقوم على التمييز الديني بحق أبناء الشعب الفلسطيني من المسلمين والمسيحيين ومنعهم من إقامة شعائرهم الدينية».

الانتقادات الأردنية للتقرير الأميركي، لا يرى فيها مدانات إشارة لأوضاع أبناء الطائفة الإنجيلية ومعاناتهم تحديداً، بل «إلى حالات تريد الدخول بالمسيحية، أو العودة إليها، لكن القانون الأردني يرفض ذلك بوصفه ردّة عن الدين الإسلامي»، فيما يرى الدحلة أن ما ورد في التقرير يشير إلى حالات فردية لا علاقة لها بالسلطات الرسمية أو الحكومية. وهو ما يذهب إليه المركز الوطني لحقوق الإنسان، الذي يرى أن التقرير يخلط «بين ما يمكن نسبته إلى سياسات رسمية، وما يُعَدّ نتاج تراكمات ثقافية واجتماعية». ■

رسالة شبيلات: أكثر مما يقوله العتاب

لم يصل تحقيق مديرية الأمن العام في قضية المعارض ليث شبيلات الذي تعرض للضرب «على أيدي مجهولين» أمام مخبز «صلاح الدين» في وسط البلد، إلى نتيجة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

شبيلات نفى رواية الأمن العام، التي جاء فيها أن ما حدث كان نتيجة «مشادة كلامية» بينه وبين أشخاص لا يعرفهم، مبيناً أن الذين ضربوه، جاءوا من الخلف، وأنه لم يستطع رؤيتهم، بعد أن لاذوا بالفرار سريعاً.

لكن، يبدو أن «في فم شبيلات ماء»، بحسب صحفي، طلب عدم نشر اسمه، قال لـ **السجل** إن رسالة شبيلات إلى وزير الداخلية نايف القاضي في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2009، «جاءت لتقول أكثر مما يقوله العتاب»، رغم أنها رسالة من الممكن أن تصنَّف في هذا السياق.

شبيلات عاتبَ القاضي، بسبب عدم مهاتفته مباشرة رغم أنهما صديقان، بدلاً من إبلاغ نقيب المهندسين بـ«جدّية الحكومة في إجراء التحقيق في حادثة الاعتداء».

تساءل شبيلات في رسالته عن مغزى عدم قيام «أي مسؤول» بالسؤال عنه، مضيفاً: «لو تعرض سائح صهيوني أو غربي لاعتداء أبسط من هذا، لتراكض أكبر المسؤولين لتفقد حال المصاب في المستشفى».

شبيلات «لا يضرب بالرمل»، ولكن بعد رسالته بأيام قليلة، في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009 شاءت المصادفة، وحدها، أن يتعرّض باص سياح إسرائيليين لحادث سير، توفي على إثره سائح إسرائيلي، وأصيب 34 آخرون جراء تدهور حافلة تقلّهم في رحلة سياحية من مادبا إلى البترا، في منطقة إرينبة بلواء الجيزة.

«عندها، كانت الحكومة في أوج نشاطها»، كما يقول الصحفي، فقد أوعز رئيس الوزراء نادر الذهبي إلى محافظ مادبا أن يتابع إجراءات الإسعاف وحالة المصابين، مطالباً بضرورة تقديم جميع الخدمات الصحية والرعاية والعلاجية لهم، فضلاً عن اتصال وزيرَي الداخلية والصحة بمحافظ مادبا هاتفياً للاطمئنان على حال المصابين.

لم يكن شبيلات، يعلم أن «امتحان مصداقية الحكومة سيأتي بهذه السرعة»، بحسب نقابي فضّل عدم نشر اسمه. يتساءل النقابي: «لماذا كانت كل تلك البهرجة الإعلامية لمجرد حادث سير، بينما هناك رجل محترم تعرّض للاعتداء، ولم يهاتفه أحد؟».

شبيلات، في رسالته، يبدو «غير مأخوذ بوعود الحكومة أن تكون جادة في تحقيقاتها»، وهو يتساءل عن تحقيقات كثيرة قُيّدت حتى اليوم «ضد مجهول».

لم يتلقَّ شبيلات أيَّ رد على رسالته، ويبدو أنه معتاد على الأمر. يقول في تصريح لـ **السجل**: «طول عمري أبعث رسائل، ولا عمرهم بجاوبوا». ويضيف أن «الحكومة فضحت حالها عندما أصدرت بيانها، والتحقيق لم ينتهِ بعد».

كاتب في صحيفة يومية، طلب عدم الكشف عن اسمه، قال لـ **السجل**: «حسناً، ابحثوا عن المتضرر من كلام شبيلات، عندها لا بدّ أن نجد خيطاً يقودنا إلى المعتدين». ■

مجالس الأمناء: مطالبات عشائرية بحصّة من الكعكة

أثارت تشكيلة مجالس أمناء الجامعات الحكومية والخاصة موجة عارمة من الانتقادات، بدا لافتاً أنها وحّدت بين أطياف مختلفة، أجمعت على التعبير عن خيبة أملها من التشكيلة التي أُعلنت يوم 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بعد شهرين من المباحثات والمشاورات الحكومية.

عضو المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين إرحيل الغرايبة انتقد ما وصفه بـ«طغيان البعد السياسي» كمعيار لاختيار المعينين في المجالس، ما أسفر في رأيه عن«إقصاء للحركة الإسلامية».

وهو أمر نفاه الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل الشريف الذي أكّد في تصريحات صحفية، أن المعيار الوحيد الذي اعتمدته الحكومة هو «الخبرة الأكاديمية، ومدى قدرة الشخص على إثراء المجلس من خلال خبرته الأكاديمية».

لكن أكاديميين، انتقدوا ما وصفوه بـ«عدم الالتزام بالمعيار الأكاديمي في التعيين»، ما ولّد «شعوراً بالإحباط»، بحسب تعبير نائب رئيس الجامعة الهاشمية لشؤون الكليات الإنسانية سلطان أبو تايه في تصريحات صحفية، ذلك أن الجميع توقّع «تشكيلة أكاديميين خبروا مشاكل المؤسسات الجامعية»، لكن الحكومة جاءت بـ«رؤساء وأعضاء هم خبراء في السياسة أكثر من التعليم».

انتقاد آخر وُجّه إلى التشكيلة، هو أنها خالفت القانون، ففي حين تشترط المادة 9 من قانون الجامعات الأردنية ألاّ تقل درجة الأكاديمي المعيّن عن رتبة أستاذ، تمّ تعيين عدد ممن لا يحملون درجة الأستاذية.

كالعادة، اعتمدت التشكيلة «نظام العائلية»، فضمّت الأب وابنه، عندما عُيّن رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري رئيساً لمجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا، وعُيّن ابنه نشأت في مجلس أمناء جامعة الإسراء، وعُيّن ميشيل حمارنة في مجلس أمناء جامعة مادبا، في حين عُيّن ابنه عمر في مجلس أمناء جامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا. في السياق نفسه عُيّن شادي ابن رئيس الوزراء الأسبق عبد السلام المجالي في مجلس أمناء جامعة مؤتة، كما عُيّن إياد، ابن مروان كمال، الرئيس الأسبق لجامعة اليرموك، في مجلس أمناء جامعة فيلادلفيا.

المثير للاستغراب أنه في خضمّ الجدل الذي دار حول التشكيلة، التي يُفترض أنها قضية أكاديمية بحتة، دخلت عشائر على الخطّ، عندما اشتكى ممثلوها مما عدّوه «تهميشاً» لعشائرهم. فقد وجّه كلّ من النوّاب: بسام المناصير، وصفي الرواشدة وعدنان السواعير، رسالة احتجاجية إلى رئيس الوزراء، انتقد فيها عدم تمثيل عشيرته أو منطقته الجغرافية.

الكاتب خالد محادين رأى أن النقاش حول تشكيلة المجلس بهذه الطريقة، هو «لغط كثير، لا يستند إلى منطق»، ودعا إلى أن يعرف كلّ واحد «قدراته ومؤهلاته وما يستطيع أن يفعل وينجز وما لا يستطيع»، مؤكداً أن اختيار أعضاء مجالس الأمناء أمر «لا يجوز إخضاعه لحساب المحافظات والعشائر والوجاهة والعدالة الزائفة».

لكن الكاتب في **العرب اليوم** فهد الخيطان، رأى في هذه الاحتجاجات نتيجة طبيعية لسياسة «الدولة التي استبدلت بأسس الكفاءة والخبرة والجدارة، سياسةَ الاسترضاء والتنفيع في التعيينات»، ما أدى إلى أن تصبح «المحاصصة ملاذَ المظلومين والمستبعدين».

من أطرف ما قيل تعليقاً على تشكيلة المجالس، ما كتبه بلال العبادي في صحيفة «آخر خبر» الإلكترونية، فقد نبّه العبادي إلى أن التشكيلة حافلة بمن عُرفوا بوصفهم «رؤساء جاهات في مناسبات الخطوبة والزواج والعطوات والمشاجرات والعنف الاجتماعي»، وتساءل إن كان «سيتوافر لديهم الوقت الكافي لتطوير التعليم العالي وعقد الاجتماعات والتباحث مع الأعضاء في مجالس الجامعات». ■

النقابة والنادي: تفاهم بعد خصومة

بدت العلاقة بين نقابة الصحفيين الأردنيين ونادي الكتاب الصحافيين تتخذ منحى يتسم بالتهدئة، بعد تصعيدٍ أعلنته النقابة برفع دعوى قضائية على مؤسسي النادي، متهمةً عدداً منهم بانتحالهم صفة «صحفي».

الخصومة بين الطرفين إلى تلاشٍ، وأجواء من التفاهم تسود المشهد. وهناك حديث عن اجتماع بين ممثلين عن النقابة والنادي، لطي صفحة الخلاف، وتسوية الأمور على أساس توافقي، بعيداً عن الصدام الإعلامي والجدل القانوني. من المتوقّع أن يفضي الاجتماع، بحسب عضو مجلس النقابة حسين العموش، «إلى حالة توافقية تأخذ في الحسبان الإبقاء على صيغة النادي وأهدافه، مع مراعاة أن يكون تحت مظلة النقابة».

«نريد العنب ولا نريد مقاتلة الناطور»، يقول العضو المؤسس في النادي عريب الرنتاوي، ويضيف لـ **السجل**: «لا بد من التوافق على رؤية للخروج بحلٍ للأزمة، بعيداً عن الضجيج الإعلامي، وصولاً إلى تحقيق النادي لأهدافه تحت مظلة النقابة».

الرنتاوي أوضح أنه تم التوافق على أن «ينشأ النادي في إطار النقابة، ويكون له نظام خاص يحفظ استقلاليته النسبية، ليقوم بوظائفه بتنشيط التفاعل وبناء العلاقات وعقد اللقاءات مع الشخصيات الرسمية والأهلية وزوار الأردن».

وفي إشارة إلى مزيد من التهدئة، قال الكاتب باتر وردم في مقالة له نشرها على مدونته: «النادي لن يمارس دوراً نقابياً أو تنظيمياً، وسوف يقتصر على النشاط الثقافي، ووجود أعضاء من نقابة الصحفيين في النادي يماثل وجود أعضاء من نقابة المهندسين في جمعية معنية بالبيئة أو حزب سياسي، فلا يصح القول بتعارض وحالات انشقاق من الناحية المهنية».

من الواضح أن حالة العداء بين الطرفين التي سادت في البداية، انتهت إلى صيغة توافقية، بسبب حالةٍ من نضج الوعي، فمن ناحية ربما كانت النقابة ستخسر معركة قضائية هي في غنىً عنها الآن، ومن ناحية أخرى، نال مؤسسو النادي الكثير مما كانوا يطالبون به. والنتيجة في النهاية، خطوة باتجاه التعددية، مع الحد تدريجياً من إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين.■

1000 كاميرا مراقبة في الجامعة الأردنية

أثار قرار الجامعة الأردنية تركيبَ كاميرات مراقبة في أروقة الجامعة، جدلاً واسعاً بين أوساط مهتمين بشؤون الحريات وحقوق الإنسان.

وبينما تؤكد «الأردنية» أن هذه الخطوة تهدف لـ«معالجة ظاهرة العنف الجامعي»، ترى الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا»، أنها تأتي في «سياق التشديد على الحريات ومراقبة العمل الطلابي والنشاطات السياسية للطلبة داخل الحرم الجامعي».

ورغم اتصال **السجل** المتكرر بمكتب عميد شؤون الطلبة في «الأردنية» بشير الزعبي، إلا أنه لم يتسنَّ الحصول منه على رد حول ملابسات الموضوع، غير أن مصدراً مطّلعاً في الجامعة فضّل عدم نشر اسمه، أكد أن الهدف من وضع الكاميرات «الحد من المشاجرات والسرقات التي تزايدت في الآونة الأخيرة».

منسّق «ذبحتونا» فاخر دعاس، ردّ على تلك المبررات بقوله: «الادعاء إن الكاميرات لضبط العنف الجامعي كذبٌ وافتراء، لأن جميع المشاجرات في الجامعة الأردنية جرت تحت أعين الحرس الجامعي ولم يتم ضبطها».

يلفت دعاس إلى جانب آخر من القضية: «لماذا يتم تركيب مئات الكاميرات في وقت تعاني فيه الجامعة عجزاً مالياً؟»، مقدّراً أن تكلفة تركيب الكاميرات وإدارتها وتشغيلها، تصل إلى مليونَي دينار.

من جهته، قال عضو لجنة الحريات النقابية ميسره ملص، لـ **السجل**: «رغم ثقتنا برئاسة الجامعة ومواقفها الجيدة من الحريات، إلا أننا نخشى أن يستغل موظفون وظيفتهم لتحقيق غايات تختلف عن المقصد المعلن، وهو الحد من المشاجرات داخل الحرم الجامعي».

«الأردنية» ليست الأولى التي تضع كاميرات مراقبة داخل الحرم الجامعي، فهناك جامعات سبقتها في تطبيق هذا التدبير، مثل: البلقاء التطبيقية، فيلادلفيا والعلوم التطبيقية. لكن الأمر المقلق في حالة «الأردنية» أن عدد الكاميرات يصل بين 800 و1000 كاميرا، بحسب دعاس.

على الصعيد العربي، هذا الإجراء مطبَّق في جامعات مختلفة، مثل الأزهر بمصر، وجامعة الموصل بالعراق، وجامعة النجاح في نابلس في الضفة الغربية المحتلة، وجامعة حلب في سورية، وفي الجزائر وعُمان أيضاً. كما أنه مطبَّق في جامعات أوروبية. وقد جوبه تطبيقه باحتجاجات ومعارضة طلابية عنيفة.

عمليات الحفر للبدء بتركيب الكاميرات في الأردنية، بدأت في مواقع عدة في الجامعة، وتشمل: جميع البوابات الرئيسية، أمام كليات العلوم والزراعة والحقوق والشريعة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وشارع المنازل، ودوار المالية، والمطعم، ودائرة النشاط الرياضي، والمكتبة، وباب العلوم، ومجمع القاعات الإنسانية، وبرج الساعة، والكفتيريا.

كما سيتم تركيب كاميرات، وفق ما أعلنت إدارة الجامعة، في جميع مرافق تواجد الطلبة، حتى في داخل بعض الكليات، وفي مرآب السيارات، مؤكدة أن الكاميرات لديها القدرة على تخزين الصور لمدة 21 يوماً بشكل يسمح بضبط أي حركة مخالفة في أي مكان داخل الحرم الجامعي.

توزيع مواقع الكاميرات يُقلق الناشطين في مجال الحريات، إذ يرى دعاس أن وضعها في الممرات سيحد من الحرية الشخصية، التي ستكون في «مهب الريح»، بخاصة مع انتشار البلوتوث والمواقع الإلكترونية، وقد تُستخدم هذه الوسائل لاغتيال الشخصية، أو التشهير بالطلبة. ■

العنف يطال 300 ألف طالب

«أن نبدأ الآن، خيرٌ من تأجيل النظر في قضية العنف في المدارس إلى أجل غير مسمّى». هذا ما يراه أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية مجد الدين خمش. وحالات العنف طالت 300 ألف طالب في الأردن، بحسب إحصاءات رسمية، الأمر الذي ترى فيه منظمة **يونيسيف** أمراً يثير القلق، الذي عبّرت عنه المديرة التنفيذية للمنظمة آن م. فينيمان خلال زيارتها للأردن آذار/مارس 2009، بقولها إن العنف الذي يمارَس على الأطفال في المدارس «أمر غير مقبول، وينبغي عدم التسامح إزاءه».

وزارة التربية والتعليم ومنظمة **يونيسيف** أطلقتا الحملة الوطنية «معاً نحو بيئة مدرسية آمنة» لخفض معدلات العنف ضد الأطفال في المدارس الحكومية ومدارس **أونروا** في البلاد، باستخدام وسائل تأديبية حديثة بدلاً من الضرب.

المنظمة كشفت عن دراسة أجرتها، تفيد أن 300 ألف طالب يتعرضون سنوياً للعنف بشكليه النفسي والجسدي، وأعلنت نيتها خفضه بنسبة 90 في المئة مع حلول العام 2012.

الحملة انطلقت بحضور ما يزيد عن 400 مدير مدرسة، غير أن مدراء مدارس لم يُمنحوا الفرصة لمناقشة القضية بحضور الملكة رانيا العبداللّه يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

مشاركون في إطلاق الحملة أكدوا لـ **السجل** إيمانهم بالحلمة وأهدافها النبيلة والإنسانية، لكنهم يطرحون مشكلة اعتداء الطلبة على المعلمين. يعلّق أستاذ علم الاجتماع مجدي الدين خمش بقوله إن «مواجهة ذلك تتطلب نشر مفاهيم الاحترام»، مضيفاً أن المدير والمعلم «مطالبان باستغلال الطابور الصباحي وتقديم كلمات توجيهية لتكريس مفاهيم الاحترام المتبادل وغرس السلوك الإيجابي لدى الطلبة».

خمش يعيد ظاهرة العنف في المدارس وفي الأسرة في المنطقة العربية، إلى الدولة العثمانية، التي كرست بحسبه سلوك العنف، «بسبب عمليات الاضطهاد التي كانت تمارسها ضد العرب خلال سنوات حكمها عبر أربعة قرون»، مستدركاً أن الأسرة العربية رغم ذلك، تتسم بكونها «ديمقراطية وغير تسلطية».

الحكومة قررت تعديل نظام الخدمة المدنية في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 قبل يوم من إعلان الحملة التي أطلقتها **يونيسيف**. بموجب التعديلات، سيتم تشديد العقوبات بحق من يتسبب بإيقاع عقاب بدني على أيٍّ من الأطفال الذين يتواجدون في المؤسسات الحكومية.

وزارة التربية والتعليم عملت على تطوير الدليل الوقائي لحماية الطلبة من العنف والإساءة، بهدف رفع الكفاءة المؤسسية للمعلمين في التعامل مع الطلبة، كما أنشئ الخط الساخن للتبليغ عن حالات الإساءة، إضافة إلى تطوير قواعد السلوك وتعميمها على المدارس لإطلاع الطلبة والعاملين في المدارس عليها. ■

اتفاقية «التنمية السياسية» والتلفزيون: ما غاية التسويق؟

وقّعت وزارة التنمية السياسية اتفاقية مع التلفزيون الأردني تدفع بموجبها الوزارة 100 ألف دينار، مقابل قيام التلفزيون بـ«تسويق أعمال الوزارة وترويجها».

الاتفاقية وقّعها يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر، كلّ من وزير التنمية السياسية موسى المعايطة ومدير التلفزيون الأردني جرير مرقة، وجاء في نصّها التمهيدي أنها تهدف إلى تحقيق هدف الوزارة، المتمثل في «إرساء الأردن كنموذج لمجتمع مدني معاصر متسامح منفتح ومتماسك، يقوم على التعددية والتنوع من خلال تعميق أسس التنشئة السياسية والتربية الوطنية والمدنية».

التساؤل المثار: هل سيكون «التسويق» من أجل إرساء أردن «مدني، معاصر، متسامح، منفتح يقوم على التعددية»، أم إنه سيكون لإنجازات الوزارة في مجال العمل من أجل الوصول إلى «أردن مدني، معاصر، منفتح...»!.

نظرة على بنود الاتفاقية تكشف نظرياً أن الأمرَين معاً هما الهدف، فسوف تنطلق حملة إعلامية تثقيفية تتولى فيها الوزارة تقديم الأفكار للتوعية في مجالات عملها ، فيما يتولى التلفزيون تنفيذ هذه الأفكار فنياً.

ومن ناحية أخرى، وبما يتعلق بالترويج للوزارة نفسها، فقد نصّت الاتفاقية على التزام التلفزيون باستضافة المدراء التنفيذيين وذوي الاختصاص من التنمية السياسية ضمن البرامج الحوارية، وبرنامج «ستون دقيقة»، وإعداد تنويهات عن النشاطات الخاصة بالوزارة وإنجازاتها ضمن البرامج المميزة، على «ألاّ يقلّ عدد الاستضافات عن استضافة واحدة أسبوعياً، وأن لا يقل عدد التنويهات عن ثلاثة تنويهات أسبوعياً». إضافة إلى «تغطية النشاطات التي تقوم بها الوزارة ضمن نشرة الأخبار المحليّة، والنشرات الإخبارية الأخرى»، و«التزام التلفزيون بتغطية المؤتمرات كافة التي تعقدها الوزارة داخل المملكة».

من المبكر الحكم على الحملة التي تنطلق بحسب الناطقة الإعلامية لوزارة التنمية السياسية فلحة بريزات مطلع كانون الأول/ديسمبر 2009، لكنّ عضواً سابقاً في مجلس إدارة التلفزيون فضّل عدم نشر اسمه يعتقد أنها لن تحمل أي تغيير نوعي، فإضافةً إلى أن التلفزيون الأردني يعاني من نسبة مشاهدة متدنية، فإن تركيبة مجلس إدارته «غير مشجّعة على صعيد رفع سقف الحريات، وترسيخ التعددية السياسية»، ومن هنا فإنه لا يرى في الأمر أكثر من «هبَة» من وزارة التنمية السياسية إلى التلفزيون الأردني.

تساؤل آخر أثاره الموضوع: هل الوزارة مضطرّة إلى دفع 100 ألف دينار إلى التلفزيون كي يقوم الأخير بتغطية أنشطتها؟ ألا يُعدّ ذلك أحد واجباته بوصفه جهازاً حكومياً؟

مديرة التلفزيون هالة زريقات لا تجد في الأمر أيّ غرابة، فما جرى بحسبها، إجراءٌ معمول به في العالم، بمعنى «أن تخصص كل وزارة جزءاً من ميزانيتها لأنشطتها الإعلامية، ومن الطبيعي أن تدفع للتلفزيون مقابل إعداد برامج تخصّها. هذه واحدة من قنوات إنفاق هذه الميزانية».

زريقات تؤكّد أن التلفزيون «يقوم بواجبه التام» تجاه وزارة التنمية السياسية وغيرها من مؤسسات الدولة، لكن هذه البرامج كما تقول «تكلّف مالاً»، وليس من الخطأ دعم التلفزيون بوصفه جهازاً وطنياً، فـ«الحكومة لا تخسر هنا، لأنها تأخذ من جيبها الأولى لتضع في جيبها الثانية». ■

في ماراثون عمّان: فازت دون أن تشارك!

فازت في المسابقة، لكنها لم تشارك!

هذا ما حدث في ماراثون عمّان الدولي الذي أقيم في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2009، بمناسبة العيد العاشر لتولي الملك عبداللّه الثاني سلطاته الدستورية، واحتفاليات عمّان بمئوية بلديتها، ورعاه الأمير مرعد بن رعد مندوباً عن الملك، بمشاركة 12 ألف عدّاء وعدّاءة يمثلون 70 دولة عربية وأجنبية.

إذ أعلنت عريفة الحفل الختامي فوز إحدى الفتيات، بحسب ما جاء في قائمة الفائزين، رغم أن هذه الفتاة لم تشارك في الماراثون. والسبب في ما حدث أن أحد المشاركين كان قد استعمل وحدة التوقيت الأوتوماتيكية الخاصة بهذه الفتاة، ليعلَن اسمُها ضمن الفائزين، ما دفعَ اللجنة المنظمة للتحقق من صحة فوزها بعد ورود معلومات حول عدم مشاركتها، وانتهى الأمر بعدم تسليمها الجائزة.

مدير عام مؤسسة ماراثون عمّان نبيل عطا، لم يخفِ «حدوث تجاوزات فردية محدودة من قبل مشاركين كُشف أمرهم»، بخاصة وأن اللجنة المنظمة زوّدت المشاركين بوحدات توقيت ثُبّتت على أقدامهم، تكشف مقدار المسافة التي قطعوها.

عطا قال إن تكلفة الماراثون وصلت إلى نحو 300 ألف دينار، تحمّلتها مؤسسة ماراثون عمّان المسجّلة بوصفها شركة غير ربحية، وأمانةُ عمان أحد الأعضاء المؤسسين فيها. وأوضح أن إيرادات الماراثون جاءت من رسوم الاشتراك، إضافة إلى ما قدمه الرعاة الرسميون له.

المردود المالي للماراثون، بحسب عطا، أقل من تكلفته الحقيقية، ويُتوقّع أن يقام مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

يُذكر أن مسافات السباق الذي اخترق شوارع وسط المدينة، قُسمت إلى أربع مراحل: مرحلة 42 كم لسن فوق 18 سنة، 10 كم للفئة العمرية نفسها، و10 كم لسن إلى 18، و4 كم للأطفال في المرحلة العمرية 6-15 سنة. وقد كاد التنافس في الفئات كافة ينحصر بين العدائين الأفارقة، وحسمَ الكيني ديفيد كبيتم لقب 42 كم لصالحه، فيما فاز الأثيوبي جيرما بيين في المركز الثاني، والإيطالي ساييد بودالي في المركز الثالث، بينما برزت المشاركة الأردنية من خلال العدائين مثقال العبادي وسلامة الأقرع وهايل الرواحنة. ■

المستشارون في الحكومة: حمولة زائدة

تعتزم الحكومة فتح ملف المستشارين في الوزارات والمؤسسات الحكومية المستقلة وفي رئاسة الوزراء، «لتقييم أدائهم والتوصيفات الوظيفية التي يحملونها»، والاستغناء عن خدمات المستشار الذي لا يعمل، تخفيضاً للنفقات، بحسب وزير عامل فضّل عدم نشر اسمه.

المفارقة أن هذه الخطوة تزامنت مع قرار حكومي بدا في الاتجاه المعاكس. إذ تقرر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2009، نقل أمين عام وزارة السياحة والآثار فاروق الحديدي للعمل مستشاراً في رئاسة الوزراء.

حكومات متعاقبة حاولت فتح ملف المستشارين، الجديد القديم، منذ العام 2000، لكن عقبات واجهتها، منها الواسطة والمحسوبية. فبحسب وزير التنمية الإدارية الأسبق محمد الذنيبات، سعت الحكومات لمعالجة هذه الاختلالات في الهيكل الإداري لوظائف الدولة، لكن «هذه المساعي كانت تواجَه أحياناً بالفشل».

الذنيبات يرى في حديث لـ **السجل** أن خطوة الحكومة إيجابية، بخاصة وأن الحديث يجري عن ضبط الإنفاق، وهذا إجراء يسهم في تحقيق ذلك. كما أيد كاتب العمود في **الغد** سميح المعايطة، التوجه الحكومي، واصفاً إياه بـ«الإيجابي»، لكنه دعا إلى «ربط الأقوال الحكومية بالأفعال»، وتابع قائلاً لـ **السجل**، إن الحكومات المتعاقبة والوزراء والمدراء العامين هم من أوجدَ هذه المشكلة الإدارية المتمثلة بالمستشارين، منبّهاً إلى «وجود مستشارين لا يُستشارون، وأمضوا سنوات طويلة في الحكومة، ولا يصلون إلى المؤسسة التي يعملون بها إلا في المناسبات».

الحكومة لم تعلن إحصائية رسمية لعدد المستشارين في مؤسساتها، إلا أن ديوان الخدمة المدنية كشف عن وجود 140 مستشاراً، يتقاضون رواتب تبدأ من 500 دينار وتصل إلى 2000 دينار شهرياً.

وتنظر الكاتبة في **العرب اليوم** رنا الصباغ إلى الأمر من زاوية أخرى، إذ تذهب إلى أن تعيين إعلاميين كمستشارين إعلاميين يأتي في باب «الاحتواء الناعم»، وتطالب الحكومة بوضع معايير لتعيين هؤلاء المستشارين. وهو ما يتفق معها فيه الذنيبات، الذي يدعو إلى «إجراء دراسة متأنية قبل تعيين أي مستشار» ، لافتاً إلى أنه في الوقت الذي يوجد فيه مستشارون يشكلون حمولة زائدة، هناك آخرون يتولّون ملفات ساخنة وتوكل إليهم مهام كبيرة.

الذنيبات يدعو أيضاً إلى إجراء «دراسة تفسيرية وليست تبريرية»، لمواجهة الظاهرة، وذلك لبيان خريطة توزيع المستشارين في مؤسسات الدولة.

يُذكر أن رئيس الوزراء نادر الذهبي طالب بضرورة ترشيد الإنفاق لأقصى حد، عند إعداد موازنة العام 2010، للخروج بـ«موازنة صحّية»، بخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها الأردن.

كانت الحكومة وقّعت اتفاقية مع البنك الدولي، يحصل الأردن بموجبها على قرض قيمته 300 مليون دولار لتمويل عجز الموازنة المتوقَّع أن يصل نهاية العام الجاري 1,1 مليار دينار قبل خفض النفقات الرأسمالية والجارية بمقدار 152 مليون دينار. ■

أونروا: عام صعب يُنذر بتوالي الاحتجاجات

توالت تحذيرات وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، من عام مالي صعب ستعيشه،إن لم تتلقَّ مساعدات دولية جادة لمواجهة العجز المتوقَّع العام 2010، الأمر الذي يُنذر بتكرار اعتصامات العاملين وإضراباتهم، للمطالبة بتحسين مستوى دخلهم.

هذا الوضع الذي تعيشه **أونروا**، انعكس على الموظفين واللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون الخدمة، فقد أعلنت لجان العاملين في **أونروا** منذ صيف 2009 إضرابات عن العمل، بعضها تكرر أكثر من مرتين في الأسبوع الواحد.

سؤال يُطرح في هذا السياق، ولا يخلو من وجاهة: هل تخلى المجتمع الدولي عن قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين تخدمهم **أونروا** في أنحاء العالم، والبالغ عددهم 4,7 مليون لاجئ؟

الناطق الرسمي باسم **أونروا**، مطر صقر، قال لـ **السجل** إنه ليس هناك أي دولة من تلك المانحة لـ **أونروا**، تؤكد وقف المنح، وأضاف: «هذا ما يطمئننا في الوكالة».

برنامج **أونروا** المقترح لموازنة العامين 2010-2011 يتطلب نحو 2 بليون دولار، بحسب ما أشارت المفوض العام للوكالة كارين أبو زيد، في ملاحظات قدمتها إلى اللجنة الاستشارية للقضايا الإدارية وشؤون الميزانية في 15 حزيران/يونيو 2009، فيما بلغ ما تم تحصيله من الدول المانحة العام الجاري 560 مليون دولار فقط.

أبو زيد حذّرت من «التدهور الحاصل في موازنة **أونروا**، المتمثل بالنقص المزمن في التمويل على مر العقود».

من جهته، يقول صقر إن «احتياجات الوكالة ونطاق عملياتها يزداد اتساعاً، في الوقت الذي بقيت فيه المنح والموارد المالية على حالها»، ويؤكد أنه «ليس هناك من خفض أو تقليص أو إلغاء من الدول المانحة». وهو يقرّ أنه إذا بقيت المنح على ما هي عليه، فإن «ميزانية **أونروا** ستصاب بالعجز»، لذلك يَجري البحث بحسبه، عن بدائل لسد العجز، عبر توقيع اتفاقات مع القطاع الخاص، مثل شركة زين للاتصالات».

وعن تأثير الأوضاع السياسية في العالم في عمل **أونروا**، قال صقر: «نحن رمز التزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين، ولا بد من بقاء **أونروا**، لكن ليس بشكل رمزي، بل بشكل فاعل، فلا بد من خدمات حقيقية نقدمها للاجئين».

UNRWA

مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة إيريك شوارتز، حذر من جانبه في مؤتمر صحفي، من أن **أونروا** ستعيش وضعاً «مالياً صعباً» في حال لم تكن هنالك مساعدة جادة من الجهات المانحة، ورأى أن «الحل العادل والشامل يكمن في حل الدولتين»، مضيفاً أن المشاكل الإنسانية «تتطلب حلولاً وطروحات سياسية وإنسانية».■

تطوير تشريعات الاستثمار: ويستمر المسلسل

المؤتمر الأردني الدولي للاستثمار الذي انعقد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بمشاركة 700 مستثمر من 20 دولة عربية وأجنبية، يُعدّ اللقاء الأول على هذا الصعيد، بعد أزمة مالية عالمية بدأت في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 2008، وانعكست على إيرادات سائر الدول، ومن بينها الأردن، كما أثّرت في معدلات النمو، وحجم الاستثمارات.

المؤتمر الذي جذب مستثمرين ومسؤولين من شتى أنحاء العالم، برزت فيه مجدداً مطالبات بتعديل تشريعات الاستثمار وتطويرها، ما يشير إلى أن القوانين القائمة التي حظيت بتعديلات غير مرة تحتاج للمزيد.

رغم تأكيد المشاركين في المؤتمر وجود بيئة استثمارية مشجّعة وناظمة للعملية الاستثمارية، إلا أنهم أكدوا ضرورة إعادة النظر بالتشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار، للتسهيل على المستثمرين وتقليص عدد الجهات التي يُطلب من المستثمر مراجعتها لدى البدء في تنفيذ مشروعه.

كانت مؤسسة تشجيع الاستثمار أعدت مشروع قانون لها مطلع العام 2007، إلا أنه لم يرَ النور حتى الآن. وهو ما تؤكده عمليةُ تنظيم البيئة الاستثمارية في البلاد، إذ تُنظَّم البيئة الاستثمارية عبر قوانين مؤسسة تشجيع الاستثمار وضريبة الدخل والمبيعات والجمارك وضريبة الخدمات الاجتماعية ونظام رسوم التراخيص والاستيراد وترخيص العقارات والإنشاءات وتنظيم استثمارات غير الأردنيين.

وهناك جهات عدة تشرف على عمليات الاستثمار في الأردن، هي: مؤسسة تشجيع الاستثمار، هيئة المناطق التنموية، شركات تطوير المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البترا.

قوانين أخرى ذات علاقة رأى مشاركون أنه من الضرورة إعادة تفعيلها، كونها مكمّلة لقوانين

الاستثمار، منها قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الإنتاج الوطني.

المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار معن النسور، أكد خلال الجلسة الختامية للمؤتمر أن الحكومة ستعلن قريباً عن نظام يتعلق بتنظيم الاستثمارات غير المحلية، بهدف جذبها إلى البلاد.

يتزامن ذلك مع توجُّه المؤسسة، إلى تطوير الخريطة الاستثمارية التي تشتمل على 150 مشروعاً بهدف تشجيع المزيد من المستثمرين. ■

«الدعاية والإعلان»: استلهام نظرية داروين لمواجهة الأزمة

أطلقت جمعية الدعاية والإعلان الأردنية في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 حملة توعية إعلامية على مستوى البلاد، حملت عنوان «المؤسسات المتميزة تنمو في الأوقات الصعبة».

رئيس الجمعية كريم أبو خضرا، أوضح أن الحملة تستهدف «تبني موقف إيجابي أمام الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم، عبر نشر رسائل توعوية طورت من منظور واقعي، لتحفيز الأردنيين على مواجهة التحدي الاقتصادي، وتحمُّل مسؤولية تخطي آثار الأزمة للانتقال إلى حقبة جديدة من النمو».

تأتي الحملة لمواجهة التباطؤ في حجم نمو الإنفاق الإعلاني، وهو إنفاق ينمو، لكن بوتيرة أقل منذ بداية الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية في أيلول/سبتمبر 2008.

انطلقت الحملة منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2009 في خطوة «تُعدّ غير مسبوقة في البلاد، كونها تأتي في توقيت مهم لمواجهة تأثيرات أزمة مالية عالمية»، بحسب أحد المشرفين على الحملة، طلب عدم نشر اسمه. ومن المتوقَّع أن تستمر حتى بداية العام 2010، لكن ذلك «لا يعني انتهاء الحملة وعدم تمديد مدتها».

وبما يتصل بتكلفتها، يبين المشرف أن الأطراف المعنية كافة، سواء أكانت جمعية الدعاية والإعلان، أم وسائل إعلام، أم شركات العلاقات العامة، أسهمت في إطلاق الحملة التي سيتم تعميمها على وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة، من صحف وتلفزيون وإذاعات.

«ليس الأذكياء أو الأقوياء من يصمدون في مواجهة الحياة، إنما من يتأقلمون بشكل أسرع معها»، مقولة تضمنتها الحملة منسوبة للعالم المعروف تشارلز داروين (1809 - 1882).

استعانت الحملة بتلك المقولة، التي جاءت في **أصل الأنواع**، الكتاب الذي اشتمل على نظرية داروين العلمية في تأويل انتشار المخلوقات على الأرض والدوافع وراء تعددها وأسباب انقراض بعضها ونجاح بعضها الآخر في البقاء عصوراً طويلة. الفكرة الأكثر أصالة في «نظرية الترقي» هي مبدأ «الانتخاب الطبيعي»، الذي يتضمن استجابةَ الكائنات لضغوطات الطبيعة، بإجراء تعديلات على سلالاتها كي تتكيف بصورة أفضل للحياة مع المتغيرات الحادثة من حولها، بحيث إن الكائنات التي تنجح في ذلك تتمكن من البقاء والاستمرارية، أما التي تفشل في التأقلم فإنها تتضاءل وقد تنقرض.

حجم الإنفاق على الإعلان في البلاد ارتفع في الشهور التسعة الأولى من العام 2009، إلى 249 مليون دولار قبل الخصومات، مقارنة مع 234,8 مليون دولار للفترة نفسها من العام 2008، بارتفاع بلغ 14,2 مليون دولار، وبنسبة نمو مقدارها 6 في المئة.

كما ارتفع حجم الإنفاق الإعلاني في وسائل الإعلام للنصف الأول من العام 2009 قبل الخصومات

إلى 151,6 مليون دولار، مقارنة مع 142,6 مليون دولار للفترة نفسها من العام السابق.

ورغم ما يبدو من ارتفاع، إلا أن أرقام الجمعية تشير إلى أن هناك تباطؤاً في النمو بنسبة 13 في المئة، وذلك من 19 في المئة في النصف الأول من العام 2008، إلى 6 في المئة للفترة نفسها من العام 2009، نتيجة تخفيض النفقات في عدد كبير من الشركات والمؤسسات، لمواجهة تداعيات الأزمة. ■

إنفلونزا الخنازير: «تاميفلو» مأمون

في تطور لافت على ظاهرة انتشار إنفلونزا الخنازير، اكتُشفت حالات مقاومة لعقار **تاميفلو** في بريطانيا، في وقتٍ أكدت فيه وزارة الصحة الأردنية عدم ظهور هذه السلالة بين المصابين بالمرض في المملكة.

مدير الأمراض السارية في وزارة الصحة بسام حجاوي، قال لـ **السجل** إن الوزارة لم ترصد أيّ حالات مقاومة للدواء، وأكد أنه جرى «اتخاذ التدابير الصحية اللازمة، لمواجهة مثل هذا التطور في حال حدوثه»، موضحاً أن هناك دواءً بديلاً لمعالجة الحالات التي تكشف تطوراً على المرض إذا حدثت عمليات مقاومة للدواء، حيث «يتوافر في وزارة الصحة بخاخ يعطى لمثل هذه الحالات».

الوفيات المعلنة لأردنيين مصابين بالمرض، بلغ عددها 11 حالة، فيما جاوز عدد الإصابات الإجمالية 2860 حالة، حتى ساعة إعداد هذا التقرير، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، تعافى معظمهم وغادروا المستشفيات بحسب حجاوي.

حول مواجهة مقاومة الفيروس للعقار، أكد حجاوي أن «الصحة» تحوّطت، واشترت كميات من الدواء البديل، بحيث لا يُسمح ببيع المنتج **تاميفلو** أو حتى العلاج البديل في الصيدليات، حتى لا يكون من السهل تناوله، مما قد يُحدث حالات مقاومة إذا ما تم استخدامه بغير وصفة طبية.

مدير عام مؤسسة الغذاء والدواء محمد الرواشدة، أوضح لـ **السجل** إن المؤسسة «لم تسجل المطعوم، بل أجازت استيراده»، لافتاً إلى أنه «ليس هنالك أي قلق حول فعالية اللقاح، فالشركات المصنّعة له 16 شركة عالمية مشهود لها بالخبرة».

حول مأمونية المطعوم أوضح الرواشدة، أن المطعوم المستورد للأردن يجب أن يكون نفسه الذي يباع ويستخدم في بلد المنشأ ويحمل رقم التشغيلة نفسه.

حجاوي نوّه إلى «أن الآثار الجانبية التي رُصدت لكل من أخذ مطعوم إنفلونزا الخنازير، تُعدّ من الأعراض الخفيفة التي تزول خلال 48 ساعة»، موضحاً أن الأعراض تشتمل على احمرار وورم في مكان التطعيم وآلام في الرأس ومكان التطعيم والشعور بالغثيان.

كان مسؤولون صحيون بريطانيون أكدوا أن سلالة من إنفلونزا الخنازير المقاومة لعقار **تاميفلو**، أصابت عدداً من المرضى هناك. ويُعتقد أن تلك الحالات هي الأولى في العالم لانتقال سلالة من المرض مقاومة لعقار **تاميفلو** من بشر لآخرين، بحسب ما نشره موقع **BBC** العربية.

وزارة الصحة الأردنية أكدت أن نسبة الإقبال على أخذ المطعوم جيدة، ومتوافقة مع النسب العالمية، بخاصة أن فتح باب التطعيم «ما زال في بدايته» بحسب حجاوي.

مديرية الأمراض السارية في وزارة الصحة طلبت من المصابين بالإيدز في المملكة، مراجعتها لتطعيمهم ضد فيروس إنفلونزا الخنازير، حيث سيتم تطعيم مرضى الإيدز البالغ عددهم بحسب إحصائيات رسمية، 109 مصابين من كلا الجنسين. ■

«الحاكورة»: نُفوق أغنام وتلاعب بالمواصفات

خلصت لجنة تحقيق شكلتها وزارة الزراعة بعد نفوق أغنام وُزعت ضمن مشروع «الحاكورة»، إلى أن مورّد الأغنام أجرى عملية تلاعب، عبر نزع الأرقام عن الأغنام التي اختارتها اللجنة المختصة، واستبدل بها أغناماً أخرى غير مطابقة للمواصفات، وباعتراف خطي من قبل مورد الأغنام.

بناء على ذلك، قررت اللجنة حصر حالات المخالفة، والإيعاز للمورّد بتصويب المخالفات، إضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية طبقاً لشروط العطاء.

رغم وجود تجاوزات في موضوع المواصفات إلا أمين عام وزارة الزراعة راضي الطراونة، كشف في مؤتمر صحفي عقده في 15 تشرين الثاني /نوفمبر 2009 أن هنالك مبالغة من قبل المستفيدين من المشروع الذين ادعوا أن عدد الحيوانات النافقة بلغ 226 رأساً، وبنسبة 8 في المئة من إجمالي عدد الحيوانات الموزّعة على الأسر الفقيرة.

المشروع تنفذه وزارة الزراعة ضمن برنامجها لمكافحة الفقر في المناطق الريفية، عبر زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة. وأطلق في تموز/يوليو 2008، لتستفيد منه 1000 أسرة خلال مدة المشروع البالغة خمس سنوات، بواقع 200 أسرة سنوياً من الأسر الريفية الفقيرة محدودة الدخل ومتدنّيته، بحسب معايير محددة، وبتكلفة تقديرية سنوية تبلغ 13,03 مليون دينار.

المستفيدون من المشروع، شكوا من نفوق عدد كبير من الأغنام التي حصلوا عليها، وبواقع 3 رؤوس من الأغنام ورأس واحد من المواليد للأسرة الواحدة، لكن الوزارة أكدت بعد مسح أجرته أن هنالك مبالغة في الأرقام المعلنة، إذ تبين أن العدد الإجمالي للحيوانات النافقة التي تم التأكد منها وتسجيلها 34 رأساً، وبنسبة 1,2 في المئة من 2000 رأس إجمالي عدد الحيوانات التي تم توزيعها، منها 9 رؤوس من المواليد.

وتحصل تلك الأسر، إضافة إلى الأغنام، على أعلاف تكفي لمدة 9 أشهر، وبكمية 750 كغم من الشعير و180 كغم نخالة للأسرة الواحدة.

يهدف المشروع إلى مساعدة الأسر الريفية الأردنية الراغبة في زراعة المساحات في أفنية المنازل باستخدام المياه الخارجة من المنازل، وتشجيعها على زراعات تستفيد منها كمصدر غذائي. وتقوم فكرته على تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة ومتكاملة، مثل تربية الدواجن، وزراعة المحاصيل الخضرية والنباتات الطبية والعطرية، لتنويع مصادر الدخل للأسر الفقيرة. ■

الإعلام الإلكتروني

يعدّ الإعلام بأساليبه ووسائله المختلفة، من أبرز مكوّنات العالم المعاصر في معطياته الثقافية والفكرية والأيديولوجية، وتتضح أهمية الإعلام من خلال ما يطرحه من قضايا متنوعة قادرة على التأثير في المتلقي وإحداث تغييرات جذرية في أفكاره ومعتقداته، بخاصة في الوقت الراهن الذي يشهد سيطرة الوسائل التكنولوجية على معطيات الحياة البشرية، بحيث صار بإمكان الإنسان، أيّاً كان توجهه، وأياً كان مكان إقامته، قادراً على التواصل مع الآخرين بثوان قليلة، دون حواجز أو عوائق.

ومع التطور العلمي غير المسبوق، بتنا نعيش اليوم في عصر الثورة المعلوماتية الكُبرى، التي تجتاح العالم، والتي كان لها دورٌ كبير في تغيير مسارات عدة في العالم من مناح مختلفة؛ الفكر والثقافة والانفتاح على الثقافات المختلفة في العالم في زمن قياسي لم يعهده العالم من قبل.

عند مناقشةً مسألة الثورة الرقمية المعلوماتية التي تجتاح العالم، لا بد أن يُشار إلى أن الإعلام أصابته تطورات كثيرة في كل مستوياته؛ فتأثرَ العالمُ بحضور طاغ للإعلام الإلكتروني من خلال وكالاتِ الأنباء والمواقع الإلكترونية المنتشرة عبر الشبكة العنكبوتية، التي أدت إلى تنويع المسألة الإعلامية وإظهار صورة أخرى تنافس الإعلام التقليدي.

فالإعلام الإلكتروني هيأ الفرصة لأشخاص جدد لم يكن لهم دورٌ في الإعلام التقليدي، وأظهر أنهم يمتلكون قدرة كبيرة على خوض التجربة الإعلامية، بمعزل عن الضغوطات الروتينية التي تمارَس عليهم في مؤسسات الإعلام الكلاسيكية، بحيث تُهيأ لكل منهم فرصة خوض تجربة خاصة، يبني من خلالها مشروعه الإعلامي بحسب اهتماماته وميوله.

فضلاً عن ذلك، ساهم الإعلام الإلكتروني في نشر الفكر والثقافة في العالم، وإظهار الرأي والرأي الآخر. فقد أصبحَ بالإمكان إبداء وجهة النظر حول أي موضوع؛ بحرية وجرأة ودون قيود أو حدود.

وهنالك العديد من التجارب التي خاضها مجموعة من الشبان العرب بإنشاء مواقع إعلامية ثقافية على شبكة الإنترنت، وحققوا الكثيرَ من النجاح في هذا المجال، ولمسوا من خلال تجاربهم مدى الوعي الغربي بشأن الإعلام الإلكتروني الذي لا بدّ أن يكون لعالمنا العربي شأن فيه.

هنالك مسؤوليات كبيرة وتحديات حقيقية تواجه الشبان العرب في خضمّ الثورة المعلوماتية، هم ليسوا بمنأى عنها، لكنّهم يطمحون إلى أن تتغير العقلية العربية في كيفية التعاطي مع مقتضيات العصر الراهن، بخاصة ما يتعلق بالانفتاح الإيجابي على العالم. لذا، لا بدّ أن تُولي الدول العربية اهتماماً أكبر بالعالم الرقمي، وبخاصة الإعلام الإلكتروني، كونه يؤدي الدور الأكبر في إحداث التغيير في تعاطي المجتمع مع متغيرات العصر. ■

أسامة طلفاح

المتاجرة بالناس

وقفت مصدوماً حين أخبرني أحد الزملاء، أن إحدى المستشفيات في بلدنا الطيب، تقوم بإجراء دراسات الأدوية على المرضى. ظننتُ ذلك في البدء إشاعة مغرضة موجّهة ضد الأطباء، الذين يُنظَر إليهم على أنهم واجهة البلد وأبرز إنجازاته.

وحين أكدّ لي الزميل أن هذا ليس إشاعة، قمت بتتبع الحكاية خيطاً خيطاً، فوجدت في بحثي شبّاناً بعمر الورد يذهبون إلى مستشفى تابعة للقطاع الخاص، لتُجرى الدراسات عليهم، وهذا بالطبع منافٍ لأخلاقيات الطب. يقول أحد هؤلاء إنهم يذهبون يوم الخميس ويُجرون فحص الدم القبلي، ثم يتم حقنهم بالأدوية بهدف التجريب، ويبقون كذلك لليوم التالي، ليقبض الواحد منهم مكافأة مالية تبلغ مئة وعشر دنانير، ويمكن أن تزيد على ذلك وفقاً لنوع الفحص الذي يتم إجراؤه.

نحن في الأردن، البلد الذي يحرّم المتاجرة بالأعضاء ويجرّمها، وقد وقّع معاهدات دولية كثيرة لحماية الإنسان وحفظ حقوقه المدنية. ألا يُعدّ ذلك نخاسة وبيعاً للجسد، وإنْ بطريقة مختلفة؟ وأيّ أخلاقيات يمتلكها أطباء يتخذون الإنسان فأراً للتجارب، لتزيد ربحيتهم ويزيد بؤسه؟!

الغريب أن مراكز الدراسات الدوائية المتضخمة تبدو غير معنية بما يجري، ما يستدعي وقوف مؤسسات المجتمع المدني في وجه لاإنسانية هذه الممارسات، ولاشرعيتها من الجانب الديني والأخلاقي.

هناك دعوات كثيرة حول العالم، لتخليص الحيوانات البريئة من آفة التجريب العلمي، فهل سنقود تياراً آخر لتخليص الإنسان من وحشية الطبّ الذي لم يعد يرى غير قوارير المختبرات وربحية الدواء؟ ■

طارق مكاوي

مجالس أمناء الجامعات: تفريغ الرؤية الإصلاحية

باسم الطويسي

الرؤية التي دفعت نحو القانون الجديد للجامعات، تحمل الكثير من المضامين الإصلاحية، ومن بينها إعادة صياغة التعريف القانوني لمكانة مجلس الأمناء، ودوره، وصلاحياته في الجامعة، بهدف ضمان أكبر قدر ممكن من الاستقلالية. لكن، كالعادة، تم تفريغ هذه الرؤية من مضمونها الإصلاحي في تشكيلة هذه المجالس، التي فتحت الباب للمزيد من التأزم في أوضاع الجامعات، بميلها نحو استمرار الواقع الراهن من جهة، بينما كشفت من جهة أخرى عن المدى الذي ذهبت إليه سياسات الاسترضاء والتوازنات الهشة، حينما كان مفاجئاً أن أصوات منتقدي تشكيلة المجالس من أسس مناطقية وعشائرية وجهوية، أعلى من أصوات أولئك الذين يدافعون عن الجامعات بوصفها آخر مؤسسات التحديث التي يمكن إنقاذها بالكفاءة أولاً وقبل أي شيء آخر.

حالة مجالس أمناء الجامعات تقدم النموذج الأكثر وضوحاً لأزمة الإصلاح المؤسسي، فرغم وضوح الرؤية حول مصادر إعاقة الإصلاح ومواطن الضعف والوصفة والعلاج، إلا أنه في كل مرة يتم إحباط الجهود الإصلاحية وتفريغها من مضمونها، وتعود هذه المؤسسات إلى الدوران في الحلقات المفرغة وإنتاج المزيد من الفساد والكسل والعنف.

الملفت للانتباه أن عملية إعاقة إصلاح الجامعات تتواصل بقوة، بالتوازي مع ازدياد حدة النقد المجتمعي لأداء هذه المؤسسات ومخرجاتها وسلوك الحكومات حيالها، ذلك الذي أصبح مادة للاجتهاد والنقاش لكل من هبّ ودبّ، فيما زادت بشكل جريء ومكثف سهامُ نقد رموز النخبة الوطنية المعروفة باستقلاليتها ومصداقيتها، لأحوال الجامعات، ووصفها بأنها تحتضر أو في غرفة الإنعاش، وصولاً إلى اتفاق الجميع بأن حال الجامعات لا تسر صديقاً.

المفارقة في تشكيلة مجالس الأمناء، ارتبطت بأكثر من مؤشر، جميعها تجسد القناعة بوجود محاولة حثيثة لاختطاف فكرة إصلاح التعليم العالي، أو على الأقل إبطاء حركة الاندفاع نحوها، وهي الفكرة التي أطلقها الملك عبد اللّه الثاني في لقائه مع رؤساء الجامعات في آب/ أغسطس 2008 في الجامعة الأردنية.

أهم هذه المؤشرات، الإصرار على الدفع برؤساء الحكومات السابقين لرئاسة هذه المجالس. مكانة هؤلاء في الإنجاز العام، وخبرتهم في إدارة شؤون الدولة، أمرٌ متّفقٌ عليه، لكنّ معظمهم لا يملك الخبرة والمهنية في شؤون الجامعات. فيما يذهب المبرر الذي يسوّق لهذا الاختيار نحو قدرة هؤلاء الذوات على إخراج هذه المؤسسات من أزمتها المالية، وهو الأمر الذي ينظر إليه العارفون بشؤون الجامعات بالشكّ، فهذا الهدف كان أولوية أساسية في المجالس السابقة التي كان يتربع على هرمها ذوات من الوزن نفسه، ولم يحدث أي اختراق في الأوضاع المالية للجامعات.

المؤشر الثاني، أن تشكيلة هذه المجالس لا تمثل تعددية حقيقية يتطلبها أيُّ مشروع إصلاحي، فمعظم النخب المحترمة التي تكونت منها المجالس تنتمي إلى مدارس فكرية واتجاهات متشابهة، وليس في وسط هذه النخب اتجاهٌ عريض أو حضورٌ واضح لمن يحملون أفكاراً إصلاحية على قدرٍ من الجرأة والإرادة، في التعليم العالي.

أما المؤشر الثالث، فهو أن هذه المجالس لا يتوافر لها التوازن المطلوب للدخول في مسار إصلاح حقيقي، والمقصود توازن الكفاءة والتمثيل وليس التوازنات الجهوية والمحاصصة، إذ حُرمت المجالس الجديدة من وجودٍ فاعل للأكاديميات النساء، ولا توجد أيُّ امرأة على رأس أيّ مجلس أمناء من مجالس الجامعات الحكومية، فيما ليس هناك سوى امرأتين فقط من الأكاديميات؛ أي ما نسبته أقل من 1 في المئة، من أصل 12 في المئة، هي نسبة النساء الأكاديميات في الجامعات الحكومية.

وينسحب عدم التوازن على ضعف تمثيل الكفاءات في الجامعات الأردنية، وعلى الخلفيات والتخصصات الأكاديمية، وفيما يطلب القانون وجود ثلاثة أعضاء في كل مجلس من أساتذة الجامعات، حظيت جامعة واحدة بنصيب الأسد من هذه الحصة، وهناك جامعات غابت عن هذه التشكيلة تماماً.

في فترات ماضية، كان يجري اتهام المؤسسات الأخرى بالدولة، وبالفم المملوء، بتدخلها في شؤون الجامعات وفرض أجندات وأولويات قد تتناقض مع حاجات المؤسسات الأكاديمية ومسارها، لكن ما يحدث منذ سنوات يدفع لمراجعة هذه المقولة؛ فالتدخل غير المنظّم في شؤون الجامعات يجعل القوى غير المرئية هي القوى الأولى المؤثرة في سياسات الجامعات وقراراتها؛ حيث أصبحت تلك القوى أقوى من مجالس الأقسام والكليات والعمداء والأمناء المفترض أنها مجالس تمنحها القوانين والأنظمة مسؤولية حماية المؤسسية وصيانة أهدافها، علاوة على حماية الحريات الأكاديمية ومنع الفساد، ثم منح الجامعات مكانتها ودورها الحقيقي في التحديث وقيادة الإصلاح الوطني، وهذه المهمة هي التي جعلت الكثيرين يرفعون سقف التطلعات نحو مجالس الأمناء الجديدة.

أزمة الجامعات الأردنية، تحتاج مراجعة هادئة مكفولة بإرادة سياسية، تبدأ بإرساء منظومة واضحة من الحاكمية والرشد الإداري والكفاءة التي من خلالها يمكن حل كل العقد الأخرى من التمويل مروراً بالجودة والمواءمة، وصولاً إلى نوعية الخريجين، والبحث العلمي، كي تلتفت الجامعات إلى مهام أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في تشكيل وعي الناس وإنضاج قيم الدولة، فالكثير من الأسئلة الأردنية تكمن إجابتها داخل أسوار الجامعات. ■

ARKO®
MEN

بلّش نهارك صح

مستحضرات الحلاقة الجديدة من اركو
من خبراء التجميل في تركيا

الوكلاء: شركة صابر خوري وأولاده (عمان - الأردن) تلفون: 4206234 - فاكس: 4206277

SKSC

العجز واكبَ مجلس النواب المنحلّ منذ البدء

مربط الفرس: قانون انتخاب عصري

السجل - خاص

يُعَدّ قرار حلّ مجلس النواب قراراً مهماً، ويمثّل تطوراً جوهرياً في الدينامية السياسية الداخلية خلال الأشهر المقبلة. ورغم غياب استطلاعات للرأي تتيح التعرف على ردة فعل المواطنين نحو حل المجلس، إلا أن الانطباعات العامة تشير إلى أن القرار لقي ارتياحاً شعبياً واسعاً، وترحيباً من جانب النخب الأردنية المختلفة.

الارتياح الممزوج بالترحيب، عمّق حقيقة أن حلّ المجلس لم يكن قراراً لتعطيل الحياة النيابية أو تعليقها، بل يشكّل مقدمة لإجراء انتخابات نيابية مبكرة، ما يعني أن الهدف منه ليس الإخلال بتوازن العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لمصلحة الأولى على حساب الثانية، بل التعبير عن قيام النظام السياسي بعملية تجديد ذاتي لأركانه وأدواته، والاستجابة لمطالب تيار واسع في الشارع الأردني يرى ضرورة رحيل مجلس النواب، بوصفه فقدَ قيمته ممثلاً للمواطنين. وقد جاءت الرسالة الملَكية للحكومة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ضمن قانون عادل وممثّل، لتكرس وجهة نظر مفادها إن الحلّ يرمي لمعالجة الخلل في التكوين العام للمجلس الذي أفرزته إدارة وأجندة الانتخابات النيابية للعام 2007، وكذلك الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية.

التكهنات بحلّ مجلس النواب انطلقت منذ أيار/ مايو 2009، على إثر نتائج استطلاعات أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية لتقييم أداء مجلس النواب، وعكست توافقاً لدى الرأي العام والنخب بأن المجلس لم ينجح في النهوض بمهامه الدستورية، كما لم ينجح في تمثيل المواطنين أو التعبير عن آرائهم ومصالحهم. هذا التقييم السلبي عبّر عن نفسه في انهيار ثقة المواطنين بالمجلس، وفي تراجع ثقتهم بمؤسسة مجلس النواب بصفة عامة. هذا بحد ذاته كان بمثابة ناقوس خطر بأن المجلس الذي يتجسد دوره الأساسي في كونه المؤسسة التمثيلية للمواطنين التي يقومون من خلالها بالمشاركة في الحكم، والمساهمة في وضع التشريعات والسياسات التي تعبّر عنهم وعن مصالحهم، لم يعد صالحاً. فالرقابة والمساءلة على أداء السلطة التنفيذية التي يخولها الدستور لمجلس النواب هي –في جوهرها– تأكيد على مبدأ مراقبة الشعب لأداء السلطة التنفيذية ومشاركته في الحكم عبر مجلسه الممثل.

انهيار الثقة في مدى تمثيل المجلس الخامس عشر للمواطنين، أخذ يتفاعل في اتجاه أزمة حقيقية في النظام السياسي برمّته، أساسها غياب المؤسسة الشرعية والدستورية التي يمكن أن تشكل الجهة التي يلجأ إليها المواطن ويمكن له عبرها أن يكون عنصراً فاعلاً ومشاركاً في عملية صنع القرار. فغياب تمثيل المجلس للمواطنين يعني إبقاءَهُم والقوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية دون أطر شرعية ودستورية ناظمة؛ وتهميش الغالبية العظمى من المواطنين، ودفعهم باتجاه اللامبالاة السياسية، ومن ثم البحث عن أطر غير شرعية أو غير بنّاءة أو أطر تقليدية ينخرطون بها أو تصبح ممثلة لهم.

عوامل عدة أدت إلى وقوع مجلس النواب الخامس عشر في حالة من العجز المزمن الذي أثبتت التجربة استحالة معالجته أو إنعاشه، عبر حلول جزئية غير جذرية وجوهرية. بعض هذه العوامل ذو علاقة بقانون الانتخاب، وبعضها الآخر

بكيفية إدارة الانتخابات النيابية الأخيرة 2007 التي جاءت بهذا المجلس إلى الحياة. فقد انتُخب المجلس على أساس قانون انتخاب يتضمن ثلاثة مستويات إشكالية: الأول أن قانون الصوت الواحد في دوائر متعددة المقاعد حوّل صوت الناخب إلى صوت مجزوء وليس كاملاً، ما أدى إلى حالة تفكيك بالمعنى الاجتماعي السياسي. إذ دفعَ باتجاه انفصام عرى التواصل والترابط بين الدوائر الانتخابية المختلفة، كما أدى إلى تفكيك الترابط المصلحي الحدائي لأبناء الدائرة الانتخابية الواحدة، لصالح ترابط قائم على علاقات قرابية أو مصلحية ضيقة. أي أن النائب أصبح نائباً لفئة من أبناء دائرته، تربطه بهم صلة قربى أو مصالح محددة لا تشمل مواطني الدائرة كافة.

انهيار الثقة في مدى تمثيل المجلس الخامس عشر للمواطنين، أخذ يتفاعل في اتجاه أزمة حقيقية في النظام السياسي برمّته

وبدلاً من أن تؤدي الانتخابات إلى مراجعة وطنية عامة للسياسات والأولويات والأجندات، أصبحت ضمن هذا الإطار التشريعي ساحة لفقدان التوازن على الصعيد الوطني.

المستوى الثاني من إشكالية قانون الانتخاب، أن الإطار التشريعي للانتخابات النيابية المتمثل في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية (2001) التي جرت على أساسها انتخابات المجلس المنحل، قد أفرز مزيداً من التفتيت، حتى إن بعض الدوائر الانتخابية رُسمت لتحافظ على أطر تقليدية أو لتكرّس ثقلها السياسي، أي إعادة إنتاج توازنات عشائرية أو تقليدية قديمة كانت في طريقها إلى الاندثار.

أما المستوى الثالث، فيتبدى في تقسيم مقاعد مجلس النواب على الدوائر المختلفة دون معايير واضحة ومفهومة للشارع، ما أثار انطباعاً دائماً بأن توزيع المقاعد غير عادل، وأن هدفه تهميش فئة من المواطنين أو زيادة وزن فئة أخرى. هذه الإشكاليات تركت آثاراً عميقة على تركيبة المجلس الذي انتُخب على أساس هذا القانون. هذا ما يمكن قراءته من رصد الانتخابات من 1997 إلى 2007، إذ عمل القانون لمصلحة القوى التقليدية والعشائرية على حساب القوى السياسية، ودفع بالناخبين إلى تفضيل العودة إلى الانتماءات الفرعية الرأسية غير الطوعية على حساب الانتماءات الطوعية المصلحية الأكثر تسييساً. وأحياناً دفع العملية الانتخابية إلى مستوى تنافس يتسم بالمشاجرات والمناكفات الاجتماعية والشخصية غير السياسية بين فئات الدائرة الانتخابية الواحدة.

بما يخص العوامل المتعلّقة بإدارة الانتخابات التي ساهمت، إلى حد بعيد، في ميلاد المجلس الخامس عشر عاجزاً، فقد ارتبطت تلك الإدارة بالأجندة السياسية لبعض المتنفذين في الدولة عشية الانتخابات، ورؤيتهم المتعلّقة بتركيبة المجلس النيابي ودوره المتوقَّع. لقد أصبح واضحاً أن رؤية هذه الفئة من المتنفذين آنذاك، تقوم على إجراء انتخابات نيابية تضمن الوصول إلى مجلس نواب «طَيِّع» يأتمر بأمر الحكومة، ويفقد دوره الرقابي والتمثيلي للمواطن. وقد عملت إدارة الانتخابات على تحقيق هذا الهدف من خلال الأساليب كافة (وصَفها المركز الوطني لحقوق الإنسان لاحقاً بـ«غير النزيهة وغير الحرة») التي تضمن عزل المرشحين المسيَّسين أو ذوي الانتماءات الحزبية، ثم عزل المرشحين ذوي البرامج السياسية أو أولئك المرشحين الذين يسعون إلى الخروج بتوافقات في داخل دوائرهم الانتخابية، على أسس برامجية دون الارتهان إلى حمى الانقسام العشائري والفئوي التقليدي وغير الطوعي. وبالغت إدارة العملية الانتخابية في درجة المفاضلة بين المرشحين المرتهنين للعبة الانقسام حتى إنها فاضلت بين مرشح أكثر «طوعاً» من مرشح آخر، أو مرشح ذي علاقة أوثق بقوة متنفذة في أجهزة الدولة، مقابل مرشح ذي علاقة أقل ثقة بالقوة نفسها. وأدت الانتخابات التي أفرزت المجلس إلى تشطير المشطور وقسمة المقسوم.

لقد وصل العديد من نواب المجلس الخامس عشر مثقلين بولائهم لأشخاص متنفذين في الدولة آنذاك، أكثر من ارتباطهم باتجاهات وآراء مواطني دوائرهم الانتخابية. وبدا أن هذا المجلس مأزوم حتى في الأيام الأولى من عمره، وانعكس هذا على مستوى الحوار والنقاش الذي دار داخله، سواء في مناقشة البيان الوزاري لحكومة الذهبي، أو مناقشة الموازنة العامة 2008، كما ظهرت أزمة المجلس في ميلاد التكتلات والاتجاهات داخل أروقته.

هذه الحالة المأزومة للمجلس، ترجمت نفسها في علاقة غير مستقيمة بين المجلس والحكومة وأجهزتها، عجزَ فيها المجلس عن صياغة تصورات أو توجهات من تلقاء نفسه، فقد كان بحاجة إلى توجيهات أو حتى تعليمات. هذه العلاقة المشوهة انعكست على علاقة مشوهة هي الأخرى بين النواب وناخبيهم، إذ فقدَ المجلس صبغة شرعية التمثيل، وبات هَمُّ كثير من النواب تحقيق مكاسب ومصالح للأشخاص المتحلّقين حولهم. وزاد من أزمة المجلس رحيل أكثرية المتنفذين في مواقع الدولة، الذين أنتجوه حسب أجندتهم أو ما سُمّي في حينه «رفع الغطاء الأمني». ودخلَ المجلسُ، أو كثيرٌ من أعضائه، في حالة تخبط، وأصبحت غالبية من ردود فعل بعض نوابه مجالاً للتنفُّر من المواطنين، كما ظهر جليّاً في أزمة المجلس مع الصحافة خلال أيار/مايو - حزيران/يونيو 209.

لقد فشلت محاولات إنعاش المجلس الخامس عشر من خلال حلول جزئية هنا وهناك، أو محاولات إعادة الهيبة والاحترام له، إذ لم تفلح تلك المحاولات في إخراجه من أزمته المزمنة، وتبين أن مجلساً غير مسيس أو «طيّع» سرعان ما يتحول إلى عبء على الدولة ومؤسساتها بدل أن يكون رافعةً لها، وتتعذر معالجة هذه الأزمة بغير قرار جذري. وعليه، جاء قرار الحلّ مرتبطاً بالدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة، وكرّس رؤية النظام السياسي بأن تتمتع هذه الانتخابات بالنزاهة في إطار قانون عصري.

جاء قرار الحلّ مرتبطاً بالدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة، وكرّس رؤية النظام السياسي بأن تتمتع هذه الانتخابات بالنزاهة في إطار قانون عصري

لقد أثبتت تجربة العامين من عمر المجلس المنحل، أن هناك تكلفة سياسية عالية على الدولة والمجتمع، مع فرْز مجلس نواب ضمن قانون انتخاب غير حديث وإدارة انتخابية تضمن مجلساً «طيّعاً»، بما يهدد الاستقرار السياسي وينزع الثقة بمؤسسات الدولة، وقد أكدت هذه التجربة أن الطريق الوحيدة الأقل تكلفة والأكثر ضماناً للاستقرار السياسي هي بالتخلص من العوامل كافة التي ساهمت في فقدان المجلس دورَيه التمثيلي والرقابي، وذلك بصياغة قانون انتخاب حديث، وتوزيع مقاعده على أسس واضحة، تضْمن التنافس بين المرشحين وفقاً للبرامج والتيارات الطوعية، ويعمل على ترميم الانقسام والانشطار في المجتمع، وتجري بموجبه انتخابات يثق المواطنون بحريتها ونزاهتها، وتهيئة الظروف لميلاد مجلس يستمد شرعيته من الناخبين، ويقوم بدوره الرقابي والتشريعي، ويسهم في إعادة تشكيل العملية السياسية بمفردات جديدة أساسها التوافقات والمصلحة العامة، والتوازن بين السلطات.

مع أن سلوكاً سياسياً كهذا قد يكون مضْنياً وشاقّاً للسياسيين وكبار البيروقراطيين، إلا أنه يظل الأسلوب الأوحد لضمان الاستقرار السياسي وتعميقه، وإرساء علاقة بنّاءة بين المجتمع والدولة. ■

المجالي والذنيبات ليسا من بينهم

نواب الأمة: 1053 حالة غياب دون عذر

السجل – خاص

تكشف الدورتان الأخيرتان من عمر المجلس النيابي الخامس عشر المنحل، ما يمكن عدّه «ظاهرة» جديرة بالدرس والاهتمام، هي ازدياد الغياب المتكرر للنواب عن حضور جلسات البرلمان، سواء أكان ذلك بعذر أم دون عذر.

ووفقاً لإحصائية أعدّتها **السَجل**، على القواعد نفسها التي يعدّها مجلس النواب لغيابات أعضائه، فإنه باستثناء رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي ومساعده عبد الحميد الذنيبات اللذَين لم يتغيبا عن أيٍّ من جلسات المجلس دون عذر، فإن جميع الأعضاء الآخرين وعددهم 108، سجّلوا غيابات دون عذر تُراوح بين 1 و33 مرّة خلال دورتَي المجلس المنحل منذ كانون الأول/ ديسمبر 2007.

غياب النائب عن جلسات عامة تحت القبة دون عذر مقبول، يمثل دلالة غير حميدة من حيث التخلي عن واجبات النيابة في التشريع والرقابة على الأداء الحكومي، وفقاً لما يراه الأمين العام الأسبق لمجلس الأمة صالح الزعبي، لافتاً إلى أهمية دور البرلمان في مساعدة الحكومة على تنفيذ برامجها، وصولاً إلى تحقيق الغايات

الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

ولو وُضعت الغيابات التي تبلغ أربعة فما دون جانباً، باعتبار أن أي شخص معرّض لظروف قاهرة من طبيعة شخصية قد تجبره على الغياب دون عذر لمرة واحدة في كل دورة عادية أو استثنائية، فإن الإحصائية تكشف أن أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء مجلس النواب المنحل قد تغيبوا دون عذر على الأقل ما بين 5 مرات و33 مرة، وأن حوالي الثلث، وتحديداً ما نسبته 31 في المئة من أعضاء المجلس، قد تغيبوا دون عذر ما بين 11 و33 مرّة.

هذه الأرقام كبيرة بكل المقاييس، بخاصة أن «الغيابات بعذر»، وعددها كبير، مسموحة، وهي تراوح بين مرة واحدة و36 مرة للنائب الواحد. فمقابل 1035 غياباً دون عذر سجّلها 108 نواب خلال نصف عمر المجلس، هناك 603 غيابات بعذر سجّلها 109 نواب، أي أن جميع أعضاء المجلس سجّلوا غيابات بعذر، ما عدا نائب واحد هو نواف المعلا.

عدم وجود رادع لهذه الغيابات، يشجع نواباً على التمادي في الغياب، كما يرى الزعبي الذي يرى أن «واجب رئاسة المجلس أن تشتق عقوبات مناسبة، هذا إذا وضعنا جانباً المسألة الأخلاقية بصلتها مع الدور المناط بنواب الأمة». في هذا السياق، يُلاحظ أن مجموع الغيابات دون عذر خلال الدورة الأولى من عمر المجلس، والتي بلغت 447 غياباً، قد زادت بنسبة 32 في المئة خلال الدورة الثانية، فارتفعت بذلك إلى 588 غياباً.

الآثار السلبية للغيابات دون عذر تتجلى في أسوأ صورها حينما تصل حداً يسبب فقدان جلسات للنصاب القانوني. ففي المتوسط، هناك جلسة في كل دورة عادية أو استثنائية لا تُعقد بسبب عدم توافر النصاب.

جلسة مجلس النواب لا تُعَدّ قانونية «إلا إذا حضرها ثلثا أعضاء المجلس، وتستمر الجلسة قانونية ما دامت أغلبية أعضاء المجلس المطلقة (النصف + 1) حاضرة فيها»، بحسب اشتراط الدستور في المادة 84.

أرقام الغيابات دون عذر لا تعكس كل الحقيقة، فهنالك جزء من النواب الذين يحضرون الجلسات ويشكلّون نصابها القانوني، يتسربون منها؛ قليل منهم يستأذن من الرئاسة، وكثيرون لا يستأذنون، ويبلغ التسرب أحياناً درجة يُفقد الجلسة نصابها القانوني، فيضطر الرئيس بعد أن يكون قد ناشد النواب الانتباه إلى احتمال فقدان النصاب، إلى إنهاء الجلسة قبل أوانها. وفي آخر جلسة فقدت نصابها في الدورة الاستثنائية الأخيرة صيف العام الجاري، وجّه المجالي كلامه للمغادرين بقوله: «مهمة المجلس أن يداوم ويمشّي القوانين».

نشر اللوحة الكاملة للغيابات النيابية، يؤشر إلى أن عين الصحافة تراقب ظاهرة الغيابات المقلقة. وقد يُسهم هذا في دفع بعض المتغيبين إلى إعادة النظر بسلوكهم، كما أنه من الضروري إنهاء التوافق النيابي على عدم الإعلان عن أسماء الغائبين دون عذر في كل جلسة (سابقة)، خلافاً لما ينص

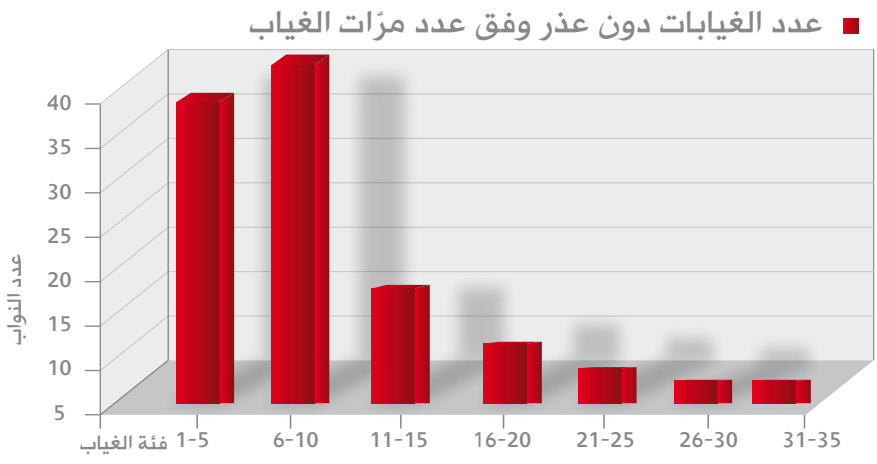

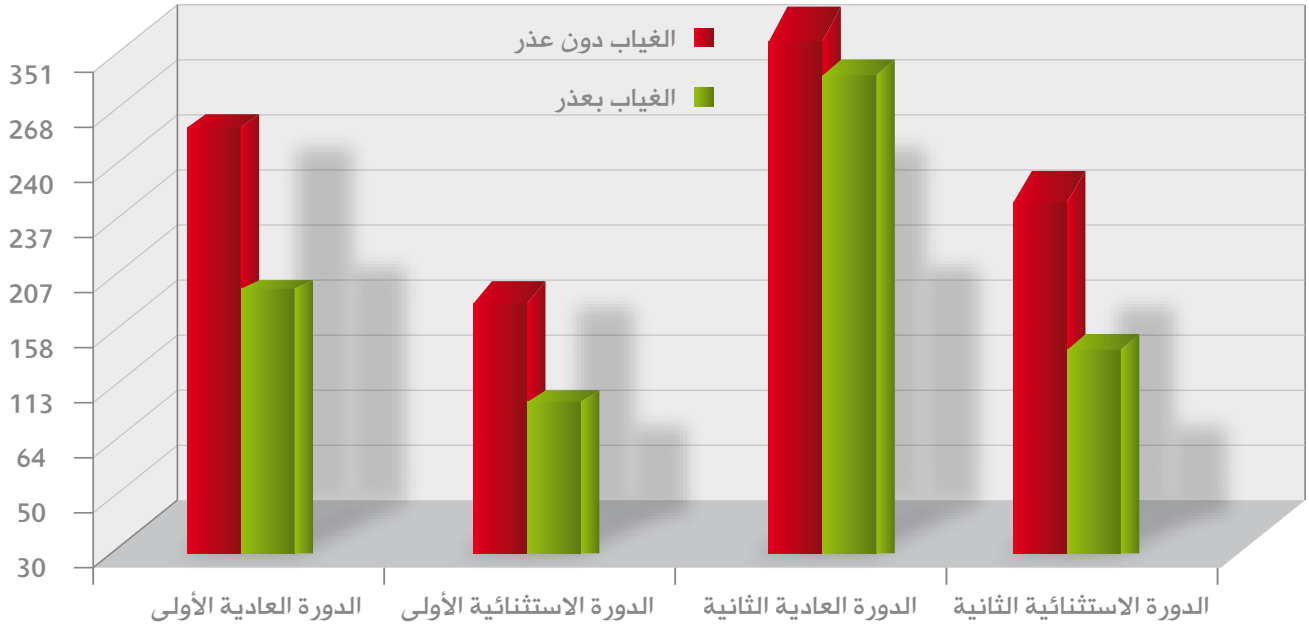

عليه النظام الداخلي لمجلس النواب، لأن مفعول تسليط الضوء على الغياب أولاً بأول أوسع تأثيراً وأكثر جدوى.

النظام الداخلي لمجلس النواب ينص بوضوح على عدم جواز تغيب العضو عن إحدى جلسات المجلس أو لجانه، إلا إذا أخطر الرئيس بذلك مع بيان العذر (المادة 149). النظام الداخلي يَعُدّ عضوَ اللجنة الذي يتغيب عن حضور ثلاث جلسات دون عذر، مستقيلاً حكماً (المادة 63)، لكنه لا يضع عقوبة على الغياب عن الجلسات العامة تحت القبة.

يـرى الحقوقي والناشط السياسي جمال الرفاعي أن «القاعدة القانونية تفترض أنه لا يجوز معالجة الفرع دون معالجة الأصل، والأصل هنا هو وظيفة النائب الأساسية بحضور الجلسات العامة للمجلس والمشاركة في اتخاذ القرارات التشريعية والرقابية».

وبالنظر إلى أن المواد الدستورية الناظمة لعمل مجلس النواب، تشتمل على المادة 90 التي تحدد شروط فصل النائب من عضوية المجلس بأغلبية الثلثين، دون أن تتطرق للأسباب الموجبة للفصل، يدعو الرفاعي مجلس النواب إلى تعديل نظامه الداخلي لينص مثلاً على أنه «إذا تغيّب أي عضو من أعضاء المجلس عن حضور الجلسات العامة دون عذر أكثر من كذا مرة، يُعرض أمره على المجلس لاتخاذ قرار بفصله».

سواء تبنى المجلس هذا الخيار أم لا، فإنه معني بمراقبة نفسه بما يخص التزام أعضائه بحضور الجلسات العامة، بنشر أسماء الغائبين دون عذر بعد كل جلسة، أو بـ«المعاقبة» على غياباتهم المتكررة، وذلك إلى أن تصبح هناك كتل حزبية، وانتخابات على أساس حزبي، عندها يكون لكل حادث حديث، بحسب الرفاعي الذي يعزو هذا الخلل إلى الحالة الفردية التي تسود في المجلس، وغياب تكتلات حزبية ملتزمة. ■

عدد الغيابات دون عذر عن الجلسات العامة لنواب المجلس الخامس عشر

الاسم	عدد الغيابات	الاسم	عدد الغيابات	الاسم	عدد الغيابات	الاسم	عدد الغيابات
إبراهيم العطيوي	33	حمد أبو زيد	12	يوسف الصرايرة	8	يوسف القرنة	5
عادل آل خطاب	33	محمود العدوان	12	أحمد البشابشة	7	أيمن شويات	4
مرزوق الدعجة	31	مرزا بولاد	12	آمنة الغراغير	7	حازم الناصر	4
راجي حداد	27	ياسين الزعبي	12	أنصاف الخوالدة	7	حمزة منصور	4
زياد الشويخ	27	يوسف أبو صليح	12	صلاح الزعبي	7	خالد أبو صيام	4
فرحان الغويري	27	مجحم الخريشة	11	عصر الشرمان	7	خلف الرقاد	4
عبداللّه الزريقات	25	ناجح المومني	11	علي الضلاعين	7	رسمي الملاح	4
شرف هياجنة	23	ريم قاسم	10	قاسم بني هاني	7	فلك الجمعاني	4
صالح الجبور	22	محمد زريقات	10	محمد عواد	7	محمد الحاج	4
عواد الزوايدة	22	محمد أبو الهية	10	أحمد الصفدي	6	يحيى عبيدات	4
عبداللّه الجازي	20	أحمد العتوم	9	تيسير الشديفات	6	يوسف البستنجي	4
طارق خوري	18	حابس الشبيب	9	جعفر العبداللات	6	توفيق كريشان	3
موسى الزواهرة	18	سعد هايل السرور	9	حمدية القويدر	6	رياض اليعقوب	3
ناريمان الروسان	18	عدنان العجارمة	9	خالد البكار	6	ضيف اللّه القلاب	3
ثروت العمرو	17	مشيل حجازين	9	عبدالرحمن الحناقطة	6	عبد الرؤوف الروابدة	3
رضا حداد	16	نصر الحمايدة	9	عزام الهنيدي	6	عبد الكريم الدغمي	3
محمود مهيدات	16	هاني النوافلة	9	محمد الزناتي	6	محمد أبوهديب	3
إبراهيم الحسبان	15	وصفي الرواشدة	9	مفلح الخزاعلة	6	ممدوح العبادي	3
حسني الشياب	15	بسام المناصير	8	نضال الحديد	6	موسى الخلايلة	3
سند النعيمات	15	عاطف الطراونة	8	عبد الفتاح المعايطة	5	هاشم الشبول	3
بسام حدادين	14	عبداللّه غرايبة	8	فخري الداوود	5	جميل الحشوش	2
سليمان غنيمات	14	لطفي الديرباني	8	فواز حمداللّه	5	سليمان السعد	2
صوان الشرفات	14	محمد الكوز أ. الرائد	8	محمد السعودي	5	سميح بينو	2
محمد عقل	14	محمد الشرعة	8	محمد القضاة	5	مبارك أبو يامين	2
محمد البدري	13	مفلح الرحيمي	8	محمود الخرابشة	5	حسن صافي	1
محمد الكوز أ.عمّار	13	منير صوبر	8	نصار القيسي	5	خليل عطية	1
أحمد العدوان	12	نواف المعلا	8	ياسين بني ياسين	5	عبد الرحيم البقاعي	1

نت بانكر

خدمة موثوقة، سريعة، آمنة ومجانية

www.jkb.com.jo

بنك الانترنت بنسخته الجديدة والمطورة يوفر لك المزيد من السرية والأمان* والسهولة في التعامل مع خيارات أوسع من الخدمات المصرفية الالكترونية

الاستعلام عن أرصدة الحسابات وتفاصيل الحركات، طلب كشف حساب، التحويل بين الحسابات الشخصية، طلب أمر تحويل ثابت، التحويل لطرف ثالث من عملاء البنك، طلب دفتر شيكات، عرض نشرة أسعار العملات والفوائد بالإضافة إلى الخدمة الجديدة:

التحويل لحساب طرف ثالث لدى أي من البنوك الأردنية

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف ٥٦٨٦٧٥١ – ٠٦

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

" اكثر من بنك "

* One Time Password "OTP"& Virtual Keyboard

15 عاماً على «وادي عربة»

إسرائيل تحيل المعاهدة مع الأردن إلى سلام بارد

حسين أبو رمّان

بعد الإعلان المفاجئ عن توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة حزب العمل يوم 13 أيلول/سبتمبر 1993، وقّع الجانبان الأردني والإسرائيلي في اليوم التالي أجندة المفاوضات بينهما، وسرّعا مسار التفاوض الثنائي، وصولاً إلى توقيع إعلان واشنطن لإنهاء حالة الحرب والعداء بين البلدين يوم 25 تموز/يوليو 1994، ثم إبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بعد ثلاثة أشهر فقط، في 26 تشرين الأول/أكتوبر.

الأردن الرسمي فاجأ من جهته العالم بتسريع الخطى نحو إقامة سلام دائم، على عكس السلام البارد بين مصر وإسرائيل. وعزّزت تحركات الملك الحسين بهذا الاتجاه مكانته عند الإدارة الأميركية واليهود الأميركان والرأي العام الإسرائيلي، لكنها أفقدته شعبية في أوساط الرأي العام العربي، وسببت له إرباكات أمام الرأي العام المحلي.

هذه البداية «المشجعة» بين الأردن وإسرائيل، تحوّل مسارها بعد مقتل رابين، ومجيء بنيامين نتنياهو، أحد أبرز رموز التطرف في إسرائيل إلى الحكم العام 1996. ففي عهده جرت محاولة اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، على الأراضي

الأردنية، ثم فتحُ نفق تحت المسجد الأقصى، ما دفع الملك الحسين إلى توجيه رسالة شديدة النبرة له على إثر ذلك، إضافةً إلى التوسع الاستيطاني وتهديده المستمر وبخاصة للجانب الفلسطيني بأنه غير ملزَم بالاتفاقيات التي لم يوقِّعها هو، بحسب أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك نظام بركات.

توالت مظاهر التطرف الإسرائيلي في عهد الحكومات الإسرائيلية اللاحقة، فمن اقتحام آرييل شارون ساحةَ المسجد الأقصى، الذي فجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلى تكثيف الاستيطان، واجتياح جنين ومناطق أخرى في الضفة وغزة، وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وبناء الجدار العازل ، والعدوان على غزة، ودعوة النائب في الكنيست عن حزب «إسرائيل بيتنا» أرييه ألداد، للفلسطينيين للبحث عن وطن بديل في الأردن، ومعاودة استهداف المسجد الأقصى.

هذه الممارسات تضع مؤيدي عملية السلام في وضع صعب، وتشجع المزيد منهم على توجيه الانتقادات العلنية للسياسات الإسرائيلية حدَّ المطالبة بإعادة النظر بمعاهدة وادي عربة.

فها هو رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، المعروف بمواقفه السياسية المحافظة، يعكس عبر تصريحاته العلنية، ما حدث من تراجع شديد على مستوى العلاقات الأردنية الإسرائيلية. فقد حذّر إسرائيل أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2009، من مغبة تحدّي مشاعر العرب والمسلمين في استهدافها المسجد الأقصى، و«خرقها معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية التي تصادف ذكرى توقيعها الخامسة عشرة مع اعتداء إسرائيل على المقدسات الإسلامية في القدس الشريف».

المجالي: العالم كلّه لا يقبل بمنطق الوطن البديل ولا يسمح به

حتى إنّ مركزاً رصيناً يتمتع باستقلالية ومصداقية عالية، هو المركز الوطني لحقوق الإنسان، اتهم إسرائيل مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2009، باستنزاف مياه نهر الأردن وتلويث مجراه جراء تحويله إلى مصرف صحي يتم التخلص فيه من مخلّفات برك الأسماك والمياه العادمة للمستوطنات في الأراضي المحتلة، ما «يشكل مساساً بالحقوق المائية وتدميراً لتوازن المنظومة البيئية في منطقة وادي الأردن».

عبد السلام المجالي

فايز الطراونة

وربما يتحرج هذا المركز من اتخاذ موقف كهذا في سنوات سابقة.

وتعكس استطلاعات رأي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، هذا التراجع بوضوح. ففي حين وصل مستوى التأييد لتوقيع الملك الحسين إعلان واشنطن العام 1994 إلى ما يزيد على 80 في المئة، فإن النسبة نفسها تقريباً باتت ترى بحسب استطلاع آخر أجري العام 1997، أن إسرائيل عدوة.

أما أحزاب المعارضة والنقابات المهنية، فلم تعد تكتفي بمواقفها السابقة، مثل اعتصامها في مجمع النقابات المهنية في ذكرى توقيع المعاهدة، وحرق العلم الإسرائيلي، والمناداة بوقف التطبيع، والمطالبة بـ«إلغاء معاهدة وادي عربة وإغلاق السفارة الصهيونية»، بل باتت تدعو إلى «تبني خيار المقاومة بأشكالها كافة، ودعمها بكل ساحات المواجهة مع المحتلين الغاصبين».

بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع، التي تتشكل من ممثلين عن أحزاب المعارضة وقوى نقابية، رأى أن «المقاومة هي خط الدفاع الأول عن ديار العروبة والإسلام»، لافتاً إلى أن «التهديدات الصهيونية للدولة الأردنية ما زالت قائمة، وآخرها ادّعاء أن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين».

حرقنا «عظام» الوطن البديل

رئيس الوفد الأردني لمفاوضات السلام مع إسرائيل ورئيس الوزراء الأسبق، عبد السلام المجالي، يعقّب على الاستفزازات الإسرائيلية بوصف الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، بأن «هذا حلم يراود الإسرائيليين، بخاصة المتطرفين منهم، الذين يتطلعون إلى الاستيلاء على فلسطين وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن».

ويضيف: «بما أن هذا هو فكرهم، فهم يتصيدون الفرص لإعادة طرح هذه الأفكار». لكن من الزاوية الواقعية، «نحن حرقنا عظام الوطن البديل ودفنّاه، غير أننا نتوقع أن تخرج علينا دائماً أصوات إسرائيلية تعيد النفخ في موضوعة الوطن البديل»، موضحاً أن هذا الحلم القديم عند الإسرائيليين «بدأ بإسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، ثم أصبح من البحر إلى النهر، ثم قاموا ببناء الجدار العازل حول أنفسهم»، في محاولة لعزل الشعب الفلسطيني.

ورداً على تحذير قوى المعارضة الأردنية من مخاطر الوطن البديل، ومطالباتها بإلغاء معاهدة وادي عربة ومعاهدة كامب ديفيد، يحاجج المجالي بأنه في ظل وجود المعاهدة، فإن «العالم كله لا يقبل بمنطق الوطن البديل ولا يسمح به، فالأردن اكتسب مصداقية عالمية، وصوته مسموع، وأصدقاؤه في العالم لا يسمحون بهذه الترّهات».

يشدد المجالي على أن «الوطن البديل لم يعد أمراً قابلاً للتحقق». ويرد على الذين يطالبون بإلغاء المعاهدتين الأردنية والمصرية مع إسرائيل: «هل يريدون أن تعيد مصر سيناء إلى إسرائيل، ونتخلى نحن عن حقوقنا المائية وعن أراضينا التي كانت محتلة؟». ويدعو هؤلاء أن يدركوا تعقيدات الوضع. فالعرب هم الذين طالبوا الأردن أن يترك الشأن الفلسطيني لأهله، وبالتالي فإن دوره هو مساعدة الشعب الفلسطيني، لا أن يحلّ مكانه، وهذا يعني أن «علينا أن ندافع عن الأردن أولاً، ثم عن فلسطين التي نحن الآن أقدر، بوجود المعاهدة، على خدمتها».

لكنْ يبدو أن نواباً أردنيين كانوا أقل ثقة بنتائج المعاهدة من المجالي، فلم يتوانَ كثير منهم عن المطالبة، رداً على العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، بطرد السفير الإسرائيلي في عمّان وإغلاق السفارة، أو بإلغاء معاهدة وادي عربة. في 28 كانون الأول/ديسمبر من

العام الفائت، وجّه 22 نائباً مذكرة إلى الحكومة يطالبون فيها بإلغاء قانون معاهدة «السلام» الأردنية الإسرائيلية.

وفي أجواء الضغط النيابي على الحكومة لاتخاذ إجراء مؤثر ضد الحكومة الإسرائيلية، تلا رئيس الوزراء نادر الذهبي في جلسة 4 كانون الثاني/يناير 2009، بياناً أكد فيه أن الحكومة «تحتفظ بكل الخيارات المتاحة أمامها لاتخاذ أي إجراء لتقييم العلاقات مع أيٍّ كان، وبخاصة إسرائيل، وإعادة النظر فيها من منطلق الحرص على خدمة مصلحة الوطن العليا».

أما رد الفعل النيابي على المقترَح الذي صوّت عليه الكنيست الإسرائيلي والقاضي بأن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، فقد تمثل بتقديم عشرة نواب مقترحاً أحيل إلى اللجنة القانونية لبحث إصدار مشروع قانون يلغي معاهدة السلام، مستندين في ذلك إلى قيام الطرف الإسرائيلي بخرق اتفاق المعاهدة.

المسار الصعب

طريق الأردن نحو الالتحاق بعملية السلام الشرق أوسطية بين دول الطوق وإسرائيل لم تكن سهلة. فحينما بدأت الإدارة الأميركية الإعداد لانعقاد مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط العام 1991 في مدريد، تم التعامل مع الأردن بوصفه خارج تحالف حفر الباطن الذي شمل حوالي نصف البلدان العربية بما فيها مصر وسوريا. ولذلك لم يقم وزير الخارجية الأميركية آنذاك جيمس بيكر، بزيارة الأردن خلال جولاته الثلاث الأولى للمنطقة، حسب ما يؤكد رئيس الوزراء الأسبق وعضو الوفد الأردني المفاوض، فايز الطراونة.

الطراونة يوضح أن العلاقة مع الولايات المتحدة كانت سيئة جداً آنذاك، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير كان ما زال يرفض التعامل مع وفد فلسطيني مستقل لمفاوضات السلام. ويستذكر كيف أن الملك الحسين، «الداعية للسلام منذ العام 1967، والذي تعاني بلاده من حصار أميركي مخيف»، التقط اللحظة التاريخية، فعرض «المظلة» الأردنية لوفد فلسطيني أردني مشترك، مشترطاً أن يقتصر ذلك على المشاركة في افتتاح مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، على أن تتم المفاوضات الثنائية مع إسرائيل بوفد فلسطيني مستقل.

لكن عندما انتقل المفاوضون إلى واشنطن، وجدوا أمامهم ترتيبات لمفاوضات وفد أردني فلسطيني مشترك مع الجانب الإسرائيلي في غرفة واحدة وبأجندتين، وهو ما تم رفضه، وأصبح رؤساء الوفود الثلاثة يجتمعون في «الكرادور»، أي الممر، لحسم مسألة المفاوضات بوفود مستقلة، ما أطلق مصطلحاً جديداً هو «دبلوماسية الكرادور».

لكن فوز حزب العمل الإسرائيلي بزعامة إسحق رابين في انتخابات الكنيست الإسرائيلي

مروان المعشر

يوسف منصور

أواسط العام 1992، أعطى دفعة قوية للمفاوضات على المسارات السورية والفلسطينية والأردنية، وسمح بالتوصل إلى اتفاقية أوسلو عبر قناة تفاوض فلسطينية إسرائيلية سرّية.

تفاعلات أوسلو وإعلان واشنطن

توقيع اتفاقيات أوسلو في 13 أيلول/سبتمبر 1993، مثّل نقطة تحول بالنسبة للأردن. مروان المعشر الذي كان ناطقاً باسم الوفد الأردني المفاوض، ذكر في كتابه «نهج الاعتدال، مذكرات سياسية 1991-2005»، أن الوفد الأردني الموجود آنذاك في واشنطن، فوجئ بتوقيع الاتفاق، مثل الوفد الفلسطيني برئاسة حيدر عبد الشافي الذي «أعرب عن غضبه لأنه لم يكن على علم بقناة التفاوض السرية في أوسلو».

أول اجتماع علني بين رابين والملك في واشنطن في 25 تموز/يوليو تُوّج بإعلان واشنطن

الطراونة قال إن الأردن لم يوقّع أجندة المحادثات الأردنية الإسرائيلية التي كانت جاهزة، إلا يوم 14 أيلول/سبتمبر، أي في اليوم التالي لاتفاق أوسلو، لأن الملك الحسين كان يحذّر من «خلق حالة من عدم الاتزان، أو الاتفاق على أي شيء قد يؤثر سلبياً في المسار الفلسطيني».

ويوضح المعشر أن المفاوضات على الجبهة الأردنية لم تشهد أي تقدم يُذكر منذ أوسلو حتى أيار/مايو 1994، فشعر الملك الحسين أن الإسرائيليين يعطون أولوية للمفاوضات مع الفلسطينيين مقدّمين إياها على المفاوضات مع الأردن، فقرر لقاء رابين شخصياً للتأكد من أن المصالح الأردنية مصانة. ويضيف: «عُقد اجتماع سرّي بين الرجلين في لندن في أيار/مايو 1994 حصل فيه الملك على تطمينات بأن المصالح الأردنية ستؤخذ في الحسبان»، أعقبه أول اجتماع علني بين رابين والملك في واشنطن في 25 تموز/يوليو، تُوّج «بإعلان واشنطن الذي أقرت فيه إسرائيل أن للأردن دوراً خاصاً في الحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس، وأن المفاوضات حول الوضع النهائي للاجئين لن تتم من دون مشاركة الأردن».

إعلان واشنطن مثّل بالنسبة للأردن محطة مهمة في اتجاهين؛ الأول في اتجاه القيادة الإسرائيلية، حيث خلق هذا الإعلان بداية «حالة من الثقة المتبادلة»، شجعت على نقل المفاوضات إلى المنطقة، وسرّعت في التوصل إلى معاهدة وادي عربة بعد ثلاث سنوات على مؤتمر مدريد. والثاني في اتجاه الرئيس الجديد في البيت الأبيض بيل كلينتون وإدارته.

هذا التطور عكسَ تطلع الملك الحسين لإبرام «سلام حارّ» مع إسرائيل، خلافاً لحالة السلام البارد على الجبهة المصرية، وبداية اهتمامه بمخاطبة الرأي العام اليهودي والإسرائيلي أكثر من مخاطبة الرأي العام في العالم العربي، وكذلك السعي لما هو أكثر من ترميم العلاقات التي تدهورت مع الأميركان إبان حرب الخليج، وذلك بالسعي لإرساء العلاقات الأميركية الأردنية على قاعدة استراتيجية، بحيث لا يكون الأردن عرضة للتقلبات الإقليمية.

بهذا الدور المبادر في عملية السلام، نجح

الأردن في إحراز أول أهم اختراق في علاقته مع الإدارة الأميركية، إثر استقبال الكونغرس التاريخي للملك الحسين برفقة إسحق رابين في اليوم التالي لتوقيع إعلان واشنطن، وذلك في اتجاه إعفاء الأردن من المديونية وتقديم مساعدات عسكرية له.

ما بعد رابين

أنجز الأردن معاهدة السلام بالاستناد إلى مرجعية مدريد، وبدأ حراكٌ قويٌّ جداً في الإقليم، وبخاصة في الجانب الفلسطيني، إلى أن اغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين العام 1995، وتراجعت عملية السلام في ظل الظروف الإقليمية المحيطة، التي تعقدت أكثر الآن بدخول متغيرات عديدة، مثل احتلال العراق، وتدهور العلاقات الإيرانية الأميركية، إضافة إلى الوضع الفلسطيني نفسه.

كما ساءت الأوضاع على الساحة الفلسطينية بشكل كبير، بخاصة بسبب العنف الإسرائيلي في الرد على المقاومة، وحصار الرئيس عرفات في رام اللّه، واستهداف جنين ومناطق كثيرة أخرى في الضفة الغربية، وما تبع ذلك من إجراءات عنيفة، مثل الحواجز التي أقيمت، وضيقت على حركة الناس، ورفض استقدام العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، وتكثيف الاستيطان، وبناء الجدار العازل، والعدوان على غزة.

بالنظر إلى مجمل التراجع المشار إليه الذي شهدته عملية السلام بسبب تدمير إسرائيل للعملية السلمية، وبخاصة على المسار الفلسطيني، يشدد الطراونة على أن الأردن يوظّف الآن معاهدة السلام في صالح الجانب الفلسطيني لمسح جراحات فلسطينية كبيرة جداً، وتهيئة متنفس للشعب الفلسطيني من خلال الجسور، فلولا معاهدة السلام «ما كان يتسنى مرور قوافل الخير وتزويد الجانب الفلسطيني بالمواد الغذائية والطبية، ووجود مستشفى في رام اللّه وآخر في غزة».

ويرى الطراونة أن «من يعتقد أنه بطرد السفير الإسرائيلي، ستبقى الجسور مفتوحة أمام أشقائنا وأهلنا وتوأمنا في الضفة الغربية وفي غزة أيضاً، فهو واهم».

أبعاد اقتصادية

ترافق توقيع معاهدة السلام مع مراهنات على انتعاش اقتصادي كبير يتأتى من تنشيط السياحة في المنطقة، ومن تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة، بخاصة في غور الأردن في مجال النقل، مثل مطار السلام في العقبة، والمياه والطاقة مثل قناة البحرين، والزراعة وغيرها. لهذا تحاجج القوى المعارضة لمعاهدة السلام بأن المعاهدة لم تجلب التنمية التي تم الترويج لها للأردن.

الطراونة يرد على هذه الحجة بالتساؤل: «هل نفهم من ذلك أن الازدهار كان سيأتي لو لم نوقّع المعاهدة؟»، ويطرح مقاربة مختلفة للبعد الاقتصادي تأخذ في الحسبان تداعيات حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على الأردن، مؤكداً أن الأردن دخل السلام لاعتبارات سياسية واستراتيجية في المقام الأول، وليس من أجل «قبض ثمن فاتورة».

> **الطراونة: هل نفهم من ذلك أن الازدهار كان سيأتي لو لم نوقّع المعاهدة؟**

في الجانب الاقتصادي، يذكّر الطراونة بحال الوضع الأردني قبل مؤتمر مدريد، مشيراً إلى حصار خليج العقبة ضمن تداعيات حرب الخليج الثانية، وتردي علاقات الأردن الإقليمية والدولية، وأن عملية السلام وضعت نهاية لهذا الحصار، وفُرج عن العقبة فقط بعد توقيع المعاهدة.

ويستطرد بأن الأردن استعاد علاقاته الدولية والإقليمية، ثم حصل مباشرةً على «إعفاء مديونية بقيمة 750 مليون دولار من الولايات المتحدة الأميركية، و50 مليون جنيه إسترليني من بريطانيا». ويضيف أن المساعدات الأميركية المدنية والعسكرية التي كانت توقفت العام 1990، استؤنفت مع ارتفاع كبير في قيمتها، إذ بعد أن «كانت تراوح بين 40 و45 مليون دولار سنوياً، أصبحت تصل اليوم إلى 900 مليون دولار». وهو يعدّ المساعدات الاقتصادية للأردن من حيث نصيب الفرد بأنها الأعلى نسبة في العالم، فيما صنّف المساعدات العسكرية بأنها تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة في العالم من حيث نصيب الفرد أيضاً. ويؤكد أن ذلك لم يكن ممكناً في ظل هيمنة الكونغرس الأميركي على موضوع المساعدات، بخاصة في ظل تأثير اللوبي الصهيوني الإسرائيلي اليهودي، لولا معاهدة السلام.

أما على الصعيد غير المباشر، فقد تغيرت نظرة السعودية ودول الخليج العربي الأخرى للأردن. ومع حلول العام 1997- 1998 كانت العلاقات تعود تدريجياً، بما في ذلك على صعيد التجارة والتحويلات والطلب على الأيدي العاملة الأردنية. كما وقّعت المملكة اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي تعامل مع الأردن بوصفه دولة مشاطئة للبحر المتوسط، وساعد ذلك في صعود الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، التي كان يمكن للولايات المتحدة أن تَحُول بين الأردن وبينها لو أرادت، ثم إلى اتفاقية التجارة الحرة.

منصور: الأردن لا يجني عوائد يُعتدّ بها في ما يخص المناطق الصناعية المؤهلة

تأهيل الأردن لعضوية منظمة التجارة العالمية، تطلّب أيضاً من الأردن إجراء تعديلات واسعة لتشريعاته الاقتصادية، ما مهد الطريق عملياً لإبرام باتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، إلى جانب المناطق الصناعية المؤهلة.

يصف مروان المعشر اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة العام 2000، بأنها «أول اتفاق من هذا النوع مع بلد عربي، والرابع من نوعه في العالم بأسره». ويرى أنها «ترمز إلى النجاح الذي حققه الأردن في إصلاح اقتصاده، وإلى المكانة الدولية التي يتمتع بها، علماً بأنها غير متكافئة مع حجمه وقوته الإقليمية والدولية النسبية».

اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة تفتح فرصاً كبيرة أمام المنتجات الأردنية لدخول السوق الأميركية، حيث تعفى من الرسوم

النمّري: الصادرات الأردنية ما زالت الغلبة فيها للألبسة المنتجة في المناطق الصناعية المؤهلة

الجمركية مع بدء تطبيق الاتفاقية وجزء منها تراوح فترة التفكيك الجمركي للرسوم المفروضة عليها من سنتين إلى عشر سنوات تنتهي مطلع العام 2010.

السفير الأميركي في عمّان ستيفين بيكروفت، قال في ورشة عمل نُظمت مؤخراً حول كيفية تحقيق أقصى الفوائد من اتفاقية التجارة الحرة للمستوردين والمصدّرين: «التجارة الثنائية مع الأردن نمت من 369 مليون دولار في العام 1998 إلى 2,1 بليون دولار في العام 2008. وأخذت الصادرات الأردنية تتنوع، حيث وصلت أنواع البضائع الأردنية المختلفة من الملابس والحلي ومكيفات الهواء والأدوية والأغذية إلى الولايات المتحدة».

أما المناطق الصناعية المؤهلة، فقد أُبرمت اتفاقيتها بين الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة العام 1997، وبدأ تنفيذها في مدينة الحسن الصناعية بإربد، ثم امتد لاحقاً إلى عمّان والكرك والضليل. ويتعين أن تشتمل منتجات تلك المناطق على 8 في المئة قيمة مضافة إسرائيلية بحسب الشروط الأميركية كي تُستثنى من الرسوم الجمركية، والقيود على الكميات.

الخبير الاقتصادي يوسف منصور يرى أن الأردن لا يجني عوائد يعتدّ بها في ما يخص المناطق الصناعية المؤهلة التي «لا تنتج قيمة مضافة أردنية بسبب المزايا المقدمة لصناعات الألبسة في تلك المناطق»، ومن ضمنها «استئجار بنية تحتية بتكاليف رمزية، ومياه وكهرباء بأسعار مدعومة، وأجور عمالة متدنية».

أما ما يخص اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، فالأردن ليس ملزماً باستخدام مواد ذات محتوى إسرائيلي، لكن «بما أننا لا ننتج المواد اللازمة لصناعة الألبسة، فلا يعود أمامنا إلا أن نستوردها من بلدان أخرى»، وهذا يعني أن النتيجة واحدة، بحسب منصور.

وينتقد منصور غياب القطاع المدني عن المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الإقليمية والدولية، لأن الحكومات تعطي الأولوية للحصول على المساعدات مقابل إبرام هذه الاتفاقيات، والقطاع الخاص ينظر للمسائل بمنظار ما يحقق من أرباح، ويعطي مثالاً على ذلك كيف أن اتفاقية التجارة الحرة وضعت قيداً على الصناعة الدوائية الأردنية، بعدم السماح لها بإنتاج الأدوية التي انتهى حق الاختراع لها إلا بعد 5-8 سنوات.

المحلل الاقتصادي أحمد النمّري، يشخص أبرز المآخذ على المناطق المؤهلة، بمحدودية ما تشغله من عمالة محلية وما تنتجه من قيمة مضافة أردنية، هذا عدا الجانب السلبي المتمثل في إنتاج سلعة واحدة هي الألبسة، والتصدير إلى بلد واحد هو الولايات المتحدة. ويوضح النمّري أنه ما دام الأردن يُعِدّ البنية التحتية في المناطق المؤهلة، فإن حجم رؤوس الأموال المستثمرة في تلك المناطق محدود نسبياً.

وحول دور اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، يرى النمّري أن الصادرات الأردنية للولايات المتحدة ما زالت الغلبة فيها للألبسة المنتجة في المناطق الصناعية المؤهلة، وأن مزايا التصدير للسوق الأميركية بدأت تتراجع بعد العام 2005، بسبب استفادة الصين من إلغاء الرسوم الجمركية على صادراتها من الألبسة إثر دخول اتفاقيات لتحرير التجارة حيز التنفيذ، ما يعني أن فائض الميزان التجاري سيتحول تدريجياً إلى عجز.

مصلحة العرب، كل العرب، هي إعادة الاعتبار لدورهم الجماعي في البحث عن سلام شامل

إحصاءات التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة بحسب الأرقام المتوافرة لدى غرفة تجارة عمان، تشير إلى أن الصادرات الأردنية أخذت تتراجع منذ العام 2006، إذ هبطت من 907,7 مليون دينار أردني إلى 749,7 مليون في العام 2008، يقابل ذلك ارتفاع قيمة المستوردات خلال الفترة نفسها من 393,2 مليون إلى 549,1 مليون، فيما تشير أرقام الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري إلى عجز تجاري بقيمة 47,9 مليون دينار.

رئيس النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج فتح الله العمراني، أوضح أن العمالة الأردنية تبلغ ما نسبته 25 في المئة من مجمل العمالة في المناطق المؤهلة البالغة حالياً 32 ألفاً، لافتاً إلى أن العمالة الأردنية تشتمل على 70 في المئة نساء، وأنه بسبب تدني الأجور في تلك المناطق، فإن النقابة تبذل جهوداً مضاعفة للدفاع عن حقوق العمال، بخاصة من خلال الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي باتت تشمل نصف الشركات العاملة في المناطق المؤهلة، إضافة إلى المطالبات المستمرة لزيادة حجم العمالة الأردنية.

بعد مضي 15 سنة على معاهدة وادي عربة و16 سنة على اتفاقيات أوسلو، ما زال تحقيق السلام في المنطقة بعيد المنال، في غياب الحل العادل والمتكامل للقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. وإذ تتحمل إسرائيل المسؤولية الرئيسية عن هذا الوضع، فإن مصلحة العرب، كل العرب، هو إعادة الاعتبار لدورهم الجماعي في البحث عن سلام شامل من خلال خطة السلام العربية. ■

٣٣٠ مل ٦٠٠ مل

مياه معدنية طبيعية

سما

الحياة في سما

هاتف: ٩٦٢ ٦ ٤٠٥٩٠٩٠+

العنف بين رجال أمن ومواطنين:

الدولة إذ تغدو عشيرة أخرى

سوسن زايدة

خلال أسبوع واحد، توفي مواطنان على إثر حادثتَين تسبّبَ فيهما رجال أمن عام، ما أدى إلى اندلاع أعمال شغب، وانتهت كلتاهما بعطوة عشائرية وتحقيق مفتوح، إلى أجل غير مسمى. القاسم المشترك في ذلك كله، أن «الدولة»، ممثلة بالأمن العام، بدت خصماً أمام «العشيرة».

القاضي: أخطاء أفراد الأمن العام لا تمر دون محاسبة أو عقاب، بل يتلقى مرتكبوها أقسى العقوبات

كانت البلاد شهدت في السابق أحداثاً من هذا النوع، لكن ازدياد وتيرة العنف الجماعي في صيف 2009، وإلحاق الأذى الجسدي بمواطنين على يد منتسبي الأمن العام، أعاد طرح هذه القضية الإشكالية مجدداً. فقد كانت هناك محاولات، لوضع حد للملاحقة العشائرية للموظفين العامين المخوّلين بحمل السلاح، وأفراد الجيش والأمن العام الذين تقتضي ظروف عملهم وواجبهم الرسمي استعمال السلاح، بحسب ما أفاد إعلامي طلب عدم نشر اسمه، كان حضر اجتماعاً لإحدى لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقد مؤخراً. ففي ذلك الاجتماع، تلا رئيس المجلس عبد الإله الخطيب على مسامع المشاركين، نصّ وثيقة تم التوقيع عليها من شيوخ ووجهاء عشائر، في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الفائت، تكشف عن هذا التوجُّه الذي يبدو أنه بُتر قبل تكريسه.

في الحادثة الأولى، توفي المواطن فخري عناني، 47 عاماً، يوم السبت 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بعد اعتداء ضابط أمن عليه بالهراوة في معان. وقد وقّعت عشيرة رجل الأمن الذي يُشتبه بتسببه في الاعتداء عطوةً أمنية، مع ذوي المتوفى. تبع ذلك توقيع صك عطوة اعتراف لمدة شهرين، تضمّن المطالبة بتسريع تحديد هوية الجاني و«خَمْسته في الدم».

العطوتان سبقتهما أحداثُ شغب انطلقت في شوارع معان، أُحرق خلالها كشك أمني تابع لمديرية الشرطة، وأُطلقت عيارات نارية باتجاه أفراد أمن، وأُحرقت إطارات في أحد الشوارع الرئيسية.

قبل أيام من حادثة مقتل عناني، دُفن الشاب صادم السعود، 20 عاماً، الاثنين 8 تشرين الثاني/نوفمبر، في مقبرة سحاب، بعد أن «تعهد وزير الداخلية أمام وزير التعليم العالي الأسبق، راتب السعود، بأخذ عطوة عشائرية ومحاسبة رجال الأمن العام الذين تسببوا بوفاة صادم»، وفقاً للناطق باسم رابطة أهالي حي الطفايلة، يحيى السعود.

كان السعود أُدخل إلى المستشفى في حالة موت دماغي، بعد تعرضه للضرب بكعب مسدس على رأسه على أيدي رجُلَي بحث جنائي، على خلفية مشاجرة وقعت بين أصحاب بسطات في جبل الحسين.

وفاة السعود، أدت إلى اندلاع أحداث شغب في حي الطفايلة بعمّان. وبحسب تصريحات الناطق الإعلامي باسم المديرية العامة لقوات الدرك، أحمد أبو حماد، «قامت مجموعة من

السقاف: لجوء جهات معنية بتحقيق المساواة بين المواطنين وتنفيذ قرارات العدالة، إلى ممارسات تقوم على التمييز، يُعدّ من دروب سوء المعاملة التي لا يجوز أن تحدث

مثيري الشغب بالاعتداء على السيارات المارة وتكسيرها، وإشعال النيران في الشارع العام، وإلقاء الزجاجات الحارقة باتجاه الكوخ الأمني». وقد تدخلت قوات الدرك «لإعادة الأمن والنظام في المكان»، وأصيب عدد من أفرادها بنيران أطلقها «مثيرو الشغب»، فلجأت إلى استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريقهم، حفاظاً على الممتلكات العامة والخاصة.

في أثناء ذلك، شهدت باحة مركز الطب الشرعي في مستشفى البشير، إطلاق عيار ناري واحد لتفريق أكثر من 200 مواطن من أقارب صادم السعود، الذي نُقل إلى المركز بعد إعلان وفاته، لتشريح الجثة وبيان سبب الوفاة.

من جهتها، دانَت رابطة أهالي حي الطفايلة أحداثَ الشغب، وأعلنت عن استعدادها «لتحمل الخسائر الناتجة عن أعمال الحرق والتكسير التي جرت أثناء المصادمات»، في الوقت الذي أكدت فيه تمسكها بحقوقها «تجاه المتسببين في قتل صادم السعود».

تلكما الحادثتَين اللتين تسببتا بوفاة مواطنَين، تذكّران بأحداث مشابهة وقعت العام 2008. إذ توفي الشاب عامر النقروز، 25 عاماً، في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، في مركز أمن البيادر، وقالت عائلته إنه توفي إثر تعرضه للتعذيب، وليس انتحاراً كما جاء في بيان للأمن العام. وفي العام نفسه، توفي شابان قرب مكب الغباوي خلال ملاحقة رجال الأمن العام لهما. وجاء في بيان الأمن العام، أن سائق السيارة لم يمتثل لإشارة الدورية بالتوقف، فتمّت متابعته وحدثَ إطلاق أعيرة نارية بالهواء بقصد إخافة الشابين وإجبارهما على الوقوف، وبعد مطاردة طويلة انقلبت السيارة بعد أن أصيبا بأعيرة نارية، وعندها اعترف الأمن العام بقتلهما بالخطأ.

وزير الداخلية صرّح لوسائل إعلام مختلفة، أن معالجة مشكلات من هذا النوع، تتم بتطبيق القانون والنظام، وأن «العطوة والصلح خطوط جانبية يسلكها بعض المعنيين بحل المشكلة، وليس على حساب القانون والنظام والمحاكمة التي هي السبيل الوحيد لفرض النظام وتكريس الأمن وهيبة الدولة». واتخذ الوزير في الوقت نفسه، موقفاً يُبقي للعشائرية دوراً كبيراً في الحياة العامة، إذ يرى أن العشائر «أسهمت في إنهاء مثل هذه المشكلات، وساعدت رجال الأمن في السيطرة على الموقف»، وأن «العادات والأعراف العشائرية لا تسمح بمثل هذه السلوكيات».

لكن لجوء الأمن العام إلى العطوة العشائرية تمهيداً للصلح، بالنسبة للناشط الحقوقي المحامي طالب السقاف، يأتي في إطار «السعي لشخصنة الاعتداء الذي وقع على المواطن وعزله عن سياقه المؤسسي»، وهي «سابقة ينبغي أن لا تتكرر» بحسب تعبيره.

يقول السقاف إن الأمن العام، بوصفه مكلفاً بتطبيق القانون، «من الأولى أن يتخذ إجراءات قضائية حقيقية، مثل التحقيق في الحادثة، وإحالة مرتكب الجرم إلى القضاء المختص لينال عقابه». أما العطوة، فهي كما يرى «نافذة واسعة لإمكانية الإفلات من العقاب، وهو ما لا نحتاجه في جهود مناهضة التعذيب وسوء المعاملة على المستوى الوطني».

على المستوى الاجتماعي، يلفت السقاف إلى التأثير السلبي للعطوة الأمنية، لكونها «تكرس معتقدات سائدة عند المواطنين بأن رجال الأمن العام يميزون بين المواطنين في المعاملة، تبعاً لمركزهم الاجتماعي والعشائري أو الاقتصادي». ويضيف: «لجوء جهات معنية بتحقيق المساواة بين المواطنين وتنفيذ قرارات العدالة، إلى ممارسات تقوم على التمييز، يُعدّ من دروب سوء المعاملة التي لا يجوز أن تحدث».

عضو هيئة تدريس في الجامعة الأردنية طلب عدم نشر اسمه، ذهب أبعد من السقاف، واصفاً «العطوة الأمنية» بأنها «تسحب البساط من تحت أقدام الدولة، وتحوّل جهاز الأمن العام فعلياً إلى عشيرة أخرى من العشائر الأردنية».

أثناء الأحداث الأخيرة، واصلَ وزير الداخلية تصريحاته التي سبق أن كررها على إثر أحداث عنف جماعي شهدتها مناطق مختلفة في البلاد منذ مطلع الصيف، وبدا فيها وكأنه يتجاهل الأمر الواقع، أو يرفض الإقرار به. فقد علّق على حادثتَي معان وحي الطفايلة، بقوله إنهما «من الأمور العادية التي كانت تحدث دوماً، ولأسباب لا يمكن ربطها بعضها ببعض، وهي مجموعة من التصرفات الفردية التي قد تتسع في بعض الأحيان لتشمل بعض أفراد العائلة الواحدة أو بعض أفراد الحي الواحد».

أما سلوك منتسبي جهاز الأمن العام، الذين ألحقوا أذى جسدياً بمواطنين، وفي بعض الحالات تسببوا في وفاتهم، فيبرره القاضي، بقوله: «في حالات كثيرة، وتحت ظروف معينة، يتعرض رجال الأمن العام إلى الضغط وإلى مواجهة مع أشخاص من ذوي السوابق، ويحدث اشتباك، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى سقوط ضحايا من الجانبين، وأحياناً يكون الخطأ غير المقصود هو السبب، بخاصة عندما يكون الضحية بريئاً».

بيد أنه يعود ليؤكد أن أخطاء أفراد الأمن العام لا تمر دون محاسبة أو عقاب، بل يتلقى مرتكبوها أقسى العقوبات، ويخضعون لإجراءات تحقيق ومحاكمة قد تنتهي بالسجن. يقول في هذا السياق: «هناك توجيهات دائمة ومشددة من الأمن العام للتعامل مع المواطن بأسلوب حضاري، وعدم اللجوء إلى القوة أو القوة المفرطة، وعدم التصرف إلا ضمن التعليمات المطلوبة».

أبو خليل: ما الذي يدفع رجل أمن ليس لديه توجيهات بالقسوة، لأن يقسو على شخص، رغم أنه ليس بينهما علاقة شخصية تدفعه لذلك؟

إلا أن عقوبات محكمة الشرطة، بالنسبة لرئيسة وحدة العدالة الجنائية في المركز الوطني لحقوق الإنسان، المحامية نسرين زريقات، «قد لا تكون رادعة»، وهي بحاجة إلى «مراجعة لبعض الأحكام التي تصدر، فلو كانت الأحكام رادعة بالشكل المطلوب لما تكررت هذه التصرفات خلال الآونة الأخيرة».

منظمة العفو الدولية، تذهب إلى أبعد من ذلك. ففي بيان أصدرته، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، اتهمت المنظمةُ محاكمَ الشرطة الأردنية بأنها «ليست مستقلة ولا شفافة بما فيه الكفاية»، وأن «قراراتها لا تُنشر على الملأ، كما أن جلساتها مغلقة». وعدّت المنظمة «وقوع حالتَي قتل في غضون أسبوع لَهُوَ تطوّر مقلِق للغاية». ودعت السلطات «إلى البدء ومن دون تأخير، في فتح تحقيق كامل ومستقل في مقتل رجلين في أسبوع واحد، بعد أن زُعم أنهما تعرضا للضرب على أيدي رجال شرطة».

تبيح المادة 9 من قانون الأمن العام لرجال الشرطة استخدام القوة ضمن ضوابط قانونية وبالقدر اللازم، في عدد من الحالات، إذا قاوم الشخص المتهم أو المشتكى عليه رجال الشرطة وحاول الهرب أو اعتدى عليهم.

مكتب المظالم وحقوق الإنسان سجّل العام الجاري 360 شكوى إدارية وجزائية مقدمة بحق رجال الأمن العام، منها 23 شكوى تتعلق بإساءة المعاملة، وتم تحويل 8 شكاوى لمحكمة الشرطة.

شتيوي: هناك مشكلة أيضاً في الثقافة السلمية وثقافة احترام القانون

وفي حين تُظهر إحصاءات المكتب التابع لمديرية الأمن العام، أن العام 2009 شهد انخفاضاً في عدد الشكاوى ضد رجال الأمن العام بنسبة 20 في المئة مقارنة بالعام الفائت، الذي شهد أيضاً انخفاضاً بنسبة 28 في المئة مقارنة بالعام 2007، يفيد المركز الوطني لحقوق الإنسان بأن وتيرة العنف ارتفعت منذ آب/أغسطس 2009، إذ سجل المركز 16 شكوى ضد رجال الأمن العام ادّعى فيها أصحابها تعرضهم للضرب وإساءة المعاملة.

الانفراج السياسي وتعدد مصادر الإعلام وتنوعها، ولّدَ حالةً تَصدّرت فيها هذه الأحداث، بالصوت والصورة والكلمة، حواراتِ المجتمع، واستحوذت على اهتمام الشارع على مدار الساعة.

ويفسّر الكاتب الصحفي أحمد أبو خليل هذا التحوّل بقوله: «في السابق، كانت هناك تعليمات واضحة لنشر الرواية الرسمية. الآن أصبح ممكناً نشر رواية أخرى من أهل المعتدى عليه. كما أن الإعلام الجديد دفع الإعلام التقليدي للتطرق إلى هذه الموضوعات».

وهو يرى أن هناك تغيّراً طرأ على صعيد الثقافة العامة حول علاقة رجل الأمن بالمواطن. إذ أصبح المواطن مدركاً لحقه في أن يشتكي على رجل الأمن، وممارساً له أيضاً. يقول: «في السابق كانت فكرة الشكوى ضد رجل الأمن أو محاسبته غير موجودة. وحتى قبل سنوات قليلة كنا نسمع بوفاة نزيل في مركز أمن ويصدر تقرير ويُنشر وتنتهي القصة هنا». لكن هذا التغير، لا يعكس بالضرورة حالة وعي، وفقاً لأبو خليل. ففي معان، «انتهت المشكلة بمجرد معرفة الشخص المتسبب بالوفاة، أي الخصم، وبالتالي تمت تبرئة جهاز الأمن، في حين أن القضية ليست مجرد اعتداء شخص على مواطن».

الوضع قبل آب/أغسطس 2009، شهد انخفاضاً في نسبة ادعاءات سوء المعاملة حتى في السجون، بحسب زريقات، التي تفسر ذلك بتطبيق مديرية الأمن العام سياسات وإجراءات، منها تحسين معاملة النزلاء، وإلحاق كوادرها بدورات تأهيلية في حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تدعو زريقات إلى إشراك كوادر الإدارات الأمنية بدورات تدريبية متعلّقة بحقوق الإنسان، بخاصة أثناء تطبيق القانون، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

ضعف ثقافة حقوق الإنسان، مشكلةٌ لا ينفيها أستاذ علم الاجتماع موسى شتيوي، لكنه يرى أن هناك أيضاً مشكلة في الثقافة السلمية وثقافة احترام القانون. «لدينا أزمة ثقافية في هذا الموضوع لدى كل الأطراف، سواء أكانوا مواطنين أم جهات رسمية، لكن من الظلم أن نعممها، فرجال الأمن يتعاملون يومياً مع آلاف الحالات بيسر وبشكل سلمي».

«ما حدث هو استخدام مفرط للقوة غير مبرر»، يقول شتيوي لـ **السجل**. فالأجهزة الأمنية تطبق القانون من جانب، لكنها تستخدم أحياناً القوة أكثر مما يجب ومما يسمح به القانون، كما يرى شتيوي، الذي يضيف أن الناس من جهة أخرى، أصبحوا «يتجرأون ويتطاولون على رجال الأمن ويوجهون لهم الإهانات، مثل اعتداء مواطنين على موظفين في مواقع عملهم، بل إن حالات اعتداء مواطنين على جهات رسمية أكثر من حالات اعتداء رجال أمن على مواطنين».

ما يثير استغراب شتيوي، أن «رجال الأمن، القيّمين على القانون واحترام حق المواطن، هم الفئة نفسها التي استخدمت أساليب غير قانونية، أو تشتمل على عنف زائد وغير مسموح به قانونياً، إلى درجة تسببت في فقدان مواطنين لحياتهم».

المشكلة قائمة، كما يرى أبو خليل، سواء أكان الأمر متعلقاً بـ«قضية فردية»، أم بـ«توجيه عام للجهاز، بالتشديد على المواطنين والقسوة في التعامل معهم». ويتساءل: «ما الذي يدفع رجل أمن ليس لديه توجيهات بالقسوة، لأن يقسو على شخص، رغم أنه ليس بينهما علاقة شخصية تدفعه لذلك؟». أما إذا كانت هناك توجيهات، «فيجب أن تكون مبررة، فالدول والأجهزة لا تخفي سياساتها».

ويوضح أبو خليل: «في التجربة الفعلية، يبدو جهاز الأمن قادراً على السيطرة على أعصاب المجموعة في أحداث كبرى». ويُعطي مثلاً «اعتصام الرابية» الشهير، قرب السفارة الإسرائيلية احتجاجاً على الحرب على غزة. «كان هناك أداء وُصف بأنه حرْفي ومهْني، بمعنى أنه عندما تكون هناك توجيهات بأداء مهْني، فإن رجل الأمن قادر على القيام بهذا الدور».

ثمة زاوية أخرى يلفت إليها أبو خليل في أحداث معان وحي الطفايلة، هي «وصول مواطنين إلى حالة عدم ثقة بجهاز الدولة، وعدّه خصماً لهم». وهذا برأيه ناتج عن «انسحاب الدولة، وبشكل متسارع، من علاقاتها مع المجتمع، سواء في المواضيع الاجتماعية والاقتصادية أو الأمنية أو المصالح، أو حتى في الموضوع الأكبر: الكرامة الوطنية»، ما يبرر عودة أشخاص إلى العشيرة، بوصفها الدائرة التي توفر لهم حماية وشخصية وهوية وحضوراً في المجتمع.

الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد، تكشف عن نمط جديد يُخشى من تكريسه بالتدريج في العلاقة بين العشائر والدولة، هو النظر إلى الدولة بوصفها عشيرة هي الأخرى، ما يستدعي إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة، لوضع الأمور في نصابها. ■

AFFILIATED WITH ABDELHADI INVESTMENT COMPANY
Tel +962 6 5652004 Fax +962 6 5656188
info@hobbycenter-jo.com

تقرير «المرتبة 14»:

عندما تكون ثقافة الإعلامي والمسؤول «سمعية»

دلال سلامة

«فضيحة في الإعلام الأردني»، كان هذا عنوان الرسالة الإلكترونية التي تداولها عشرات الصحفيين الأردنيين في ما بينهم، بعد أن اتضح عدم دقة الخبر الذي نشرته وسائل إعلام حول تقرير صادر عن الأمم المتحدة، وضعَ الأردن في المرتبة 14 بين الدول الأكثر أمناً في العالم. إذ نفى مكتب الأمم المتحدة في الأردن وجود تقرير كهذا.

الرأي كانت الصحيفة الأولى التي أطلقت الخبر، فقد نشر الصحفي أحمد كريشان، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2009، خبراً ورد فيه أن الأمم المتحدة صنّفت الأردن في المرتبة 14 «من بين دول العالم الأكثر حفاظاً على الأمن والاستقرار لمواطنيها وزوارها»، وذكَرَ الخبر أنّ التقرير الذي احتلت فيه سويسرا المرتبة الأولى، أُعدّ بناء على «دراسة أجراها فريق من الأمم المتحدة قام بزيارة الأردن في بداية العام الجاري».

في اليوم التالي، قامت وكالة الأنباء الأردنية **بترا**، بنقل الخبر عن **الرأي**، ليندلع بعدها كالنار في الهشيم في الصحف اليومية والمواقع الإخبارية والإذاعات المحلية والتلفزيون الرسمي وقنوات خاصة، ولتنطلق «احتفالية» استمرت خمسة أيام، احتفت فيها وسائل الإعلام الأردنية بالتقرير ونتائجه.

صحيفة **الرأي** أفردت افتتاحية عبّرت فيها عن اعتزازها بهذا «الاعتراف الأممي»، وحذَتْ صحيفة **الدستور** حذوها، وجاء في افتتاحيتها أن التقرير شهادة من «الأمم المتحدة وفريقها المتخصص الذي زار الأردن لهذه الغاية»، كما أجرت متابعةً موسّعة للموضوع أجرت فيه لقاءات مع نائب ومسؤولين حكوميين أشادوا بالتقرير.

العديدُ من المقالات نُشرت على صفحات الصحف والمواقع الإخبارية، وقامت بعض الإذاعات بتخصيص مساحات من بثّها المباشر للحديث عن الموضوع، وبثّت أغاني وطنية بالمناسبة. أما التلفزيون الأردني فقد بثّ الخبر في نشرته الرئيسية، كما خصص برنامج «منتصف النهار» مساحةً للحديث عنه.

وقد تُوّجت هذه «الاحتفالية» بتصريحات لوزير الداخلية نايف القاضي لوكالة **بترا**، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، وصف فيها التقرير بأنه «شهادة ساطعة على قدرة وكفاية الأجهزة الأمنية»، ونوّه إلى أهمية توقيته، إذ

جاء في وقت يحاول بعضهم فيه «التشكيك في حال الأمن والاستقرار في المملكة، وتضخيم بعض المشكلات الاقتصادية»، وتصوير بعض المنازعات العائلية على أنها «اضطرابات سياسية ومعارك حقيقية بين العشائر».

لكنّ مكتب الأمم المتحدة في الأردن، أفسدَ فرحة الجميع، عندما أصدر يوم 5 تشرين الثاني/نوفمبر، بياناً صحفياً نشره على موقعه الإلكتروني ووزعه على وسائل الإعلام، وقال فيه: «استناداً إلى ما تمّ تداوله مؤخراً من أخبار حول تقرير أصدرته الأمم المتحدة ويتعلق بحالة الأمن والاستقرار في العالم، وحاز فيه الأردن على المرتبة 14»، فإن المكتب يريد أن «يوضّح أن الأمم المتحدة لم تقم بإجراء دراسة تتعلق بهذا الشأن، ولا نشرت أي تقارير تتضمن معلومات مثل هذه».

المشكلة في رأي الكاتب الصحفي سميح المعايطة، أن الجميع احتفى بالتقرير وهلّل له، دون أن يكلّف أحد نفسه بالبحث عنه لقراءته

لماذا انتظر مكتب الأمم المتحدة خمسة أيام لينفي الخبر؟

بحسب المنسقة الإعلامية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن معالي حزاز، فإن المكتب فور نشر الخبر حول التقرير في الإعلام الأردني، بدأ يتلقى استفسارات من سفارات أجنبية في الأردن طالبت بالحصول على نسخة منه، فقام المنسق المقيم في مكتب الأمم المتحدة في الأردن لوك ستيفنز بالبحث عن أصل التقرير، وعندما لم يجد له أصلاً، خاطب المكتب الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك، الذين استغرقهم، كما تقول حزاز، يومين من البحث في نصوص تقارير الأمم المتحدة السابقة والحالية. «كانت هناك خشية من أن يكون الشخص الذي نقل الخبر قد اقتبس عبارات واردة فعلاً في واحد من تقارير الأمم المتحدة لكنه أخطأ في عنوان التقرير، ولم نُرِدْ إصدار نفي قبل التأكد فعلاً من أن التقرير المزعوم لا وجود له فعلاً».

على إثر بيان مكتب الأمم المتحدة، وصفت **الرأي** ما حدث بأنه «سوء فهم»، ففي توضيح نشرته في أعقاب الحادثة، قالت إن خطأً مهنياً نتج عن «عدم اتباع الآلية المعتادة في تدقيق الأخبار في الصحيفة» أدّى إلى نسبة التقرير إلى الأمم المتحدة، في حين أنه صادر عن منظمة أخرى هي المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي «وضع الأردن في المرتبة 14 بين 141 دولة، في مستوى الخدمات الأمنية».

هذا ما أكده كريشان، صاحب الخبر، الذي قال في تصريح لـ **السجل**، إنه نقل الخبر عن الموقع الإلكتروني للمنتدى المذكور، وإن الخبر صحيح تماماً، وإن «الخطأ الوحيد كان في اسم المنظمة التي نُسب إليها التقرير».

المثير أن الصحيفة في تنويهها عن الخطأ، ارتكبت الخطأ المهني نفسه الذي أدى إليه، وهو «عدم اتباع الآلية المعتادة في تدقيق الأخبار»، ما أدى إلى خلط في المعلومات مرة أخرى.

المعروف أن المنتدى الاقتصادي العالمي **World Economic Forum** الذي يتخذ من سويسرا مقراً له، منظمة دولية مستقلة حيادية وغير ربحية، تأسست العام 1971، ويشارك فيها قادة الأعمال والفكر والسياسة وغيرهم، وتُصدر تقارير سنوية تُرتّب فيها الدول تنافسياً، استناداً إلى معايير شاملة وعديدة تتعلق بالصحة والتعليم والسياسة والاقتصاد وغيرها، ومن بينها المعايير الأمنية، وهو يتضمن في كل سنة قائمة رئيسية بترتيب عام للدول استناداً إلى هذه المعايير جميعها، وقوائم فرعية تشمل ترتيب كل دولة وفق كل معيار على حدة.

التقرير المشار إليه، هو تقرير العام 2007-2008، وشمل في تلك السنة 131 دولة وليس 141 كما ذكرت الصحيفة، وقد حاز الأردن على المرتبة 14 فعلاً بما يتعلق بالخدمات الأمنية، لكن سويسرا لم تكن في المرتبة الأولى في هذا البند، ولا في الترتيب العام، بل احتلت المرتبة الأولى في الترتيب العام لتقرير 2009-2010 الذي احتل فيه الأردن المرتبة 50 في الترتيب العام من بين 133 دولة، في حين أنه احتل المرتبة 17 في بند الخدمات الأمنية.

ما هي المشكلة، وقد اتضح أن هناك تقريراً فعلاً، وأن الأردن احتل فيه مراتب متقدمة على المستوى الأمني؟

الأمر كما يقول إعلاميون لا يتعلق بمناقشة موضوع الأمن في الأردن الذي لا يختلف اثنان على أنه يتمتع قياساً إلى الدول الأخرى بمستوى عالٍ منه. المشكلة في رأي الكاتب الصحفي سميح المعايطة، أن الجميع احتفى بالتقرير وهلّل له، دون أن يكلّف أحد نفسه بالبحث عنه لقراءته، ولم ينكشف الأمر إلا بعد إصدار الأمم المتحدة بيانها بعد خمسة أيام من نشر الخبر، ما يثير التساؤل «عن كمّ الأخبار غير الصحيحة التي مرّت من قبل، ولم يُنتبه إليها».

حادثةٌ كهذه تثير علامات استفهام حول مهْنية الإعلام الأردني، لكن الأسئلة الكبرى هي حول مهْنية المسؤولين في البلاد. فالحادثة وفقاً للمعايطة، تُثبت أن «الثقافة السمعية» ليست سمة العامة من الناس فقط، بل هي في أحيان كثيرة سمة المسؤولين أيضاً، وأنه كما يبني عامةُ الناس قناعاتهم على أساس أقوال سمعوها، فإن «مسؤولاً قد يخرج ليدلي بتصريحات بناء على خبر قرأه في صحيفة دون أن يتحقق من مصداقيته».

ما حدث كان «قفزاً إلى الاستنتاجات»، يقول الكاتب الصحفي باتر وردم، فالجميع في بحثهم عن الأخبار الجيدة يمكن أن يروجوا لأخبار «منقوصة ومشوّهة».

لكن الملاحظة اللافتة في رأي وردم، أن هذه الحادثة أنموذج على الطريقة التي يتم بها التعاطي مع تقارير المنظمات الدولية، عندما يتم التركيز على نتائج التقرير، بصرف النظر عن الجهة التي أصدرته، والمنهجية التي اتبعتها للوصول إلى هذه النتائج. «إذا كان مضمون التقرير سلبياً، يبدأ الهجوم والتشكيك بالمصداقية، وإذا كان إيجابياً يبدأ التهليل والإشادة»، وهو أمر يرى وردم أن الحكومة والمعارضة تشتركان فيه، كلّ من موقعه.

حادثةٌ كهذه تثير علامات استفهام حول مهْنية الإعلام الأردني، لكن الأسئلة الكبرى هي حول مهْنية المسؤولين في البلاد

باستثناء «التنويه» غير الدقيق الذي خرجت به **الرأي**، فقد مرّ الأمر بسلام، ولم يصدر عن الحكومة أيُّ تعقيب بخصوص ما حدث، وهذا بحسب المعايطة غير جائز. «كان يجب أن تتم مراجعة ومحاسبة للمسؤول عن هذا الخطأ، وكان على الحكومة التي تطالب الإعلامَ بالمهنية والالتزام الأخلاقي، أن تكون هي نفسها مهنية وملتزمة أخلاقياً وتعتذر لمواطنيها». ■

أزمة الحليب المجفف والطازج:

المستهلك هو الخاسر الأكبر

ليلى سليم

قبل أشهر، عندما كانت نوال تذهب للتسوق، تتناول علب اللبن واللبنة والجبنة عن رفوف السوبر ماركت وتضعها ببساطة في سلة المشتريات، مطمئنة إلى أن الألبان التي تشكل طعاماً يومياً لعائلتها «مصنوعة من الحليب البقري الطازج 100 في المئة» كما هو مدوّن على عبواتها.

لكنها الآن باتت تتشكك في صحّة هذه البيانات، فهي مثل كثيرين تتابع تفاعلات الأزمة بين مزارعي الأبقار ومصانع ألبان كبرى في البلاد، تلك التي وجّه فيها مزارعو أبقار اتهامات لأصحاب مصانع باستخدام الحليب المجفف رخيص الثمن في تصنيع منتجاتهم عوضاً عن الحليب الطازج.

المزارعون يقولون إن انخفاض طلب الكثير من المصانع على الحليب الطازج الذي لم يترافق مع انخفاض في حجم إنتاجها، يؤكد ذلك. ويضرب الناطق الرسمي لأصحاب مزارع الأبقار حسين مسلم، مثالاً على ذلك، أنّ مصانع ألبان في منطقة الضليل والخالدية كانت تستهلك في العادة 40 طناً من الحليب الطازج، وهي تنتج الكميات نفسها الآن، لكنها لا تشتري من المزارعين أكثر من 10 طن في أحسن الأحوال.

يتجه أصحاب المصانع إلى هذا الخيار، لرُخص ثمن الحليب المجفف، بحسب رئيس جمعية مربي الأبقار أحمد الخطيب، إذ لا تتجاوز تكلفة كيلو الحليب المصنّع من الحليب المجفف أكثر من عشرين قرشاً، في حين أن تكلفة إنتاج كيلو من الحليب الطازج تراوح بين 38 و40 قرشاً.

عزوف مصانع ألبان كبيرة وصغيرة عن شراء الحليب الطازج، أصبح يشكل تهديداً جدياً لقطاع مزارع الأبقار المكون من 500 مزرعة، تشتمل على نحو 65 ألف رأس، وتنتج يومياً 300-350 طناً من الحليب يومياً.

عزوف مصانع ألبان كبيرة وصغيرة عن شراء الحليب الطازج، أصبح يشكل تهديداً جدياً لقطاع مزارع الأبقار

المشكلة كما يقول مسلّم، تفاقمت خلال العام الجاري، عندما أغرقت الأسواق بالحليب المجفف المخصص للتصنيع، بعد أن كان هذا الحليب يُستورد بكميات محسوبة وتحت رقابة مشددة، للتأكد من أنه يُستخدم للأغراض التي استُورد من أجلها، وهي الحلويات والآيس كريم، إذ يُمنع قانونياً استخدامه لغير هذه الأغراض.

الإحصائيات تُثبت حدوث زيادة على مستوردات الحليب المجفّف المخصص للتصنيع. وفق أرقام حصلت عليها **السجل** من دائرة الإحصاءات العامة، بلغت كميّة الحليب المستوردة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري 1100 طنّ تقريباً، مقابل 871 طنّ تقريبا في العام 2008.

وزارة الصناعة والتجارة تشدّد على أنها تراقب الكميات الداخلة إلى المملكة، وتراقب أيضاً استخداماتها. مدير المخزون والتجارة في الوزارة عماد الطراونة، يقول إن الوزارة تطبق بصرامة ما يسمى «معادلة التصنيع» التي يتم من خلالها ربط الكمية المسموح باستيرادها لكل مصنّع بالطاقة الإنتاجية لمصنعه، وعندما تتم الموافقة على كمية محددة فإنها لا تسلّم له دفعة واحدة، بل يتم تقسيمها إلى دفعات على مدار العام

لكن هذا يبدو غير مقنع لمسلّم الذي يتساءل عن سرّ عزوف مصانع كثيرة عن شراء الحليب الطازج، مقابل وجود كميات كبيرة من الحليب المجفف المخصص للتصنيع في الأسواق، لدرجة أنها «تباع في سوق الحرامية في الزرقاء، وصاحب محل خلويات في الضليل كان يبيعها في محله»، بحسب ما أكد لـ **السجل**.

فتْح الباب لاستيراد الحليب المجفف، تَرافقَ كما يقول الخطيب، مع غياب الرقابة على استخدامه، لدرجة أن الغش صار «بشكل علنيّ، والمصانع التي تصنّع منتجاتها من الحليب المجفف وتكتب على العبوة أنها مصنوعة من الحليب الطازج معروفة للجميع».

لكن مدير التنمية الصناعية في وزارة الصناعة والتجارة لؤي سحويل، ينفي تماماً منْح مصانع الألبان رخص استيراد حليب مجفف،

ويقول إن التراخيص لا تُمنح إلا لمصانع الحلويات والآيس كريم والجبنة الفيتا.

يرد على ذلك مزارعون يؤكدون أن كثيراً من مصنّعي الألبان يُنتجون أيضاً الجبنة والآيس كريم، وأن الأمور كانت مضبوطة عندما كان ترخيص الاستيراد يشترط استخدام الحليب المجفف في معامل منفصلة. مؤخراً تمّ السماح بتصنيع الحليب المجفف في مصانع مخصصة للحليب الطازج، لكن ضمن خطوط إنتاج منفصلة، وكما يقول الخطيب فإن «من يعرف كيف تسير الأمور في مصانع الألبان، يدرك أن هذه فرصة كبيرة للتلاعب». في السياق نفسه، ينبه مسلم إلى قيام بعض أصحاب المصانع بإسالة الحليب المجفف خارج المصنع، لإخفاء الأمر، حتى على العمال داخل المصنع.

الإحصائيات تُثبت حدوث زيادة على مستوردات الحليب المجفّف المخصص للتصنيع

مؤسسة المواصفات والمقاييس تقرّ بوجود تجاوزات، لكنها تؤكد أنها تقوم بدورها الرقابي. ووفق مديرة الأداء في المؤسسة رنا الكيلاني، نُظّمت خمس حملات تفتيشية خلال العام الجاري، أسفر عنها إتلاف 7 أطنان من الألبان، وإغلاق مصنعين، وتوجيه إنذارات نهائية لسبعة مصانع، كما تم تحويل خمسة مصانع إلى المدعي العام، لاتخاذ الإجراءات القانونية.

من ناحية أخرى، فإن مصنّعي ألبان يحمّلون المزارعين قسطاً من المسؤولية؛ عدنان أبو الحاج، صاحب مصنع للألبان، يقول إن التحوّل باتجاه الحليب المجفّف بدأ في آب/أغسطس من العام 2008، إثر قيام المزارعين برفع أسعارهم من 35 إلى 48 قرشاً دفعة واحدة، متذرّعين بارتفاع أسعار الأعلاف. لكن الزيادة في سعر الحليب لم تكن بحسب أبو الحاج متناسبة مع الزيادة في سعر العلف، وهو يعتقد من ناحية أخرى أن المزارعين ليسوا وحدهم الخاسر في قضية الحليب المجفّف، فمصنّعو الألبان الذين امتنعوا عن استخدام الحليب المجفّف خسروا أيضاً. «خلال العام الجاري وحده، انخفضت مبيعات مصنّعي من اللبنة إلى النصف، بسبب إغراق السوق بما يسمّى اللبنة التركية المصنّعة من الحليب المجفّف، وتباع بأقل من نصف سعر اللبنة الطبيعية».

المزارعون بدورهم يحمّلون وزارة الزراعة المسؤولية ويطالبونها بتشديد الرقابة، والمفارقة أنه أمر تطالب به وزارة الزراعة أيضاً. فمساعد الأمين العام لشؤون الثروة الحيوانية ناصر الحوامدة يشير إلى عدم إمكانية منع استيراد الحليب المجفف، لأن منتجات معينة لا يمكن تصنيعها إلا منه، وينبّه إلى أن وزارة الزراعة ليست هي الجهة الرقابية الوحيدة. «الوزارة عضوٌ في لجان رقابية تضم مؤسسات أخرى معنية مثل الغذاء والدواء ومؤسسة المواصفات والمقاييس»، يقول الحوامدة، مقرّاً أن الأمر «لم يصل مرحلة الكمال، ونحن فعلاً بحاجة إلى مزيد من الرقابة».

ما يمكن عدّه ثغرة كبيرة في القانون وسحْباً للبساط من تحت وزارة الزراعة، هو إعطاء وزارة الصناعة والتجارة حق منح رخص استيراد الحليب المجفف دون التنسيق مع «الزراعة»، وهو أمر، يقول نقيب المهندسين الزراعيين عبد الهادي الفلاحات، إنه يشكل خللاً كبيراً، لأن «وزارة الزراعة هي مظلة المزارعين، وهي المسؤولة عن حماية هذا القطاع، ويجب عليها أن تطالب بأن تكون شريكاً رئيسياً في هذه المسألة».

«الزراعة» بحسب مسؤولين فيها، طالبت بهذا الأمر فعلاً. إذ يشير مدير مديرية الترخيص عزت العجالين، إلى اجتماع عُقد في أيلول/سبتمبر 2009، ضمّ ممثلين عن وزارتي الزراعة والصناعة والتجارة، اقترحت فيه «الزراعة» تشكيل لجنة مشتركة من الوزارتين للكشف على المصانع التي تتقدم بطلبات استيراد حليب مجفف، لمعرفة طاقتها الإنتاجية، واحتساب الكمية المسموح باستيرادها بناء على ذلك، لكن «الصناعة» كما يقول العجالين رفضت ذلك، وهو أمر نفاه سحويل الذي أكّد أن الوزارة تقوم بـ«التنسيق المطلوب» مع جميع الجهات المعنية.

تصعيدات المزارعين وتهديدهم بأن يسكبوا فائض إنتاج مزارعهم في الشوارع، دفعَ وزارة الزراعة في محاولة لحلّ المشكلة، إلى الإعلان مؤخراً عن وجود توجه نحو فرض 16 في المئة ضريبة مبيعات على الحليب المجفف، لتشجيع المصنّعين على التوجه نحو الحليب الطازج. وهو أمرٌ استغربه مزارعون، فعدا أن ضريبة المبيعات هذه سيتحمّلها المستهلك في النهاية كما يرى الخطيب، فإنها بهذه النسبة لن تشكّل رادعاً عن استخدام الحليب المجفف الذي سيظل الخيار الأول لكثير من المصنّعين، لما يحققه من أرباح فاحشة. «المطلوب هو تفعيل القرار القاضي بمنع استخدام الحليب المجفف إلا لأغراضه المحددة، وتشديد الرقابة على المصانع، أو على الأقل إجبار المصانع التي تستخدمه على كتابة ذلك صراحة على العبوات، وليُتْرَك الأمر بعدها للمستهلك».

شكوى المزارعين دفع مصانع كبرى للألبان إلى شراء الفائض، بحسب تقارير صحفية. لكن الخطيب وصف تلك التقارير بـ«الدعائية»، يؤيده في ذلك مسلّم، الذي قال إن ما نشرته الصحف أُشاع إيحاء بأن المصانع كلها تضامنت لشراء الفائض كله، وفي الحقيقة فإن شركة واحدة، «حمودة، هي التي قامت بالشراء، وأن «مجموع ما تم شراؤه كان 25 طناً فقط هي حاجتها، وتمّ احتساب الكيلو بـ35 قرشاً».

شراء الحليب بسعر يقلّ عن التكلفة، ممارسة معتادة لمصانع الألبان الكبرى، فالحاج عمر يقول إن الشركة تحدد السعر، ولا يمتلك المزارع إلا الرضوخ. «لا مجال لتخزين الحليب، ولا مجال لتوقيف الإنتاج، ماذا نفعل غير أن نرضخ لهم؟». وإضافة إلى تدني السعر الذي تحدده الشركة، ليس هناك مواظبة على شراء الحليب الطازج، لذا كثيراً ما يحدث أن يضطر المزارع إلى بيعه لاحقاً إلى «صيّادي الأسعار»، وهم أشخاص يشترونه «بأسعار محروقة» تصل أحياناً إلى 25 قرشا للكيلو، ويبيعونه إلى معامل ألبان صغيرة.

مؤسسة المواصفات والمقاييس تقرّ بوجود تجاوزات، لكنها تؤكد أنها تقوم بدورها الرقابي

لكن أبو الحاج يشكّك في الأسعار التي يطرحها المزارعون، ويقول إن التكلفة الحقيقية لكيلو الحليب تراوح بين 28-30 قرشاً. «إذا زادت عن ذلك، فهناك خلل في إدارة المزرعة، وتصبح هذه مسؤولية المزارع». وهو يحتّج على تصوير مصانع الألبان بوصفها المتحكّمة بالأسعار، ويقول إن السوق هي التي تحدّد الجهة التي تفرض أسعارها، والدليل ما كان يقوم به مزارعون من رفع الأسعار في كلّ رمضان: «عندما كان هناك إقبال على الحليب الطازج كان المزارعون يفرضون أسعارهم، الآن ومع دخول منتجات الحليب المجفّف فإنهم ببساطة لم يعودوا أصحاب اليد العليا». ■

aining
nd Consulting
- Established in 1878
- Over 500 Berlitz Centers Worldwide
- More than 70 Countries
- Business & Personal enrichment
- Various class size options available
- Native / Native Fluent Instructors
Contact us Today!
Tel. : +962 6 566 5393
Telefax : +962 6 566 8393
E-mail : berlitz@berlitz-jo.com
Web : www.berlitz.com
Berlitz
130 Years
of innovation

Berlitz Global Tra
an

Languages offered:

Arabic
Chinese
English
French
German
Greek
Italian
Japanese
Russian
Spanish
and others to be added soon...

TechnoMarine®
GENÈVE

UF6 MAGNUM

MagnumChronograph-45mm
Titanium & PVD
Swiss Made

www.technomarine.com
Information and retailers
+ 41 22 317 0060

gulf beauty
general trading LLC.
TEL. 5548 790

Available at:
- **Beauty Gallery for watches**
  Mecca Mall Ground floor, main building
  Beside Al-Mikhi book shop
  مكة مول الطابق الارضي – المبنى الرئيسي
- **GIFTS CENTER –Adoun Branch**
- **AHMAD JABASINY JEWELRY (Sweifieh)**

المشاريع الكبرى في الأردن:

خيارات استراتيجية أم أمنيات بلا مقوّمات؟

يخطو الأردن حثيثاً باتجاه تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى، التي يقول مسؤولون إن تنفيذها يمثل خياراً استراتيجياً لمواجهة تحديات جغرافية وديمغرافية تشهدها المنطقة بأكملها.

أبرز هذه المشاريع: «جرّ» مياه حوض الديسي إلى العاصمة، ناقل البحرين بين «الأحمر» و«الميت»، القطار الخفيف بين عمّان والزرقاء، وأخيراً المفاعل النووي الأردني.

ملف العدد السادس من السجل، يلقي الضوء على هذه المشاريع، مستعرضاً الخطوات العملية التي أنجزت في ساق تنفيذها، والعقبات التي اعترضت المشوار، بخاصة ما يتعلّق منها بالتمويل وتغطية التكلفة، في بلد تعاني ميزانيته من عجز دائم، اقترب العام 2009 من حاجز 10 بليون دينار، إضافة إلى مديونية مشابهة، وفي أرقام قياسية وغير مسبوقة.

الملف، كذلك، يتلمّس الحاجة إلى تنفيذ مثل هذه المشاريع. ففي مشروع الديسي، انطلق الأردن من إدراكه أنه يقبع ضمن قائمة الدول العشر الأشد فقراً في مصادر المياه العذبة، ما يدعو إلى البحث عن بدائل مُجْدية للتخلص من النقص الحاد في مياه الشرب.

ناقل البحرين، لجأ الأردن إليه لإنقاذ البحر الميت من جفاف كلّي ينتظره في غضون خمسين عاماً، إضافة إحياء مشاريع استثمارية عدة في المنطقة.

أما القطار الخفيف، فقد أتى بعد دراسات بيّنت أن قطاع النقل العام يعاني اختلالات، ويكشف عجزاً عن سدّ احتياجات المواطنين في التنقل، ما زاد من تنامي الاتجاه إلى اقتناء السيارات الخاصة، التي تضاعف العبء على الفاتورة النفطية.

وتمّ التفكير بمشروع الطاقة النووية، جديّاً، بعد اكتشاف اليورانيوم في أراض داخل البلاد بكميات كبيرة، ما فتحَ أفقاً أمام مشروعية امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية.

الملف، لم يغفل أيضاً الأصوات المعارضة للمشاريع، بخاصة أن بعضها يطرح بدائل، يبدو للوهلة الأولى أنها تمتلك مقومات جديرة بالدرس والبتّ في مدى صلاحيتها، وتحديداً بما يتعلّق بالطاقة النووية، في ظلّ سعي عالمي لإيجاد بدائل أكثر أمناً منها، أو ما بات يُعرف باسم «الطاقة النظيفة» المعتمدة على الشمس والرياح، وفي هذا السياق، يَشار إلى أن الأردن يمتلك عدداً قياسياً من الأيام المشمسة خلال العام، تؤهله لأن يستفيد من طاقة الشمس بفعالية كبيرة.

كما يطرح الملف للنقاش، قضايا تتعلّق بمدى أهلية تلك المشاريع لخدمة البيئة الأردنية، ودقة توصيفها بـ«الاستراتيجية»، في وقتٍ تبدو فيه لبعضهم مجرد أمنيات لا يدعمها الواقع.

مشروع جرّ مياه الديسي:

هل استنفدنا جميع البدائل؟

غيداء حمودة

في 7 نيسان/أبريل 2008، وقعت الحكومة الأردنية اتفاقية تشغيل مشروع جرّ مياه الديسي إلى عمان مع شركة **غاما** التركية التي ستقوم بتشغيل وتنفيذ المشروع على مبدأ «البناء والتشغيل والتسليم»، أو ما يسمى **B.O.T**، الذي يستمر 25 عاماً، باستثناء فترة التنفيذ التي تصل إلى 48 شهراً، بحيث تؤول ملكية المشروع في النهاية إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

الأردن ينظر إلى الديسي بوصفه أحد المشاريع الاستراتيجية المهمة التي يعوّل عليها في حسم خياراته لمستقبل إدارة الموارد المائية، بحسب وزارة المياه، التي تطمح في الحدّ من العجز المائي الأردني الذي يتفاقم عاماً بعد عام، إضافة إلى التعويل على مشروع قناة البحرين في تأمين «الراحة المائية للأردن».

الديسي، الذي يعد من أهم مصادر المياه الجوفية غير المتجددة في الأردن، وأجودها لأغراض الشرب، هو حوض مشترك بين الأردن والسعودية، بحسب نقيب الجيولوجيين الأردنيين السابق جورج حدادين.

وكان الأردن بدأ استغلال مياه حوض الديسي العام 1980، ويوفر حالياً 16,5 مليون متر مكعب لأغراض الشرب لمنطقة العقبة، و75 مليون متر مكعب لأغراض الزراعة في منطقة العقبة. إلا أن فكرة «جرّ» مياه الديسي إلى عمان بدأت العام 1985، ثم تحولت إلى خطة عمل جدية نهاية التسعينيات، حين أصبحت أزمة المياه في الأردن ملحّة أكثر من أي وقت مضى، بخاصة بعد عودة أعداد كبيرة من الأردنيين إلى المملكة قبل وبعد حرب الخليج الأولى مطلع العام 1991، والذين شكلوا عبئا على استهلاك المياه التي هي شحيحة في الأصل.

تتوقع وزارة المياه أن يسهم المشروع في توفير 6 في المئة من إجمالي كمية المياه المستهلكة سنويا في الأردن العام 2015، وذلك بضخ 100 مليون متر مكعب سنويا من المياه الجوفية الصالحة للشرب إلى مدينة عمان والمناطق المجاورة بواسطة خط ناقل بمسافة 325 كم، يضخ من 55 بئرا على عمق 500 م، و9 آبار انضغاطية على عمق 400 م، يتم حفرها لهذا الغرض، ومن المتوقع أن يستمر ضخ مياه الديسي إلى عمان من خلال المشروع مدة 50 عاماً من تاريخ تشغيله، استناداً إلى تصاميم الأنابيب الناقلة التي ينتهي عمرها الافتراضي بعد نصف قرن على التشغيل.

خطوات عملية

تقوم شركة مياه الديسي التي تتولى إدارة المشروع حاليا من الانتهاء من التصاميم الأساسية للمشروع وشراء الأنابيب وتجهيز المكاتب، كما تم استلام المواصفات الفنية للآبار لتدقيقها والتأكيد على أنها اللازمة لتنفيذ مشروع جر مياه الديسي إلى العاصمة عمان لأغراض الشرب، كما قامت شركة **غاما** بتزويد وزارة المياه بجدول التنفيذ متضمناً جميع التفاصيل الفنية للموافقة النهائية عليه.

الحكومة أنجزت حوالي 85 في المئة من

التصاميم الأساسية للمشروع، كما أنجزت 95 في المئة من مكاتب المشروع بموقع القسطل، وهي المكاتب التي تبلغ مساحتها 3500 متر مربع، وسيتم إشغالها من قبل موظفي سلطة المياه، وشركة سويكو المشرفة على المشروع لمصلحة الوزارة، والمقاول شركة **غاما** التركية، وشركة مياه الديسي.

إضافة إلى ذلك، تم إنجاز 50 في المئة من مكاتب المشروع بموقع الآبار في منطقة المدورة والتي تبلغ مساحتها 5000 متر مربع، والتي سيتم إشغالها من قبل المؤسسات والشركات السابقة الذكر. وفي موقع تخزين الأنابيب الواقعة في خان زبيب، 25 كم جنوب جسر المطار، تم إنجاز 95 في المئة من العمل الذي تبلغ مساحته الإجمالية 115 ألف متر مربع.

تبدو مشكلة العمالة التي سيتم استخدامها في المشروع «عائمة» حتى اليوم، فردّ وزارة المياه على أسئلة **السجل** جاءت بالتأكيد على أن هذا أمراً لا يخصها «لا نتدخل في هذا الموضوع فهو أمر يرجع إلى شركة **غاما** التركية».

وعند الاتصال بشركة **غاما** التي تعمل باسم شركة مياه الديسي في الأردن للحصول على معلومات بهذا الخصوص، جاءت الإجابة: «ليس مصرحاً لنا الإجابة عن الأسئلة، وزارة المياه هي المسؤولة».

تكلفة المشروع

تبلغ تكلفة المشروع، بحسب التصريحات الرسمية، حوالي 1075 مليون دولار، بما فيها المبالغ الاحتياطية. ويشارك في تمويل المشروع كل من خزينة الدولة بمبلغ 300 مليون دولار، 100 مليون منها احتياطي لمواجهة أي تطورات قد تطرأ مثل ارتفاع أسعار الحديد كالتي مرت على العالم في تموز/يوليو وآب/أغسطس العام 2008، إضافة إلى بنك الاستثمار الأوروبي الذي قدم قرضا سياديا، بمعنى قرض حكومي يوجه نحو مشاريع حيوية، للحكومة الأردنية بمبلغ 100 مليون دولار، فضلا عن تقديمه قرضا تجاريا بقيمة 125 مليون دولار لشركة **غاما** التركية.

وقدمت مؤسسة **OPIC** أوبيك 250 مليون دولار كقرض تجاري لشركة **غاما**، كما قدمت شركة **PROPARCO** الفرنسية 100 مليون دولار قرضا تجاريا لـ **غاما**، وقدمت المؤسسة الفرنسية للتمويل 100 مليون دولار أخرى كقرض سيادي للحكومة، فيما تقدم شركة **غاما** 200 مليون دولار كحصة مساوية لما دفعته الحكومة في المشروع.

مسلسل العطاءات

منذ منتصف التسعينيات، دخلت وزارة المياه في مفاوضات عديدة مع شركات محلية ودولية، كما حاولت الحكومة الأردنية إنشاء شراكات استثنائية لدعم مشروع الديسي، وتضمنت بعض هذه المفاوضات إيران وليبيا، «لكن ثمنا سياسيا واقتصاديا غير مقبول أوقف المفاوضات»، بحسب سياسيين مطلعين على مجريات الأمور طلبوا عدم ذكر اسمهم. ويضيف سياسي أن السعودية اعترضت على وجود إيرانيين على مقربة من حدودهم، كما أن اهتمام ليبيا في موضوع المساهمة في تمويل الديسي لم يلق استحسانا من دول الغرب، ما أفضى في النهاية إلى دعم فكرة تنفيذ المشروع عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص من خلال مبدأ البناء والتشغيل والتسليم **B.O.T** وهو المبدأ الذي بات يشكل النوع الأكثر تداولا من الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص في قطاع إدارة الموارد المائية.

بعد دراسة العروض الاقتصادية التي تقدمت بها الشركات تبين أن العرض الأفضل كان من شركة سعودي أوجيه، إلا أن وزارة المياه وجدت أن تكلفة إيصال المياه إلى المنازل سوف تصل إلى 89 قرشا للمتر المكعب الواحد، وهي تكلفة عالية ذات آثار اقتصادية واجتماعية تتجاوز قدرة المواطن الأردني العادي مع أن تكلفة المتر المكعب حالياً 88 قرشاً.

المعطيات السابقة حَدَتْ بوزير المياه الأسبق حازم الناصر إلى وقف فكرة التنفيذ عبر الشراكة مع القطاع الخاص الدولي، والبحث عن شراكة محلية مع صندوق المشاريع التنموية والاستثمارية الخاص بالقوات المسلحة لتنفيذ المشروع مع شركة دولية، وبدعم حكومي بقيمة 200 مليون دولار من أموال التخاصية، وبما يضمن وجود مردود استثماري مستدام للقوات المسلحة، ولكن أمراً بوقف العمل في المشروع صدر في حزيران/يونيو 2005، وضع حدا للتنفيذ، ليعاد استقبال العطاءات من جديد.

في آذار/مارس 2007 أعلن وزير المياه والري السابق المهندس محمد ظافر العالم أن ثلاث شركات عالمية من أصل خمس شركات قدمت عروضا لتنفيذ مشروع الديسي تأهلت من ناحية فنية لتنفيذ المشروع؛ شركة كونديتي آند ايكوليا الإيطالية الإسبانية، الشركة الكويتية الأردنية القابضة، وشركة **غاما** التركية، مبينا أن الأسعار التي تضمنتها عروض هذه الشركات جاءت في الحدود المقبولة للوزارة، وفازت شركة **غاما** ومقرها انقرا بالعطاء.

إلا أن الغلق المالي تعثر أكثر من مرة، حيث أعلن البنك الدولي اعتزامه عدم تمويل المشروع أواخر آب/أغسطس 2008، ما دفع الحكومة إلى البحث عن ممولين آخرين.

وجاء الغلق المالي للمشروع في 2009/6/30 بعد ما يقارب العامين على إعلان الحكومة وشركة **غاما** الاتفاق على سعر متعادل لمتر المكعب الواحد وصل إلى 810 فلساً ثمناً للمتر المكعب من مياه الديسي.

استنزاف مياه الديسي

يعاني حوض الديسي من استنزاف سنوي يقدر بـ 93 مليون متر مكعب من قبل 4 شركات زراعية خاصة تستخدم لأغراض الري والتصدير وبقيمة بقيمة رمزية وشبه مجانية يبلغ 10 قروش للدونم سنوياً بناء على اتفاقية موقعة منذ العام 1985 مع وزارة المالية وتنتهي في 2010، تقضي بالتوجّه إلى زراعة الحبوب في وقت بدأ فيه إنتاج الحبوب بالتراجع منذ مطلع الثمانينيات، وذلك لمواجهة أزمة النقص.

الاتفاقية أدّت إلى خسائر مائية كبيرة من مخزون الديسي نتيجة استهلاك الشركات الزراعية، والتي حادت عن الاتفاقية الموقعة مع الحكومة، وباتت تصدر الخضار والفواكه بدلاً من إنتاج الحبوب.

تتوقع وزارة المياه أن يسهم المشروع في توفير 6 في المئة من إجمالي كمية المياه المستهلكة سنويا في الأردن العام 2015

الخبير المائي إلياس سلامة يرى أن استخدام مياه الديسي لأغراض الريّ «كان من أكبر الأخطاء التي ارتكبت». ويبين أن «الأمر غير مجدٍ، فاستخدام 85 مليون متر مكعب سنويا من مياه الديسي للزراعة تكلف الاقتصاد الوطني 85 مليون دولار».

ويعتبر سلامة حوض الديسي المصدر الوحيد المتاح حاليا للأردنيين بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وهو يطرح مسألة «وجوب مساهمة المواطن في أسعار المياه»، مشيرا إلى أن «80 في المئة من المواطنين الأردنيين لا يدفعون ثمن المياه، في حين يجب أن تكون الأسعار خمسة أضعاف الأسعار الحالية».

مدير مركز البحوث للدارسات المائية والبيئية في الجامعة الأردنية عماد كرابلية يتفق مع سلامة، لكنه يذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يؤكد «أننا لا نقوم حاليا بتصدير البطاطا والخضار والفواكه إلى أسواق الخليج، بل مياه ذات جودة عالية تستخدم لري هذه المنتجات، وتقوم بتشغيل عمالة وافدة من دون قيمة حقيقية مضافة للاقتصاد الوطني».

نقيب الجيولوجيين السابق جورج حدادين يتخذ موقفا مغايرا تماما لما هو قائم، فهو يرى أن مشروع الديسي «لا يحل أزمة المياه في الأردن» ويترتب على تنفيذه تكلفة عالية فضلا عن انه يتعارض مع احد أهم قوانين المياه في

علم الهيدروجيولوجيا وهو «عدم نقل المياه من المصدر إلى الخارج». ويوضح حدادين أنه إذا استغلت المياه في أرضها لأغراض الزراعة والصناعة وحتى السياحة فإن ذلك يكون «أقل تكلفة، ويساهم في معالجة مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة.»

حدادين يلفت إلى أن أخطر ما في المشروع أنه «يدخل في سياق خصخصة قطاع المياه وتحويل المياه إلى سلعة»، بينما يرى أن المياه عنصر رئيسي من عناصر التنمية الشاملة، وبالتالي فإنها «يجب أن لا تخضع لقانون الربح والخسارة». ويؤكد: «المشاريع المائية يجب ان تقوم بها الدولة فقط ».

وفي الوقت الذي يؤكد فيه مدير مشروع الديسي المهندس عثمان الكردي أن سعر المتر المكعب للمياه سيتحدد مع انتهاء تنفيذ المشروع، وأن الحكومة تقدم دعما مباشرا لهذا السعر، فإنه ينفي أن تكون هناك بدائل عن الديسي، ما يعني أن تنفيذ المشروع لا بدّ منه.

موقف السعودية

لم تبد السعودية موافقتها على قيام البنك الدولي بتمويل مشروع الديسي، وذلك بصفتها عضواً في مجل إدارة مؤسسة التمويل الدولية، وكان موقفها جليا من خلال ممثلها في المؤسسة، بحسب ما أكده لـ **السجل** مصدر في البنك الدولي، طلب عدم ذكر اسمه، ما أدى إلى انسحاب مؤسسة التمويل من المشروع.

وتؤدي المملكة العربية السعودية دورا مهما على صعيد تعزيز الاستقرار المالي في الأردن، فقد دأبت على تقديم ما معدله 800 مليون دولار سنويا كمنح لدعم الاقتصاد الأردني، إضافة إلى أن العلاقات السياسية بين البلدين منسجمة للغاية، وهي أقرب إلى التحالف الاستراتيجي المبني على مواقف مشتركة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية. بعد تجاوز الإشكاليات المالية والفنية، فإن سؤالاً ملحّاً يطرح نفسه: هل يستطيع الأردن المضي في المشروع من دون أن يسبق ذلك اتصالات سياسية عالية المستوى للاتفاق المشترك على المشروع الحيوي، بخاصة أن بنك الاستثمار الأوروبي الذي وافق على التمويل لن يُقدِم على خطوات فعلية قبل معرفة الموقف السعودي النهائي من المشروع.

مدير مشروع مياه الديسي عثمان الكردي، وفي ردّه على أسئلة **السجل** يؤكد أن لا يعرف شيئا عن الموقف السعودي، وأن «هذا موضوع سياسي لا أتدخل فيه». أما إلياس سلامة فيرى أن «مياهنا في الديسي بعيدة عن السعودية، كما لا يوجد تأثير من ضخ السعودية لمياه من الحوض على مياه الأردن».

الديسي والراديوم

تذكر دراسة نُشرت في شباط/فبراير 2009 في دورية **العلوم والتكنولوجيا البيئية**، جرت بالتعاون مع جامعة البلقاء التطبيقية وجامعة بن غوريون الإسرائيلية وجامعة القدس الفلسطينية بتمويل من وكالة التنمية الأميركية، وجود نسب عالية من تراكيز الراديوم المشع في عينات من المياه الجوفية من حوض الديسي تتجاوز النسب المسموح بها عالميا، وفي بعض الحالات بحوالي عشرين مرة، بحيث «إنها مياه ينبغي ألا يشربها أحد».

الإعداد للدراسة بدأ منذ العام 2004، وتولى باحثون أردنيون أخذ العينات من آبار أردنية في الجنوب معظمها تستخدم في صناعة الفوسفات وليس للشرب ومن دون التنسيق مع وزارة المياه، ثم قاموا بإرسال العينات إلى الباحث في جامعة ديوك الأميركية أفنير فينجوش وهو أستاذ إسرائيلي متخصص في قضايا المياه.

وتضمنت الدراسة وسائل مقترحة لمعالجة المياه من تراكيز الراديوم المشع قبل إيصالها للمستهلكين، مشيرة إلى أن هذه المسألة قابلة للتنفيذ فنيا، ولكنها تتضمن تكلفة إضافية.

الكردي يؤكد أن وزارة المياه مسؤولة عن إيصال المياه إلى المستهلك «صالحة للشرب»، بحسب خبر نُشر في صحيفة **الغد** أكدت وزارة المياه والري أن «مستويات الإشعاع في مياه حوض الديسي مطابقة لمعايير المواصفة المعتمدة محلياً ودولياً»، في وقت شكك فيه وزير المياه رائد أبو السعود بمدى دقة نتائج فحوصات عينات مياه شملتها الدراسة «زعمت ارتفاع مستويات الإشعاع في الحوض المائي».

السجل كانت أفردت موضوعاً خاصاً حول الدراسة إبان كانت تصدر على شكل صحيفة أسبوعية، العدد 67، 12 آذار/مارس 2009، أشارت فيه إلى معطيات الدراسة التي نقلتها وكالة **رويترز**، وتحذيرها من أن النسب «تثير مخاوف بخصوص سلامة المياه في أنحاء الشرق الأوسط».

وجاءت المفارقة في التقرير من خلال اقتباس عن أفنير فينجوش قال فيه: «إنها مياه ينبغي ألا يشربها أحد». إلا أنه أشار في موقع آخر إلى «أن ارتفاع جودة هذا الماء، هو الذي يجعله مناسباً للشرب». ■

الأردن: شُحّ مائي إلى إشعار آخر

تصنّف البلدان العربية بأنها من المناطق الأشد فقراً في مصادر المياه العذبة في العالم، فهناك 19 دولة عربية تعيش تحت خط الفقر المائي، أي أقل من ألف متر مكعب للفرد سنوياً، منها 14 دولة تعاني شحاً حقيقياً في المياه بما لا يكفي لسد الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، بحسب تقارير استراتيجية عربية.

ورغم أن البلدان العربية تحتل عشر مساحة اليابسة، إلا أنها لا تحتوي إلا على أقل من 1 في المئة من المياه العذبة في العالم، كما أن 30 في المئة من أراضيها الصالحة للزراعة معرضة للتصحر بسبب نقص المياه.

ورغم وجود عشرة سدود رئيسية في مناطق مختلفة من الأردن تحتوي على 327 مليون متر مكعب، إلا أن كمية العجز المائي تقدر بزهاء خمسمئة مليون متر مكعب سنوياً لازمة لمواجهة احتياجات الناس المتزايدة.

ويصنّف الأردن واحداً من أفقر عشر دول في مجال المياه، كما أنه يواجه بزيادة الطلب على المياه مع ارتفاع عدد السكان وتدفق اللاجئين عليه، إذ يُتوقع أن يصل العجز المائي السنوي لحوالي نصف بليون متر مكعب.

حصة الفرد في الأردن أقل من 150 متراً مكعباً من المياه سنوياً. وفي الوقت الذي تستحوذ فيه مياه الشرب على أكثر من 30 في المئة من حجم استهلاك المياه، فإن النسبة الأكبر المقدرة بحوالي 65 في المئة تذهب لقطاع الزراعة، رغم أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 4 في المئة، بينما تقدر نسبة الفاقد في شبكات المياه بحوالي 44 في المئة من حجم المياه التي تضخ للمنازل.

الأردن يعوّل على إقامة مشاريع ضخمة لإيجاد حلول عملية لأزمة المياه، ففضلاً عن السدود الكثيرة المنتشرة في مناطق مختلفة، ومن المشاريع التي يعدّها الأردن حيوية لمواجهة فقر المياه، مشروع «جرّ» مياه حوض الديسي، ومشروع قناة البحرين بين البحر الميت والبحر الأحمر.

الأمين العام الأسبق لوزارة المياه دريد محاسنة يرى أن لا أفقَ واضحاً للتخلص من خط الفقر المائي، ويبين أن المشكلة تتمثل في خطين متوازيين؛ شحّ مصادر المياه، وإدارة مائية غير سليمة.

محاسنة، وفي مداخلة له على قناة **الجزيرة** الفضائية حول واقع المياه في الأردن، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، شكّك في إمكانية إقامة محطات لتحلية المياه، مبيناً أن ذلك يحتاج إلى الكثير من الطاقة التي تشهد أسعارها تصاعداً كبيراً، ما سيزيد أزمة المياه. ■

مركز الحسين للسرطان
KING HUSSEIN CANCER CENTER

المركز المتخصص في علاج السرطان
وتوفير الرعاية الطبية الشمولية

أول مستشفى في الأردن يحصل على شهادة الإعتمادية الدولية في مجال الرعاية الصحية (JCI)

أول مستشفى خارج الولايات المتحدة يحصل على شهادة الرعاية الصحية في مجال التخصص في علاج أمراض السرطان تحديداً (DCSC)

يضم المركز بين مرافقه الطبية أكثر من ثلاثين عيادة متخصصة وشمولية
وكذلك يقدم برامج فريدة ومتميزة تعززها خبرات وكفاءات طبية متخصصة

HCAC مجلس إعتماد المؤسسات الصحية HEALTH CARE ACCREDITATION COUNCIL | COLLEGE OF AMERICAN PATHOLOGISTS | Joint Commission International | Disease or Condition-Specific Care Certification

مركز الحسين للسرطان
شارع الملكة رانيا العبدالله - ص.ب 1269، عمان 11941، الأردن | تلفون: 5300460 (9626) - فاكس: 5342567 (9626) | بريد الكتروني: www.khcc.jo, info@khcc.jo
مؤسسة الحسين للسرطان
أم أذينة الجنوبي/ شارع سعد بن أبي وقاص - عمارة رقم 10 (بالقرب من المدارس الإبراهيمية)
ص.ب 35102، عمان 11180، الأردن | تلفون: 5544960 (9626) - فاكس: 5544962 (9626) | بريد الكتروني: www.khcf.jo, info@khcf.jo

الخط المجاني | 080022662

«قناة البحرين»:

مشروع حيوي ينقذ «الميت» من الزوال

آمال إرشيد

الإعلان الرسمي الأردني عن مشروع «قناة البحرين»، في مؤتمر قمة الأرض في جوهانسبيرغ بجنوب إفريقيا، أيلول/سبتمبر 2002، جاء صادماً لأطراف عربية عديدة.

مردّ الصدمة أن المتلقين وقعوا في التباس كبير بين المشروع الأردني، ومشروع استعماري قديم هدف إلى وصل البحرين (الميت بالمتوسط أو الميت بالأحمر)، طرَحَهُ الإنجليز للمرة الأولى العام 1850، وتبناه بعد ذلك مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل، وذلك لإيجاد قناة بديلة لقناة السويس المصرية ومنافسة لها.

إلا أن الأردن استطاع كشف هذا الالتباس عندما أعلن أنه لا يطمح إلى تنفيذ قناة شبيهة بقناة السويس، فالمشروع في معظمه سوف ينفذ بواسطة أنابيب ناقلة للمياه، ولن تتسع لأي شيء آخر، فضلا عن تأكيده أن معظم مراحل المشروع سوف تتم داخل الأراضي الأردنية، باستثناء 8 كم يتم تنفيذها داخل الأراضي الإسرائيلية.

العكس تماماً يراه الباحث المصري وحيد محمد مفضل في مقالة له على موقع **الجزيرة نت**، إذ يؤكد أن تنفيذ المشروع بنسخته الأردنية قد يكون له فوائد قومية عربية . ويقول: «سوف يفيد في إلغاء إسرائيل لفكرة إنشاء قناة ملاحية منافسة لقناة السويس، على أساس أنه لا يمكن تنفيذ كلا المشروعين، وأن وجود أحدهما يلغي فكرة وجدوى الآخر».

كان الجهد الأردني كبيرا في إظهار فوائد المشروع، خصوصاً أن الجهات الرسمية، ممثلة برئاسة الحكومة ووزارة المياه، عدّته واحداً من المشاريع الاستراتيجية القادرة على تخليص المنطقة من مشاكل كثيرة، مؤكدة أن لا جوانب سياسية للمشروع، إذ إن جلّ ما يطمح إليه إنقاذ البحر الميت من الجفاف بواسطة تزويده بدفق مائي متجدد باستمرار، وهو ما يمكن أن يصنف، في أحد جوانبه، بأنه مشروع بيئي يهدف إلى الحفاظ على المنظومة البيئية الفريدة للبحر الميت، إضافة إلى أنه يسهم في حل مشكلة

العوز المائي، وفي تطوير المنطقة تنموياً.

واظب الأردن على طرح المشروع تباعاً؛ في مؤتمر المياه بـ **كيوتو** في آذار/مـارس 2000، وفي المنتدى الاقتصادي العالمي بالبحر الميت في تموز/يوليو 2003، ثم في المؤتمر الدولي لإدارة الطلب على المياه بعمان في حزيران/يونيو 2004.

يساهم المشروع كذلك في إعادة الحياة إلى المناطق الصحراوية القاحلة التي يمر بها، كما يساعد الحكومة في إحياء مشاريع اقتصادية وسياحية

المشروع وأهميته الاستراتيجية

تقوم فكرة المشروع على إنشاء قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وذلك لمنع جفافه المتأتي من تحويل مجرى مياه نهر الأردن من قبل إسرائيل في الستينيات من القرن الماضي، ومن عمليات التبخر بتأثير درجات الحرارة العالية التي تشهدها منطقته.

ممثل الأردن في اللجنة الثلاثية المسؤولة عن المشروع فايز البطاينة، أكد في أيلول / سبتمبر 2009، أن الأردن قـرّر المضي قدماً في بناء القناة الواصلة بين البحر الأحمر والميت من دون المساعدة المتوقعة من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مبيناً أن «الأردن يعاني من العطش وهو لا يستطيع أن ينتظر أكثر من ذلك».

ينفذ المشروع الذي يتوقع أن تصل كلفته الإجمالية إلى 11 بليون دولار، على ثلاث مراحل؛ الأولى، بحسب البطاينة، توفّر نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت عن طريق خط ناقل طوله 180 كم، ينقل 1900 مليون متر مكعب سنويا، وتبلغ كلفة هذه المرحلة بليونَي دولار، تبدأ العام 2010 وتنتهي العام 2014، وفق نظام **B.O.T** (بناء، تشغيل، تحويل)، لضخ المياه إلى البحر الميت.

المرحلة الثانية تقوم على تحلية 850 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، وتوليد الطاقة الكهربائية، أمـا المرحلة الثالثة فتتضمن نقل المياه المحلاة من جنوب البحر الميت إلى المراكز السكنية، وإنشاء شبكة توزيع كهربائية لنقل الطاقة.

موسى الجمعاني الأمين العام في سلطة وادي الأردن ومدير المشروع، يرى أن المشروع حين يتم، فإنه سينقذ البحر الميت من انخفاض معدل مياهه المتزايد، إضافة إلى الوفر المائي الـذي يؤمنه سنوياً من المياه المحلاة للأردن وإسرائيل وفلسطين، وتوليد حوالي 600 ميغاوات من الطاقة الكهربائية، فضلا عن مد البحر الميت بحوالي 1150 متر مكعب من المياه تغذية له.

يساهم المشروع كذلك في إعادة الحياة إلى المناطق الصحراوية القاحلة التي يمر بها، كما يساعد الحكومة في إحياء مشاريع اقتصادية وسياحية في تلك المناطق، وحماية المشاريع السياحية المقامة في الجانب الأردني من البحر الميت والتي تقدر قيمتها بنصف بليون دولار، بحسب وزارة المياه الأردنية.

إجـراءات طـرح العطاء الخاص بدراسة الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي للمشروع، تم التوقيع عليها مع البنك الدولي العام 2005، بينما لم تنطلق الدراسة إلا في أوائل حزيران/يونيو 2008، في حين شهد أيار/مايو 2008 أول إجراء عملي للبدء بتنفيذ دراسات مشروع ناقل البحرين (الأحمر - الميت)، إذ باشرت وزارة المياه والري بتنظيم اجتماعات لبحث تمويل دراسـات المشروع من جهة، ومناقشة قضايا لوجستية لإجراء الدراسات من جهة أخرى.

المباحثات بين وزارتـي المياه والتخطيط والبنك الدولي والوكالة الأميركية للإنماء الدولي **USAID**، ركزت على تمويل دراسات المشروع لتستكمل هـذه المباحثات في مؤتمر الـدول المانحة في باريس نهاية نيسان/إبريل 2008، وليوقع البنك الدولي اتفاقيتين لتنفيذ العمل بدراسات الجدوى البيئية والاقتصادية للمشروع ، علماً بأن أمر المباشرة والبدء بتنفيذ الدراسات الدراسات صدر في أيار/مايو 2008.

آخـر التطورات كـان قيام وفـد من الخبراء الدوليين معـينين من البنك الدولي للعمل على تقويم دراسات المشروع مطلع تشرين الأول/نوفمبر 2009، بـزيـارة ميدانية إلـى منطقة المشروع من خليج العقبة إلى منطقة البحر الميت، حيث ستتم مناقشة النتائج التي توصلوا إليها في اجتماع اللجنة التوجيهية للمشروع المزمع عقده أواخر العام الجاري في الأردن.

يؤكد الجمعاني لـ **السجل**، أن «المشروع استراتيجي ومـهـم لسد الـعـوز الـمـائـي في المنطقة»، مبينا أن دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئية للمشروع تكلف 15 مليون دولار وتمولها كـل مـن اليابان وفرنسا والسويد وإيطاليا والولايات المتحدة والنرويج، ويتوقع أن تستغرق عامين.

محاذير بيئية

بعض معارضي المشروع، يرون أن القناة ستؤدي إلى إغراق أراض أردنية نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، من بينها طرق حيوية جنوب المملكة.

الاعتراضات لا تتأتى فقط من هذا الجانب، بل تتعداه نحو الجانب البيئي، فالناشط في مجال البيئة سفيان التل، يحذر كذلك من خطر «تحويل البحر الميت، وهو إرث بشري متفرد، إلى بحر حي، إذ إن القناة ستنقل له أنواعا جديدة من الأحياء المائية»، وهو الأمر الذي لا يؤيده

الجمعاني، إذ يرى أن مياه البحر الأحمر مالحة، وأنها سوف تزيد من ملوحة البحر الميت، كما أن نهر الأردن بمياهه العذبة صبّ في البحر الميت لقرون طويلة من دون أن يؤثّر ذلك في أيٍّ من خصائصه.

التل يتخوّف كذلك من «الضغط على منطقة حفرة الانهدام، ما ينذر بحدوث زلازل مدمرة»، وهو الأمر نفسه الذي يحذر منه الباحث وحيد محمد مفضل، فرغم اعترافه أن للمشروع فوائد جمة تخلص المنطقة من مشاكل عديدة في ما يتعلق بندرة مصادر المياه العذبة، والنقص الحاد في إنتاج الطاقة الكهربائية، وانخفاض مستوى المياه الجوفية في المناطق المشاطئة للبحر الميت، وإنقاذ الفلسطينيين من فقر مائي مدقع بسبب استيلاء إسرائيل على معظم مواردها المائية، إلا أنه يحذر من المخاطر البيئية للمشروع.

مفضل يؤكد أن المشروع «ينطوي على مخاطر عديدة على البحرين؛ الميت والأحمر»، مبينا أن طبيعة البحر الميت سوف تتغير من حيث «خواص مياهه الفيزيائية وتركيبها الكيميائي ومكوناتها البيولوجية، وهو ما سيترتب عليه فقد البحر الميت لهويته البيئية المميزة».

إضافة إلى ذلك، فإن تخفيف ملوحة البحر الميت سيؤدي إلى تداخل المياه العذبة الجوفية مع المياه المالحة، ما يؤدي إلى تزايد معدلات البخر في المنطقة، «وهو ما سيترتب عليه حدوث أضرار وتداعيات اجتماعية وبيئية غير مأمونة العواقب».

الجمعاني، يبين أن دراسة الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي للمشروع تسعى إلى عدم التأثير على طبيعة البحر الميت من خلال إجراء الاختبارات المخبرية، ومزج عينات من البحرين لمعرفة أثر خلط مياه البحرين، وفرصة تشكّل كتل ملحية قد تؤثر سلبا على صناعة البوتاس في المنطقة.

ويؤكد أن الدراسة البيئية تهدف إلى نقل المياه بما يتناسب مع مستوى سطح البحر الميت من خلال دراسة معدلات التبخر ونقل ما يوافي هذا النقص للوصول إلى منسوب مستقر يدحض هذه المزاعم.

مفضل يبدي تخوفاً من أن «الضغوط الهائلة الناتجة من زيادة كميات المياه الواردة للبحر الميت قد تؤدي إلى وقوع زلازل قوية بالمنطقة، أو في تنشيطها على أقل تقدير».

وزير المياه الأسبق منذر حدادين يؤكد أن المشروع سيرفع منسوب مياه البحر الميت إلى ارتفاع أدنى من منسوبه الأصلي بأربعة أمتار، وهو الأمر الذي يدحض أي مخاوف بشأن تأثير منسوبه على طبيعة الأرض الطبوغرافية، والتي إن تأثرت فسيكون ذلك بفعل الطبيعة لا غير.

وفي الوقت الذي يشكك فيه مفضل وغيره في دعاوى أن «البحر الميت سوف يجف في غضون 50 عاما»، مبيناً أن «الدراسات العلمية المتخصصة تؤكد أن جفاف البحر الميت، إن حدث، لن يتحقق قبل نصف ألفية من الآن»، وأن «تناقص مستوى المياه فيه لن يستمر بالضرورة على معدلاته الحالية»، يوضح حدادين أن «الأرقام والحقائق منذ الستينيات تخالف ذلك». ويبين أن تغير طبيعة الموارد المائية في المنطقة تستدعي خططاً متكاملة للتحسين والتطوير، وأن «حاجة الأردن إلى مشاريع تنموية يجب أن لا تُقابل بردود أفعال عاطفية مناقضة للواقع». ■

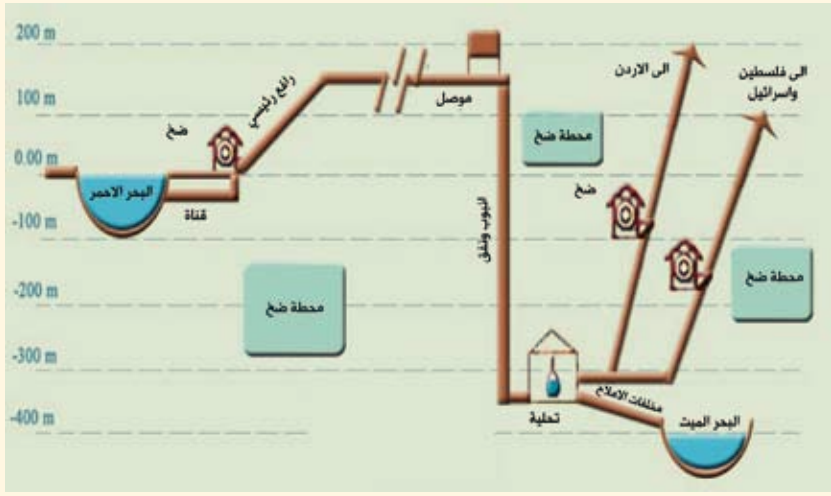

البحر الميت: مقصد سياحي وإرث تاريخي

البحر الميت هو بحيرة، يعدّ سطحها أعمق نقطة في العالم، حيث يقع على عمق 417 م تحت سطح البحر بحسب قياسات العام 2003. وتقع البحيرة ما بين الأردن، وفلسطين (حاليا الضفة الغربية وإسرائيل). وله عبر التاريخ ذكر في جميع الحضارات التي سكنت حوله، وكلها تنعته بصورة أو بأخرى بصفات تعود إلى شدة ملوحته أو خلوه من الكائنات المائية.

مصدر مياهه الأساسي كان من نهر الأردن الذي يصب فيه من جهة الشمال وتأتيه من الشرق كميات لا بأس بها من المياه مصدرها وادي زرقاء ماعين ونهر الموجب وغرباً من عين جدي.

أطلق على هذه البحيرة اسم «البحر الميت» بسبب ملوحتها الشديدة التي تبلغ عشرة أضعاف ملوحة المحيطات، وتتغير هذه الملوحة اعتماداً على العمق.

ورغم احتوائه على أنواع من البكتيريا والفطريات الدقيقة، إلا أن الكائنات الحية الأخرى لا تعيش في مياهه.

يقع البحر الميت في منخفض عميق يشكل جزءاً من الشق السوري الأفريقي، وحسب نظرية عالم الإراضة ليو بيكارد، فإن البحر الميت كان في الماضي جزءاً من بحيرة واسعة حلوة المياه امتدت على منطقة غور الأردن ومرج بن عامر وصبت في البحر الأبيض المتوسط.

حسب هذه النظرية، أسفرت التغييرات في علوّ الأرض قبل مليوني عام تقريبا إلى انقطاع الوصلة بين تلك البحيرة والبحر الأبيض المتوسط، وإلى تضيق البحيرة إلى بحيرة طبريا، نهر الأردن والبحر الميت. فأدى حصر مياه البحر الميت، وتبخر الماء إلى زيادة نسبة الأملاح فيه.

يبلغ طول البحر الميت 37 كيلومترا وعرضه 15 كيلومترا وسبعمئة متر، وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي 945 كيلومتراً مربعاً. وأما أعمق عمق له فيبلغ 401 متراً وتقسمه شبه جزيرة اللسان إلى شطرين غير متساويين، والشطر الجنوبي هو مستنقع مالح ويبلغ عمقه من 6 إلى 8 أمتار.

إلا أن البحر الميت اليوم مقسوم إلى قطعتين غير متساويتين، لجفاف المنطقة الوسطى منه، وظهور اليابسة، والتي أدّت إليها بشكل رئيسي عمليات التعدين الواسعة للبوتاس.

البحر الميت يعدّ من مناطق السياحة العلاجية الأكثر نشاطا في المنطقة، وذلك لاحتواء مياهه على أنواع كثيرة من الأملاح التي تسهم في شفاء كثير من الأمراض الجلدية مثل الصدفية والحساسيات الجلدية المتنوعة. وعندما يلتقي ماء البحر بصخور الشاطئ فإنها تصطبغ بلون الثلج جراء الأملاح المتجمعة على صخور الساحل.

البحر الميت يعدّ من المراكز الاقتصادية التي تبنى عليها كثير من الصناعات، مثل مصانع الملح وصناعة المستحضرات التجميلية والعلاجية. إضافة إلى ذلك، فقد أقيم كثير من المنتجعات على كلا شاطئيه الشرقي والغربي، وتم ترشيحه ليكون أحد عجائب الدنيا الطبيعية في نطاق البحيرات. ■

NIVEA
FOR MEN

توقف عن **الأحلام**...
انطلق **بالقيادة**!

اربح عطلة أسبوعية مع سيارة أحلامك في دبي!

اشترِ أي عبوة ترويجية من **نيڤيا للرجال** ثم امسح الكوبون وسجل الرقم الظاهر عليه في الموقع الإلكتروني **www.NIVEA-me.com/dreamcar** للحصول على فرصة الفوز!

ما يريده الرجال

Logitech
NEED FOR SPEED UNDERCOVER
PS3 PlayStation 3

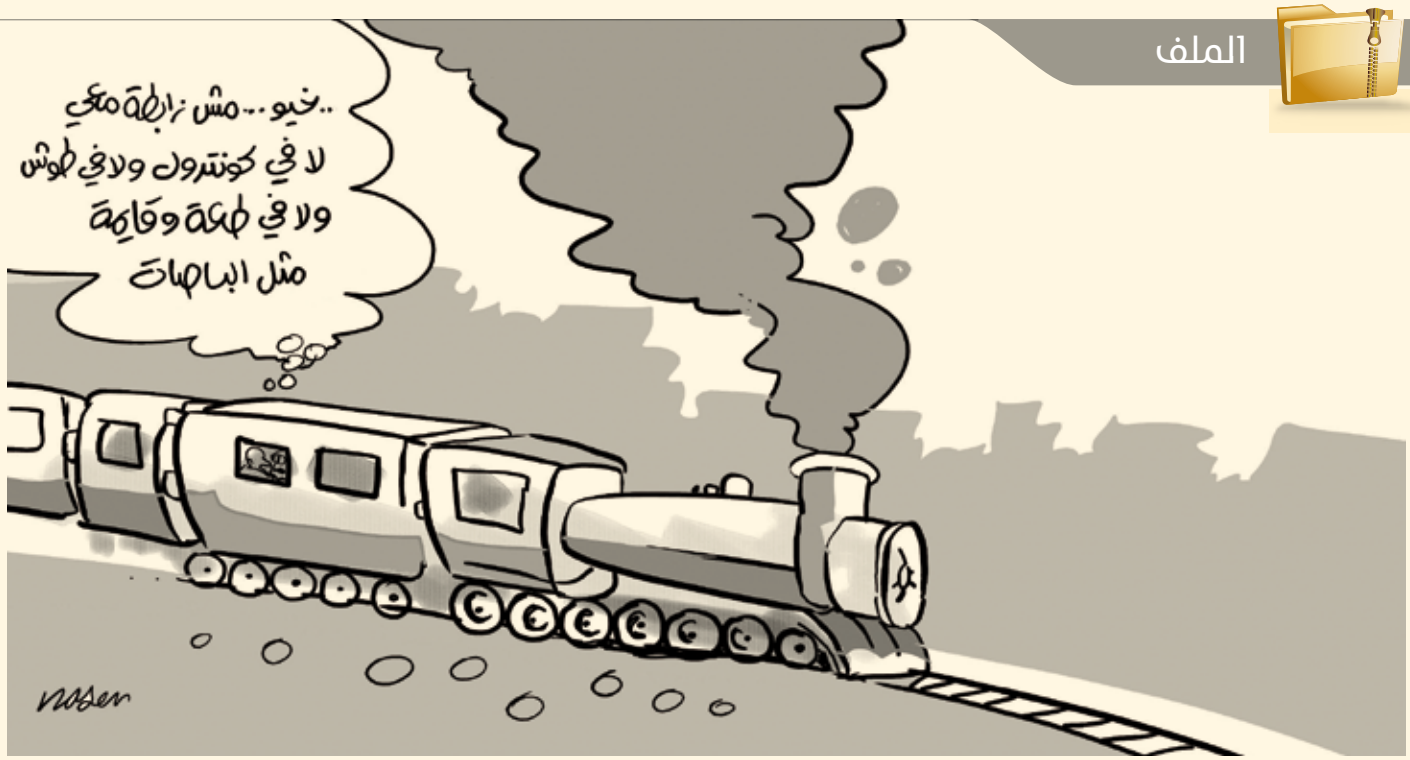

القطار الخفيف بين عمّان والزرقاء:

رحلةٌ تُصالح البيئة وتقترح قيماً جديدة

محمد جميل خضر

حتى هذه اللحظة، لم يتحدد بعد موعد انطلاق مسيرة القطار الخفيف بين محافظتي عمان والزرقاء. إلا أنه وربما للمرة الأولى منذ انطلاق فكرته العام 1995، وبعد عدد من العثرات والتفاصيل والعقبات، يسير الآن على السكة الصحيحة، بعد تولي وزارة النقل ملفه كاملاً.

مشروع القطار الخفيف، بحسب وزير النقل سهل المجالي، هو جزء من منظومة نقل متكاملة سيصار إلى تنفيذها محلياً، وهي «منظومة طموحة تشتمل على شبكة وطنية للسكك الحديدية، وعلى إعادة هيكلة النقل العام للركاب بواسطة الحافلات».

تهدف المنظومة، كما تأمل وزارة النقل وهيئة تنظيم قطاع النقل العام، إلى توفير نظام نقل آمن، فعّال، صديق للبيئة، يلبي الاحتياجات المتزايدة على النقل في الأردن، ويجعل منه إلى ذلك، مركزاً إقليمياً للتنقل يربط الدول المتجاورة.

عند سؤاله: لماذا القطار الخفيف؟ يعدد مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل العام جميل مجاهد في سياق إجابته عن السؤال نقاطا عديدة: توفير خدمة نقل عام ذات فعالية واعتمادية عالية، تحسين مستوى السلامة وتقليل الحوادث المرورية، تقليل انبعاث الغازات، تقليل استهلاك الطاقة من خلال استخدام قطار كهربائي، تغطية الطلب المتزايد على خط عمان الزرقاء، وتشكيل نواة لشبكة من السكة الخفيفة في عمان على وجه الخصوص والمملكة على وجه العموم.

ورغم تأكيد المعنيين في الوزارة والهيئة، أن المشروع يعد من أهم مشاريع البنية التحتية في مداها المحلي، إلا أن المواطنين ما زالوا في طور انتظار القطار، ولم يتبنوا بعد موقفاً ناضجاً منه سلباً أو إيجاباً.

وليس بعيداً عن الأهداف السابقة، فإن القطار الخفيف يطمح عند انطلاق رحلاته مروراً بمحطاته الست بنوعيها الرئيسية والفرعية، إلى تحسين مستوى خدمات النقل العام بين عمان والزرقاء على الأقل كخطوة أولى، ربما تتبعها خطوات أخرى بين محافظات أخرى في سعيها لاقتراب ممكن من العاصمة.

التكلفة المتوقعة للمشروع حتى إنجازه تبلغ 360 مليون دينار، منها 120 مليون للبنية التحتية، إضافة إلى 240 مليون لـ Rolling Stock.

علاوة على المحطتين الرئيستين عند بداية خط القطار (منطقة الزرقاء الجديدة) ونهايته (مجمع باصات المحطة)، فسوف يمر القطار الخفيف على أربع محطات فرعية: محطة الزرقاء، محطة السوق الشعبي/الزرقاء، محطة الرصيفة ومحطة الشهيد المؤدي إلى المدينة الرياضية من جهة أوتوستراد الزرقاء وصولاً إلى صرح الشهيد، قاطعاً خلال كل ذلك 24 كيلومتراً في رحلة الذهاب ومثلها في رحلة الإياب.

ويتوقع القائمون على المشروع أن تتراوح سعته التحميلية من الركاب ما بين أربعة آلاف إلى عشرة آلاف راكب في الساعة الواحدة والاتجاه الواحد.

وهم يتوقعون إلى ذلك، أن يشكل الطلاب والموظفون المدنيون والعسكريون الشريحة الأكبر من بين مستخدميه.

من المتوقع أيضاً، كما يأمل وزير النقل وفريق عمل المشروع، أن يسهم المشروع وبشكل كبير في حل مشكلة نقل الركاب أثناء ساعات الذروة وذلك كون السعة المقعدية له عالية مقارنة مع وسائط النقل الأخرى .

وفي سياق الآمال والتوقعات، فإن المشروع سيسهم في تقليل فاتورة الطاقة كونه سيعمل على الطاقة الكهربائية، وهذا بدوره سيقلل أيضا الانبعاثات الغازية مما سيؤدي إلى تحسين المستوى البيئي.

سيستوعب المشروع عدداً من المشاريع والاستثمارات في محطاته، تبدأ بالإعلانات وتتطور إلى استثمارات كبيرة من خدمات ومطاعم ومحلات متنوعة وأماكن استراحة ولعب للأطفال.

يجزم جميل مجاهد أن المشروع سيؤدي إلى تغيير في القيم والثقافات، وذلك كون هذا

المشروع سيوفر نمطاً جديداً من أنماط النقل العام للركاب، بخاصة أن هذا المشروع هو الأول من نوعه في الأردن.

من تلك الأنماط الجديدة ما يتوقعه القائمون من لفت محطات القطار الخفيف وممراته انتباه عشاق رسم الجداريات، ليجربوا على جدرانه وممراته ألوانهم. وقد يصبح ممكناً، مع ركوب هادئ خال من المطبات وأصوات المحركات، أن يجد الراكب متسعاً لقراءة الصحف اليومية والمجلات، وربما صفحات من رواية، ما قد يدفع المطابع للتفكير بحجم مناسب للجيب من الكتب والروايات. أو ربما يفضّل آخرون الاستماع إلى الموسيقى.

عدد من متعلقات المشروع ما زال قيد دراسة مؤسسة التمويل الدولية IFC التي وقّعت معها وزارة النقل اتفاقية خدمات استشارية

لغايات استكمال مراحل المشروع وتأمين مختلف مستلزماته الميدانية واللوجستية، وتوفير منطلق مستقل للقطار الخفيف ومستقر مريح، فقد استملكت الحكومة الأراضي اللازمة للمحطات الرئيسية في كل من الزرقاء الجديدة ورغدان.

وهو كمشروع تنموي محلي خدماتي طموح، سيوفر فرص عمل جديدة، وبخاصة أثناء فترة التنفيذ وبعد بدء التشغيل. وهي فرص عمل لا تختلف بشروطها وحقوق العاملين فيها عن شروط الشركات المحلية، ومن إشتراك في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وغيرها من الحقوق.

عدد من متعلقات المشروع ما زال قيد دراسة مؤسسة التمويل الدولية **IFC** التي وقّعت معها وزارة النقل اتفاقية خدمات استشارية، ومن تلك المسائل المتناولة الآن: هل ستدعم الحكومة في المراحل الأولى جزءاً من ثمن تذاكر الركوب، وكذلك الفترة الزمنية الفاصلة بين الرحلة والأخرى، وغيرذلك من متعلقات القطار الخفيف ومستلزمات رحلاته.

في سياق البحث عن حلول لتأثير تشغيل القطار على الباصات وبهدف التقليل من تلك الآثار، يفكر القائمون على المشروع تحقيق ذلك من خلال إتاحة الفرصة لعدد من هذه الباصات لتعمل كسرفيس لتغذية محطات القطار **Feeder Buses**.

قطاع النقل العام في الأصل، يتعرّض إلى النقد باستمرار، وهو، بحسب مواطنين، «سيء للغاية»، و«يهدر وقت الناس»، بسبب عدم انتظام وقت مرور حافلاته، فضلا عن عدم وجود محطات ملزمة لوقوف الحافلات وانتظار الركاب.

لكنّ طالبة الثانوية العامة ماريت تمتدح التزام باصات النقل العام بالمواعيد، ومرورها في الوقت نفسه «حتى لو كان خالياً من الركاب»، وهو أمر يجعل موظف شركة البريد سعيد مطاوع يبتسم، متسائلا «أي التزام ذلك؟»، فهو غير راض عن مجمل أوضاع هذا القطاع، حتى إنه يصل إلى خلاصة مفادها أن «التعامل مع المستفيدين من هذا القطاع وكأنه تعامل مع مواطنين من الدرجة الثانية».

ودون الخوض في أسباب تعثر مسيرة القطار الخفيف في محاولات تشغيله السابقة، فإن جل التوقعات الرسمية والخاصة، تذهب إلى أن الإنشاء الفعلي لِبُنى القطار الخفيف التحتية، سيبدأ تنفيذها مع مطلع العام المقبل، وهو ما أكده لـ **السجل** وزير النقل المجالي الذي باشرت وزارته فعلاً باستدراج رسائل الاهتمام من قبل المستثمرين الراغبين بإنشاء مشروع القطار الخفيف وسكته ومحطاته بين عمان والزرقاء.

كان وزير النقل السابق علاء البطاينة فاجأ الصحفيين في مؤتمر صحفي عقده في 25 آذار / مارس 2008، بأن الحكومة أنهت اتفاقية بناء وتشغيل مسيرة القطار الخفيف الموقعة من قبلها مع ائتلاف أردني صيني باكستاني. وهو ما أرجعه البطاينة في ذلك الوقت إلى «أسباب قانونية».

إضافة للائتلاف الباكستاني الأردني الصيني، كان تقدم للمشروع ائتلافان آخران: ائتلاف هولندي أردني مصري (لم يتأهل فنياً) وائتلاف كويتي إسباني.

وكحزمة متكاملة، تفضل وزارة النقل التي أعلن وزيرها أيلول / سبتمبر الفائت أن المستثمر الذي سيفوز بالعطاء، سيبدأ مباشرة تنفيذ المشروع، وأن يتم ذلك بشكل متكامل وتحت مظلة واحدة، أي تنفيذ البنية التحتية للمشروع في الوقت نفسه الذي يُبحث له فيه عن مستثمر مناسب.

القطار الخفيف في رحلات شتائه وصيفه الأولى، سيحتوي على 36 عربة، تزداد تدريجياً بحسب الحاجة السنوية لتلك الزيادة، وبزمن إجمالي يبلغ 36 دقيقة ونصف الدقيقة للرحلة الواحدة. ■

واقع النقل العام في الأردن

يشكو مواطنون على الدوام من واقع صعب يعيشه قطاع النقل العام في الأردن، يؤثر في مجريات حياتهم وأعمالهم، وينعكس سلباً عليهم، بخاصة في قطاعَين حيويَّين؛ الموظفين والطلبة.

القطاع يعاني من سوء في توزيع الحافلات، وعدم التزام بتوقيت معين لانطلاق المركبات ووصولها، ما يُحْدث إرباكاً كبيراً لدى المنتفعين، ويضيع جزءاً من أوقاتهم سدى. مَواطن الاختلالات كثيرة، تكشفها على الدوام الأزمات الصيفية والمناسبات المختلفة، مثل شهر رمضان، وفترات الأعياد.

دراسات حديثة لهيئة قطاع النقل العام، بيّنت أن سوء أوضاع القطاع فرضَ ضريبة كبيرة على العاصمة عمّان، تَمثّلَ في اضطرارها إلى استقبال بين 150 و200 ألف مركبة يومياً قادمة من المحافظات، ما يسبب ضغطاً على بنيتها التحتية، ويولّد أزمات سير خانقة تكاد لا تفارق الشوارع الرئيسية، بخاصة مداخل المدينة.

يرى معنيّون بهذا القطاع، أن هذه الحال، دفعت كثيراً من الأردنيين إلى التفكير جديّاً باقتناء السيارات الخاصة، كي لا يتبدد وقتهم في انتظار حافلات النقل العام، يتساوى في ذلك أفرادٌ ينتمون إلى مستويات اجتماعية مختلفة، ويعيشون ظروفاً معيشية متباينة، وهو الأمر الذي أنتجَ استهلاكاً أكبر للطاقة، وتدميراً أكبر للبيئة، بسبب تضاعف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بواسطة الوقود المحترق في المركبات.

هيئة قطاع النقل العام تقرّ بالمشكلة، لذلك عمدت إلى وضع مخططات شمولية للنقل العام في البلاد، يعالج بؤر الشوائب غير المبنية على أسس علمية لشبكة النقل العام، تراعي مبدأ التكامل بين جميع أنماط النقل العام، وتوفير نظام نقل آمن ومريح يشجّع المواطن على استخدام وسائط النقل العام في الأردن. ■

المفاعل النووي الأردني:

فكرة «خيالية» يسندها الواقع

محمد علاونة

التنفيذ الفعلي لمشروع المفاعل النووي، بدأ بتوقيع وزير الخارجية السابق صلاح الدين البشير مع نظيره الفرنسي برنار كوشنير في 30 أيار/ مايو 2008 اتفاقا للتعاون بين البلدين في المجال النووي المدني.

حينها أعلن الأردن أنه سيبدأ نهاية العام نفسه باستدراج عروض لإنشاء أول مفاعل نووي للأغراض السلمية.

المشروع الذي عُدَّ ضربا من الخيال في البداية ببلد يعاني عجزا ماليا مستمرا في موازنة الدولة، وإشكالية موقعه الجغرافي مجاورا لإسرائيل التي تترقب أي تطور في هذا المجال في البلدان العربية، بدأ يخطو أولى خطواته نحو التحقق.

«الفكرة الخيالية» دعمتها ظروف موضوعية، بحسب رئيس هيئة الطاقة الذرية الأردنية خالد طوقان، الذي يؤكد أن «ما ساعد على دعم فكرة إنشاء المشروع، هو توفر مادة اليورانيوم في الأردن بمئات الآلاف من الأطنان».

التقديرات الحكومية تشير إلى وجود 50-60 ألف طن يورانيوم في وسط المملكة، إضافة إلى 100 ألف طن يمكن استخراجها من الفوسفات.

علمياً، يوضح طوقان أن خام اليورانيوم في الأردن يوجد على هيئتين خام اليورانيوم الطبيعي، واليورانيوم المختلط بالفوسفات، ويمكن استخلاصه بالطرق الكيماوية المناسبة.

الكشف الأولي الذي قامت به الهيئة أظهر وجود 3 طبقات حاملة لليورانيوم ذات تركزات تتروح بين عالية جدا إلى متوسطة ومتدنية، تم اكتشافها في خنادق وآبار تم حفرها لهذا الغرض، فقد تم حفر أربعين بئراً و29 خندقاً بطول مئتي متر وعمق 4,5 متر، أعطت نتائج إيجابية هيأت للبدء بالمرحلة الثانية بدراسة الجدوى الاقتصادية، ودراسة الحصول على التمويل من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية البنكية.

وزير الطاقة الأسبق محمد البطاينة يعتبر وجود خام اليورانيوم بكمياته الكبيرة استثماراً بحد ذاته، حيث لا تتطلب عملية الاستخراج وفق الأرقام الاستثمارية حدوداً كبرى، تقدر بنحو 140 مليون دولار، ليصار إلى بيعه لدول متخصصة بعملية التخصيب.

لكن فكرة تنفيذ مشروع إنشاء مفاعل نووي سلمي في بلد يعد واحداً من الدول العشر الأفقر في العالم بمصادر المياه، ويستورد 95 في المئة من حاجته للطاقة، تبدو فكرة مجدية، نظرياً على الأقل. بيد أن طوقان يعتبر قرار الأردن بإنشاء المفاعل النووي «خيارا استراتيجيا لطاقة المستقبل».

ويبين في حديثه إلى **السجل** أن المشروع سيكون قادراً على «إعطاء البلاد الاستقلالية في توليد طاقة اقتصادية وآمنة ومستقرة، بعيداً عن التقلبات السياسية العالمية».

التكلفة الفعلية للمشروع لم يقدرها طوقان، الذي نبّه إلى «الجوانب الفنية وعامل الوقت»، إذ لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يشهده العالم من تغيرات مستقبلية تؤثر على أسعار المواد الخام اللازمة لإنفاذ المشروع، والتي تلعب دوراً أساسياً في موضوع التكلفة.

رغم ذلك، فهو يؤكد أن «التكلفة لن تكون عائقاً أمام المشروع»، مبيناً أن المشروع يسهم فيه شريك استراتيجي بنسبة 30 في المئة «وهو سيكون شريكاً ويدير المحطة، بينما سيتم تمويل الـ 70 في المئة المتبقية من قبل شراكات من القطاعين العام والخاص، وستبقى دَيناً حتى الانتهاء من بناء المحطة التي ستقوم ذاتياً بسداد ذلك الدين».

التقديرات الحكومية تشير إلى وجود 50-60 ألف طن يورانيوم في وسط المملكة

الحكومة وقعت اتفاقيات للتعاون النووي مع فرنسا وروسيا وبريطانيا والصين وكوريا الجنوبية وكندا والأرجنتين، ومذكرات تفاهم مع أميركا واليابان، فضلاً عن مفاوضات وحوار للوصول إلى اتفاقيات تعاون نووي كاملة مع هاتين الدولتين.

لكن الاتجاه نحو الطاقة النووية في الوقت الحاضر يتناقض وتجارب العديد من الدول الصناعية المتقدمة مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وكندا واليابان وكوريا الجنوبية، وغيرها من الدول المتقدمة التي اختبرت المفاعلات النووية، وقرّرت الاتجاه إلى «مشاريع طاقة أكثر أماناً»، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

المستشار الدولي لشؤون البيئة سفيان التل، وفي تصريحات صحفية سابقة، يرى أن مساعي الأردن لامتلاك الطاقة النووية «متأخرة»، كون العالم يتوقف الآن عن امتلاكها.

التل، الذي تعدّ آراؤه مثيرة للجدل في الغالب، يبين أن الطاقة الشمسية متجددة وليست محدودة، وأن دولاً اسكندنافية بدأت بتطبيقه، ويقترح بديلاً عن الطاقة النووية قائلاً: «نمد شبكات طاقة شمسية على طول خط عمان إلى العقبة»، داعياً إلى التمثل بالدنمرك التي قامت بضخ الطاقة إلى شبكات الكهرباء العامة، «وبهذا نوفر مالاً كثيراً ستتكلفه الدولة فيما لو استمرت في سعيها لامتلاك الطاقة النووية».

طوقان يقول إن «إنشاء محطات نووية لإنتاج الكهرباء لن يكون على حساب مشاريع الطاقة النظيفة»، مثل الرياح والكهرباء، وإن «المشروع يسير بالتوازي مع إقامة مشاريع للطاقة النظيفة، في إطار استراتيجية الطاقة».

ما يتعلّق بموضوع تخصيب اليورانيوم، يرى طوقان أنه «من المبكر جداً الحديث عنه، لأنه مرتبط بعدد من العوامل التي لم يتم تحديدها بعد»، مبيناً أن مفاعلات الكاندو الكندية، مثلاً، تستخدم اليورانيوم الطبيعي غير المخصب في تشغيلها، لكنها تحتاج إلى الماء الثقيل كمهدئ ومبرد، فيما مفاعلات أخرى تستخدم اليورانيوم المخصب بدرجة 3- 4 في المئة.

ويلقي طوقان المزيد من الضوء بالقول: «إذا استخدمنا النوع الثاني من المفاعلات، فهناك تصور بأن يتم تخصيب اليورانيوم في الخارج، بحيث نقوم بتصدير الكميات التي نحتاجها بشكلها الطبيعي، أو ما يعرف بالكعكة الصفراء التي سيتم إنتاجها من مناجم المملكة، ثم إعادتها للأردن مخصّبة». ويزيد «بطبيعة الحال، هناك عدد محدود من الدول القادرة على تخصيب اليورانيوم من خلال شركات تعمل على أسس تجارية».

طوقان يؤكد أن توقيع الأردن اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية منحه حقاً في التخصيب، وأتاح المجال للتعامل مع كل شركات التخصيب. ويلفت إلى أن «جزءاً من اتفاقية التعدين الموقعة مع شركة أريفا الفرنسية تلزمها بتقديم خدمات التخصيب المطلوبة للمفاعلات النووية عند طلبها».

الهدف المستقبلي للمشروع، هو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة، مع إمكانية تصديرها في حلول 2030.

التوقعات الرسمية تقول إنه سيصار إلى تشغيل أول مفاعل نووي سلمي لإنتاج الطاقة البديلة في الأردن بحلول العام 2015، فيما تشير دراسة رسمية أعدتها أخيراً وزارة الطاقة والثروة المعدنية، إلى أن تكلفة البرامج المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعل النووي تتراوح بين 1,5 إلى مليوني دولار لكل ميجا واط واحد من القدرة الاستطاعية للمفاعل، وبالتالي فإن برنامجاً محلياً لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بقدرة 600 ميجا واط، تتراوح كلفته بين 800 مليون إلى بليون دولار.

ومن المتوقع بحسب الخطط الحكومية أن يولد المفاعل النووي الأول بين 1000 إلى 1100 ميغاواط/ساعة، أي 50 في المئة من إجمالي الطاقة المولدة حالياً في البلاد.

إلا أن المشروع، بحسب طوقان، يمتلك وجوهاً أخرى مشرقة، فهو يوفّر طاقة رخيصة، ويسهم في تشغيل أيدٍ عاملة، ويرفد الخزينة بعوائد مالية في حال تصدير الخامات أو الكهرباء، كما يهيء المجال لتدريب وتأهيل آلاف المهندسين والخبراء في مختلف المجالات المتعلقة ببرنامج توليد الطاقة والحقول العلمية من المهندسين النوويين والفيزيائيين النوويين والكيميائيين وضباط السلامة والخبراء في توليد الطاقة الكهربائية، ما من شأنه إرساء صناعة هندسية متطورة تتعلق بإنشاء وتشغيل هذه المحطات الأردنية.

طوقان يكشف أن المشرع سيوفر زهاء 5 آلاف فرصة عمل خلال عمليات بناء المفاعل، إضافة إلى تشغيل ألف مهندس وفني وعامل بصورة دائمة خلال فترة التشغيل، ويكشف عن عدد من الاتفاقيات التي وقعتها الهيئة، وتضمنت تدريب وتأهيل 600 مهندس وفني سيعملون في المحطة.

الهدف المستقبلي للمشروع، هو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة، مع إمكانية تصديرها في حلول 2030

المشروع على أرض الواقع

تتضمن الخطة التي وضعتها الهيئة بناء ثلاث محطات تدريجياً، تقع الأولى، التي سيتم التركيز عليها حالياً، في الجنوب الشرقي من شاطئ العقبة 25 كيلومترا جنوب شرق العقبة على بعد 12 كيلومترا من الشاطئ الجنوبي بالعقبة خلف الميناء الجديد وستكون لإنتاج الكهرباء ومحطة لتحلية مياه البحر من خلال تزويدها بالطاقة الكهربائية.

برنامج تنفيذ المشروع، من الناحية الفنية، يسير في ثلاثة محاور أساسية؛ الأول برنامج استكشاف وتعدين المواد النووية، حيث باشرت الشركة الأردنية الفرنسية لتعدين اليورانيوم عملها منذ تشرين الأول/أكتوبر العام 2008 بإجراء دراسات مستفيضة لتقدير كميات احتياطي اليورانيوم في منطقة وسط الأردن (السواقة، خان الزبيب، العطارات ووادي المغار)، وجاءت النتائج الأولية مبشرة بوجود مصادر سطحية للمواد النووية، ما يعني أن تكلفة التنقيب ستكون منخفضة، كونها ستتم من خلال الحفر المباشر وليس العميق.

الشركة الأسترالية البريطانية ريوتينتو، وهي ثاني أكبر مصدر ومنتج لليورانيوم بالعالم، وقعت مع الحكومة مذكرة للاستقصاء والتحري عن المواد النووية في ثلاث مناطق رئيسية في الأردن، هي البادية الجنوبية والمنطقة الشرقية للمملكة والحسا، ستغطي 2400 كيلو متر مربع، وبدأت عملها في مناطق البادية الجنوبية.

طوقان يبدو متحمساً للمشروع، فهو يكشف عن أن عدداً من الدول التي تنتج الطاقة النووية بدأت بالاتصال مع الأردن لبحث استيراد الكعكة الصفراء التي تعتبر المادة الأولية لتوليد الطاقة الكهربائية.

مخاوف بيئية

في الجانب المائي والبيئي يقول طوقان إن «مفاعل الطاقة النووية سيوفر الطاقة اللازمة لمحطات التحلية والضخ التي ستقيمها وزارة المياه في مراحل لاحقة، والتي سترتبط بمشروع ناقل المياه بين البحر الأحمر والبحر الميت». ويبين أن هذه المحطات ستحتاج إلى حوالي 750 ميغاواط من الكهرباء لتحلية المياه، وهو ما يشكل حوالي 75 في المئة من قدرة محطة الطاقة النووية.

أما في ما يتعلق بمياه التبريد، فيقول إن هيئة الطاقة قامت، وعلى حساب التكلفة والكفاءة، ببذل جهود مضاعفة لضمان الحفاظ على بيئة البحر الأحمر الحساسة «من خلال اعتماد نظام تبريد مغلق لا يعيد المياه إلى البحر»، معترفا أن «إعادة المياه إلى خليج ضيق مثل خليج العقبة يمكن أن تتسبب برفع درجات الحرارة فيه».

سيناريوهات ثلاثة تتدارسها هيئة الطاقة الذرية، بحسب طوقان، وهي إقامة محطة تحلية على البحر لخدمة محطة الطاقة النووية، أو شراء الماء من مشروع ناقل البحرين، أو استخدام تكنولوجيا مخصصة لاستخدام الماء المالح في التبريد.

بحسب نظام الدائرة المغلقة للتبريد، وهو الأكثر تكلفة، يتم تدوير المياه في أبراج مخصصة يبلغ ارتفاعها 160 مترا تقوم بتبريد المياه الحارة الخارجة من جزيرة التوربينات في المحطة لتعود إلى البرج لتبرد ثم إلى المحطة مرة أخرى.

طوقان يؤكد أن «الحفاظ على الإنسان والبيئة المحيطة به هي على قمة أولوياتنا في هذا المشروع الهادف أصلاً لخدمة الإنسان». ويبين أن «هيئة الطاقة الذرية تولي اهتماماً خاصاً بكل ما له علاقة بالحفاظ على الأمن والسلامة العامة للعاملين في المحطة والتجمعات السكانية، وسلامة البيئة، بما في ذلك البيئة الفريدة في خليج العقبة»

تشويش إقليمي

الموقع الجغرافي الحسّاس للأردن مجاوراً لإسرائيل، جعل الملك عبد اللّه الثاني يختار صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية في كانون الثاني/ ديسمبر العام 2007 للتأكيد على أن المشروع سيكون للأغراض السلمية فقط، حسب سياسي أردني طلب عدم ذكر اسمه، وليعرب الملك حينها عن قناعته بأهمية أن يلتزم أي بلد عند الحديث عن البرامج النووية «بتطبيق القوانين الدولية»، إضافة إلى «قيام هيئات دولية ناظمة بالتدقيق والتفتيش لتضمن أن برامجه النووية تسير بالاتجاه الصحيح».

لكن الأمر لا يخلو من محاولات «تشويش»، فقد نشرت صحيفة عبرية في تشرين الأول/ أكتوبر 2009 أن إسرائيل طلبت من الأردن عدم إقامة المنشأة في العقبة، تحت ذرائع التخوفات من الهزات الأرضية، إضافة إلى مسائل تتعلق بالبيئية، من دون الإشارة لتصريحات مسؤولين الأمر دفع المسؤولين الأردنيين إلى نفي ذلك.

المتحدث باسم الحكومة الأردنية وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف قال إن «الأردن لم يتلق أي مخاطبات بهذا الخصوص من أي جهة كانت». وأضاف إن «الحكومة الأردنية مطمئنة للموقع الذي اختير وفق دراسات معمقة وموثوقة».

لكن إسرائيل، وبرغم امتلاكها لمفاعل ديمونة، تبقى متخوفة من أي تقدم عربي في مجال امتلاك الطاقة النووية، وتُصنّف على أنها الدولة الأكثر تشدّدا في هذا المجال، بعد أن قامت بقصف مفاعل تموز العراقي في حزيران/يونيو العام 1981، كما قصفت موقع في شرق سورية في أيلول/سبتمبر 2009، بعد أن ادّعت أنه مفاعل نووي.

نائب رئيس الوزراء الأسبق محمد الحلايقة، يستبعد تعرض البرنامج النووي لأي اعتداء أو معارضة، كونه «لا يحمل أي صبغة عسكرية، ولا يشكل تهديدا لأي طرف».

تأكيدات الأردن المتكررة بأنه سيكون سلمياً ويقام في إطار شفاف وواضح، يراها الحلايقة كافية لطمأنة دول العالم حول الموضوع، بخاصة أن الأردن من الدول التي تطالب باستمرار بالحد من انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

يقول: «اتصالات مكثفة بين القيادات السياسية الأردنية وسياسي دول العالم سبقت ذلك، في محاولة لشرح غايات الأردن من المشروع».

طوقان، بدوره، يؤكد أن هذه الدول تدعم البرنامج الأردني بحكم الاتفاقيات التي تم توقيعها معها، وذلك متأتٍ من تفهمها لحاجة الأردن إلى بدائل للطاقة.

الاعتراض الإسرائيلي المزعوم جاء مباشرة بعد توقيع الأردن في 12 أيلول/ سبتمبر 2009 اتفاقية مع شركة «تراكتبيل انجنيرينغ» البلجيكية على عقد مدته 24 شهراً لتنفيذ الدراسات الميدانية والمسحية للموقع المقترح لبناء المحطة النووية للأغراض السلمية في الأردن. ويقع الموقع المقترح على بعد نحو 22 كيلومترا جنوب شرق مدينة العقبة الواقعة على مسافة 325 كيلومترا جنوب البحر الأحمر.

الشركة بدأت فعليا في تنفيذ دراسات الموقع والتي تشمل المسح الجغرافي والجيولوجي والأمن والسلامة العامة والأمور الفيزيائية للمشروع.

إسرائيل تزعم أن مركز أي هزة أرضية سيكون في منطقة العقبة وإيلات، ما يعني إمكانية حدوث تسربات نووية من هذه المحطة إن حدثت الهزة. وتطالب بأن يقوم الأردن بنقل المشروع إلى مكان مستقر جيولوجياً وغير مُعرّض لهزات أرضية.

لكن هيئة الطاقة الذرية الأردنية تنفي ذلك، وتقول إن «التكنولوجيا الجديدة لإنشاء محطات الطاقة النووية أصبحت متقدمة جدا إلى درجة أنها لا تتأثر بهذه الهزات»، وتضرب مثلا على ذلك باليابان التي يوجد لديها 8 محطات نووية وهي بلد تتعرض لهزات أرضية كثيرة. ■

تحدّيات الطاقة في الأردن

تشكل الطاقة واحداً من أبرز التحدّيات التي تواجه الأردن، لندرة المصادر المحلية المولّدة لها من جهة، والاعتماد على استيرادها من جهة أخرى، ما يُلقي عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، بخاصة بعد التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والتذبذب الكبير في أسعار الطاقة.

رغم أن التفكير في البحث عن طاقة بديلة للنفط المستورَد كان على الدوام محطّ اهتمام الأردن، إلا أن الارتفاع غير المسبوق الذي شهده العالم على أسعار النفط العام 2008 وضعَ البلاد أمام فاتورة عالية يدفعها لتوفير النفط، وسيدفعها مستقبلاً في ما لو استمرت الأسعار في منحى تصاعدي، لذلك لا بد من البحث عن حلول عملية للخروج من المأزق.

في السابق، جرّب الأردن استكشاف موارد الطاقة المتاحة والمتوافرة فيه، واستغلالها، غير أن آبار النفط المحلية ثبتَ عدم جدواها الاقتصادية بحسب دراسات أعلنتها الحكومة.

إذا كان مخزون النفط في الأردن غير ذي جدوى اقتصادية، فهذا لا يعني عدم توافر بدائل أخرى، مثل الصخر الزيتي الذي يُعدّ أحد المصادر الواعدة لحل مشكلة الطاقة في الأردن، وخامات اليورانيوم التي تتوافر بكميات كبيرة، إضافة إلى الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لكنّ الدراسات العلمية في هذه المجالات ما زالت محدودة، ما يضع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية أمام مسؤوليات كبيرة، تتمثل في توجيه البحوث العلمية والتطبيقية إلى هذا القطاع، وإعداد الكوادر المؤهلة والقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية وحلّها.

فاتورة الأردن من استيراد الطاقة العام 2007، بلغت نحو 1,4 بليون دينار، ما شكّل ما نسبته 17,3 في المئة من قيمة الواردات، و31,4 في المئة من قيمة صادراته الوطنية، و17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ■

This is **not** your dream **oven** of tomorrow

Not stainless steel **finger**print proof

Not **multi**function oven

Not inner walls with **crystal clean enamel**

This Teka oven with its present specifications
is the dream oven of tomorrow.
Live the dream today.

مطابخ الطباع
TABBAA KITCHENS

Call: 06 5519842
Email: info@tabbaakitchens.com
www.tabbaakitchens.com

Now available at
SmartBuy

Teka
KUCHENTECHNIK

الطاقة النووية في الأردن:

طاقة بديلة أم مجازفة استراتيجيّة؟

رؤوف الدبّاس

مساعي الأردن نحو تأمين مصادر الطاقة الكهربائية من المصادر النووية، قد تمثل استجابة لضرورات وقراءات مهمّة ووجيهة. ولكنها، من وجهة نظر أخرى، تمثل استعجالاً، غير مناسب، وعلى مستوى عال من المجازفة؛ بخاصة أن هذا البلد، يتمتع بنصيب فائض من الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة.

لقد تمّ طرح عطاءات عدة ابتداءً من نهاية العام 2008، دُعيت من خلالها 10 شركات دولية لإجراء دراسة حول الموقع الأنسب لمفاعل نووي في الأردن.. وفي الوقت الذي تبدو فيه الطاقة النووية واحدة من ضمن الخيارات المتاحة؛ فإن السؤال الواجب طرحه، ومناقشته باستفاضة، يكمن في مدى مواءمة هذا الخيار، وهل هو الحل الأفضل بالنسبة للأردن؟

لقد واجه العالم حقيقة لا يمكن الهروب منها، تتعلّق بالمدّة التشغيلية المتوقعة للمحطات النووية، التي توشك على الانتهاء؛ مع تزايد مُلفت للطلب على الطاقة، وهو ما طرحَ على شركات الكهرباء في العالم مسؤوليّة البحث، والسعي لتأمين حلول بديلة للطاقة. من هنا، أخذت معظم شركات الكهرباء والهيئات العاملة في مجال الطاقة، زمام المبادرة لتحقيق هذه النقلة، عبر تطبيق نطاق واسع من البدائل لمصادر الطاقة التقليدية وإدخال تقنيات حديثة، بحيث تتسم بالفعالية والكفاءة، ومواءمة التكاليف؛ في محاولة لتنويع المصادر ضمن الخليط الكلي للطاقة. هذه البدائل، بطبيعة الحال، تبدأ من إدارة جانب التزويد والاستهلاك، بما في ذلك: الإدارة الأفضل للشبكات، أو نظام «الشبكة الذكية».

التطوّر المهمّ الذي طرأ على اهتمامات العاملين في هذا الحقل وحساباتهم، تمثله الأزمة المالية التي شهدها العالم، مصحوبة بالقلق المتزايد من آثار التغيير المناخي؛ ما دعا الحكومات لإعادة النظر بالطريقة التي كرّست فيها اعتمادها على مصادر الطاقة غير المستدامة وغير المحلية؛ فمن جهة، الحكومات مضطرة بحكم تقلص الموازنة المالية أو عجزها؛ لتأمين الطاقة من مصادر آمنة واقتصادية ومن مصادر غير متقطعة. ومن جهة أخرى، فإنها بحاجة لأن تتحقق من أن هذه المصادر الجديدة لن تسهم في زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي ضمان عدم تأثيرها، سلباً، في ظاهرة التغير المناخي، أو تسببها بضرر بيئي لا تُحمد عقباه.

قبل المضي بعيداً في قرار تنفيذ بناء أيّ مفاعل نووي أردني؛ يرى خبراء ضرورة قيام جهات فنيّة علمية ومهنيّة مختصة، ومن خلال السلطات المعنيّة في الأردن، بإجراء دراسة جدّية، وبصور كاملة وشاملة، بوصف ذلك شرطاً رئيساً ومتقدّماً وقبل كل شي؛ عبر طرف محايد، بحيث تبين التأثير الجيو سياسي على تحديد موقع إنشاء

المفاعل، آخذة في الحسبان المصادر الطبيعية المستهلكة التي تستنزفها هذه التقنية، وبيان الأثر على البيئة والصحة. إضافة إلى تأثيرها في سكان المناطق المجاورة، وكذلك دول الجوار. وأيضاً، مدى قابليّة تحمّل شبكة النقل الكهربائي من الناحية الفنية، والقدرة المالية لتغطية التكاليف المتعلقة بتجنب المخاطر البيئية والصحية والمالية. وأخيراً؛ استعراض أفضل البدائل المتوافرة قبل أن يُتّخذ أي قرار لتنفيذ مشروع بناء مفاعل نووي واحد، قبل التحدث عمّا بعد ذلك، وأن تشتمل هذه الدراسة على بيان تفصيلي لجميع مراحل إنتاج الطاقة النووية؛ ابتداءً من مرحلة التنقيب، فالتوليد، إلى التخلص من النفايات المشعّة وإعادة تأهيل الموقع بعد انقضاء العمر التشغيلي له.

سيؤدي هذا المشروع، إلى قيام مالك المنشأة بطلب دعم الحكومة للسماح له باسترداد التكلفة الباهظة، من خلال تمريرها عبر فواتير الكهرباء

هناك دراسات وكتابات تحليليّة، اقتصاديّة وعلمية أجرتها مؤسسات عريقة ومعروفة، وذات باع طويل في مجال مراقبة وتحليل مراحل الطاقة النووية ومخاطرها. وقد أجرت إحدى الكليّات في جامعة **إم أي تي** في الولايات المتحدة، دراسة وضّحت فيها الصعوبات الفنية والاقتصادية والبيئية والسياسية المرتبطة بالطاقة النووية، التي تواجهها بشكل خاص المحطات النووية العالمية. الدراسة حللت مستقبل الطاقة النووية، ووجدت أن فرصها المستقبلية محدودة، وأن هناك أربع مشاكل لم يتم حلها حتى اليوم، وهي: التكاليف العالية نسبياً، الآثار الملموسة والضارّة بالسلامة والبيئة والصحّة، المخاطر الأمنية المحتملة، الصعوبات والتحديات الجسيمة المتعلقة بالإدارة طويلة المدى للمخلفات النووية.

مقالة نُشرت في صحيفة **وال ستريت** في أيار/ مايو 2008 بعنوان «اقتصاديات الطاقة النووية»، سلطت الضوء على التكلفة الباهظة لإنشاء محطات نووية جديدة. وقدّرت أن تكلفة إنشاء المحطة بطاقة ألف ميغا واط (القدرة نفسها للمحطة التي يخطط الأردن لإنشائها) وتحت ظروف جويّة وجيولوجيّة مناسبة، قد تصل إلى نحو: ثمانية إلى ثمانية ونصف بليون دولار.

في حال تمت الموافقة على إنشاء المفاعل؛ يحتاج معظم مالكي محطات توليد الطاقة النووية، بمن فيهم الطرف الأردني، وقبل الشروع بالاقتراض المالي من المؤسّسات الماليّة العالميّة، إلى تأمين الدعم المباشر من المؤسسات الرسميّة في الدولة (المالية والهيئات التنظيمية)؛ للمضي قدماً في خططهم الرامية لبناء هذه المحطات وتشغيلها. ويعود السبب في ذلك، إلى التكلفة الباهظة لبناء المحطات الجديدة، التي تتضمن احتساب تكلفة الدورة الحياتية الكاملة، بما في ذلك جميع المراحل المتصلة بالطاقة النووية، ضمن دراسة الجدوى الاقتصادية لها. وستؤكد عملية احتساب التكلفة الإنشائية، بشكل جلي، حجم المساعدات، والامتيازات، والمنح الاستثمارية التفضيلية، التي سيحتاج مالك المحطة الحصول عليها من السلطات بهدف متابعة البناء. ومن المؤكد، هنا، أن هذه الدراسة ستخرج باستنتاج مفادُه: أن التكلفة المالية لهذا المشروع ستقود إلى عدّه «أكبر مشروع يتم تنفيذه في تاريخ الأردن من الناحية الاقتصادية».

علاوة على ذلك، سيؤدي هذا المشروع، إلى قيام مالك المنشأة بطلب دعم الحكومة للسماح له باسترداد التكلفة الباهظة، من خلال تمريرها عبر فواتير الكهرباء إلى المشتركين أو دافعي بدل استهلاك الكهرباء؛ ممّا يعني ارتفاع تكلفة استهلاك الكهرباء بشكل كبير، وبما سينتهي بنقل العبء الاقتصادي، من مالك المنشأة إلى المشتركين أو المستهلكين، بحيث ستقوم الحكومة، وبكل بساطة، بتحويل المخاطرة المالية من شركات الكهرباء العملاقة إلى المستهلكين أنفسهم. ومن المنتظر أن تقوم الحكومة بضمان القرض عن هذه الشركة العملاقة، بهدف تنفيذ المشروع والحصول على هذا الاستثمار الضخم، كنوع من الالتزام الرسمي والدعم غير المسبوق المقدّم للمشروع. وهنا لا بد من التذكر أن مثل هذا الإجراء لا يُعدّ من متطلبات الاستثمار في منشآت توليد الطاقة من مصادر المتجددة، مثل طاقة الرياح أو الشمس مثلاً.

إلى جانب المخاطرة المالية الكبيرة، لإنشاء المفاعل النووي؛ ثمّة جوانب صحية وبيئية واتفاقيات دوليّة، يجب أخذها في الحسبان. حيث يعدّ المفاعل النووي مصدراً غير مستدام للطاقة؛ لأسباب تتعلق بالمصدر الفعلي للوقود النووي واستهلاكه الجائر للمياه التي لا يتمّ استخدامها بكميات خيالية لتبريد المفاعل فحسب، بل في مراحل التنقيب عن اليورانيوم أيضاً. فضلاً عن حقيقة إن اليورانيوم أو المواد المشعّة التي تُستخدم في المفاعلات النووية تُعدّ محدودة، ومكلفة، إضافة إلى وجوب تخصيبها بإشراف شركات متخصصة عالمية قبل استخدامها كوقود نووي. وبالتالي؛ فإن عمليّة استدامتها لأجل بعيد، تظل بمثابة الوهم الذي لا يمكن الرهانُ عليه.

لذا، وعلى هذا الأساس، فإن بروتوكول **كيوتو**، لا يقرّ الطاقة النووية بوصفها مصدراً للطاقة المستدامة.

هناك مسألة لا يمكن إغفالها، تتعلق بقضبان الوقود النووي المستهلك للمفاعل، التي تُعدّ الأكثر إشعاعاً بين جميع المخلفات النووية. ومن يدري كيف ومتى سيتسلل التلوث الإشعاعي من مستودعات التخزين أو أماكن التخلص من النفايات، إلى حياتنا. وبالطبع ليست هناك ضمانات للسلامة، واحتمالات التأثير في صحة الإنسان، تبقى موجودة، إضافة إلى تدمير البيئة والتنوّع الحيوي.

يجب التأكيد، هنا، على ضرورة قيام هيئة المراقبة النووية التي أُنشئت حديثاً، وهيئة الطاقة الذرية؛ بإجراء دراسة جدوى اقتصادية شاملة. وأن يتم إعداد هذه الدراسة وتنفيذها من جانب مستشارين من ذوي الخبرة، بحيث تتضمن: تكلفة الحدّ من الآثار السلبية على البيئة والمسائل الأمنية والاحترازيّة المتصلة بالأخطاء البشرية، والأعمال الإرهابية والأخطار الطبيعية مثل الزلازل أو ما شابه. وأن تشمل هذه الدراسة جميع المراحل الأربع لدورة الطاقة النووية: التنقيب، التعدين، التوليد، إدارة النفايات، وإعادة التأهيل.

إلى جانب المخاطرة المالية الكبيرة، لإنشاء المفاعل النووي؛ ثمّة جوانب صحية وبيئية واتفاقيات دوليّة، يجب أخذها في الحسبان

اختيار المكان المناسب لمحطة توليد الطاقة النووية، من أهم عوامل سلامة واستدامة جميع عناصر وأشكال الحياة الطبيعية، التي يعتمد عليها البشر في وجودهم. وأيّ تسرب من المواد المشعّة إلى البيئة مهما كانت أسبابه؛ طبيعية أو عرضيّة أو متعمّدة، لن يُحدث كارثة على البيئة المحيطة للموقع فحسب؛ بل سيؤدي إلى تشكل سحابة مشعّة تنتقل مع اتجاه الريح إلى مسافات مختلفة، لتشكل خطراً صحيّاً حقيقياً على المناطق المأهولة المجاورة لها. وهذا سيؤدي إلى خسائر بشريّة وبيئيّة واقتصاديّة غير محددة وغير مسبوقة، وسيولد مخاطر اقتصاديّة وصحيّة محتملة.

رغم كون كاتب هذه السطور غير متأكد، بعد، من الموقع الفعلي للمفاعل النووي المفترض؛ إلا أن هيئة الطاقة الذرية الأردنية اقترحت موقعاً جنوب العقبة، ما يدعو لإعادة التفكير، والانتباه المتمعّن لحقيقة ما تواجهه مدينة العقبة الساحلية من تحديات ومصاعب، تُراوح بين إنشاء مدينة ساحلية مزدهرة تضم مشاريع استثماريّة وسكنيّة وسياحية تقدَّر ببلايين الدولارات، إلى مشاريع صناعية أخرى وتطوير السياحة وحماية الحياة البحرية وتأمين احتياجاتها من الماء من منطقة الديسي القريبة منها، التي تُعدّ أكبر مخزون للمياه الجوفية في المنطقة.

من يدري كيف ومتى سيتسلل التلوث الإشعاعي من مستودعات التخزين أو أماكن التخلص من النفايات، إلى حياتنا

إن نوع المفاعل المراد بناؤه، سيكون على الأغلب ممّا يطلق عليه اسم «الجيل الثالث» من مفاعلات الماء المضغوط، الذي لم يتم اختباره واقعياً حتى الآن. مثل هذه المفاعلات تحتاج إلى مصادر هائلة من المياه لغايات التبريد، من خلال التبادل الحراري، وضمن وحدة التكثيف في المحطة. وبحسب مصدر تتركز خبرته في هذا النوع من المفاعلات القائمة في بلده، الذي يتميز بمناخ أبرد بكثير من مناخ الأردن، إلى جانب توافر موارد للمياه بوفرة؛ فإن المحطة ستحتاج لضخ مياه التبريد في حال اعتمدت نظام الدورة الواحدة من البحر بمعدل 40 متراً مكعباً في الثانية، وبدرجة حرارة البحر المحيطة، ويعاد إرجاع الكمية نفسها من المياه إلى البحر، لكن بدرجة حرارة عالية جداً، إذ يُقدَّر الفرق في درجة الحراره بين 20 و25 درجة مئوية بحده الأدنى. وهنا؛ قد يبدو حجم المياه (40 متراً مكعباً في الثانية) غير ضار، لكن إذا ما تمّ تحويله ليبين الاستهلاك السنوي، فسيساوي بليوناً ومئتين وأربعة وأربعين متراً مكعباً من الماء سنوياً. ولتقريب ذلك، فإن الطاقة التخزينية لسدّ الملك طلال تبلغ نحو 85 مليون متر مكعب؛ ممّا يعني أن المفاعل سيقوم بضخ مياه البحر ذات الحرارة المرتفعة جداً إلى الخليج، بحجم يُقدَّر بـ 15 ضعفاً لحجم مخزون سد الملك طلال سنوياً.

وإذا وقع الاختيار على العقبة؛ فإن مفاعلاً نووياً بطاقة التوليد المذكورة سابقاً، سيضيف تحدّياً بيئياً جديداً، وهو التلوث الحراري، الذي سيؤثر سلباً في جميع الكائنات البحرية في الخليج؛ وبتالي ستتشكل آثار خطيرة وغير مسبوقة، على جميع أنواع الحياة البحرية في الخليج. وبحسب ما أفادت منظمة بيئية محليّة غير حكومية؛ فإن التيّارات البحرية في الخليج تسير ببطء في خليج العقبة، بحيث تؤدي إلى تجدد المياه بشكل كامل كل ثلاث سنوات. وبسبب هذه الحركة البطيئة؛ فإن الحياة البحرية في الخليج ستكون معرّضة، لا بل مهدّدة بالفناء، بخاصة مع زيادة درجات الحرارة أو التلوّث الحراري فيها. ويعود السبب في ضعف الانتشار الحراري في الخليج إلى: الارتفاع الطبيعي لدرجة حرارة مياه الخليج مقارنة بمياه البحار المفتوحة الأخرى، وحركة التيّارات البحريّة البطيئة. هذا يضع السلطات في العقبة أمام مسؤوليّة شبه مستحيلة لحماية البيئة البحريّة في ظل الظروف الخطرة وغير معروفة الأبعاد؛ فمن جهة، يبدو الحجم الكبير من المياه التي يحتاجها المفاعل للتبريد غير ممكن تأمينه إلا من خليج العقبة، ومن جهة أخرى: فإن التلوث الحراري الناجم عن إعادة مياه التبريد إلى البحر سيؤدّي إلى تدهور النظام الإيكولوجي للخليج، وبالتالي: انعدام الحياة البحرية لآلاف الأحياء البحرية التي تعيش فيه.

يبدو الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية، الخيار الأمثل للأردن. ويعدّه كثيرون من ذوي الخبرة في مجال الطاقة من القرارات الموفقة، بخاصة وأن تكلفة إنشاء محطة توليد طاقة كهربائية من مصادر الطاقة الشمسيّة أو طاقة الرياح، وبقدرة تعادل القدرة المقترحة للمفاعل النووي، تُراوح بين بليونيين وثلاثة بلايين ونصف البليون دولار، وهذا يعادل ربع تكلفة محطة الطاقة النووية المنوي إنشاؤها. هذه المعلومات والأرقام معروفة ومعلنة، فلماذا يحاول الأردن، إذن، في هذا الوقت، الحصول على الطاقة النووية باهظة الثمن؟

الواجب يدعو هنا لتركيز الجهود على تأمين مصادر الطاقة المتجدّدة، الموجودة بوفرة في الأردن، لا العمل على تثبيط عزيمة المستثمرين في مجال الطاقة المتجدّدة في البلد.

التقنيات المستخدمة في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ناضجة ومتوافرة من الناحية التجارية، وذات تنافسيّة اقتصاديّة مقارنة مع مصادر الطاقة التقليدية. وليس لهذه التكنولوجيا أيّ آثار سلبيّة في البيئة أو صحة الإنسان. وتعدّ الطاقة المتجددة مكوناً قوياً للتنمية المستدامة للأردن، إذ يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في إحياء مناطق تنموية لصناعة أو تجميع هذه الأنظمة، وتوفير فرص عمل ووظائف جديدة يحتاجها الأردنيون. والأهم من ذلك أنه، لن تتسبّب محطة أو مشروع طاقة متجددة بحدوث هجرة جماعية، أو تدهور اقتصادي أو كارثة إقليميّة نتيجة تعرضها لأعمال إرهابية مثلاً، أو لكوارث الطبيعة أو الأخطاء البشرية.

سأل هيرمان شير، وهو مؤيّد بارز ومعروف على المستوى الدولي وداعم للطاقة المتجددة ورئيس **يوروسولار** ورئيس الهيئة الدولية للطاقة المتجددة ورئيس المنتدى البرلماني العالمي حول الطاقة المتجدّدة وعضو البوندستاغ الألماني.. سأل كاتب هذه السطور خلال زيارة قصيرة قام بها للأردن: إذا كانت ألمانيا، ذات النسبة المعتدلة من الأشعة الشمسيّة التي تصلها سنوياً، لديها نسبة جيدة من مساهمة الطاقة الشمسيّة ضمن الخليط الكلي للطاقة المولدة في ألمانيا؛ فلماذا لا يقوم الأردن بتطوير استراتيجية مشابهة للطاقة؟ فالأردن يحظى بزهاء ثلاثمئة وثلاثين يوماً مشمساً في السنة، وتُعدّ قوّة الإشعاع الشمسي الذي يتلقاه من أعلى النسب في العالم.

الطاقة التخزينية لسدّ الملك طلال تبلغ نحو 85 مليون متر مكعب؛ ممّا يعني أن المفاعل سيقوم بضخ مياه البحر ذات الحرارة المرتفعة جداً إلى الخليج، بحجم يُقدَّر بـ 15 ضعفاً لحجم مخزون سد الملك طلال سنوياً

ويضيف شير: بسبب شدّة الإشعاع الشمسي المرتفع في الأردن؛ فإن كمية الطاقة الممكن توليدها تعادل وجود 25 سنتيمتراً من النفط الخام على الأرض الأردنية كلّ عام، والذي يترجَم على أنه مورد أبدي ومستدام للطاقة النظيفة المتجدّدة.

والسؤال هنا: لماذا لا يتم إنشاء وكالة أو هيئة للطاقة الشمسية في الأردن، لتستكشف وتقدم الدعم الإداري والفني والمالي لهذا المورد الدائم للطاقة؟ لماذا لم تدخر السلطات المختصة في الأردن أيّ جهد في سبيل إقرار قانون الطاقة النووية وإنشاء هيئة للطاقة الذرية وفي وقت قياسي، مستفيدة من كلّ الدعم المؤسّسي واللوجستي لها؛ بينما تترك مصادر الطاقة المتجددة من دون النظر فيها؟. ■

المشاريع الكبرى: نقص في الحفاوة الشعبية

أحمد أبو خليل

إلى زمن قريب، ظل مفهوم المشاريع الكبرى مقتصراً على عدد معين من مشاريع القطاع العام، إضافة إلى ما كان يُعرف بالقطاع المشترك في الشركات المساهمة العامة، وقد شهدت البلاد مشاريع كبرى، مثل الفوسفات والاسمنت والبوتاس وقناة الغور الشرقية وبعض السدود وأول جامعتَين، وذلك بالطبع بحسب مقاييس «الكبرى» ومواصفاتها ومفهومها في ذلك الحين.

قوبلت تلك المشاريع بالكثير من الحفاوة، على المستوى الرسمي، والشعبي أيضاً، وكانت لا تُذْكر إلا بقدر عالٍ من التقدير، وتُستخدم في وصفها أوصافٌ مثلً: مفخرة وطنية، أو صروح حضارية، أو مشاريع تنموية كبرى، وسوى ذلك من أوصاف أثيرة إلى قلوب الأردنيين. وقد مر زمن انتشرت فيه أغانٍ تتغنى بهذه المشاريع تؤديها «المجموعة»، وهي فرقة غناء جماعي تابعة للإذاعة الرسمية، كانت الوحيدة آنذاك، ومن أشهرها أغنية تقول: «يا رايح عَ الغور يا خوي نيّالك سلّم عَ زقلاب والمية قدّامك»، وأخرى كانت تتغنى بشركة الإسمنت.

المفارقة أن ما يُعرف حالياً بالمشاريع الكبيرة لا تقابَل بالحفاوة والترحيب فقط، بل كثيراً ما تقابَل بالتشكيك، والرفض أحياناً في بعض الأوساط، وبخاصة على المستوى الشعبي، أو يمكن القول إن أي تشكيك يقابَل بالإصغاء من الأوساط الشعبية. وبالمرور على جميع هذه المشاريع (قناة البحرين، مياه الديسي، المشروع النووي، العبدلي، وسط عمّان، الميناء الجديد في العقبة) يلاحظ المرء أنها جميعاً تواجَه بقدر من الأسئلة، بحيث يبدو أن قطاعاً واسعاً من الناس غير مقتنع أنها مشاريع تنموية حقيقية، أو أنها ذات أثر إيجابي على المستوى الوطني. وما يحدث أن الجمهور يتعامل بتحفُّظ مع الكلام الرسمي حول أيٍّ من هذه المشاريع.

الفكرة الشائعة أن هذه المشاريع لا تقع بالكامل ضمن سيطرة القرار الاقتصادي الوطني. على سبيل المثال، فإن مشروع قناة البحرين حظيَ بقدر كبير من التساؤلات، وهناك وجهة نظر سائدة على صعيد شعبي واسع تقول إن المشروع ليس فقط «غير وطني»، بل إنه يخدم أعداء الوطن. كما حدث لغط كبير حول مشروع مياه الديسي، بخاصة بعد أن طال الحديث حوله، ولاحظ الناس علوّ وهبوط موجات الاهتمام به، وربطوها بتطورات الأوضاع السياسية، وتابع الناس باهتمام التقارير التي تحدثت عن تلوث محتمل. أما المشروع النووي، ورغم أنه حديث نسبياً، إلا أن الكلام حوله يتزايد وبدرجات متفاوتة، وهنا أيضاً ثمة قدر لا يستهان به من التشكيك.

من زاوية تنموية، لا يتوقف أثر المواقف المشككة بهذه المشاريع على الجانب الدعائي أو الإعلامي، ففي قضايا التنمية، وبخاصة في المشاريع ذات الصلة بقطاعات واسعة من الناس، من الضروري أن يجري الالتفات إلى طريقة استقبال الناس للمشروع. ففي بعض التجارب في آسيا وإفريقيا تم هدر الكثير من المال والجهد في مشاريع كبرى فشلت، لأنها لم تُستَقبَل جيداً لأسباب مختلفة، تتصل أحياناً بالثقافة السائدة أو المعتقدات التي قد تتناقض مع أهداف المشروع ومجرياته كما فكر بها ونفذها المخططون.

جانبٌ كبير من التشكيك الشعبي في الأردن، يعود إلى ضعف الثقة باستقلالية القرار الاقتصادي، والشعور المتزايد أن البلد إلى جانب بلدان كثيرة مشابهة، أصبح يُدار دولياً بما يتعلق بالقرارات الكبرى. ويعتقد أنصار هذه المشاريع أن مجرد تصنيف هذه المواقف المشككة ضمن ما يُعرف بـ«نظرية المؤامرة» كافٍ لتجاوزها والرد عليها، من زاوية أنه لا مجال للوصول مع هذه النظرية إلى «حلول وسط».

جزء كبير من دواعي قبول هذه الأفكار، يعود إلى أنها تأتي في ظل انسحاب الحكومة من القطاع العام، بحيث يبدو الدور الحكومي مقتصراً على التشريعات والرقابة والحماية وضمان تسهيل الإجراءات. ومن الطبيعي أن يتوقع الناس أن هذه المشاريع تكون في خدمة أصحابها من القطاع الخاص المحلي أو الدولي. وفي الأثناء، قد تجري إجراءات تعزز الانطباع بأن المحيط الاجتماعي سيتضرر من المشروع. على سبيل المثال صدرت مواقف عدة من أهالي المنطقة القريبة من مشروع الديسي (معان والبادية الجنوبية) تتساءل عن المشروع، وتشكك في تحقيقه لأيّ هدف تنموي في تلك المنطقة، كما اضطر المسؤولون عن المشروع النووي إلى دحض شكوك ظهرت في المناطق التي أُعلنت كمواقع مقترَحة لإنشائه. يُضاف إلى ذلك أن عدداً من هذه المشاريع الكبرى الجديدة طُرحت على هامش عملية السلام، مثل مشروع قناة البحرين، لكن الناس عندما لاحظوا الفشل المتواصل لعملية السلام، وأنه لم يبقَ أمامهم سوى «هوامش» تلك العملية، لم يجدوا مبرراً للترحيب بها.

الموقف الشعبي ليس مسألة جانبية، وحتى في حالة ثقة المخططين بمشاريعهم، لا يجوز التعويل على الزمن لتغيير المواقف، ذلك أن صداقة المجتمع المحيط مع المشروع عنصرٌ أساسي لنجاحه. ■

تخفيض عجز الموازنة هدفٌ منشود

زياد فريز

كثرت التحليلات التي تناولت موضوع الموازنة العامة، وتباينت المواقف حيال عزم الحكومة تخفيض حجم الإنفاق العام في موازنة العام المقبل، في ضوء توقع تجاوز عجز الموازنة في العام 2009 الحدود الآمنة.

المؤيدون يؤكدون ضرورة اتخاذ الحكومة إجراءات وتدابير تضع كوابح صارمة في وجه تزايد العجز المالي. أما المعارضون فيخشون من زيادة حالة التباطؤ في اقتصادنا الوطني، وما يستتبع ذلك من اتساع في رقعة البطالة بين صفوف القوى العاملة.

قبل ترجيح كفة فريق على آخر، لا بد من التوصل إلى معادلة تبدد مخاوف الفريقين، بحيث لا يُسمح لعجز الموازنة بتخطي الحواجز الآمنة، ولا أن يصيب التخفيضُ المشاريعَ الرأسمالية ذات الطبيعة التنموية.

المعادلة المطلوبة هي برنامج إصلاح مالي متكامل، يتعين أن يكون محدد الأهداف، ويمتلك آليات وجدولاً زمنياً واضح المعالم للتدابير والإجـراءات المطلوب اتخاذها خلال فترة محددة من الزمن. كما أن هذا البرنامج الذي يُتوقع أن يمتد تنفيذه لسنوات مقبلة، ينبغي أن تعي أطرافُ المجتمع كافة، أبعادَه ومراميه، وأن تلتزم به وتسهم في تطبيقه.

نجاح البرنامج، بقدر ما يعتمد على الدور المحوري والأساسي لوزير المالية، يعتمد أيضاً على مدى الالتزام والمسؤولية التي يجب أن تتحلى بها المؤسسات الحكومية. فما نشهده اليوم من توسع في الإنفاق وتزايد في العجز، إنما هو نتيجة طبيعية لعدم تطبيق البرنامج المالي للأجندة الوطنية.

تخفيض عجز الموازنة، ينبغي أن يتصدر أهداف هذا البرنامج. والعجز المقصود هنا هو عجز الموازنة قبل المنح الخارجية. والنجاح في هذا المقصد من شأنه تعزيز الاعتماد على الذات، وتفادي التأثيرات السلبية الناجمة عن الاعتماد على المنح الخارجية في تمويل جانب من الإنفاق.

استمرار العجز في الموازنة، يعني بالضرورة ارتفاع رصيد الدين العام، نتيجة الأعباء المترتبة عليه من أقساط وفوائد. وباستدعاء البيانات المالية للدولة خلال العقدين الأخيرين، يلاحَظ أن عجز الموازنة العامة قبل المنح الخارجية الذي تجاوزت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 20 في المئة إبان الأزمة الاقتصادية في أواخر الثمانينيات، قد تمت السيطرة عليه وتحجيمه بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الأولى من برنامج التصحيح الاقتصادي 1992-1996، إذ لم تتعدَّ نسبته خلال تلك الفترة 5,8 في المئة من الناتج، ثم أخذ هذا العجز خلال الفترة 1997-2005 اتجاها مغايراً، حيث بلغ متوسط نسبته للناتج نحو 11 في المئة، أي ضعف ما كانت عليه النسبة خلال الفترة السابقة. ثم عادت نسبته إلى الهبوط خلال السنوات 2006-2008 لتصل إلى 7,4 في المئة من الناتج لتعاود الصعود في العام 2009، إذ يُتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ما يقارب 10 في المئة.

على نحو مماثل، بلغ عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية إبان الأزمة الاقتصادية في أواخر الثمانينيات، حوالي 14,2 في المئة من الناتج، ليهبط بصورة ملحوظة خلال سنوات برنامج التصحيح الاقتصادي 1992-1996، إذ لم تتجاوز نسبته إلى الناتج خلال تلك الفترة 1,6 في المئة، ليأخذ خلال الفترة 1997-2005 منحنى مختلفاً، ليرتفع متوسط نسبته للناتج إلى 4,2 في المئة، قبل أن يعاود الهبوط خلال الفترة 2006-2008، لتصل نسبته في المتوسط إلى 3,8 في المئة من الناتج، في حين يُتوقع أن ترتفع نسبة العجز بعد المنح في العام 2009 لتصل إلى 7,3 في المئة.

يُعزى التباين في نِسب العجز المالي قبل المنح الخارجية وبعدها خلال الفترات السابقة، إلى التقلبات الكبيرة في حجم المنح، وتتسع حدة هذا التباين خلال السنوات التي يزداد خلالها ورود المنح.

التباين في هذه النِّسب يعني أننا ما زلنا نبني خططنا الإنفاقية في موازناتنا، على مورد مالي غير ثابت، مما أحدث ويُحدث اختلالات جوهرية في هيكل إنفاقنا العام، والدليل الصارخ على هذه الاختلالات أن إيراداتنا المحلية بالكاد تكفي لتغطية نفقاتنا الجارية، وهذا يعني أن إنفاقنا الرأسمالي التنموي يعتمد تمويله على مصادر خارجية، إما من المنح الخارجية و/أو من الاقتراضَين الخارجي والداخلي على حد سواء.

السؤال في ضوء هذا التشخيص: كيف يُعالَج الوضع للخروج من هذا المأزق المؤرق؟ العلاج الحقيقي ينبغي أن ينطلق من إصلاح القطاع العام الذي تقارب نفقاته الإجمالية نحو 55 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن إيلاء مزيد من الاهتمام لفاعلية وكفاءة الإنفاق العام، وزيادة إنتاجيته، ومتابعة أداء الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة وفقاً لمؤشرات يُلتزَمُ بها ويسهل قياسها، أمور ضرورية، كي تتسنى في نهاية المطاف المحاسبة والمساءلة.

ولكي تكتمل الصورة وتتوازن، لا بد من الانتقال إلى جانب الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وهو جانب لا يقل أهمية عن جانب النفقات. إذ ينبغي العمل على تبني أنظمة ضرائبية محفزة وجاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية، كونها المحرك الرئيسي لتسريع عجلة النشاط الاقتصادي، ويشار في هذا المجال إلى أهمية عدم الانسياق وراء الدعوات التي بدأت تتعالى حول ضرورة عودة الدولة من جديد إلى مزاولة الأنشطة الإنتاجية بدلاً من القطاع الخاص، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية تفعيل الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للدولة على جميع الأنشطة، تجنباً للآثار الضارة للاحتكارات، وتفادياً للممارسات الخاطئة التي قد تَظهر من تطبيق آليات السوق. كما ينبغي تكثيف الجهود الحكومية على الحد من التهرّب والتجنّب الضريبي. ■

الوديعة مدفوعة الفائدة مسبقاً

بادر بفتح حساب وديعه اليوم
واحصل على الفائدة مقدماً

- الحد الادنى لفتح حساب الوديعة 10,000 دينار.
- تدفع الفوائد في حساب العميل مقدما " عند ربط الوديعة ".
- مدة ربط الوديعة عام واحد.
- سعر فائدة منافس.
- امكانية الاقتراض بضمان الوديعة.*
- امكانية منح بطاقة ائتمان للعميل بضمان الوديعة.*

* خاضع لشروط وأحكام البنك

بنك الإتحاد
Union Bank
نفتخر بخدمتكم...

مركز الخدمة الهاتفية
5600444

www.unionbankjo.com

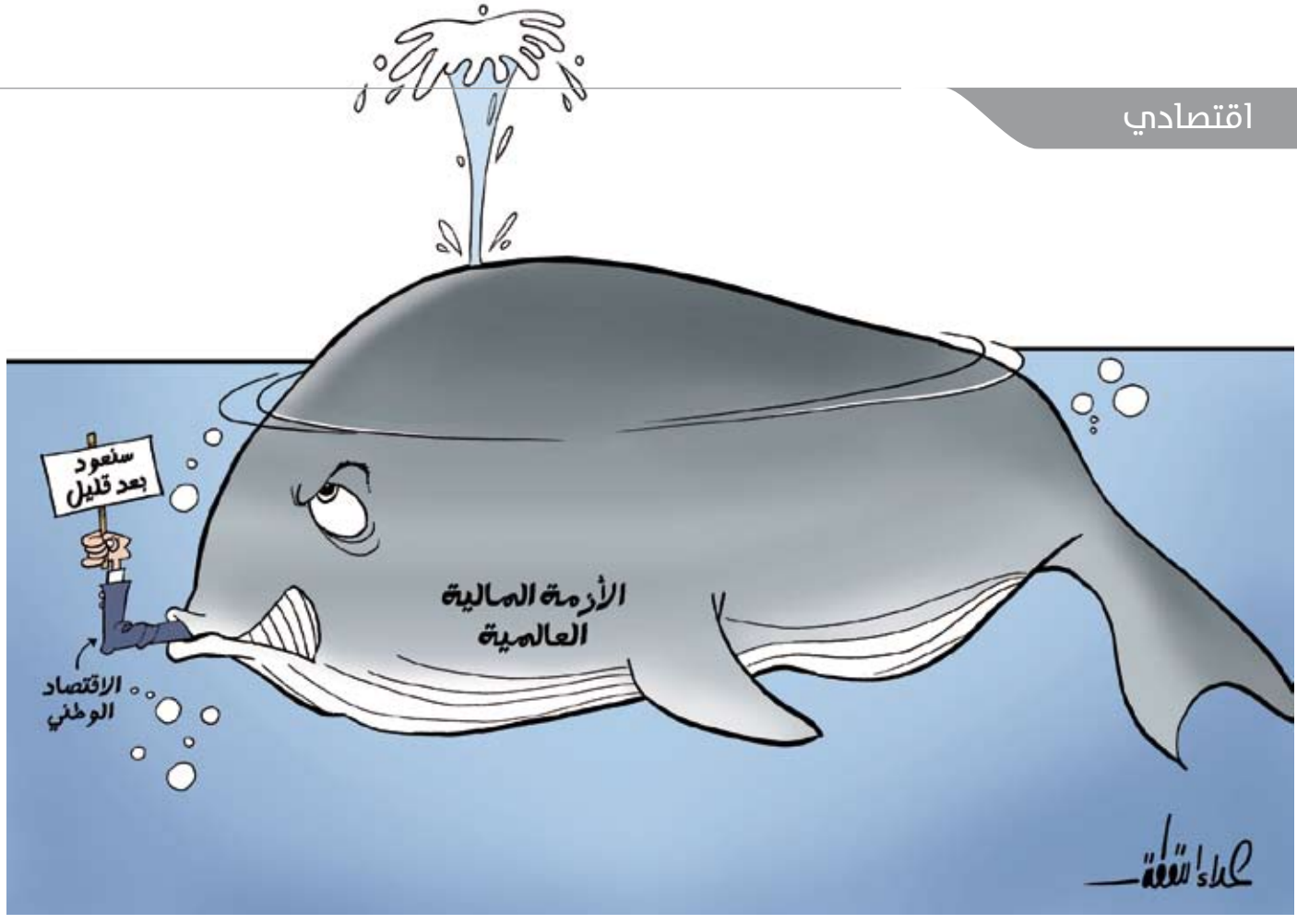

العقار والصادرات الأكثر تأثراً

الأزمة المالية: تداعيات تنحسر والركود على حاله

محمد علاونة

في أيلول/سبتمبر 2008 أفاق العالم على نبأ إفلاس بنك **ليمان برادرز**، رابع أكبر مصرف أميركي، لتندلع أزمة مالية عالمية دفعت بالدولار إلى الهبوط بشدة، وبالنفط إلى أن يسجل تراجعاً ملحوظاً، وتأثرت بذلك اقتصاديات الدول كافة.

وبعد مضي نحو 14 شهراً على ظهور تلك الأزمة، تشير المتغيرات الاقتصادية العالمية، إلى انحسار تلك الأزمة بالتدريج وظهور بوادر انتعاش.

بداية الانتعاش أكدته الولايات المتحدة الأميركية التي يؤثر اقتصادها في العالم بشكل كبير؛ فقد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وللمرة الأولى منذ الأزمة، ارتفاعَ الناتج المحلي الأميركي في الربع الثالث للمرة الأولى منذ عام، وبسرعة أكبر مما حدث في العامين السابقين.

في بلد مثل الأردن، انعكاس الأزمة سلبياً على إيرادات الدولة والصادرات ونشاط البنوك والعقار والسياحة والتجارة، لم يكن مباشراً، وتطلّب وقتاً ليس بالقصير، ما يدفع إلى الاعتقاد أن تداعيات التحسن يحتاج انعكاسُها مزيداً من الوقت، بحسب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عبد الإله الخطيب.

شرارة الأزمة العالمية امتدت لتطال معدلات النمو العالمية، ومنها الأردن الذي خفّض توقعاته للنمو إلى نحو ثلاثة في المئة للعام الجاري، أي

«المالية» خفّضت من توقعاتها للنفقات بسبب الأزمة، بتأكيدها أن السقف الكلي للنفقات العامة 5.46 بليون دينار بدلاً من 5.565 بليون دينار

نحو نصف مستوى النمو الحقيقي البالغ 5,6 في المئة العام 2008.

يتفق نائب رئيس الوزراء وزير المالية الأسبق زياد فريز مع الخطيب بأن هنالك نمواً اقتصادياً لم يصل للسالب بعد، لكنه يبدو أقلّ تفاؤلاً حيال المرحلة المقبلة: «العام 2010 سيكون صعباً، وإن كنا سنشهد انفراجة في الاقتصاد لن تكون قبل الربع الثالث من العام».

يعتقد فريز أن معدل 3 أو 4 في المئة كنمو اقتصادي، لا يوازي الحاجة الفعلية لتحريك عناصر حيوية في الاقتصاد، مثل الحركة التجارية، وتشغيل عمالة، والوصول لمستوى «معيشي لائق».

بيد أن الخطيب يستدرك بقوله: «ما زال لدينا نمو اقتصادي، ولم نشهد كوارث مثل إفلاس بنوك أو مخاطر حقيقية».

أربعة مؤشرات رئيسية يرى فريز ضرورة مراقبتها وتعزيزها والعمل على تنميتها: موازنة الدولة، الصادرات، الاستثمارات، وحوالات العاملين في الخارج.

وزارة المالية أعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 الأرقامَ النهائية لموازنة الدولة للعام 2010، تمهيداً لمناقشتها وإقرارها من مجلس الوزراء للمصادقة عليها، وإحالتها إلى مجلس النواب. «المالية» خفّضت من توقعاتها للنفقات بسبب الأزمة، بتأكيدها أن السقف الكلي للنفقات العامة 5,46 بليون دينار بدلاً من 5,565 بليون دينار، بعد إعادة تقدير المساعدات والمنح الخارجية التي يُتوقَّع الحصول عليها العام 2010.

حجم الصادرات كان الأكثر تأثراً، فسجل تراجعاً للمرة الأولى منذ سنوات، وبنسبة 20 في المئة منذ بداية العام 2009، وانخفاض قيمة المعاد تصديره بنسبة 18,1 في المئة، بحسب بيانات الإحصاءات العامة، بسبب ضعف الطلب على المنتجات الأردنية من الأسواق العالمية، نتيجة حالة الركود والتباطؤ العالمي.

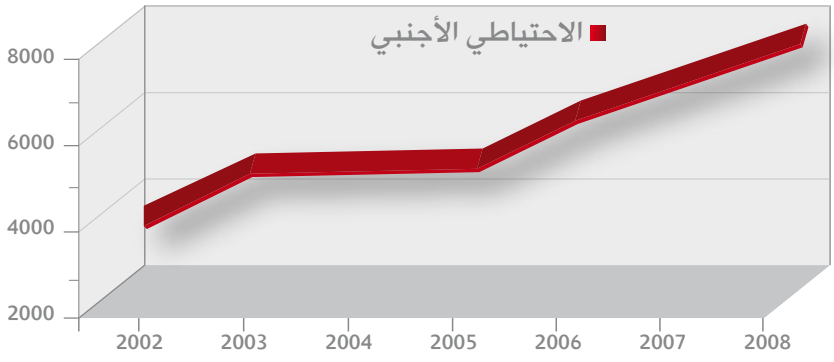

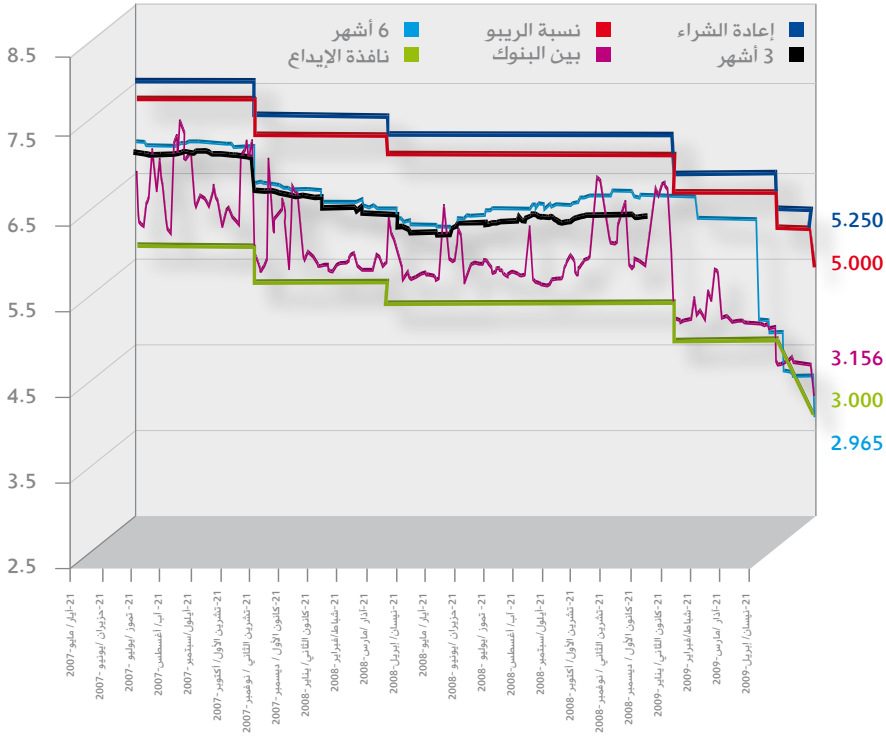

«المركزي» أرجعَ الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية إلى سياسته بالسماح بفروق كبيرة في الفائدة لصالح الدينار وعلى حساب الدولار الأميركي

رغم إقرار رئيس جمعية المصدّرين الأردنيين، عمر أبو وشاح، بتأثر الصادرات بالأزمة، إلا أنّه يلفت إلى أن الصادرات تتعرض لضغوط قبل ذلك، «كونها تواجه منافسة شرسة غير متكافئة، لارتفاع التكلفة على المنتجين بشكل كبير مقارنة بالدول المجاورة نتيجة الضرائب المفروضة من الحكومة على الصادرات محلياً من جهة، وتلك التي تستوفيها الدول المستوردة من جهة أخرى».

أبو وشاح يدعو لدعم المنتج المحلي والصادرات وذلك لتشجيع الاستثمار في القطاع الإنتاجي أسوة بدول أخرى في المنطقة بدأت بتطبيق نظام رديات على الصادرات **export rebates**. وهو يقارن الوضع محلياً بما يجري في دول الجوار، يقول: «الصناعي في تلك الدول ينال مزايا متعددة، مقارنة بالمنتج الأردني الذي يعاني من ارتفاع الأسعار بشكل كبير».

قطاع الإنشاءات لم يكن بمنأى عن تداعيات الأزمة هو الآخر، فقد تأثر النشاط العقاري بالمتغيرات السياسية والاقتصادية العربية والعالمية، وقد أخذ التأثر في التصاعد منذ العام 2003 بشكل ملحوظ، وبلغ الذروة في العام 2005، لكن التراجع بدا واضحاً في العامين 2008 و2009.

حجم التداول في سوق العقار خلال العام 2003 بلغ ما مجموعه 1,3 بليون دينار، وارتفع إلى 2 بليون دينار في العام 2004، بزيادة 53,8 في المئة.

خلال العام 2005 بلغ حجم التداول نحو 3,5 بليون دينار، بنسبة نمو بلغت 75 في المئة، مقارنة بحجم التداول للعام 2004، ليبدأ مسلسل تراجع مع انخفاضه بنسبة 38 في المئة، بحجم تداول 2,78 بليون دينار خلال الشهور الثمانية الأولى من العام 2009 مقارنة بـ 4,46 بليون دينار للفترة نفسها من العام 2008.

بيد أن المؤشرات الأولية لتشرين الثاني/ نوفمبر 2009 تبيّن أن هنالك تعافياً، و«لكن ببطء»، بحسب رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان زهير العمري.

العمري يلقي باللوم على السياسة النقدية في البلاد، التي أفرزت تشدداً من البنوك تجاه التسهيلات البنكية، ويعتقد جازماً أن البنوك قصّرت في تعاملها مع صناعة العقار بعد تلقّيها تعليمات من البنك المركزي بعدم منح القطاع تسهيلات بنكيّة إلى جانب شراء الأسهم.

أما البنوك، فإن تأثرها بالأزمة المالية العالمية لم يكن ملموساً، لعدم تورطها في التمويل الخارجي، أو توسّعها في عمليات الإقراض غير المدروس، وهو ما تؤكده بيانات تلك البنوك، إذ بقيت تسهيلاتها محلية، وشهدت تراجعاً ما بعد الأزمة بانخفاض مقداره 194 مليون دينار، وما نسبته 4,9 في المئة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2009.

«المركزي» أصدر تعليمات للبنوك العاملة بالتوقف عن منح التسهيلات لغايات العقار والأسهم، بوصف ذلك صمامَ أمان أولياً، لتكون تلك البنوك أكثر حذراً وحيطة تجنّباً لأيّ خلل، بحسب تقرير حديث صادر عن «المركزي».

رئيس مجلس إدارة بنك تجاري لا يرغب بنشر اسمه، دافع بالقول إن البنوك تعاملت مع الأزمة بموضوعية، كونها أحدثت توازناً ما بين حجم القروض الممنوحة والضمانات المتاحة دون مجازفة، و«كونها على الأقل استطاعت أن تتجنب الخسائر».

يفترض المصرفي سيناريوهاً لم يحدث: «ماذا لو أفلس عدد من البنوك بسبب تسهيلات لم يتم تحصيلها؟ على العكس، التشدد الذي أظهرته البنوك فوائده أكثر من المضارّ».

فريز يتفق مع المصرفي بأن البنوك تعمل على أسس تجارية بحتة، و«ليس بمقدورها منح تسهيلات غير مضمونة في ظل مخاوف من بطء في مشاريع قائمة، وعدم القدرة على ضمان عوائد استثمارات وسط حالة ركود ملحوظة».

نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق يخالف كلاً من فريز والخطيب في الرأي، ويتفق مع العمري بأنّ تشدد البنوك ألقى بظلاله على النشاط التجاري وحركة البيع والشراء التي يرى أنها تتعلق بشريحة كبرى في البلد. يقول: «لم نستطع كتجار، تأمين البضائع، بسبب تشدد البنوك وتحديداً في تسهيلات الجاري مدين. أصبحنا مطالبين بضمانات أوسع لا نمتلكها»، وزاد: «المواطنون والتجار على حد سواء يعانون من شحّ سيولة».

ارتفاع نسب السيولة لدى البنوك بشكل كبير، يعكس عدم كفاءتها في توظيف مصادر أموالها، في حين يُعدّ انخفاضها الكبير نتيجة منحها التسهيلات بكثافة مؤشراً سلبياً يعكس مخاطر سيولة مرتفعة في الأسواق

«المركزي» يقرّ في تقريره الأخير استمرارَ انخفاض السيولة، التي تقيس «حجم الموجودات السائلة المتوفرة لدى البنك منسوباً إلى التزاماته متوجبة الأداء». وقد بلغت نسبة السيولة 179,6 في المئة خلال العام 2003 لتتجه بعد ذلك للانخفاض المستمر، حتى بلغت 138,1 في المئة نهاية النصف الأول من العام 2008، إلا أن «المركزي» يرى أنها أعلى من الحد الأدنى لمتطلباته.

الانخفاض الملحوظ الذي طرأ على نسبة السيولة في نهاية النصف الأول من العام 2008 مقارنة مع نهاية العام 2007، حدث بشكل رئيسي نتيجة قيام «المركزي» في بداية العام 2008 بتعديل تعليمات السيولة القانونية، إذ تمّ رفع الوزن الترجيحي للودائع ما بين البنوك المتبقي على استحقاقها سنة أو أقل إلى 100 في المئة.

من الجدير ذكره أن ارتفاع نسب السيولة لدى البنوك بشكل كبير، يعكس عدم كفاءتها في توظيف مصادر أموالها، في حين يُعدّ انخفاضها الكبير نتيجة منحها التسهيلات بكثافة مؤشراً سلبياً يعكس مخاطر سيولة مرتفعة في الأسواق، وبالتالي فإن على البنوك المواءمة بين الأمان والسيولة والربحية.

فريز يتفق مع الحاج توفيق على أهميّة الحركة التجارية: عمليات الشراء والبيع وإقبال المواطنين على السلع، ويرى فيها مؤشراً على حيوية الاقتصاد ككل، لكنّه كرّر أنّ المخاوف من عدم السداد وحالة الركود مبرر واضح للبنوك.

الخطيب الذي يرأس مجلساً ما زال في طور التأسيس، يفيد بأن لجنة السياسات في المجلس تجتمع بشكل مكثف لبحث الأمور الطارئة بما يتصل بالسياسة المالية المتعلقة بالموازنة وشؤون اجتماعية أخرى.

إيرادات الدولة تراجعت بشكل ملموس،

مساهمة أهمّ القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني 2009 *

القطاع	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (في المئة)
الزراعة	3,0
الصناعات الاستخراجية	1,8
الصناعات التحويلية	16,6
الكهرباء والمياه	2,3
الإنشاءات	5,7
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	10,0
النقل والتخزين والاتصالات	14,2
المالية والتأمين وأصحاب الأعمال	16,9
الخدمات الاجتماعية والشخصية	3,9
منتجو الخدمات الحكومية	13,2
الهيئات التي تخدم الأسر المعيشية ولا تهدف إلى الربح	0,6
العاملات في المنازل	0,4
الخدمات المصرفية	- 3,7
صافي الضرائب على المنتجات	15,1
المجموع	100

* أرقام أولية

أهمّ السلع المصدَّرة والمستورَدة خلال الأشهر الثمانية الأولى لكلٍّ من العامَين 2008 و2009

(مليون دينار)

الصادرات الوطنية				المستوردات			
السلع	2008	2009	معدل النمو (في المئة)	السلع	2008	2009	معدل النمو (في المئة)
الألبسة وتوابعها	490,3	398,2	18,8 -	النفط الخام	1413,5	653,1	53,8 -
الأسمدة	408,7	208,3	49,0 -	الآلات والأدوات الآلية وأجزاؤها	693,1	571,4	17,6 -
مستحضرات الصيدلة	240,5	213,0	11,4 -	الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها	647,5	412,3	36,3 -
الخضار	193,9	187,4	3,4 -	العربات والدراجات وأجزاؤها	579,9	631,1	8,8
البوتاس الخام	301,2	178,9	40,6 -	الحديد ومصنوعاته	576,4	421,2	26,9 -
الفوسفات الخام	205,5	195,1	5,1 -	الحبوب	387,1	241,2	37,7 -
المواد الأخرى	1062,0	957,5	9,8 -	المواد الأخرى	4000,8	3583,4	10,4 -
الصادرات الوطنية	2902,1	2338,4	19,4 -	إجمالي المستوردات (2)	8298,3	6513,7	21,5 -
المعاد تصديره	837,3	685,7	18,1 -				
إجمالي الصادرات الكلية (1)	3739,4	3024,1	19,1 -	العجز التجاري (1) – (2)	4558,9-	3489,6-	23,5 -

فانخفض إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري بمقدار 325,9 مليون دينار، وبلغ 3,25 بليون دينار، مقابل 3,58 بليون دينار للفترة نفسها من العام 2008، بحسب بيانات وزارة المالية.

وهو ما أظهرته نشرة لدائرة الأراضي والمساحة مثلاً، حيث إن إيرادات الدائرة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2009 بلغت 174,22 مليون دينار، بانخفاض نسبته 38 في المئة، مقارنة بالأشهر الثمانية الأولى للعام 2008.

يعتقد الخطيب أن القطاع المصرفي استطاع تجاوز تأثيرات الأزمة المالية العالمية، بمساعدة البنك المركزي الذي «انتهج سياسة متوافقة مع السياسة النقديّة في البلاد بشكل عام».

تراجعت الأرباح الصافية للبنوك العاملة في البلاد بعد الضريبة والمخصصات في الأشهر التسعة الأولى من العام 2009 بنسبة 31 في المئة

تؤكد ما ذهبَ إليه الخطيب بياناتُ «المركزي» نفسها، إذ أظهرت أن الاحتياطيات الصافية بالعملة الأجنبية ارتفعت بنسبة 31 في المئة إلى 10,153 بليون دولار في نهاية أيلول/سبتمبر 2009 بالمقارنة مع مستواها في بداية العام، مع نمو الأصول المقومة بالدينار.

الاحتياطيات تعكس قدرة البلاد على توفير السلع، وهو ما يبينه تقرير للبنك المركزي، يؤكد أن حاجة البلاد مضمونة لمدة سبعة أشهر، كما أنها مؤشر على قدرة دعم صرف الدينار مقابل العملات الأخرى.

وبلغت الاحتياطيات 7,74 بليون دولار في بداية 2009، وهي آخذة في الارتفاع منذ تسببت إعادة شراء ديون بقيمة بليونَي دولار في آذار/مارس 2008 في خفض الاحتياطيات إلى مستوى 5,2 بليون دولار.

«المركزي» أرجعَ الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية إلى سياسته بالسماح بفروق كبيرة في الفائدة لصالح الدينار وعلى حساب الدولار الأميركي، ما شجّع البنوك والمودعين على إبقاء أموالهم بالدينار، وهو إجراء يُعَدّ مهماً خلال الأزمة المالية، وأحد الأركان الأساسية للسياسة النقدية المتمثلة في حماية قيمة الدينار المربوط بالدولار الأميركي، ويعبّر عن سياسة يقول صندوق النقد الدولي إنها «خدمت الاقتصاد بشكل جيد».

النمو المطرد لاحتياطيات البنك المركزي على مدى عام، ساهم في خفض الفائدة، وضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد، وتشجيع البنوك الخاصة على خفض أسعار الإقراض لدعم النمو بحسب «المركزي».

من وجهة نظر تقارير عالمية، أجمعت تقارير لصندوق النقد والبنك الدوليَّين صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2009 وبعد مضي أكثر من عام على الأزمة، على «أن الأداء الكلّي للاقتصاد تمكّن من اجتياز تداعياتها واستيعاب انعكاساتها وآثارها السلبية، إذ تحولت الأزمة العالمية إلى أزمة اقتصادية عصفت بأسواق واقتصاديات العديد من دول العالم، بينما كان اقتصاد الأردن الأقل تضرراً وتأثرا جرّاء هذه الأزمة، وتمكّن من امتصاص واستيعاب صدماتها نتيجة الإسراع في تنفيذ حزمة من الإجراءات الوقائية التي اتخذها البنك المركزي والجهات الرسمية المعنية في مجال السياسات النقدية لحماية الجهاز المصرفي المحلي».

بيد أن تحفُّظَ البنوك تجاه قطاعَي الأسهم والعقار، وقطاعات أخرى، ترك أثراً واضحاً على أرباحها، فتأثرت أرباح تلك البنوك كونها تعتمد بشكل أساس في أرباحها على العائد من عمليات التمويل في الداخل عوضاً عن الاستثمار أو المشاركة في عمليات تمويل في الخارج.

البنوك ضحّت في أرباحها مقابل ذلك، إذ تراجعت الأرباح الصافية للبنوك العاملة في البلاد بعد الضريبة والمخصصات في الأشهر التسعة الأولى من العام 2009 بنسبة 31 في المئة، إلى 523 مليون دينار، مقابل 754 مليون دينار للفترة نفسها من العام 2008.

ووفقاً للبيانات المالية التي أعلنتها البنوك المدرجة في بورصة عمّان، وعددها 15 بنكاً، فقد تراجعَ الدخل التشغيلي من العمليات، التي تمثّل صافي إيرادات الفوائد والعمولات، بنسبة 2 في المئة، إلى 1,322بليون دينار مقابل 1,348 بليون دينار لفترة المقارنة نفسها من العام 2008. ■

الحرب في جولة سادسة بمشاركة سعودية

الحوثيون: مطالب مذهبية وخيوط خارجية

معن البياري

زوبعةُ أسئلة، يثيرها غبار المعارك الجارية في اليمن بين الجيش والحوثيين، مع الامتداد الإقليمي لهذه الحرب التي تستمر جولتها السادسة منذ آب/ أغسطس 2009، بمشاركة قوات سعودية براً وجواً، تستهدف مواقع للجماعة محاذية لأراضي المملكة، بدعوى تسلل مسلحين حوثيين إلى مناطق وقرى وبلدات داخل الحدود.

من أبرز الأسئلة في مسار الحرب التي ظلت تتجدد منذ صيف 2004، ما يتعلق بالحوثيين أنفسهم: ما مطالبهم التي تجعلهم على هذه الدرجة من الأهلية العسكرية للاستمرار في محاربة الدولة المركزية؟ وما منطلقاتهم ومرجعياتهم؟ وإلى أي مدى يمكن التسليم بصحة دعاوى صنعاء حول ارتباطاتهم مع إيران، وهل هم فعلاً أدوات لطهران في سعيها إلى توسيع نفوذها الإقليمي، بخاصة أن تعاطف إيران مع الحوثيين الشيعة معلن.

ومن الأسئلة كذلك: من أين تتأتى للحوثيين إمكانات تسليحية تيسر لهم تكبيد الجيش اليمني خسائر غير هيّنة، وتجعلهم قادرين على مواجهة التدخل الحربي السعودي؟ وما الصلات المحتملة بين الأزمة الأمنية المتصاعدة في شمال اليمن وعموم التأزمات السياسية القائمة في هذا البلد، على صعيد تنامي النزعات الانفصالية في الجنوب وتمثلاتها في تكتلات ناشطة ميدانياً؟ وربما يكون مسوّغاً التساؤل إذا كان لغبار المعارك في محافظة صعدة في شمال اليمن مع الحوثيين، أي صلة بالتهيئة لتوريث السلطة لنجل الرئيس علي عبد اللّه صالح؟

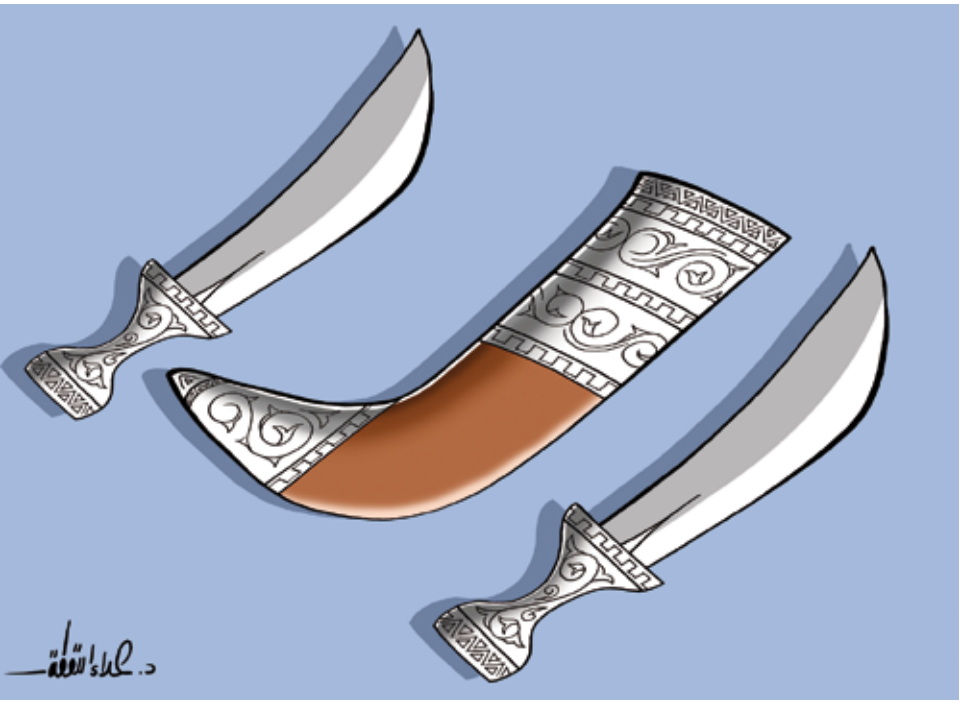

بمرور الزمن، أصبحت مراكز الحوثيين وجهة طلبة كثيرين قدموا إليها من محافظات معروفة بانتمائها إلى المذهب الزيدي الهادوي

في سياق الاجتهاد بالإجابة، تبدو المخاطر جدّية على تماسك اليمن، دولة مستقرة موحدة قادرة، والحديث عن احتمالات انهيار الدولة هناك له مسوغاته. من بواعث المخاوف صدور التمرد الحوثي عن أبعاد مذهبية الطابع، ما يجعل التشويش كبيراً بشأن الوقوف على مطالب الحوثيين من الحكم في صنعاء، إلى حد لا يجعل المتابع لمسار التأزم مع هؤلاء قادراً تماماً على تبيُّن هذه المطالب، ومعاينة السياسي والخدماتي والتنموي فيها. وفي البال أن الحركة الحوثية أعلنت عن نفسها تشكيلاً فكرياً في 1990، اقتصر اهتمامه أولاً على تأهيل الشباب بدراسة علوم الشريعة، مع نشاطات مرافقة، وفق رؤية مذهبية زيدية غالبة، قبل أن يتحول إلى تنظيم عسكري مسلح اسمه «الشباب المؤمن»، وقد بدأ يتكون في بعض مناطق محافظة صعدة في شمال صنعاء، بُعيد إعلان الوحدة اليمنية.

بمرور الزمن، أصبحت مراكز الحوثيين وجهة طلبة كثيرين قدموا إليها من محافظات معروفة بانتمائها إلى المذهب الزيدي الهادوي، وبلغ عدد الطلبة في المراكز نحو 15 ألفا في صعدة، و18 ألفاً بحسب بيان للاثني عشريين اليمنيين. وفي مرحلة تالية، ظهر التنظيم المسلح الذي يُعرف إعلامياً بـ«جماعة الحوثي»، بدءاً من 2004، وتحول إلى ميليشيات عسكرية ذات بعد أيديولوجي، خاضت منذ حزيران/يونيو 2004 ستة حروب متقطعة، تخللتها وساطات ومفاوضات، قامت قطر بالجهد الأبرز فيها.

تستمر الجولة الجديدة بضراوة شديدة الحدة، وبأكلاف إنسانية باهظة على المدنيين في مناطق شمال اليمن، حيث أكثر من 50 ألف يمني نازحون في مخيمات تشرف عليها منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، وسقط في الأثناء عشرات آلاف المدنيين والعسكريين والحوثيين، ودخلت السعودية على خطوط القتال. وما ظل ملاحَظاً أن الجيش اليمني أعلن غير مرة قضاءه على جماعة الحوثيين، ولم يتأكد ذلك أبداً، بالنظر إلى ما يسميه الباحث أحمد محمد الدغشي: «التجذر الأيديولوجي» للجماعة، وتداخل الأيديولوجي المذهبي بالسياسي، والاجتماعي بالاقتصادي والتنموي.

يمثل الحوثيون التيار السياسي داخل الطائفة الزيدية التي هي فرع من الشيعة، وهي الطائفة التي ينتسب إليها ثلث عدد سكان اليمن (23 مليون نسمة)، وهم مختلفون مذهبياً عن أصحاب العقيدة الاثني عشرية السائدة في إيران، من باب اعتدالهم لجهة الشريعة والعقيدة، ويشتركون في جزء واسع من اجتهادهم مع السنّة أصحاب المذهب

الشافعي. وأخذ الحوثيون تسميتهم من زعيمهم الأول حسين الحوثي، النائب السابق في البرلمان عن حزب الحق، وقد قُتل في معارك صيف 2004، وخلفه شقيقه عبد الملك الحوثي. وهم ينفون اتهام الحكومة لهم بأنهم متمردون يسعون إلى إعادة الإمامة الزيدية السابقة التي سيطرت على اليمن حتى الثورة الجمهورية في العام 1962، بل ويعلنون ولاءهم للجمهورية، مؤكدين في الوقت نفسه حقهم في المحافظة على الهوية الدينية الزيدية الهادوية، بدعوى أنها مهددة من الوهابية أو من السلفية السنية المتشددة.

المعلوم أن منطقة صعدة التي شهدت الولادة التاريخية للزيديين، بقيت آخر معاقل الملَكيين في الحرب الأهلية في الستينيات، ولهذا ربما، بقيت طويلاً على هامش سياسات التنمية في البلاد. وكانت الحكومة اليمنية أعلنت عن برنامج إعمار في المنطقة، أطلق العمل به بعد وقف النار في تموز/يوليو 2008، إثر نجاح محدود لوساطة قطرية، غير أن المعارك تجددت، فسحبت الدوحة وعودها بمساهمة مالية في إعادة الإعمار وتنمية منطقة صعدة. وتردَّدَ اتهام للرياض بأنها هي التي خربت وساطة قطر، للحد من دور الأخيرة في دائرة نفوذ السعودية التقليدية في اليمن، وتردد أيضاً أن أطرافاً سعودية أقدمت على تمويل ميليشيات قبلية تشارك في الحرب ضد الحوثيين.

منطقة صعدة التي شهدت الولادة التاريخية للزيديين، بقيت آخر معاقل الملَكيين في الحرب الأهلية في الستينيات، ولهذا ربما، بقيت طويلاً على هامش سياسات التنمية في البلاد

اللافت أن إحياء «يوم الغدير» في الثامن عشر من ذي الحجة من كل عام، وهو احتفال أساسي لدى الشيعة، يشكل قضية مطلبية لا تهاوُنَ فيها لدى الحوثيين، ويتشددون فيها في بنود أي اتفاق يتم إبرامه، تماماً كما مطالبة الدولة بالحفاظ على تراث الزيديين وأرضهم، وبمساواتهم مع سائر اليمنيين. وقد انتصر حسين الحوثي على مخالفيه في جماعته العام 2000 لجهة فكرة

تقديس الموروث، والكف عن التحديث في التيار الحوثي بين الزيديين، وتمسُّكَ بالشعار الذي روجه وشاع لديهم، «اللّه أكبر، الموت لأميركا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام»، وهو نفسه الذي رفعه الخميني في وجه شاه إيران، وكان له دوْيُه الكبير، فظل مصاحباً لعمر الثورة الإيرانية، وانتقل إلى لبنان، وصار جزءاً من المراسيل الحوثية الأساسية، ويتخلل المحاضرات والدروس، ويعقب صلاة الجمعة.

الخلفيات الموجزة لمسار تشكُّل الحركة الحوثية في اليمن، تيسّر التسليم بأن البعد المذهبي والثقافي في المواجهات الحربية أساسي وجوهري، غير أن المتابع لا يعدم تداخلاتٍ وخيوطاً أخرى في المسألة، يتصل بعضها بالتسلح غير الهيّن الذي يحوز عليه الحوثيون، وفي البال أن أكثر من 60 مليون قطعة سلاح في أيدي اليمنيين بعامة، كما أن تجارة السلاح غير محظورة قانوناً، وقد يتاح لأي يمني أن يشتري كلاشينكوفاً من عربات بيع البطيخ والقات.

كما أن معارك صعدة ترتبط في السنوات الأخيرة ببروز مصالح اقتصادية، تُضاف إلى ما يتردد بشأن نزاعات على السلطة، على ما يوضح الباحث بيار برنين في **لوموند ديبلوماتيك**، تشرين الأول/أكتوبر 2009. ويرى برنين أن أحد أبرز التحديات في هذا الوضع السيطرة على تجارة التهريب نحو السعودية، وعلى الواجهة المطلة على البحر الأحمر، التي تسهّل تجارة وقود الديزل والسلاح مع القرن الإفريقي. هكذا، يهرِّب ضباط أسلحةً موجهة إلى الجيش، بحيث يتم إعادة تصدير قسم منها، ويحدث أن تُباع إلى المتمردين الحوثيين من خلال وسطاء نشطين.

إلى ذلك، يشير برنين إلى صراعات داخل النظام، بخاصة بين قائد القوات الخاصة والحرس الجمهوري أحمد علي صالح نجل الرئيس وقادة آخرين في الجيش، ويرى أن منطقة صعدة تحولت في هذا الإطار إلى مسرح حرب بالواسطة، حيث تسعى فصائل متناحرة إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية من جهة، وعلى تقديم البرهان على فعاليتها على الأرض من جهة أخرى. من ذلك، أنه في أيار/مايو 2008، وبينما كانت المعارك تتسع لتصل إلى بعد 25 كم شمال صنعاء، جرت المقارنة بين تدخُّل القوات الخاصة للمرة الأولى في المواجهات والنجاح الظاهر الذي أحرزته، وفشل ألوية الجيش في محافظة صعدة، ما يدلل على وجاهة قول بعضهم إن ثمة صلة بين الحرب وسعي خفي لدى الرئيس علي عبد اللّه صالح إلى توريث السلطة في بلاده إلى نجله الأكبر.

غبار المعارك التي يبدو أنْ لا أفقَ قريباً لتوقفها بين الجيش، تدعمه قبائل حليفة، وجماعة الحوثيين وميليشياتها، يتوزع، إلى امتدادات إقليمية، جاء ظاهراً منها مشاركة السعودية في الحرب، ولم تخفِ إيران انشغالها بالساحة نفسها، عندما أعلن وزير خارجيتها منوشهر متقي مطلب بلاده بعدم تدخُّل الرياض في شؤون اليمن. وينتشر الغبار نفسه في الفضاء اليمني الداخلي، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وسكانياً، من حيث مساندة أهل الحراك الجنوبي المطالبين بانفصال الجنوب، للحوثيين، واتساع مخاوف غير طرف، أميركا مثلاً، من أن تعزز «القاعدة» وجودها في اليمن في هذه الأجواء.

ولا شك أن الأوضاع في هذا البلد العربي باتت محرجة ومقلِقة، مع غياب دور حاسم للسلطة وحزب المؤتمر الحاكم، باتجاه التقاط المشتركات العامة بين مكونات اليمن، وباتجاه استنهاض خطط تنموية متوازنة. وقبل ذلك وبعده، باتجاه تهدئة مشاعر وهواجس طوائف وأهل خيارات عقائدية وأيديولوجية في اليمن، بخاصة وأن الخيوط الخارجية للحرب في صعدة مع الحوثيين، في جولتها السادسة الراهنة تحديداً، صارت أكثر وضوحاً. ■

مباراة مصر والجزائر:

حين تتطاول كراهيةٌ على تاريخ مضيء

تقي الدين منصور

قال محمود درويش، مرّة، إن كرة القدم «أشرف الحروب». وربما كان الشاعر الراحل يؤشر إلى المتعة الفردية والجمعية التي تُحدثها هذه اللعبة الشعبية، فغفل عما تستنفره مبارياتها أحياناً من عصبيات قومية وحساسيات وطنية.

كان طبيعياً وعادياً، بل ومطلوباً ربما، أن تحتشد مصر، مجتمعاً ونخباً وحكومة، وراء منتخبها القومي في كرة القدم في مباراتَيه الأخيرتَين مع الفريق الجزائري، وأن تفعل الجزائر ذلك مع منتخبها، بخاصة وأن الفائز منهما يتأهل إلى منافسات كأس العالم الصيف المقبل، وهو ما تحقق للجزائر.

غير أن الأمر جرى في مسار مغاير للمألوف والمعهود، فالأجواء الإعلامية التي واكبت وأعقبت المباراتين اللتين نُظمتا في القاهرة وأم درمان، شديدة الشناعة وبالغة التردّي، بل ومفجعة في أقل توصيف لها، على صعيد إظهار مخزون من الكراهية الواسعة بين شعبَي مصر والجزائر.

ذلك كله فيما يرتبط الشعبان بعلاقات طويلة من التقدير المتبادل، وبتاريخ مشترك، نضالي وقومي غير منسيّ في الذاكرة، من محطاته الإسناد العسكري والميداني والمالي للثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي في عهد عبد الناصر.

> **الإعلام، بخاصة المرئي في مصر والمكتوب في الجزائر، انحطّ في درك شديد السوء في شحن عدائي**

وفي أرشيف العلاقات بين البلدين، غضبة الرئيس الراحل هواري بومدين من الاتحاد السوفياتي إبان حرب 1967، وتحميله مسؤولية النكسة، بسبب عدم وقوفه الجدّي مع مصر في تلك الأثناء. وكذلك ذهاب بومدين إلى موسكو قبيل حرب 1973، بعد أن عرف أن إسرائيل تهيئ لعدوان واسع على مصر، وطلبه من السوفيات سلاحاً جوياً متطوراً لمصر، وعندما لم يجد لديهم الرغبة في ذلك، قدم لهم شيكاً على بياض لتمويل ما يحتاجه الجيش المصري من سلاح، وهو ما كان. وأرسلت الجزائر قوة شاركت في الحرب، واستُشهد منها جنود، وما زالت في الجزائر جمعية للمحاربين القدامى الذين شاركوا في حرب تشرين/أكتوبر 1973 . وكان يَحْسُن الإضاءة على تلك المحطات، بدلاً من تعيير صحف جزائرية المصريين بنكسة 1967، ومن حديث في برامج تلفزيونية مصرية عن معاملة فرنسا للجزائريين كالعبيد.

الإعلام، بخاصة المرئي في مصر والمكتوب في الجزائر، انحطّ في درك شديد السوء في شحن عدائي، عندما مضى في تأجيج مشاعر وغرائز عنصرية وكارهة وفوقية وبغيضة، تقفز على الروابط البديهية والتاريخية والثقافية والقومية المشتركة، وتتناسى أن للإعلام دوره الجوهري في السمو بالشعوب والمجتمعات إلى القيم الرفيعة، ما دام أن «الحشود كتلة لا عقل لها»، بحسب غوستاف لوبان.

ما حدث على إثر مباراة الخرطوم سبقه رمي حافلة الفريق الجزائري بالحجارة أثناء سيرها من مطار القاهرة إلى أحد الفنادق، في محاولة استهداف اللاعبين فيها، قبيل المباراة الأولى في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وأعقب خسارة الجزائر في تلك المباراة التي استنفرت «الوطنية المصرية» أن مقار شركات مصرية في الجزائر استهدفتها اعتداءات غير هيّنة، تسببت بأضرار كبيرة فيها، وبخسارة شركة **أوراسكوم تليكوم** 5 ملايين دولار، وتردّد أن مصريين يعملون في الجزائر تعرضوا لاعتداءات وتهديدات بالقتل.

وإذا تذكّر المرء أن المخرج المصري يوسف شاهين أنجز فيلماً شهيراً في الستينيات عن المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، بدعم حكومي مصري حينذاك؛ وإذا تذكّر المرء أن النشيد الوطني الجزائري المعتمد منذ 1963 لحّنه الموسيقار المصري محمد فوزي.. فإن أسفاً بالغاً شديد المرارة يكتنف محبي مصر والجزائر، بسبب قرار اتحاد النقابات المصرية الفنية الثلاث، السينمائية والموسيقية والتمثيلية، مقاطعة حضور المهرجانات والمسابقات التي تقام في الجزائر، وعدم المشاركة فيها، وعدم دعوة الجزائريين لحضور أية فعاليات فنية داخل مصر، في حال «لم يصدر عن السلطات الجزائرية بيان اعتذار للشعب المصري».

جاء القرار فيما أعلن فنانون مصريون رفض مناسبات تكريم لهم مقررة في الجزائر (يوسف شعبان مثلاً)، واعتزام آخرين إعادة هدايا تكريمية تلقوها في الجزائر (شريف منير مثلاً)، وصرح الممثل محمود عبد العزيز أنه لا يعرف الجزائر إلا من خلال نسائها. يحدث هذا، وغيره كثير، فيما أعلن في الجزائر عن قائمة سوداء تضم فنانين ومغنّين مصريين من دخول الجزائر مدى الحياة.

أما عن المحامين، فيتردد أن مجموعة منهم في مصر تهيئ لدعوى ضد بوتفليقة في لاهاي، وأن نظراء لهم في الجزائر يهيئون لدعوى ضد علاء مبارك نجل الرئيس المصري، بسبب وصفه المشجعين الجزائريين بـ«المرتزقة»، وإذ تبلغ المسألة مثل هذا المدى لدى نخب في الإعلام والفنون والقانون في البلدين العربيين (الشقيقين؟)، فإن تشخيصاً علمياً وتحليلاً عميقاً يصير واجباً وضرورياً، بشأن أحوال العلاقات الشعبية العربية البينية، وما إذا كانت على عافيتها، وفي البال أن كثيرين لم يعودوا يمنّون نفوسهم بمشاعر قومية وحدوية جيّاشة. ■

لحّق حالك.. لتستفيد من العروض قبل نهاية السنة!

شركة التسهيلات التجارية الأردنية م.ع.م.
Jordan Trade Facilities Company PLC

نحن هنا لنساعدك!
www.jtf.com.jo | info@jtf.com.jo

الفرع الرئيسي 06/5671720	فرع الزرقاء 05/3655557	فرع الوحدات 06/4735666
فرع المدينة الرياضية 06/5158816	فرع المنطقة الحرة 05/3826602	فرع اربد 02/7255959

الكنيست يسن تشريعات ضد فلسطيني 1948:

قونَنة العنصرية واستئصال الهوية القومية

إمطانس شحادة

طريقة التعامل مع المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، تثير التساؤلات حول «الديمقراطيّة» الإسرائيليّة، وغايات الدولة من تعاملها مع الأقلية الفلسطينية. وتكشف متابعةٌ معمّقة للتحولات على هذا الصعيد، تفشي ظاهرة التعامل مع المواطنين الفلسطينيين كأعداء، بعد تسعة أعوام من هبة أكتوبر، وانتقال التمييز إلى أروقة الكنيست والوزارات.

استناداً إلى مضامين الحملة الانتخابيّة لحزب إفيغدور ليبرمان **يسرائيل بيتينو**، وشبه الإجماع بين الأحزاب الصهيونيّة الأساسيّة على قبول خطاب ليبرمان، ظهرت توقعات بأن لا يكتفي الكنيست الحالي والحكومة باستمرار الوضع القائم للأقلية الفلسطينية، أو بمجرد كبح المطالب القوميّة والسياسيّة لها، بل تعدى الأمر ذلك، إلى التهديد المباشر والمساومة على المواطَنة الممنوحة لهذه الأقليّة، التي ستكون مطالَبة بحسْم موقفها إزاء الشروط الإسرائيليّة للإبقاء على مواطَنتها.

اقتراحات القوانين التي قُدمت إلى الكنيست والقوانين التي سُنّت، تشير إلى البدء بتطبيق هذا التحول. وتبدو الدورة الحالية للكنيست الجديد مرشحة لتكون الأسوأ والأخطر بالنسبة للمواطنين العرب، قوتهم ومكانتهم، إذ تكشف مشاريع القوانين التي قُدمت للكنيست شراسة الهجمة على المواطنين العرب، والمحاولات الرامية إلى محو هويتهم القومية وذاكرتهم الجماعية، وتقييد حرياتهم ونشاطهم السياسي. ناهيك عن مناخ عام تنتجه هذه القوانين يشرعن التعامل مع العرب بوصفهم أعداء، وقد يشرعن الاعتداءات الجسدية عليهم.

من بين القوانين ومشاريع القوانين البارزة في هذا السياق، تلك الهادفة إلى نزع المواطنة عن المواطنين العرب، مثل مشروع «تعديل قانون المواطَنة» الذي يعيد لوزير الداخلية صلاحيّة نزع مواطَنة سكّان في إسرائيل دون مصادَقة من المستشار القضائيّ للحكومة والمحكمة، حتّى لأسباب سياسيّة أو موقف أيديولوجيّ للمواطن، وبخاصّة في الحالات التي يقتنع فيها الوزير بأنّ هذا الفرد يعمل «ضدّ دولة إسرائيل كدولة يهوديّة، أو ضدّ الشعب اليهوديّ».

بالمقابل، هناك جهود مكثفة لوضع العراقيل أمام الحصول على المواطَنة، لفلسطينيّي المناطق التي احتُلّت العام 1967، ومواطني دول عربيّة جرى تعريفها بوصفها «دولاً عدوّة». على

سبيل المثال، يتضح من مشروع قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، أن مقدمي المشروع يَعدّون جميع العرب «معادين لدولة إسرائيل، ويشكّلون خطراً عليها، وأنّ زواج الفلسطينيّين بأحبّائهم ما هو إلاّ مؤامرة ضدّ طابع إسرائيل اليهوديّ».

من الأمثلة على تفشي ثقافة العداء، اقتراح تعديل على قانون المواطنة يتمثل في «تصريح الولاء». إذ يطلب مشروع القانون إضافةَ شرطٍ للحصول على المواطَنة، يفرض على كلّ شخص يحصل على المواطَنة التصريح بالولاء بحسب النصّ التالي: «ألتزمُ بالإخلاص والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة، وصهيونيّة وديمقراطيّة، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلّما طولبتُ بذلك، بخدمة عسكريّة، كدلالاتها في قانون خدمة الأمن [صيغة مُدمجة]، 1986 أو بخدمة بديلة تندرج في القانون».

هذا المشروع يمنح وزيرَ الداخليّة صلاحيّةَ «إلغاء المواطَنة الإسرائيليّة لِمَن لم يستوفِ التزامه القيام بخدمة عسكريّة أو بخدمة بديلة». وفي الشرح الملحق بالمشروع، ورد ما يلي: «في السنوات الأخيرة، تبيَّنَ أنّ المواطنين في دولة إسرائيل ليسوا مخلصين وموالين للدولة ورموزها وقيمها، وأنّهم يتملّصون من الخدمة العسكريّة أو الخدمة المدنيّة. يرمي مشروع القانون هذا إلى الربط بين الولاء للدولة ورموزها وقيمها والخدمة العسكريّة أو الوطنيّة، من جهة، والمواطَنة الإسرائيليّة، من جهة أخرى».

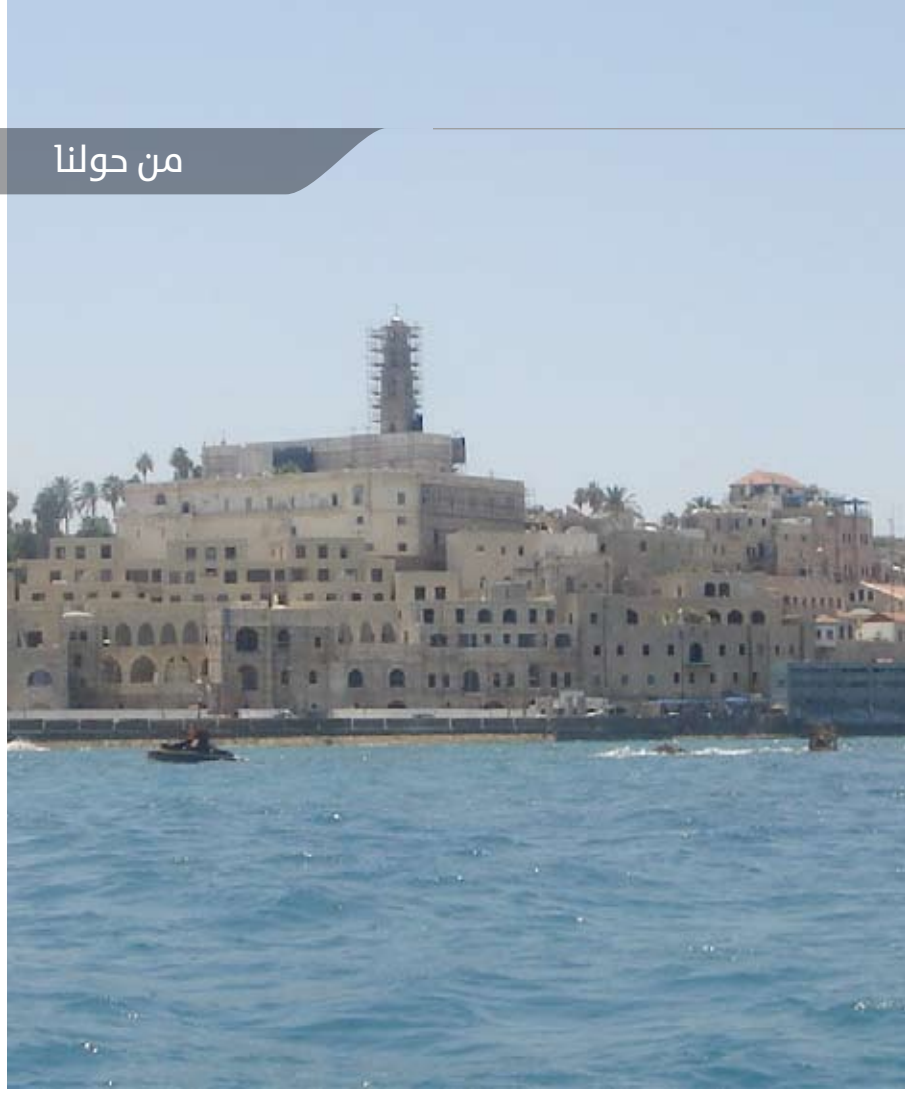

يافا من البحر

هذه القوانين تُنتج مناخاً عاماً يشرعن التعامل مع العرب بوصفهم أعداء، وقد يشرعن الاعتداءات الجسدية عليهم

كما تم تقديم مشروع لتعديل قانون سجل السكان، الذي يشترط الحصول على بطاقة الهوية بالتوقيع على تصريح ولاء للدولة، بالنص التالي: «ألتزم بأن أكون موالياً لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وصهيونيّة، وللمبادئ الواردة في الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، ولِعَلَم الدولة، ولنشيد الدولة الوطنيّ. ألتزمُ بالقيام بالخدمة الإلزاميّة أو بخدمة بديلة كما يحدّدها القانون».

إضافة إلى ذلك، شهد الكنيست الحالي اقتراح مشاريع قوانين تهدف إلى محاربة الذاكرة الجماعية للفلسطينيين، والتحكم في وعيهم الجماعي وأفكارهم. مثل تعديل «قانون يوم الاستقلال» الذي قدمه عضو الكنيست أليكس ميلر من حزب **يسرائيل بيتينو**، ويطالب بحظر إحياء يوم النكبة، وفرض عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات لمن يخالف ذلك. وهو القانون الذي عُرف في ما بعد باسم «قانون النكبة» الذي تبنته حكومة نتنياهو.

كما صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، على مشروع قانون خاص ينص على فرض عقوبة السجن لمدة عام لمن يرفض وجود «دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية».

إلى جانب الرغبة في فرض الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة قسْراً، يريد الكنيست في دورته الحاليّة تغيير تصريح الولاء لأعضائه، وإضافة طابع الدولة اليهوديّة عليه، وبالتالي إنهاء فترة ولاية أي عضو فيه إذ ما رفضَ طابع الدولة بوصفها يهوديّة وصهيونية وديمقراطيّة. كما تم تقديم مشروع لتعديل «قانون الأساس» للكنيست، الذي يتيح إنهاء سريان ولاية عضو كنيست «بسبب رفضه قبول دولة إسرائيل كيهودية وديمقراطية». ومن بين مشاريع القوانين المعادية للمواطنين العرب: «مشروع قانون خدمة الأمن»، الذي يطالب بفرض ضريبة دخل إضافية بنسبة 1 في المئة على كل من لم يخدم في الجيش أو الخدمة الوطنية، من دخله السنوي وحتى بلوغه سن الحادية والأربعين.

أما مشروع قانون التعليم الرسميّ، فيفرض تعليم تاريخ «أرض إسرائيل والصهيونية» في جميع المدارس، بما في ذلك المدارس العربية.

مشاريع القوانين التي قُدمت للكنيست، لها تداعياتها إذا ما اجتازت مسار التشريع اللازم، إذ إنها تنتهك المكانة السياسيّة والقانونيّة للمواطنين الفلسطينيّين، وتطالب بمحو الذاكرة الجماعيّة والهُويّة القوميّة على نحوٍ قانونيٍّ، بعد أن كانت مصادر التمييز في السنوات السابقة تجاه الفلسطينيين تُقَرّ في السياسات العامة ونهج الحكومة.

الخطر هنا يكمن في قوننة العنصرية. وهو خطر قائم حتى وإن لم تتجاوز تلك القوانينُ (أو بعضُها) عمليّةَ التشريع، لكونها ستشجع السكان اليهود على انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين بوصف ذلك أمراً مشروعاً. كما تُضفي مشاريع القوانين شرعيّة على المفهوم الذي يدّعي أنّ هنالك مواطنين يمثّلون تهديداً أو تهديداً كامناً، وتُسبغ الشرعيّةَ على الربط بين المواطَنة والولاء، أي بين حقوق المواطنين والولاء. ■

«جي. ستريت» منظمة تشق طريقها بحذر

تأييد إسرائيل والسلام معاً

جينيفر الحمارنة

بينما كان موعد لقاء أوباما-نتنياهو المقرر في واشنطن يقترب، حذرت منظمة جديدة «مؤيدة لإسرائيل-مؤيدة للسلام»، من تداعيات استمرار البيت الأبيض في استرضاء الحكومة الإسرائيلية وحلفائها الأقوياء في الولايات المتحدة.

وجاء في بيان أصدرته المنظمة: «نحث الرئيس على أن يعلن بوضوح في الأسبوع المقبل (الإشارة إلى اجتماع 9 تشرين الثاني/نوفمبر بين أوباما ونتنياهو)، وعلى أن يُعلم الجمهور الإسرائيلي مباشرة وفي أقرب وقت ممكن، أن الإخفاق في حل الصراع على الفور وبالطرق الدبلوماسية، يشكل خطراً وجودياً على بقاء إسرائيل دولةً يهودية وديمقراطية».

> **هنري سيغمان: رد الفعل الإسرائيلي على جهود صناعة السلام الجدية لا يعدو كونه سلوكاً مرَضياً وعصابياً**

منظمة **جي. ستريت J Street**، هذه المجموعة الليبرالية الجديدة التي تتألف بشكل رئيسي من يهود أميركيين ضاقوا ذرعاً بنعتهم المتكرر بأنهم معادون لإسرائيل وكارهون لأنفسهم في كل مرة ينتقدون فيها الدولة اليهودية، تحاول أن «تنقذ إسرائيل من نفسها»، كما يقول مديرها التنفيذي جيرمي بن عامي.

يؤيد أعضاء هذه المنظمة التي أُنشئت في نيسان/إبريل 2008، مبدأ حل الدولتين، ووضع نهاية فورية لبناء المستوطنات وسياسة التوسع الإسرائيلية، ويعارضون نزعة العسكرة والاضطهاد الإسرائيلي الموجه ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

عندما أثارت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، غضب القادة العرب بالتراجع عن ضغط إدارة أوباما على إسرائيل باتجاه تجميد المستوطنات خلال جولتها الشرق-أوسطية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عبر قيامها بما كانت الإدارات المتعاقبة للبيت الأبيض قد فعلته مراراً ، أي استرضاء إسرائيل، أصدرت منظمة **جي. ستريت** بياناً ذكرت فيه إن هذا بالضبط هو نوع التكتيكات التي سيكون من شأنها أن تُلحق الضرر بالولايات المتحدة وبإسرائيل معاً في نهاية المطاف.

ورأت المنظمة أن أي توسع استيطاني «يشكل تهديداً لمستقبل إسرائيل بوصفها وطناً ديمقراطياً للشعب اليهودي، كما يضر بالمصالح القومية الأميركية». وأضافت أن الدعوات لوضع شروط مسبقة للمحادثات، أو حتى استئناف المفاوضات، قد استُنفدت جميعاً. ودعت الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته إلى «أن يعمدا بدلاً من ذلك، إلى الاضطلاع بدور القيادة الفاعلة والنشطة التي تلحّ الحاجة إليها الآن، لإيجاد حل فعلي للقضايا الرئيسة العالقة بين طرَفي الصراع». ويعني ذلك عدم استمرار الولايات المتحدة في سياسة استرضاء إسرائيل، وكفّ الأخيرة عن تقمص دور الضحية.

رئيس مشروع الولايات المتحدة/ الشرق الأوسط، وعضو المجلس الاستشاري لمنظمة **جي. ستريت**، هنري سيغمان، كتب في صحيفة **نيويورك تايمز**، 2 تشرين الثاني/نوفمبر: «رد الفعل الإسرائيلي على جهود صناعة السلام الجدية لا يعدو كونه سلوكاً مرَضياً وعصابياً». يوجّه سيغمان بذلك تحذيراً لإدارة أوباما، في ضوء الاستطلاعات التي كشفت عن وقوف معدل التأييد الشعبي الذي تحظى به الإدارة الأميركية في إسرائيل عند معدل لم يتجاوز 6-10 في المئة.

في معرض رده على سؤال حول هذا الموضوع، قال سيغمان لـ **السجل**، إن ما هو مرَضي في السلوك الإسرائيلي، يتجلى في «عدم قدرة القادة الإسرائيليين والجمهور الإسرائيلي على التخلص من صورة الضحية التي تقمصوها في مرحلة ما قبل إقامة الدولة، والتي لم يتعافوا منها بعد. وهي بالتأكيد صورة شكّلتها تجربة شتات امتدت لقرون، كانت مصحوبة بالاضطهاد، والافتقار إلى دولة، والمعاناة، وبعد ذلك كله تجربة الهولوكوست. لكن الفكرة هي أن إقامة الدولة كان ينبغي أن تكون قد أعادت اليهود إلى وضع تعود مشاعرهم فيه طبيعية».

وأضاف: «التمسك بهذه الصورة عندما تكون الظروف الموضوعية قد تغيرت بشكل راديكالي تماماً، حيث أصبحت إسرائيل تمتلك رابع أقوى جيش في العالم، وأعلنت الدول العربية رغبتها في تطبيع العلاقات معها، هو ما يجسد الإحساسَ المرَضي».

وأشار سيغمان إلى الوصف المناظر الذي قدمه الكاتب الصحفي برادلي بيرستون في صحيفة **هآرتس**، حيث قال بيرستون: «إنه النهج الجديد لإسرائيل، الذي يستلهم أسوأ غرائزنا القديمة والممعنة في الشيخوخة. وهو النهج القائل: إننا أخلاقيون، وأعداؤنا المتربصون يقفون هناك مستعّدين للقضاء علينا وعلى دولتنا معاً. هذا هو كل ما أنتم بحاجة إلى معرفته. لا حاجة إلى أي تحديثات. ابقوا على المسار، لا تتنازلوا عن شيء، ولا تخففوا من أي حصار، ولا تعطوا لأحدٍ أيّ أراضٍ، مطلقاً».

وفقاً لسيغمان، فإن مهمة **جي. ستريت** لا تُعنى بشفاء أمراض إسرائيل، وإنما بـ«إتاحة صوت لما يُعتقد أنه وجهة نظر أغلبية اليهود الأميركيين، الذين لا يتفوهون بمجرد كلام عن حل الدولتين، وإنما يعنون ما يقولونه فعلياً. ولسوء الحظ، يبقى أمر تحريك نشاط سياسي ضد برنامج متخيل، أسهل بكثير من جعل الناس يدعون ممثليهم في الكونغرس إلى الضغط على حكومة إسرائيل لإيقاف سرقة الأراضي الفلسطينية».

عندما سُئل عن الكيفية التي تواجه بها **جي. ستريت** اللوبي الإسرائيلي المنظم والمتخندق في الولايات المتحدة، والذي يداوم على استحضار صورة الضحية اليهودية، قال سيغمان المدير السابق للمجلس الأميركي-اليهودي القومي:

«بدأت المنظمة بداية جيدة، لكنها ستستغرق بعض الوقت قبل أن تصبح نظيراً لمنظمة **آيباك**. وقد تطلّب الأمر من **آيباك** عقوداً عدة حتى تطورت إلى آلة التحشيد الفعّالة التي أصبحتها الآن. وإذا ما كان لـ **جي. ستريت** أن تنجح، فإن عليها إيضاح أن كون المرء مويداً لإسرائيل لا يعني دعم سياسات الحكومات الإسرائيلية المختلفة التي تتسم بالظلم وانعدام العدالة تجاه الفلسطينيين، وبالتالي تلك السياسات التي لا تخدم، بالتعريف، هدف زيادة أمن إسرائيل أو ضمان بقائها».

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، كان م. ج. روزنبرغ، قد وصف المؤتمر الأول لمنظمة **جي. ستريت** الذي انعقد في واشنطن يوم 25 تشرين الأول/ أكتوبر، بأنه شكّل «نجاحاً هائلاً». وكتب في موقع **أخبار كومون غروند**: «في الوقت الذي تأسست فيه منظمة **جي. ستريت**، ظن القليلون أنها لن تستمر، لكنها استطاعت في غضون 18 شهراً فقط، أن تبني نفسها وتتحول إلى قوة في واشنطن».

روزنبرغ: في الوقت الذي تأسست فيه منظمة «جي. ستريت»، ظن القليلون أنها لن تستمر، لكنها استطاعت في غضون 18 شهراً فقط، أن تبني نفسها وتتحول إلى قوة في واشنطن

في حقيقة الأمر، كان منظمو المؤتمر يأملون بحضور ألف شخص في أفضل الأحوال، لكن المؤتمر تضخّم إلى حد ضم فيه ألفاً وخمسمئة شخص، حيث اقتعد الكثير من الحاضرين الأرض ليستمعوا، من بين متحدثين آخرين، إلى الجنرال جيمس جونز، مستشار أوباما للأمن القومي، وهو يقول إن البيت الأبيض يقف إلى جانب **جي. ستريت**.

وكان ما مجموعه 148 عضواً من الكونغرس قد أيّدوا المؤتمر، فيما حضر 48 منهم مأدبة العشاء التي أقيمت في الليلة الأخيرة منه. كما تدفقت وسائل الإعلام إلى داخل قاعة المؤتمر وغطته تغطية شاملة، بل وإيجابية، وهو الأمر الأهم. لكن مايكل أورين، سفير إسرائيل في واشنطن، أحجم عن الحضور، وقال لاحقاً إن سياسات **جي. ستريت** «تُضعف المصالح الإسرائيلية».

وفي حفل عشاء المؤتمر، بُثّت رسالة متلفزة للملك عبد اللّه الثاني، حذّر فيها بقوله: «إننا لا نستطيع تحمُّل تبعات إخفاق فشل العملية السياسية، أو تقصير النظام العالمي عن الاضطلاع بدوره مرة أخرى. إن ثمن الفشل سيكون باهظاً بالنسبة للجميع، للإسرائيليين، والفلسطينيين، وبالنسبة لمنطقتي، وبالنسبة للمصلحة القومية الأميركية في قيام عالم حر ومستقر».

في الوقت الذي يتسع فيه التأييد الذي تتلقاه فيه **جي. ستريت**، شُنّت ضدها حملة شرسة تستهدف تشويهها والتشهير بها في كلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء، جزء كبير منها يجري عبر مداخلات إلكترونية. لكن قيادة **جي. ستريت** تتابع تقدمها بحذر. ولعلٍ من أوضح الأمثلة على ذلك، إصدارها تصريحاً غير ملزم بخصوص تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول الغزو الإسرائيلي لغزة، والتي ترأسها القاضي ريتشارد غولدستون. مع ذلك، وعندما قدم أعضاء كونغرس أميركيون مؤيدون لإسرائيل قراراً يدين التقرير، قالت **جي. ستريت** إنها لن تؤيد القرار.

رغم ذلك، هناك من يطالب هذه المنظمة باتخاذ المزيد من المواقف الأكثر جذرية. إذ يرى الكاتب في موقع **الانتفاضة** الإلكتروني، ماكس آيل، أن مجرد كون **جي. ستريت** أكثر تقدمية من **آيباك** أمر بديهي، لا يعني أنها حققت تميزاً كبيراً بأي حال، نظراً لإغراق **آيباك** في التطرف. وفي مقالته الافتتاحية التي نُشرت على الموقع، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، كتب آيل: «المواقف السياسية لمنظمة **جي. ستريت**، تعكس الافتراض القائل إن المقدار المناسب من الضغط ذي التوجه الاستراتيجي، والمكون من المزيج المناسب من الكلمات القاسية والتملق، يمكن أن يجبر إسرائيل على تغيير سياساتها. وقد تم استبعاد ورقة وقف المساعدات الرابحة، ويبدو رجال السياسة والكونغرس الأميركيون مغرمين بلغة العصي والجزر، لكن ينبغي أن لا يكون هناك جزَر ولا عصي لإسرائيل، وإنما ذلك التهديد الغامض بالنهاية الحتمية لحل الدولتين في حال لم يتم التوصل إلى تسوية متفاوَض عليها مع نهاية فترة أوباما في منصبه، والنهاية المرافقة لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية».

أما ما يتعلق بقبول **جي. ستريت** في الشارع العربي، فيقول سيغمان: «رسالة المنظمة موجهة من حيث الأساس إلى المجتمع الأميركي-اليهودي، وإلى الحكومة الأميركية. إنها لا تتوجه إلى الشارع العربي. فهذا الشارع يبقى غير متوازن بالطريقة نفسها التي كانت عليها

هنري سيغمان

نظرته إزاء **آيباك**، وفي حال نجحت **جي. ستريت** في جعل الإدارة الأميركية والكونغرس يتعاملان مع إسرائيل والفلسطينيين بطريقة نزيهة وغير منحازة، فإنها ربما تؤثر أيضاً في الشارع العربي، بحيث يتعامل بدوره مع الصراع بطريقة أكثر توازناً أيضاً».

ماكس آيل: مجرد كون «جي. ستريت» أكثر تقدمية من «آيباك» أمر بديهي، لا يعني أنها حققت تميزاً كبيراً بأي حال، نظراً لإغراق «آيباك» في التطرف

في عالم يتحدث فيه حتى الدبلوماسيون الوافدون إلى الشرق الأوسط، سراً، عن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بوصفه «أخباراً قديمة»، يقول سيغمان الذي عمل عقوداً على هذا الموضوع: «صحيح أن العالم أصبح متعَباً من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. لكن من الخطأ الجسيم أن تنظر الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى ذلك بوصفه إشارة إلى أن الصراع يمكن أن يُنقل إلى منطقة الظل. عدم القيام بفعل يقود حتماً إلى اليأس، واليأس يقود إلى العنف الذي يمكن أن يدمّر بدوره المنطقةَ بكاملها وما وراءها». ■

أوقِفوا سحب الجنسية

جو ستورك

في السنوات الأخيرة، عمدت السلطات الأردنية إلى سحب الجنسية –والمواطنية تبعاً لذلك- من آلاف المواطنين الفلسطينيين المنحدرين من أصول فلسطينية. وقد تجاوز عدد هؤلاء 5 آلاف مواطن خلال الأعوام ما بين 2004 و2008 وحدها. في هذه الحالات، يكتشف الناس أنهم لم يعودوا مواطنين خلال إجراء معاملات روتينية لدى المؤسسة البيروقراطية، مثل تجديد جوازات السفر، أو تسجيل طفل حديث الولادة، أو تجديد رخصة القيادة أو محاولة بيع أسهم. وقد ذكرت صحيفة «القدس العربي» في تموز/يوليو 2009، أسماء تسعة أشخاص أو عائلات ممن فقدوا جنسيتهم الأردنية، بمن فيهم أبناء وزير سابق.

يسند المسؤولون هذه الإجراءات إلى قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، الذي كان اتخذه الملك الراحل الحسين، العام 1988، لكن هؤلاء المسؤولين ألغوا مواطنية الناس بطريقة عشوائية تماماً، وعلى نحو لا ينسجم مع مواد قانون الجنسية الأردني للعام 1954. يقول المسؤولون إن ذلك يعود إلى إخفاق هؤلاء المواطنين في تجديد أذونات الإقامة الإسرائيلية الخاصة بهم، وهي المسألة التي لا يكون للمتأثرين بقرارات سحب الجنسية هذه، أي سيطرة عليها في بعض الأحيان.

يفضي سحب الجنسية وبشكل دراماتيكي إلى تعقيد حيوات الأشخاص المعنيين، فيفقد أبناؤهم الحق في التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، وربما تصبح الدراسة الجامعية بدورها بعيدة المنال نظراً للتكاليف المادية الأعلى، وربما تصبح تكلفة العناية الصحية أعلى بدورها، وينطبق الشيء نفسه على رسوم تجديد الأذونات المختلفة التي تصبح أعلى تكلفة وأقل صلاحية من حيث المدة.

ربما يُطلب من المقيمين من غير المواطنين الحصول على إذن إقامة، يخضع لموافقة دائرة المخابرات العامة. ولا يستطيع هؤلاء الحصول على وظائف في القطاع العام، ويعانون من مصاعب أكبر في سوق العمل في القطاع الخاص. كما أن العمل في بعض المهن، مثل سلك القانون، يصبح مستحيلاً، لأن عضوية النقابات المهنية متطلب إجباري، في الوقت الذي تظل فيه هذه العضوية مقصورة على المواطنين الأردنيين فقط.

كان الأردنيون قد عبّروا، على نحو مفهوم، عن استيائهم وخشيتهم من مزاعم بعض الإسرائيليين بأن الأردن يشكل «وطناً بديلاً» للفلسطينيين. تعني فكرة «الوطن البديل» أن إسرائيل ستقوم بضم الضفة الغربية إليها رسمياً، وسيكون على الفلسطينيين الذين يعيشون فيها الانتقال إلى الأردن. كان المسؤولون أوضحوا أن هذه المخاوف هي التي تكمن وراء سياسة سحب الجنسية من فلسطينيين تعود أصولهم إلى الضفة الغربية، ولو أن ذلك لا يفسِّر الطريقة العشوائية التي يتم بها تطبيق ذلك الإجراء.

كانت السلطات الأردنية أصدرت العام 1983 بطاقات صفراء للأردنيين من أصول فلسطينية ممن يقيمون في الأردن، وبطاقات خضراء لمواطني الضفة الغربية الذين كانوا يُعدّون مواطنين أردنيين بدورهم. وقد تم إصدار البطاقات لتسهيل الحركة من الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل إلى الأردن (البطاقات الخضراء)، وللسماح للأردنيين من أصل فلسطيني بزيارة الضفة الغربية (البطاقات الصفراء).

في الوقت نفسه، لا تقصر قوانين الجنسية الأردنية التمتع بالجنسية الأردنية على امتلاك بطاقة من لون أو آخر، أو الإقامة في منطقة معينة خاضعة للسيادة الأردنية، لكن السلطات باتت تستخدم البطاقات الملونة المذكورة ذريعة لسحب الجنسية من أردنيين.

بعد فك الأردن ارتباطه مع الضفة الغربية في تموز/يوليو 1988، عدَّ المسؤولون حاملي البطاقات الخضراء فلسطينيين، وليس أردنيين، رغم حقيقة أن تعليمات فك الارتباط تنص على سحب الجنسية الأردنية فقط من أولئك الذين كانوا يقيمون في الضفة الغربية قبل تاريخ 31 تموز/ يوليو 1988. ولم تؤثر التعليمات في أولئك الذين يحملون البطاقة الخضراء ممن كانوا يعيشون لبعض الوقت أو كانوا يقيمون في ذلك الوقت في الضفة الشرقية أو في الخارج.

لكن الجنسية سُحبت من أشخاص أردنيين من كل الفئات، تعود جذورهم العائلية إلى الضفة الغربية. وقد أصبح سائقو شاحنات، ومهندسون، وجراحون، ومشتغلون في قطاع الأعمال، ومستخدَمون في الأمم المتحدة، كلهم ضحايا لسحب جنسيتهم الأردنية بطريقة عشوائية، وعلى نحو تركهم بلا دولة ينتمون إليها، وبلا أمان، وبحقوق أقل من تلك التي يتمتع بها نظراؤهم من المواطنين الأردنيين.

فقدان جنسية الأب يعني تلقائياً خسران أبنائه هذه الجنسية أيضاً، بصرف النظر عن أعمارهم، ورغم حقيقة كونهم قد نالوا الجنسية الأردنية بمجرد ولادتهم. كان موضوع نُشر في صحيفة **الغد**، روى كيف فقدت زوجة رجل يدعى «أبو سالم» جنسيتها بعد محاولتها الحصول على جواز سفر في أيار/مايو 2009. وكانت دائرة الجوازات قد أرسلتها إلى دائرة المتابعة والتفتيش التي زعمت أنها أخفقت في تجديد إذن إقامتها الإسرائيلي في الضفة الغربية. ولم تكن الزوجة قد غادرت الأردن منذ العام 1993. وقد سُحبت جنسيتها الأردنية رغم امتلاكها بطاقة صفراء.

ينبغي على الأردن أن يوقف سحب الجنسية ونزع المواطنية من الأردنيين من أصول فلسطينية، ممن يحق لهم حمل الجنسية الأردنية. وهو الأمر الذي يمكن تدارسه من خلال لجنة مستقلة يشكلها الملك عبد اللّه الثاني، تناط بها مهمة مراجعة وتقييم جميع الحالات التي تم بها سحب الجنسية، كما يجب أن يعيد المسؤولون الأردنيون الجنسية إلى جميع الأشخاص الذين كانت جنسياتهم قد سُحبت منهم بشكل عشوائي، وبناء على استنتاجات اللجنة المستقلة، وأن يتم دفع تعويضات عن الخسائر المادية التي وقعت نتيجة للسحب العشوائي للجنسية. ■

Al arab Al yawm

العرب اليوم

يومية سياسية مستقلة

حرية سقفها السماء

صحيفة الرأي ... والرأي الآخر

صباح الحقيقة ... مع العرب اليوم

يومياً في منزلك

لتوزيع مطبوعاتكم الاتصال على الهاتف المجاني

080022115

شارع الملكة رانيا العبدالله

هاتف : 5683333

فاكس : 5602266

ص.ب : 962198

الرمز البريدي :11196

عمان - الاردن

www.alarabalyawm.net

حقوق المرضى:

نقص تشريعات وتجاوزات عليها

دلال سلامة

في المركز الصحي الذي قصدته ميساء، 37 عاماً، لافتةٌ معلّقة على الحائط تحذّر من فتح باب غرفة الفحص حفاظاً على «خصوصية المريض»، لكنّ أحداً لم يكن مضطراً لفتح الباب بعد دخول ميساء كي ينتهك خصوصيتها، لأنها عندما دخلت الغرفة وجدت عند الطبيب اثنَين من أصدقائه في ضيافته.

ميساء التي تعمل معلمة، حاملٌ في أشهرها الأخيرة، وكانت تعاني من ارتفاع شديد في الضغط، وهي تتابع حالتها عند طبيب خاص، إلا أنها ذهبت إلى طبيب المركز الصحّي كي تحصل على إجازة مَرضية ليوم، ذلك أن وزارة التربية والتعليم لا تعترف بغير إجازات أطباء الحكومة.

شرحت ميساء حالتها المرَضية للطبيب أمام ضيفَيه، رغم معرفتها أن من حقها الطلب من الطبيب خروجهما، لكنّها لم تفعل، فقد خشيت من أن «يتعكّر مزاجه»، بحسب تعبيرها، فيستخدم حقّه في تحويلها إلى مستشفى بديعة للنسائية والتوليد، حيث كانت ستُمنح إجازة في ذلك اليوم، لكن بعد أن تكون قضت معظمَهُ في إجراءات بيروقراطية داخل المستشفى.

وجود غير المعنيين أحدُ أشكال انتهاك الخصوصية التي يشكو منها كثيرٌ من مراجعي المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، وقد يكون غير المعنيّ ضيفاً، أو موظفاً إدارياً، أو عاملَ نظافة، أو حتى مريضاً آخرَ، ففي الأوقات التي تشهد كثافةً في مراجعات المرضى يتمّ استقبال مريضين أو أكثر في الوقت نفسه.

وجود غير المعنيين أحدُ أشكال انتهاك الخصوصية التي يشكو منها كثيرٌ من مراجعي المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية

سليمان، 39 عاماً، ظهرت بقع بيضاء على وجهه، فراجعَ عيادة الأمراض الجلدية في مستشفى تعليمي، وتمّ استقباله في مكتب الطبيب مع مريضَين آخرَين. بدأ الطبيب بمتابعة حالة المريض الأول، في حين قام طلبة متدرّبون لديه بتوجيه أسئلة إلى سليمان والمريض الآخر وتدوين ملاحظات. «واحد منّا فقط تمّ فحصه في غرفة داخلية، وأنا ومريض آخر، يعاني من وحمة دموية في وجهه، تمّت متابعة حالتنا أمام الجميع».

ليست الخصوصية هي الحق الوحيد الذي يتمّ انتهاكه، فالمرضى يتعرّضون في أحيان كثيرة إلى حجب المعلومات عنهم. عبد الحكيم، 27 عاماً، أُدخل المستشفى لاعتلال في قلبه، لم يتكلّف أحد من القائمين على علاجه بتزويده بمعلومات كافية عن مرضه، ولا طبيعة العلاج المستخدَم، أو مدة العلاج المتوقَّعة، ولا حتى إن كانت هناك بدائل متوفرة أمامه لاختبار رأي طبي آخر. الضبابيةُ التي عاش فيها عبد الحكيم وضعته في حالة نفسية سيئة، وفق ما قاله لـ **السجل**.

حجبُ المعلومات مسألةٌ يؤكّدها أخصائي جراحة الأوعية الدموية والقلب والصدر، والناشط في مجال حقوق المرضى سهيل صويص، الذي يقول إن مستشفيات خاصّة تلجأ إلى حجب المعلومات المتعلقة تحديداً بالتكلفة التقديرية للعلاج، والمدّة المتوقَّعة له، لافتاً إلى ما تقوم به مستشفيات ومختبرات طبية ومستودعات أدوية من تقاضي عمولة من بعضها بعضاً، على حساب صحة المريض ودون علمه.

يجري ذلك في وقت تلزم فيه تشريعات عالمية، مثل وثيقة جمعية المستشفيات الأميركية، كلَّ مستشفى بالكشف عن أيّ ارتباطات تجارية بينه وبين مؤسسات أخرى.

الانتهاكات تُرتكب في مراكز صحية ومستشفيات حكومية وخاصة على السواء، لكن الأشدَّ وطأة أنها تُرتكَب في مستشفيات تعليمية أيضاً، أي في الأماكن التي يُفترض بها أن تكون أنموذجاً في التعامل الحضاري مع المريض. مرضى يقولون إنهم تحوّلوا في هذه المستشفيات إلى «وسائل تعليمية» عندما يدخل الطبيب ومعه مجموعة طلبة، ويبدأ الشرح على المريض، دون أن يعرّف بنفسه أو بطلبته، ودون أن يحصل على موافقة المريض.

منال، 32 عاماً، عندما ذهبت لتضع مولودها، لم يكن رحمها قد توسّعَ بالقدر المطلوب لتتم عملية الولادة، فنُقلت إلى غرفة ترقد فيها أخريات يعانين مثلها من المخاض، وهناك فوجئت بطبيبة جاءت إليها بصحبة ممرضة، وقاست التوسع عن طريق الفحص الداخلي،

الذي يتم بوضع اليد داخل الرحم. في اللحظة نفسها التي انتهت فيها الطبيبة من ذلك، طلبت من الممرضة أن تكرّر الفحص وتخبرها بحجم التوسع. وهكذا أُجري لمنال فحصان داخليان مؤلمان دون فارق زمني بينهما.

بعد أن انتهى الموقف، اكتشفت منال أن من اعتقدت أنهما طبيبة وممرضة، كانتا في الحقيقة معلمة قبالة وطالبة، وأنه تمّ استخدامها في تلك اللحظة كوسيلة تعليمية. تقول: «لا أستطيع وصف حالة الغضب التي انتابتني، لقد جاءتا دون أن تعرّفا بنفسيهما، ودون أن تستأذناني... لقد كنت بالنسبة إليهما مجرد شيء يتم التدرّب عليه».

ليست الخصوصية هي الحق الوحيد الذي يتمّ انتهاكه، فالمرضى يتعرّضون في أحيان كثيرة إلى حجب المعلومات عنهم

المحامية والناشطة في مجال حقوق الإنسان إيفا أبو حلاوة تشير إلى ما يمارَس أحياناً من «تغييب عنصر التواصل الإنساني، وتهميش لإنسانية المريض، وتحويله إلى مجرد حالة مَرَضية». وتورد مثالاً على ذلك، أن الطبيب يشرح لطلبته الحالة الصحية للمريض، دون أن يكون قد شرحه بدايةً للمريض نفسه. وتروي قصة مريض فوجئ بمعرفة تشخيص مرضه عبر شرح الطبيب الموجّه إلى طلبته باللغة الإنجليزية. «كان المريض سيبلَغ بالتشخيص في النهاية، لكن الموقف كان صعباً عليه، أن يعرف بهذه الطريقة، فقط لأن الأطباء يفترضون أن المرضى لا يعرفون الإنجليزية».

في السياق نفسه، يروي عبد الحكيم بحزن ذلك الموقف الذي تعرّض له عندما كان يستعدّ لدخول غرفة العمليات لإجراء عملية قلب مفتوح، وكان طلبة متدربون بالقرب من سريره يروون في ما بينهم نكاتاً بالإنجليزية عن مريضٍ مات قبل ثلاثة أيام على السرير نفسه.

عبد الحكيم تعرّض أيضاً للتهميش، فهو كما يقول «فقدَ اسمه» في المستشفى، وتحوّل إلى **open heart patient**، الاسم الذي كانت الممرضات يستخدمنه في ما بينهن، ويعرّف به الطبيبُ طلبته عليه.

هذه الانتهاكات، يصرّ الرئيس السابق لقسم أمراض الدم في مستشفى البشير محمد الدويري، على أنها «محدودة جداً، ولا تمثّل الجسم الطبّي بكامله»، ويلفت إلى أن معظم المستشفيات في البلاد تسعى إلى رفع سوّية خدماتها في إطار سعيها إلى نيل «الاعتمادية».

و«الاعتمادية» شهادةٌ يمنحها مجلس اعتماد المؤسسات الصحية **HCAC**، للمؤسسات الصحية بعد نجاحها في تطبيق المعايير التي تضمن جودة الخدمات المقدَّمة وسلامتها. والمجلس مؤسسةٌ وطنية غير ربحيّة، وقد انطلق في تموز/يوليو 2008، ويرأسه وزير الصحة الأسبق سعيد دروزة، وهو حائز على اعتراف من الجمعيّة الدوليّة لجودة الرعاية الصحيّة **ISQUA**، إحدى الهيئات الدولية المعتمدة في مجال جودة الخدمات الصحية، لكنّ خمس مستشفيات فقط في الأردن، تمكنت من الحصول على الشهادة: مستشفى عمّان، المستشفى التخصصي، مستشفى الاستقلال، مستشفى الملكة علياء العسكري ومركز الحسين للسرطان.

يرى أخصائي الطب الشرعي هاني جهشان، أنّ الخلل ليس في التشريعات بقدر ما هو في تطبيق هذه التشريعات، فحقوق المريض التي ضمنتها التشريعات العالمية وتشمل حقوقه على الدولة وعلى مؤسّسة التأمين الصحّي وعلى الطبيب الذي يشرف على حالته، عالجتها التشريعات الأردنية في مواضع متفرقة، مثل قانون الصحّة العامّة، نظام التأمين الصحّي، الدستور الطبّي، وقوانين النقابات المعنية، وإن لم تذكر هذه التشريعات تعبير «حقوق المريض» صراحةً.

وحدوثُ انتهاكات أمرٌ وارد، وفقاً لجهشان، ويعود في الغالب إلى «ضعف البنية التحتيّة لبعض المستشفيات، وتدنّي الكفاءة والالتزام الأخلاقي لبعض موظفيها، إضافة إلى التراخي في تطبيق نُظم الشكاوى والعقاب».

صويص يوافق جهشان على أن التشريعات الأردنية شملت النقاط الجوهرية بما يتعلق بحقوق المريض، لكنّه يرى مع ذلك أنها «تحتاج إلى تطوير وتحديث». وما نحن بحاجة إليه، بحسب ما يرى، «لائحة حقوق مرضى عصرية منْصفة وحضارية تُصاغ بالاقتداء بالتجارب الحديثة للبلدان المتقدمة».

ما يدعو إليه صويص قامت به قبل عقد من الزمان مجموعة «القانون من أجل حقوق الإنسان» (ميزان). ففي العام 1999 نظمت المجموعة بالتعاون مع المعهد الدبلوماسي الأردني، ورشة عمل حول حقوق المرضى، نَتج عنها «الميثاق الأردني لحقوق المريض»، وهو لائحة بخمس عشرة مادة تناولت بالتفصيل حقوق المرضى من الجوانب المختلفة.

حلاوة وهي ناشطة في المجموعة، قالت لـ **السجل** إنه كان ثمة أمل بأن «يتمّ تبني الوثيقة وتحويلها إلى قانون، لكن هذا لم يحدث». وهي في الوقت نفسه، تلفت إلى تطور على صعيد التعاطي مع هذا الموضوع حدث في السنوات الأخيرة. ففي معظم المستشفيات والمراكز الصحية هناك لوائح بحقوق المرضى توضَع في أماكن بارزة، لكن المشكلة أن بنوداً قليلة تحظى بمظلة قانونية ويؤدي الإخلال بها إلى المساءلة، فيما يبدو الكثير منها مجرد قواعد أدبية لا أكثر. ■

من بنود الميثاق الأردني لحقوق المريض *

لكلّ مريض الحقُّ في:

- احترام معتقداته الشخصية الدينية منها والثقافية وحرية ممارستها.
- احترام شخصيته باستخدام اسمه الشخصي وعدم إعطائه أي تعريف آخر غير ذلك.
- الحصول على أعلى مستوى ممكن من العناية الصحيّة دون تمييز بسبب السن أو الجنس أو الدين أو العرق أو الجنسية أو الأصل، أو الرأي أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة.
- الحصول على المعلومات الضرورية بهدف تمكينه من إعطاء الموافقة الشفهية أو الكتابية المبنية على علمه قبل البدء بأي إجراءات صحية أو علاجية، بما في ذلك الإجراء الصحي أو العلاجي المقترح، والمخاطر الصحية المحتملة، والبدائل الصحية للعلاج وأماكن توافرها، ومعرفة الفترة المحتملة لاستمرار المرض أو الشفاء.
- معرفة أسماء الأشخاص المسؤولين عن تقديم العناية الصحيّة والمشاركين فيها.
- تُعامَل بالكتمان التام، حتى بعد الوفاة، جميع المعلومات الخاصة بوضعه الصحي، الحالة الطبية، التشخيص والتوقّعات لمستقبل الحالة المرضية، والعلاج وأيّة معلومات أخرى ذات طبيعة شخصية. ■

*** أصدرته مجموعة «ميزان»، 1999.**

شهرٌ دامٍ لعاملات المنازل في لبنان

«شهرٌ دام لعاملات المنازل في لبنان»، هكذا وصف بيان لمنظمة **هيومن رايتس ووتش** شهرَ تشرين الأول/أكتوبر 2009، الذي لقيت فيه ثماني عاملات منازل هناك مصرعهن.

المنظمة طالبت الحكومة اللبنانية في البيان الذي أصدرته يوم 9 تشرين الثاني /نوفمبر الفائت، بالتحقيق الجدّي في أسباب هذه الوفيات، التي ذكرت التحقيقات الأولية أن ثلاثاً منها نتيجة حوادث عمل، وواحدة أزمة قلبية، والأربع المتبقية حالات انتحار، ثلاث منها نُفّذت بالقفز من مكان عال، في حين انتحرت الرابعة بشنق نفسها من شجرة.

وطالبت المنظمة أيضاً بالتحقيق في النسبة العالية في وفيات في صفوف هذه الفئة من العاملات، اللواتي يقدَّر عددهن في لبنان بمئتي ألف عاملة غالبيتهن من سيريلانكا والفلبين وإثيوبيا. وأشارت إلى دراسة كانت نشرتها العام 2008، طالبت فيها الحكومة بخطة وطنية للتقليل من وفيات عاملات المنازل اللواتي «يلقين حتفهن بمعدل أكثر من عاملة واحدة في الأسبوع».

المنظمة اتهمت على لسان الباحث فيها نديم حوري، الحكومة اللبنانية بالتقصير، ذلك أن «معدل وفيات تشرين الأول/أكتوبر 2009 دليل واضح على أن الحكومة لا تبذل ما يكفي من جهد لتخفيف أوضاع العمل الصعبة التي تواجهها هؤلاء النساء».

ونقل البيان عن دبلوماسي في قنصلية دولة إحدى المتوفيات لم تكشف عن اسمه، قوله إن «هؤلاء النسوة يتعرضن لضغوط دون أي سبيل متاح أمامهن، فجوازات سفرهن تتعرض للمصادرة، وأرباب عملهن غالباً ما يقفلون عليهن المنازل، وكأنهن يعشن في قفص أو زنزانة»، وأضاف الدبلوماسي: «البشر يحتاجون إلى الاختلاط بالآخرين، وإلاّ فقدوا إرادة الحياة».

كانت دراسة صدرت عن المنظمة العام 2008، ذكرت أن 95 عاملة منزل لقين حتفهن في الفترة من كانون الثاني/يناير 2007، إلى آب/أغسطس 2008، صُنّفت 40 حالة على أنها حالات انتحار، و24 نتيجة السقوط من أماكن مرتفعة غالبيتها أثناء محاولة الفرار. بالمقابل فإن 14 عاملة منزل فقط توفين لأسباب صحيّة. ■

انتقاد امتيازات النواب يعرّض للمقاضاة

ذكرت صحيفة **المدى** العراقية، أن مجلس النواب قرر مقاضاة الصحيفة على خلفية نشرها مقالة انتقدت الامتيازات التي ينالها النواب العراقيون، ما عدّه أعضاء المجلس تهجماً عليهم، وقالت الصحيفة إن المجلس قرر إحالة الأمر إلى اللجنة القانونية تمهيداً لرفع الدعوى.

كانت الصحيفة نشرت يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر مقالة للكاتب وارد السالم بعنوان «فارزة: برلمانيون تحت الصفر»، وصف فيها المجلس بأنه «صورة سطحية لديمقراطية ما زالت في طور «النشوء والارتقاء»، وأننا «لو أحصينا أربع سنوات برلمانية، لما وجدنا فيها فعلاً تشريعياً من شأنه أن يذكّرنا بهذه الأشباح التي تتقاتل على كراسي البرلمان». المقالة انتقدت الامتيازات التي ينالها النواب من «رواتب فلكية تعادل ميزانية دولة صغيرة»، إضافة إلى جوازات سفر دبلوماسية لهم ولأفراد عائلاتهم لمدة ثماني سنوات بعد مغادرتهم المجلس.

مرصد الحريات الصحفية العراقي، أصدر بياناً يوم 8 تشرين الثاني/نوفمبر، وصف فيه ما قام به المجلس بـ«الإجراءات الخطيرة»، وهدد بـ«رفع دعوى قضائية ضد مجلس النواب أمام الجهات القضائية العليا بتهمة التحريض على الصحفيين، وتقويض حرية الإعلام والصحافة في البلاد».

البيان انتقد أيضاً «هجوم» أعضاء المجلس على وسائل الإعلام في كلّ مرّة تنشر فيها انتقاداً لأدائهم، علماً أن المجلس يقوم منذ سنوات بحسب المرصد بعقد جلساته سرية، ويمنع الصحفيين من تغطيتها.

يُذكر أن منظمة «مراسلون بلا حدود»، وجهت في وقت سابق من تشرين الثاني/نوفمبر الفائت رسالة إلى مجلس النواب العراقي، طالبت فيها النواب بسحب شكواهم، ووصفت القضية بأنها «مثيرة للقلق، لأنها تعكس رفضاً للانتقادات». ■

مُنع من الكتابة مدى الحياة، بحجة «الإساءة للرئيس»

أصدرت محكمة يمنية حكماً بالسجن والغرامة على رئيس تحرير وصحفي، بعد إدانتهما بـ«الإساءة إلى رئيس الجمهورية».

محكمة الصحافة المتخصصة، وهي محكمة خاصة بالقضايا الصحفية، أنشئت في أيار/مايو 2009، بقرار من مجلس القضاء الأعلى في اليمن، كانت قد حكمت يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر، على رئيس تحرير صحيفة **المصدر** سمير جبران سنة مع وقف التنفيذ، ومنعه من العمل الصحفي لمدة سنة، إضافة إلى تغريمه 100 ألف ريال يمني (نحو 500 دولار). كما قضت المحكمة في القضية نفسها بالسجن سنتين مع النفاذ، مع المنع من الكتابة طوال الحياة، في حق منير الماوري، وهو صحفي يمني مقيم في واشنطن.

كانت **المصدر** نشرت في عددها الثامن والخمسين، مقالة للماوري بعنوان «سلاح الدمار الشامل»، وصف فيها الكاتب سياسات الرئيس اليمني بـ«الرعناء» و«الفوضوية»، وحمّله مسؤولية التمرّد الحوثي في صعدة، وتنامي سطوة تنظيم القاعدة الذي يهدد بتحويل اليمن إلى «نقطة انطلاق لهجمات كبيرة في الخارج»، كما حمّله مسؤولية التوتر في صفوف الشعب وأحزاب المعارضة، إضافة إلى احتدام الصراع على الخلافة، في ظلّ «الغموض الذي يكتنف صحة الرئيس».

الكاتب وصف الرئيس اليمني بـ«سلاح الدمار الشامل»، بسبب «الصلاحيات المطلقة التي يمتلكها»، وقال إن «استمرار الرجل في رئاسة البلاد يمثل خطراً محدقاً على مصالح البلاد»، لأنه «يسير بلا مشروع، بلا هدف، بلا خطة، ولا يخضع لأي نوع من الرقابة، ولا تستطيع أي جهة أن تحاسبه على أفعاله».

نقابة الصحفيين اليمنية أصدرت بياناً، يوم 1 تشرين الثاني/نوفمبر، شكّكت فيه في أن «يكون الحكم صادراً عن جهة قضائية»، ورأت فيه «إجراء تصعيدياً ضدّ حرية الصحافة»، وحذرت من «استخدام القضاء كوسيلة لمصادرة الحريات وقمعها وتكميم الأفواه». ■

نساء الصومال: جوارب إجبارية

لم يعد بإمكان النساء الصوماليات السير في الشوارع دون جوارب، بعد أن سنّ تنظيم الشباب الإسلامي المسيطر على أجزاء كبيرة من جنوب الصومال ووسطه، قانوناً يُجبرهن على ارتداء الجوارب لإخفاء أقدامهن.

وفق تقرير نشرته **CNN**، نشرَ التنظيم عناصره في الأسواق، وزوّدهم بسياط، حيث قاموا بضرب النساء اللواتي لم يلتزمن بقرار الجوارب، إضافة إلى أنهم اعتقلوا 130 شخصاً، خلال اليومين الأخيرين من تشرين الأول/أكتوبر 2009، بدعوى «عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية»، بينهم نساء لم يرتدين الحجاب، ورجال يمضغون القات.

بحسب التقرير، فإن امرأة تعمل بائعة في سوق شعبية، ذكرت أن مجموعة مسلّحة يضع عناصرها أقنعة على وجوههم، اعتقلوا 50 امرأة بسبب عدم ارتداء غطاء الرأس، وأضافت المرأة إن معظم النسوة اللواتي قُبض عليهن هن بائعات خضار فقيرات، لا يمكنهن شراء أغطية الرأس التي يكلّف الواحد منها قرابة 25 دولاراً.

وفق **رويترز**، قامت الحركة أيضاً خلال تشرين الأول/أكتوبر، بجلد نساء ارتدين مشدات للصدر، بدعوى أن ذلك مخالف للشريعة الإسلامية، كونه ينطوي على غش وتضليل. وكان عناصر الحركة يجلدون علانية أيّ امرأة يلاحظون أن صدرها مشدود، ثم يجبرونها على خلع المشدّ ليَظهر صدرها بشكله الطبيعي.

يذكر أن تنظيم الشباب الصومالي حركة سياسية إسلامية متشددة، تأسست العام 2004، يُقدَّر عدد أعضائها ما بين 3000 و7000 شخص، وهي مصنّفة لدى دول غربية بوصفها حركة إرهابية، لارتباطها بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه ابن لادن، وقد بدأت في آب/أغسطس 2008 حملةً في العاصمة الصومالية، لإغلاق المقاهي ودور السينما، التي وصفتها في بيان وزّعته على وسائل الإعلام آنذاك بأنها «نوافذ الشيطان». ■

أحكام بالجملة على معارضين أكراد

صدرت أحكام بالسجن على أربعة معارضين أكراد سوريين ينتمون إلى حزب الاتحاد الديمقراطي. ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في دمشق في جلستها المنعقدة يوم 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، أحكاماً بالسجن ست سنوات على المعارضين الأكراد، بعد إدانتهم بـ«جرم الانتماء إلى جمعية سياسية محظورة، ومحاولة اقتطاع جزء من الأراضي السورية لإلحاقها بدولة أجنبية».

في وقت لاحق، أصدرت محكمة الجنايات في دمشق أحكاماً بالسجن على معارضين أكراد آخرين، فقد أصدرت محكمة الجنايات في دمشق، يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، أحكاماً بالسجن ثلاث سنوات على ثلاثة أعضاء في الهيئة القيادية لحزب أزادي الكردي، بعد إدانتهم بـ«جناية النيل من هيبة الدولة، وإضعاف الشعور القومي»، وجنحة «إثارة النعرات العنصرية والمذهبية».

يُذكر أن العديد من التنظيمات السياسية الكردية تعمل على الساحة السورية، وجميعها محظورة، وتمارس نشاطها بشكل سري. ■

تخرّجت بامتياز، لكن الوظيفة «للذكور فقط»

أقامت الكويتية شروق الفيلكاوي دعوى قضائية، على وزارة العدل الكويتية، لامتناع الأخيرة عن تسلّم طلب كانت الفيلكاوي قدّمته لشغل وظيفة تمّ الإعلان عنها، وذلك بدعوى أن الوظيفة «للذكور فقط».

المحكمة الإدارية التي انعقدت يوم 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، حدّدت يوم 30 كانون الأول/ديسمبر موعداً للنظر في القضية التي تُعدّ الأولى من نوعها في الكويت، وتعود وقائعها إلى آب/أغسطس العام الجاري، عندما أعلنت وزارة العدل عن شاغر لوظيفة «باحث مبتدئ قانوني»، وهي وظيفة يعيُّن صاحبها في ما بعد كوكيل نيابة.

الفيلكاوي التي تخرجت في كلية الحقوق بجامعة الكويت 2008، بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، تقدّمت بطلب للحصول على الوظيفة، لكن الوزارة رفضت تسلّم أوراقها، وأبلغتها أن الوظيفة للذكور فقط.

الدعوى التي أقامتها الفيلكاوي أشارت إلى أن «الذكورة» في الإعلان الذي نشرته الوزارة، هو «شرط ابتدعته الوزارة من دون سند قانوني»، نظراً إلى «خلوّ جميع القوانين والقواعد المنظمة لشغل الوظيفة محل النزاع من شرط الذكورة». ■

مصادرة رواية وتغريم كاتبها

أصدرت محكمة مصرية يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر، حكماً بمصادرة رواية للكاتب المصري مجدي الشافعي، كما حكمت عليه وعلى ناشر الرواية صاحب دار ملامح محمد الشرقاوي، بغرامة مالية مقدارها خمسة آلاف جنيه. وقد أصدرت المحكمة قرارها بعد أن وجدت أن الرواية الصادرة مطلع العام 2008، «تتضمن عبارات منافية للآداب العامة».

بحسب بيان أصدرته ثلاث منظمات حقوقية مصرية، فإن وقائع القضية تعود إلى نيسان/أبريل 2008، عندما قامت شرطة الآداب، وهي إدارة تابعة إلى وزارة الداخلية، باقتحام دار ملامح للنشر، ومكتبات أخرى، وضبطت مئات النسخ من رواية **مترو** ومصادرتها، إذ صدر بعدها قرار محكمة بتأييد ضبط الرواية ومصادرتها.

لكن القضية أثيرت مرة أخرى في حزيران/يونيو العام نفسه، عندما تقدّم أحد المحامين ببلاغ إلى النائب العام ضد المؤلف والناشر، فاستدعتهما النيابة، حيث اتُّهما بأنهما «صنعا وحازا بقصد الاتجار والتوزيع مطبوعات منافية للآداب العامة».

يُذكر أن رواية الشافعي، وهو صيدلاني وفنان تشكيلي، أول رواية غرافيك مصرية، وقد دعت المنظمات الحقوقية التي أصدرت البيان «جميع المهمومين بحرية التعبير والإبداع، للتضامن مع مؤلف وناشر الرواية»، كما أعلنت عن نيتها استئناف الحكم. ■

تصوير: برايان سكانل

موسم الزيت:

مادبيّون يعيشون لحظة القطاف والنصيب

علا محمد

على مشارف مدينة مادبا، وتحديداً في السامك، تطل أرض جمال ازمقنا، التي ورثها عن والده، الرجل الخمسيني المتقاعد من القوات المسلحة، الذي شغلُه الشاغل هذه الايام. 45 دونماً زرعها بالزيتون والعنب وقليل من التفاح الزبداني.

رغم أن سعر زيت الزيتون مرتفع نسبياً العامَين الفائت والجاري، إلا أن تكاليف الإنتاج، كما يقول مزارعون، أعلى من أن يتحملونها

استصلاح الأرض وزراعتها كان يعني الحصول على قرضَين بنكيَّين يتم تسديدهما من الراتب التقاعدي المتواضع لجمال، الذي يؤكد أنه يعتني بأرضه عناية فائقة: «أنا الوحيد من أصحاب هذه المزارع الذي يقوم برش الشجر ثلاث مرات سنوياً على الأقل، كما أقوم بشكل منتظم بالحراثة والرش والتقليم».

وهو يصف إنتاج أرضه من الزيتون بـ«الجيد جداً»، لكنه يشتكي من التسويق. مردود الأرض السنوي من بيع الزيت الذي يعصره في المعصرة المجاورة لأرضه، لا يغطي التكاليف من عناية وسقاية إلى حراسة ونقل.

يقول: «العام الفائت عُرض عليّ في الأرض ثمن مرتفع، وقد رفضت البيع، لكنني نادم على ذلك. لو استثمرت ثمنها في أي شيء لكان المردود أفضل بكثير».

رغم أن سعر زيت الزيتون مرتفع نسبياً العامَين الفائت والجاري، إلا أن تكاليف الإنتاج، كما يقول مزارعون، أعلى من أن يتحملونها.

الشكوى تمتدّ إلى المواطنين الذي يعانون من ارتفاع سعر زيت الزيتون مقارنة بسنوات سابقة، ففي الأعوام 2002 حتى 2006 كان معدل سعر تنكة زيت الزيتون يتراوح بين 30 إلى 50 دينارا، إلا أن الأسعار شهدت في الموسم الفائت ارتفاعات غير مسبوقة، حيث وصل سعر التنكة الواحدة إلى 100 دينار، ما أرجعه خبراء من وزارة الزراعة إلى «ضعف الموسم، وقلة الكميات المنتجة من الزيت في تلك الفترة»، عدا عن ارتفاع التكاليف التشغيلية من أجور القطف والعصر.

التكاليف التشغيلية هي أكثر ما يؤرق المزارعين، فازمقنا يؤكد ارتفاع تكلفة القطاف هذا العام، ويقول إنه دفع لمجموعة من العمال قطفوا ثمار الزيتون في أرضه العام الفائت عشرة قروش للكيلو، بينما دفع للعمال هذا العام 10 دنانير يومياً، تضاف إليها تكلفة الطعام والنقل.

المعادلة، إذن، تجمع طرفي نقيض: مزارعون يبتغون ربحاً، ومواطنون ينشدون أسعاراً معقولة.

وزارة الزراعة تؤكد أن إنتاج المملكة من الزيت للعام الجاري «جيد جداً»، وأنه يزيد عن إنتاج العام الفائت بنسبة 50 في المئة.

لكنّ مؤسس الجمعية الأردنية لمصدري منتجات الزيتون موسى الساكت، يرى أن نسبة

الزيادة في الإنتاج لا تتعدى 20 في المئة، وإن كان أفضل من العام الفائت.

الإنتاج الوفير من الزيتون العام الحالي يعود بحسب مزارعين إلى عوامل ذات صبغة بيولوجية لهذه الشجرة، أو ما يعرف بظاهرة المعاومة (تبادل الحمل)، وهو ما يجعل إنتاج الزيتون جيداً في عام و«خفيفاً» في العام الذي يليه.

في الأعوام «الخفيفة» تتأثر أشجار الزيتون بموجات الحر العالية، خصوصاً أثناء مرحلة الإزهار والعقد، إضافة إلى أن غالبية أراضي الزيتون الإنتاجية في المملكة تقع في المناطق البعلية.

مزارعون اصطفوا على الدور عند معصرة شركة العليا للصناعات في مادبا، من أجل عصر قطافهم من الزيتون. وتذمر عدد كبير منهم بسبب إعلان وزارة الزراعة عن أن سعر تنكة الزيت في العام الجاري 55 ديناراً، في الوقت الذي عادت الوزارة فيه وأعلنت لاحقاً أن السعر أصبح 65 ديناراً.

المزارعون اشتكوا من مسألة تحديد السعر، سواء أكان ذلك من جهات حكومية أم غير حكومية، مطالبين بأن يكون السعر معوَّماً.

إعلان الوزارة هذا، بحسب أحد المزارعين، «ضَرَبَ الموسم». ويقول، رافضاً الكشف عن اسمه، إنه لن يبيع بأقل من 70 ديناراً للتنكة.

الساكت يرى أن السعر العادل لتنكة الزيت هذا العام يجب أن يكون بمعدل 65 دينارا. وهو يفرق بين الزيت «البعل» والزيت «المروي». ويؤكد أن زيت الزيتون المروي، وهو الأكثر وفرة في الإنتاج، سينخفض سعره في شهر كانون الأول/ديسمبر إلى 55 ديناراً، فيما ستحافظ تنكة الزيت البعل على سعر 65 ديناراً.

وبحسب الساكت، فإن 30 ألف طن من إجمالي إنتاج الزيتون البالغ 130-150 ألف طن، يذهب للتخليل، ويصدَّر 30-40 في المئة منه إلى أسواق خارجية أهمها الخليج، متوقعا أن يبلغ إنتاج الزيت لهذا العام زهاء 25 ألف طن، 4 إلى 5 منها يذهب للتصدير.

77 في المئة من مساحات زراعة الزيتون في الأردن بعلية، بحسب الساكت الذي يشدد على ضرورة استحداث مفهوم «الزراعة المكثفة» في الأردن، مبيناً أن «زراعة الزيتون ما زالت بدائية لدينا».

ويقول إن الزراعة المكثفة معناها الزراعة ذات الإنتاجية العالية، ويكون القطف فيها بالآلات، ما يضاعف الإنتاج ويقلل التكاليف، مبيناً أن هذا «ممكن في المناطق المروية فقط».

الساكت يرى أيضاً أن «تصدير الزيتون الحَبِّ، بخاصة إلى الكيان الإسرائيلي، يعتبر خسارة للصناعة الوطنية»، مشيراً إلى أن «إسرائيل تقوم بعصر الزيتون الأردني وتسويقه على أنه منتج إسرائيلي».

وزارة الصناعة والتجارة كانت نسّبت إلى مجلس الوزراء الذي أصدر قراراً بمنع تصدير الزيتون الحَبِّ إلى إسرائيل، ولكنه عاد عن القرار، بحسب مصادر، لأن «بعض التجار كانوا وقعوا عقوداً مع إسرائيل قبل صدور القرار».

لكنّ مصادر مطلعة في القطاع نقلت عن وزير الزراعة سعيد المصري قوله إنه «لن يكون هناك تصدير للزيتون إلى إسرائيل العام المقبل».

الساكت يؤكد أن تصدير الزيتون يقطع الحلقة الصناعية ويحرم الأردن من الاستفادة من عوائد أكبر لهذه الصناعة.

ويرى أن «ارتفاع سعر الزيتون والزيت يؤدي إلى فقدان إحدى أهم الميزات التنافسية للتصدير إلى أسواق عديدة في الوطن العربي»، بخاصة دول الخليج وأوروبا، وأسواق كبرى مثل اليابان والولايات المتحدة، والتي يتنافس الزيت الأردني فيها مع الزيت السوري والتونسي.

وقال: «الزيتون كنز وطني، علينا أن ندعمه بكل الوسائل، لأنه هوية أردنية تُصدَّر إلى جميع أنحاء العالم».

وإلى أن تتوافق الحلقات الإنتاجية والحكومة على صيغة تحمي المستهلك من غلاء الأسعار، وتحافظ، في الوقت ذاته، على صناعة وطنية مهمة من هجران أهلها لها، يبقى ازمقنا في أرضه يحنو عليها و تحنو عليه، فيما يلوح في أفقه هاجس يؤكد أنه سيهجر أرضه عندما تلوح «صفقة بيع جيدة». ■

مراحل عصر الزيتون

عصر الزيتون، بحسب مسؤول معصرة شركة العليا للصناعات محمد جميل الجزازي، يمرّ آلياً بالمراحل التالية:

1- يتم غسل الزيتون في ما يسمى بـ«حوض الزيتون».

2- يفصل الورق عن الثمر باستخدام ما يسمى «شفاط الورق» الذي يطرد ورق الزيتون إلى مكان مخصص خارج المعصرة.

3- يمر الزيتون في الجاروشة التي تطحن الثمرة والبزرة.

4- يذهب الزيتون المجروش إلى حواضن الزيتون التي تعجنه على درجة حرارة 30 درجة مئوية مدة 45 دقيقة.

5- يذهب عجين الزيتون الساخن إلى المكبس الذي يفصل الماء عن الزيت، وما ينتج من مادة صلبة يصبح الجفت.

6- في المرحلة السابقة يفرز الماء عن الزيت بنسبة 50 في المئة فقط، لذا يذهب العجين إلى مرحلة فرز أخرى تفصل تماماً الزيت عن الماء، ويخرج كل منهما من أنبوب، الماء الذي يخرج هنا يسمى «الطرطب».

7- يعبأ الزيت في تنكات. ■

المساحة المزروعة بالزيتون
تقدَّر المساحة الإجمالية المزروعة بالزيتون في الأردن بنحو 1,276 مليون دونم، موزعة على النحو التالي: - 77 في المئة تقع في المناطق البعلية، ومعظم أشجار الزيتون المزروعة بها من أصناف مختلفة لأغراض إنتاج الزيت أو ثنائية الغرض (الزيت والتخليل)، وجزء قليل منها لأغراض التخليل فقط. تمتاز زراعة الزيتون في هذه المناطق بوجود أكثر من صنف من أشجار الزيتون على مستوى المزرعة الواحدة. - 23 في المئة منها تقع في المناطق المروية (تحت الري الدائم)، ومعظم الأصناف المزروعة بها من الأصناف ثنائية الغرض (الزيت والتخليل)، أو الأصناف الخاصة بالتخليل.

زيت الزيتون: الاستيراد والتصدير 2003-2008

العام	الإنتاج (طن)	الكمية المستوردة (طن)	الكمية المصدّرة (طن)
2003	17955	00	2046
2004	25875	11	2783
2005	17458	22	2756
2006	23470	0	2528
2007	18362	0	2196
2008	11292	1680	1639
المعدل	19069	285,5	2325

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الأفراد والاستهلاك	
60 ألف أسرة	عدد الأسر العاملة في زراعة الزيتون.
3,5 كيلو غرام	متوسط استهلاك المواطن الأردني سنوياً من زيت الزيتون.
المَعاصر	
104	عدد المعاصر المتوافرة في الأردن لغاية العام 2006.
267,3 طن/ الساعة	الطاقة الإنتاجية للمعاصر الحديثة المتوافرة.
الأراضي المزروعة بالزيتون	
1,2 مليون دونم	مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون.
979,4 ألف دنم	مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون المثمرة.
221,7 الف دنم	مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون غير المثمرة.
71 في المئة	نسبة المساحة المزروعة بأشجار الزيتون غير المثمرة من المساحة المزروعة بالأشجارالمثمرة.
34 في المئة	نسبة المساحة المزروعة بأشجار الزيتون من كامل المساحة المزروعة في الأردن.
المواصفات الصحية	
9- 10في المئة	نسبة الدهون المشبعة الموجودة في زيت الزيتون الأردني، وهي نسبة متدنية جداً.
12- 16في المئة	النسبة العالمية للدهون المشبعة الموجودة في زيت الزيتون.
سنوات تطور إنتاج زيت الزيتون	
2000	وصل الأردن مرحلة الاكتفاء الذاتي من مادة زيت الزيتون .
2000	تحول الأردن من بلد مستورد إلى بلد مصدر لزيت الزيتون.
2002	انضمام الأردن إلى المجلس الدولي لزيت الزيتون وتوقيع الاتفاقية الدولية لزيت الزيتون وزيتون المائدة.
2003	تأسيس الشركة المتحدة لتسويق زيت الزيتون وتضم 33 مساهماً من أصحاب المزارع والمعاصر في المملكة.
2004 – 1990	ازدياد المساحة المزروعة بالزيتون بمقدار 193 في المئة، وازدياد استعمال الأسمدة الكيماوية والعضوية وإدخال أساليب الإدارة الحديثة وزيادة الاعتماد على المكافحة المتكاملة وبداية الاتجاه نحو إدخال القطاف الآلي.

أصناف الزيتون في الأردن

يتميز قطاع الزيتون في الأردن بعدد كبير من الأصناف التي تتباين في صفاتها واستعمالاتها، يبلغ عدد الشائع منها زهاء عشرين صنفاً، وهي تضم إلى جانب الأصناف البلدية، أصنافاً تعد دخيلة وأصولها من دول أخرى، وفقاً لنشرات صادرة عن وزارة الزراعة. من أبرز هذه الأصناف:

النبالي البلدي: من أشهر الأصناف المحلية، ويتميز بثمرة بيضاوية مستطيلة منبسطة في أحد جانبيها ومنتفخة في الجانب الآخر، ومتوسط وزنها 4 غم. يمكن استعمال هذا الصنف لأغراض التخليل عند القطف المبكر، وتصل نسبة الزيت فيه إلى 24 في المئة ضمن الزراعات البعلية.

الرصيعي: ويطلق على بعض سلالاته نبالي محسن، وهو من الأصناف ثنائية الغرض، ذو ثمرة مستديرة كروية يصل متوسط وزنها إلى 4,5 غم تقريباً، يصلح لأغراض الكبيس الأخضرُ إذا ما قُطف مبكراً، والأسودُ في وقت لاحق، وتصل نسبة الزيت في ثماره إلى 16 في المئة.

نصوحي جبع: الثمرة كبيرة وطويلة، وتتميز بأنها ذات لب غزير وقشرة رفيعة جداً. يعد هذا الصنف من الأصناف المناسبة للتخليل الأخضر والأسود (لأغراض الكبيس). وقد سميت هذه الثمرة على اسم المؤرخ الفلسطيني نصوح الطاهر، و جبع قرية تقع قرب جنين .

الصوري: ذو ثمرة بيضاوية مستديرة وقصيرة، ومتوسط وزن الثمرة 2,5 غم وقد يصل وزنها إلى 3,5 غم. اللب غزير رقيق القشرة، وهو صالح للكبس الأسود، ويحتوي على نسبة زيت تصل إلى 25 في المئة، وينتشر هذا الصنف بكثرة في فلسطين.

أصناف ذات أصول خارجية

جروسادي (إسباني الأصل): ذو ثمرة متوسطة إلى كبيرة الحجم يصل وزنها إلى 7 غم، يصلح بشكل رئيس لأغراض الكبيس، ويصل متوسط نسبة الزيت فيه إلى 18 في المئة، تصلح أشجار هذا الصنف للزراعة في المناطق البعلية ذات المعدلات العالية من الأمطار.

تلمساني (جزائري الأصل): ذو ثمرة صغيرة إلى متوسطة الحجم، يصلح للتخليل الأخضر والأسود بدرجة متوسطة، ومتوسط نسبة الزيت فيه 16 في المئة.

كوراتينا (إيطالي الأصل): ذو ثمرة صغيرة إلى متوسطة الحجم يصل وزنها إلى 4 غم، يستعمل بشكل رئيس لأغراض الزيت، وتصل نسبته إلى 20 في المئة، ولا ينصح باستعماله لأغراض التخليل. يصلح للزراعة في المناطق المروية أو البعلية عالية الأمطار، ويعرف هذا الصنف بغزارة إنتاجه.

باروني (تونسي الأصل): ثمرة كمثرية مقلوبة كبيرة الحجم قد يصل وزنها إلى 7 غم. ثماره ذات لون أحمر نبيذي عند النضج، يصلح للتخليل الأخضر، ومتوسط نسبة الزيت في ثماره 18 في المئة.

ويندوز 7 «المقرصَن» في الأسواق:

«مصدر قلق» لميكروسوفت

علا الفرواتي

على رصيف في شارع الأمير محمد بوسط البلد في العاصمة عمان، تمتدّ بسطة كبيرة، تضم في ما تضم أقراصاً مدمجة لأغان وأفلام عربية وأجنبية، وإلى جانب البسطة مذياع قديم يبث «اسمع بس اسمع»، وهي أغنية غجريّة أضحت مشهورة. بين الأفلام الرديئة وأقراص أفلام الكرتون، وكلّها «مزوّرة»، يضع صاحب البسطة العشريني أقراصاً في شكل منفصل عن غيرها، وعليها لافتة تقول: آخر إصدارات **ويندوز** تضم إصدار شركة ميكروسوفت الأخير **ويندوز 7**.

شاب جامعي عرف نفسه باسم رامز ابتاع واحداً من تلك الأقراص، ودفع للبائع ديناراً واحداً. «سمعت أنّ هذا البرنامج جيد جداً، وأحسن من سابقه، لذا سأضعه على جهاز الكمبيوتر اليوم». ويضيف: «طبعاً لا أستطيع شراء النسخة الأصلية، وحتى لو استطعت، لن أدفع 100 دينار ثمنها وأنا أستطيع شراءها بدينار واحد».

ورغم إقراره أنّ استخدام النسخة المقلدة لـ **ويندوز** «غير مريح»، بخاصة أن النظام قد «ينهار» أو **crash** أكثر من مرة، إضافة إلى أنه لا يستطيع الاستفادة من بعض البرامج على موقع ميكروسوفت التي لا يمكن تحميلها إلا إذا كان نظام التشغيل أصلياً، إلا أنه يرى أنّ الفرق الشاسع بين سعر النسخة الأصلية والنسخة المقلدة يجعل شراء الثانية مغرياً رغم عيوبها.

سرقة البرمجيات ليست قصة جديدة، وهي مصدر قلق لـ **ميكروسوفت**، بحسب مدير العمليات في شركة **ميكروسوفت** كيفن تيرنر. نسخ **ويندوز** المُقرصنة توافرت في الأسواق قبل أن تطلق الشركة هذا المنتج رسمياً في الثاني والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2009.

ويؤكّد تيرنر في مؤتمر صحفي عقدته الشركة في الأردن مؤخراً، أن النسبة العالمية لسرقة برامج **ميكروسوفت** هي 50 في المئة، والشركة، بحسب تيرنر، تعمل جاهدة وبشكل متواصل مع شركائها في مختلف البلدان على حل هذه القضية.

وعند سؤاله كتنفيذي في **ميكروسوفت** عن القرصنة والتي تكلف شركته مئات الملايين سنويا من دخل متوقع يؤكد تيرنر أن القرصنة هي أيضا مضرة للنشاط الذهني للعاملين في في حقل تكنولوجيا المعلومات ويؤكد أن «سرقة البرمجيات لا تضرنا كشركة فحسب، بل هي مضرّة للمبدعين والرياديين وأي شخص يرغب في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية».

وأضاف:«هي أيضا عقبة في طريق المبدعين تصيبهم بالإحباط».

ورغم أن نسبة القرصنة في المملكة تفوق النسبة العالمية –التي تبلغ 50 في المئة- بثماني نقاط، إلا أنّ تيرنر يرى أن الأردن قطع «شوطاً طويلاً في مكافحة القرصنة»، بخاصة أنّ المملكة تتمتّع بنسبة قرصنة أقل مقارنة بدول المنطقة.

مدير عام **ميكروسوفت** الأردن زيد شبيلات يبيّن أنّ نسبة القرصنة في الأردن هبطت نقطتين خلال العام الماضي، ووصلت النسبة إلى 58 في المئة ورغم أنها فوق المعدّل العالمي إلا «أن الشركة تتعاون مع الجهات المعنية لخفض النسبة».

ويؤكّد أنّ تطبيق قوانين حماية الملكيّة الفكريّة الصارمة ستنعكس بشكل كبير وإيجابي على الاقتصاد المحلّي، وستجذب الاستثمارات الخارجيّة وتخلق فرص عمل «للشباب الأردني المبدع».

دراسة للهيئة العالمية لمنتجي برامج الكمبيوتر التجارية العالمية **BSA** بالتعاون مع الشركة الاستشارية العالمية **IDC** أظهرت أنّ قيمة الخسائر التي نجمت عن قرصنة البرمجيات في المملكة ارتفعت إلى 22 مليون دولار العام الفائت، مقارنة بـ20 مليون دولار العام 2007، فيما بلغت الخسائر المسجلة في العام 2006 حوالي 19 مليون دولار.

وسجّلت مستويات القرصنة، وفق الدراسة نفسها، خلال العام 2007 نسبة 60 في المئة، مقارنة بنسبة 61 في المئة في العام 2006، و63 في المئة خلال العام 2005، ما يعني أنّ النسبة في انخفاض مطّرد.

IDC كانت كشفت في دراسة أعلنت عن نتائجها في أوائل العام 2008 أنّ تقليل حجم القرصنة بمقدار 10 نقاط خلال الأعوام الأربعة المقبلة على أجهزة الكمبيوتر الشخصية في المملكة سيثمر عن توفير 436 فرصة عمل جديدة، وتحقيق 14 مليون دولار على عائدات الضريبة، وتحقيق نمو قدره 47 مليون دولار للاقتصاد.

وإلى أن تتمكّن الحكومة من السيطرة على هذه الظاهرة، سيبقى رامز وغيره من الشبان ذوي الدخول المحدودة يحجون إلى وسط البلد لشراء البرمجيات والأفلام وغيرها من منتجات التكنولوجيا «اللّي على قدّ الجيبة». ■

أجهزة صديقة للبيئة

Solar Window Light : لمبة شمسية

إذا كنت تبحث عن لمبة صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية المحمولة الخفيفة التي يمكنك تعليقها، أو لصقها، في أي مكان، فإن هذه اللمبة مثالية، حيث إنها تعلق على أي نافذه كونها مصممة مع لوحة شمسية على الزجاج حتى يمكنها تلقي الضوء وإعادة شحن البطاريات الداخلية. في المساء يتم تشغيل الضوء، وسيكون لديك ضوء مفيد لأكثر من 8 ساعات. اللمبة مثالية للغرف والقوارب والسيارة وحتى الحمامات. ■

Hybrid 600: رفاهية صديقة للبيئة

أطلقت شركة **لكزس** التابعة لمجموعة **تويوتا** اليابانية مؤخراً طرازها الجديد **إل إس 600 هايبرد**، وهي سيارة تحظى بتكنولوجيا الاقتصاد في الوقود، إلى جانب قلة انبعاثاتها الكربونية المعتمدة على قوة البطارية في توليد الطاقة.

يستطيع المحرك الجديد في **إل إس** والمؤلف من 8 أسطوانات الانطلاق بها من الصفر إلى سرعة 40 كم في الساعة، كما يستطيع توفير 30 في المئة من الوقود المستخدم.

في السيارة الجديدة أسطوانات مهواة لعجلاتها الأمامية وأسطوانات عادية لعجلاتها الخلفية، فضلا عن نظام متطور للفرامل يشمل مانع انغلاق المكابح **ABS**، ونظام **EBD** لتوزيع الكبح إلكترونياً، وفرامل طوارئ لدعم المكابح في الحالات القصوى. وتحتوي **LS** على كمبيوتر رحلات، وكروز كنترول، ومرايا خارجية وداخلية بتقنية **كروماتك**، وحاجب خلفي كهربائي، كما أضيف إليها نظام موسيقى من شركة **مارك ليفنسون**، وأكياس هواء أمامية وجانبية للسائق والراكب الأمامي، فضلا عن **باركترونك** مزدوج أمامي وخلفي وخمسة أحزمة أمان بثلاث نقاط تثبيت. ■

آيسر Acer S243HL: نحافة خضراء

تعدّ التكنولوجيا هذه الأيام مصدراً مهما للتفاخر الاجتماعي. وإحدى أهم أدوات التكنولوجيا التي تثير التفاخر هي تلك الشاشات التلفزيونية النحيفة والكبيرة.

لماذا لا تكون هذه التكنولوجيا صديقة للبيئة أيضا؟ **آيسر** أطلقت أخيرا شاشات الكريستال السائل السوبر نحيفة لا يتجاوز سمكها 15 ملم. الشاشة خالية من الزئبق وتستخدم طاقة أقل بنسبة 63 في المئة مقارنة مع غيرها من الشاشات من هذا الحجم. التكنولوجيا الخضراء المستخدمة في التصميم لا تعني عدم وجود تباين عال يجعل الشاشة مثالية أيضاً لتحرير الفيديو وتصميم الرسوم البيانية، أو اللحاق بالركب في برامج التلفزيون. ■

ArmorLite EcoSafety: الكسر الآمن

مصابيح الفلورسنت وسيلة مهمة لتوفير الطاقة مع الإضاءة. لكن هناك مخاوف ترافق استخدامها.

حيث إن أضواء النيون هشة للغاية وغالبا ما تنكسر، وعندما تفعل ذلك، لن يكون لديك زجاج محطم فقط، بل الزئبق أيضا، وكلاهما يمثلان مشكلة كبيرة، بخاصة إذا كان لديك أطفال.

طلاء **ArmorLite EcoSafety** يحل كل من هذه المخاوف، فضلاً عن جعل المصابيح تبدو بصورة أجمل. لمبة **ArmorLite** تبدو وكأنها لمبة متوهجة، ولكن جميع شظايا الزجاج المكسور والزئبق تبقى بأمان داخل الجلد في حال تعرضت للكسر. ■

تحذيرات: البنزين الخالي من الرصاص أقل أمناً

علا محمد

رغم مضي نحو عامين على قرار «تاريخي» للأردن في التحول إلى البنزين الخالي من الرصاص، جددت جمعية البيئة الأردنية تحذيرها من استخدام المادة التي استُبدلت بالرصاص، وهي مركب الإيثير ميثيل ثالث البوتايل **MTBE**، لأنها «مسرطنة».

رئيس الجمعية أحمد الكوفحي يحاول قيادة «صوت المجتمع» للاحتجاج مرة أخرى على استخدام هذه المادة التي ترفع أوكتان البنزين، ترفع فعالية الاحتراق وسرعته، عوضاً عن استخدام الرصاص الذي ثبت بشكل قاطع إنه يسبب السرطان.

من جهة أخرى، تصر وزارة البيئة أن استخدام **MTBE** آمن، بخاصة أن الوزارة تأكدت من أن خزانات البنزين «لا تسرب».

وزير البيئة خالد الإيراني يرى أن «هذا الموضوع منتهٍ»، مؤكدا أن الوزارة اتخذت جميع الإجراءات التي تضمن عدم تلوث البيئة جراء استخدام هذه المادة التي تكلف سنويا مليون ونصف المليون دينار، زيادة عن استخدام الرصاص في رفع أوكتان البنزين، هو يفضل عدم المضي في التعليق على الموضوع.

الكوفحي يتمنى لو لم تقم الحكومة بالموافقة على تنسيب وزارة البيئة باستخدام **MTBE**، بل يذهب إلى عدّ الرصاص أكثر أمناً من هذه المادة، مشيرا إلى أن «مركب مثيل ثالثي بوتيل الإيثر **MTBE** الكيميائي خطير، وقد يتسبب في الإصابة بالسرطان ويعرض البيئة والإنسان لأخطار جمة»، مؤكدا أن المملكة تفتقر للبنية التحتية اللازمة للحيلولة دون تسرب هذه المادة السامة.

ويبين أن الجمعية حذرت الحكومة من مغبة التحول إلى الوقود الخالي من الرصاص قبل تجهيز جميع محطات الوقود بالتكنولوجيا اللازمة لذلك، معتبرا أن «هذه الإضافات مضرة كالوقود المحتوي على الرصاص، إن لم تكن أكثر ضرراً».

جمعية البيئة الأردنية تعتقد أن الواقع في الأردن يدعو إلى القلق نظرا لخطورة استخدام مادة **MTBE**، وذلك لسهولة وصولها إلى الإنسان لأسباب منها عدم وجود رقابة صحية أو بيئية أو تشريعية تتعلق بهذه المادة، إضافة إلى عدم تأهيل المرافق والبنى التحتية للمنشآت التي تتعامل مع هذه المادة مثل مصفاة البترول و محطات الوقود والتوزيع ووسائل نقل المحروقات.

تعزى خطورتها على صحة الإنسان، بحسب الكوفحي، لكونها تنتقل بسهولة وبشكل مباشر للعاملين في أي من المرافق من خلال الملامسة أو الاستنشاق، مؤكدا أنها «مادة خطيرة جدا»، بخاصة إذا تسربت إلى الموارد الطبيعية في الأردن، وأهمها موارد المياه الجوفية، والموارد الزراعية ومياه الشرب ثم وصولها إلى الإنسان.

جمعية البيئة تصرّ على فتح هذا الموضوع مرة أخرى، وقامت بإرسال مذكرة إلى رئيس الوزراء تذكر بالآثار السلبية للمادة على البيئة وصحة المواطنين، مبينة في مذكرتها أن انتشار مادة **MTBE**، في عوادم السيارات، وبخاصة السيارات القديمة التي لا يتم فيها احتراق كامل للوقود، يساعد على تطاير المادة في الهواء ثم وصولها إلى الإنسان عن طريق التنفس أو مع الماء.

يشير الكوفي أيضاً، إلى عدم الوعي الكافي لدى العاملين في صيانة السيارات في الكراجات، حيث يقومون مثلاً باستخدام البنزين المحتوي على المادة في غسل الموتورات، وهذا يؤدي إلى الاتصال المباشر مع المادة عن طريق الملامسة والاستنشاق.

فضلاً عن ذلك، يجري التخلص من البنزين المستخدم في الكراجات بطرق عشوائية تسهل وصوله إلى المجاري ثم محطات التنقية، ومنها إلى الأراضي الزراعية، ثم وصولها إلى الإنسان من خلال تلوث التربة والمياه.

المدرس في كلية الزراعة في الجامعة الأردنية سيد خطاري، أكد في تصريحات صحفية أن لهذه المادة تأثيرات سلبية في المياه الجوفية والبيئة، مشيرا إلى أنه تم تشكيل هيئات علمية استشارية كبرى في الولايات المتحدة الأميركية لمناقشة الأضرار والأخطار الناتجة عن استخدامها وطرائق الحماية، إضافة إلى الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية المجتمع منها، بخاصة بعدما ثبت عدم قابليتها للتحلل البيولوجي، وتأثيرها الخطير على المياه الجوفية والبيئة.

وبين أن بعض البلدان أوقفت استخدام هذه المادة لعدم تمكنها من السيطرة على أضرارها، فضلا عن التكلفة المالية العالية لمعالجة الأضرار الناجمة عن استخدامها.

معظم البلدان الأوروبية والولايات المتحدة التي منعت استخدام هذه المادة تستخدم الإيثانول المستخرج من الذرة. استخدام الايثانول طرح كبديل عن **MTBE**، لكن سعره المرتفع، الذي يصل إلى أضعاف سعر **MTBE** جعل الحكومة الأردنية تصرف النظر عنه.

وزير البيئة قال إن استخدام الإيثانول سيرفع سعر البنزين إلى مستويات لن يتحملها المواطنون الذين استاءوا أصلا من رفع الحكومة دعمها عن المشتقات النفطية.

الكوفحي يرى أن الحكومة ستدفع الفرق في المستقبل القريب على فاتورة المواطنين الصحية، والتي سترتفع بشكل كبير ومباشر بسبب استخدام **MTBE**. ■

Signature Luxurious Offices

تدعوكم للمبادرة بحجز مواقع مكاتبكم و معارضكم التجارية المميزة
في قلب مشروع العبدلي والمطل على مركز البوليفارد.

- كفاءات وخبرات متميزة في المجال العقاري
- الحلول العملية لرفاهية عالية
- المساحات المريحة وبمواقع استراتيجية مميزة
- الخدمات الإدارية المتكاملة

- مساحة البناء ٢٠,٠٠٠ (م٢)
- مواقف سيارات تتسع ٢٢٠ موقف
- ٦ طوابق مكتبية متكاملة
- طابق تجاري استراتيجي

- موعد التسليم : كانون الأول ٢٠١٠

Developed by:

FIRSTJORDAN

ArabCorp عرب كورب

Signature
Luxurious Offices

T +962 6 5005080 F +962 6 5005088 P 3268 Amman 11180 Jordan

صُوَرُ القدس في الرواية العربية

فيصل درّاج

يحتفي العرب والمسلمون العام الجاري بالقدس رمـزاً دينياً كونياً، وامـتـداداً للحضارة العربية-الإسلامية، كما يحتفلون بها عاصمة للثقافة العربية 2009. ثلاث روايات تصف القدس بأشكال مختلفة.

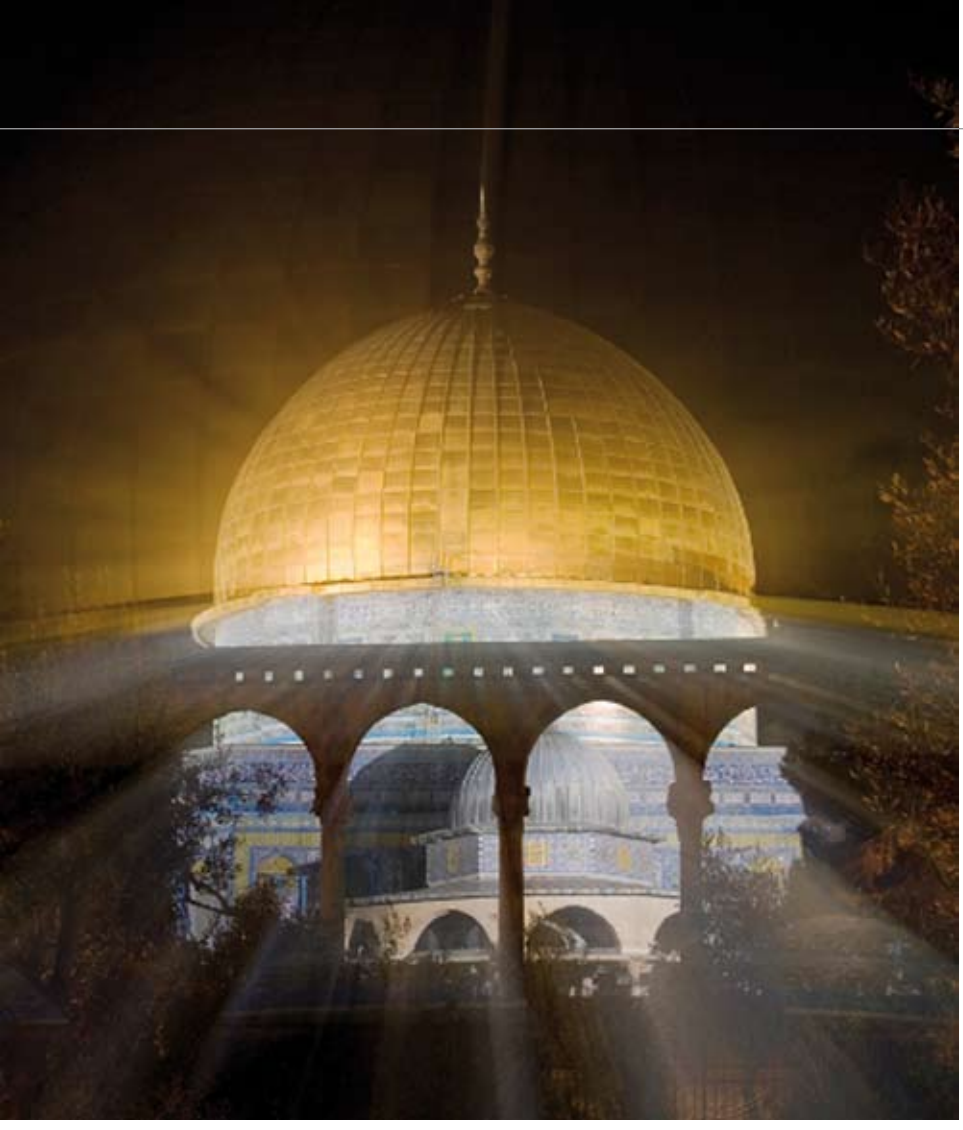

سوناتا لأشباح القدس

بعد أن أنجز الـروائـي الجزائري واسيني الأعـرج، عمله الكبير **الأمير** الـذي سـرد فيه بمنظور جديد، سيرة عبد القادر الجزائري، أنجز العام الجاري عملاً موازياً عن مدينة القدس. بنى الروائي المدينة من مواد مختلفة: التاريخ الذي يذهب إلى العام 1948 ويتجاوزه، ولغة الرسم المحتشدة بالنور والظلال، ولغة الموسيقا التي ترسم الحنين وخفقان الروح، والنثر الذي ينطق أطياف القدس وتنطق به، والحكاية الأصلية التي تسرد أقدار فلسطيني ينتسب إلى القدس ويموت في الغربة.

بنى الـروائـي عمله على «روح مقدسية الأصل»، قادها المنفى الفلسطيني إلى نيويورك واسـتـقـرت فيها، وعملت فـي مـجـال الرسم واشتهرت، إلى أن وافاها السرطان. وقع الروائي على منظور رومانسي، جمع بين الحنين والموت والفن، إذ في ساحة اللوحة الفنية ما يستدعي ملامح القدس ويحفظها من الضياع، وما يوقظ ذكريات عن «قدس عربية» سكنها الفلسطينيون قبل الرحيل القسري الطويل. ومع أن في الحنين ما يطلق أسى واسعاً، فإن الموت في المنفى يعطي الأسـى أبعاداً تراجيدية شاسعة. أنتج واسيني، روائياً، مأساة القدس والفلسطينيين محاذراً الوقوع في «الميلودراما»، أو في «أدب الدموع»، الذي يلائم غريباً مات في المنفى، ويلبي أقداراً فلسطينية تعرف من أي جاءت ولا تعرف أين تموت.

أقـام الـروائـي عمله على معرفة واسعة بموضوعه وبـالأدوات الفنية التي صاغه بها. فهو عارف ودقيق المعرفة بالقدس وتاريخها وأحيائها، وبكل ما يجعلها جديرة بـ«مدينة اللّه»، التي اختلف إليها الأنبياء والصالحون، وهو ملمّ دقيق الإلمام بمعنى الرسم ودلالات اللون وبالموسيقا وطبقات الصوت، دون أن يفرد مساحة للروائح المختلفة ودلالتها. ومع أنه حاذر ألاّ يقع في الخطاب الأيديولوجي البسيط، فقد أدرج في عمله برهافة كبيرة، معنى الوطن والمنفى ولا إنسانية المشروع الصهيوني، الذي يعارض، شكلانياً، النازية، ويتساوى، عملياً بها، كما جاء على لسان شخصيات الرواية. مع ذلك فالواضح في عمله الفني المركب قائم في «قـدر الإنسان الفلسطيني»، الـذي يحيل على شخصيات مأساوية المصير. اشتق الأعرج من شخصياته الجميلة معنى القدس وعطف أقدارها، متوسلاً الفن، على أندلس بعيدة. ولهذ يأتي موت الإنسانية الفلسطينية، في منفاها البعيد في نيويورك، تعبيراً عن «قدس عربية محتضرة» تقرضها الإجراءات الإسرائيلية يوماً بعد يوم، كما لو كان مصدر القدس قد التبس بمصير أبنائها الفلسطينيين.

كتب الروائي عن القدس: «القدس خبز اللّه وماؤه»، ويبدو أن قدسية المدينة لا تمنع عنها الذهاب إلى مستقبل شحيح الضوء.

واسيني الأعرج: سوناتا لأشباح القدس، دار الآداب، بيروت، 2009، 566 صفحة

مدينة اللّه

كتب الـروائـي الفلسطيني حسن حميد بدوره رواية عن المدينة المقدسة، كما خلقها اللّه وأرادتها «الروح الفلسطينية». اشتق عمله من منظور «أدب المضطهدين»، الـذي يجعل من «المفقود» آية في الجمال، ويثق أنه راجع إلـى أهله بعد حين. ولعل هـذا المنظور هو الذي جعل من «الجمال الكامل» قواماً للمدينة ولأهلها: فهي جميلة بنباتاتها وبأهلها وبهوائها وبإرثها التاريخي وبحواريها القديمة وبالمخيمات المحيطة بها، وجميلة بهؤلاء «الغرباء»، الذين يفدون إلى المدينة، من أجل الزيارة ويقعون في سحرها الأخّاذ.

اتكأ الروائي في عمله على معرفة بالقدس وتاريخها: أبوابها، أسوارها، معابدها، أسواقها،

اشتق الأعرج من شخصياته الجميلة معنى القدس وعطف أقدارها، متوسلاً الفن، على أندلس بعيدة

أزياء أهلها، نباتاتها، وأسوارها الغامضة التي تلتبس بالضوء واللون والهواء وذلك العبق، الوافد من التاريخ والأرواح المقدسة في آن. أراد الروائي أن يعطي وثيقة تاريخية - تربوية، فرسم مدينة جميلة منتهكة، وفلسطينيين يحاصرهم الموت البطيء ويمارسون بطولة البقاء.

ربط حميد، بشكل إيقاعي، بين دلالة المكان وجمالية العاطفة الإنسانية

دفع المنظور التربوي، الإيماني الروائي، إلى ثنائيات باترة: وجهها الأول الفلسطيني - المقدسي المتوّج بالطيبة والكرم والشجاعة والسخاء والجمال والنبل؛ ووجهها الآخر الصادر عن المحتل الصهيوني - أو «البغّالة» بلغة المؤلف، المصنوع من القبح والشر والإجرام والعدوان.

وضع حسن حميد في مواجهة **مدينة الله** مدينة أخرى هي «مدينة الشيطان». ولعل هذه الثنائية، المدفوعة إلى آخرها، هي التي وضعت في الرواية خطاباً أيديولوجياً مباشراً يكشف عن الصهيونية في ممارستها العملية، أو في تلك الصيغة الظالمة عن «الجلاد والضحية»، حيث الأول يريد موت الثانية لا أقل، وحيث الضحية تقاتل وتصبر وتقاوم، مستنجدة بالإرادة وأطياف «الحق» التي لا تخيب أحداً.

ربط حميد، بشكل إيقاعي، بين دلالة المكان وجمالية العاطفة الإنسانية، إذ بين كل مكان ومكان صورة لإنسان جميل، وبين كل مسافة وغيرها قصة حب قادمة أو آفلة. وحاول تخفيف الخطاب الأيديولوجي متوسلاً عنصرين: تقنية الرسائل، التي يتبادلها «روسي عادل» مع أستاذه في تبرسبوغ، ووصف القدس على لسان الشخصية الرئيسية: «الروسية...».

حسن حميد: مدينة الله،
المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،
2009، 452 صحفة.

مصابيح أورشليم

كما في أعماله الروائية الأخرى، ارتكن العراقي علي بدر في روايته هذه، إلى تقنية البحث في سيرة إنسان «مضى» وبنائها روائياً. آثر، هذه المرة، أن يرافق إدوارد سعيد، حين زار القدس، بعد اتفاق أوسلو، و«تفرج» على بيت أهله القديم، وسار في شوارع مدينة «عابسة»، تختلف كلياً عن مدينة نيويورك المفعمة بالألوان.

كتب الروائي، في مستهل عمله، عن صورة القدس، التي يمليها وعي إنسان فلسطيني عاش في العراق وامتلأ بفكرة المنفى، مفترضاً أن وطنه الحقيقي قائم في القدس، وأن في الكتابة عنها ما يحمله إليها أو يحملها إليه. ولعل وعي الانتماء إلى مدينة لا تشبه غيرها، وقد تناءت وابتعدت، هو الذي يجعل الوعي الفلسطيني يراها كما يجب أن يراها فهي: «الحلم.. والكل يبحث عنها... هي اليوتوبيا التي لم تتحقق ولن تتحقق أبداً ما دام أن خيالها أكبر من واقعها».

غير أن قصد الروائي لا يتعين بالفصل بين مدينة الأحلام ومدينة الواقع، إنما ينطلق من منظور إدوارد سعيد، الذي وُلد في «المدينة العظيمة»، وسعى إلى تقويض الرواية الإسرائيلية عن القدس برواية فلسطينية، أو برواية حقيقية، تهتك الزيف الأيديولوجي الصهيوني. فقد قدّم الأدباء الإسرائيليون أكثر من رواية عن القدس، حال عاموس عوز وديفيد غروسمان وديفيد شاحور وإبراهيم بين شيرا وزويا شيليف.. بيد أن هذه الروايات، كما القصائد التي تناظرها، كولونيالية الرؤية والتصوّر، قرأت المدينة كما أرادتها الرغبات الصهيونية، ولم تقرأها في تاريخها وحقائقها الفعلية. ولهذا فإن الأخذ بمنهج إدوارد سعيد، القائم على التفكيك وإزاحة القول المسيطر عن مكانه، يسمح ببناء رواية أخرى، لا تفرضها القوة في الكتابة وخارجها، بل تأتي من روايات اللاجئين والمطرودين والمنفيين والمغيبّين والمهمَّشين.

أقام علي بدر عمله على «رواية الحق» التي تطرد غيرها، وعلى جدل المركز والهامش، الذي تبدّل الحركة الروائية علاقاته. ولهذا يبدو إدوارد سعيد، للوهلة الأولى، زائراً هامشياً في مدينته القديمة، ويصبح مركزياً ومركز القول حين يبدأ بالحديث مع آخرين عن مدينة وُلد فيها وعَرف تفاصيلها وأدرك في أحوالها الفرق بين السطح المصنوع والجوهر الحقيقي.

أقام علي بدر عمله على «رواية الحق» التي تطرد غيرها، وعلى جدل المركز والهامش.

إذا كانت القوة قد جاءت بـ«أورشليم»، فإن التاريخ العربي هو الذي أنتج مدينة القدس. حين يقول بطل الأديب الإسرائيلي يهودا عميخاي: «كل الأجيال التي سبقتني منحتني شيئاً كي أقيم في أورشليم»، يرد عليه إدوارد سعيد: «أسأل إن كان السيد عميخاي يعرف آل الدجاني من قبل؟ أو يعرف آل وديع.. إن كان السيد يذهب إلى حارة الأرمن، أو يذهب إلى كنيسة مار يعقوب.. «. يقول الأول ما أراده انتصاره أن يقول، ويقول الثاني ما عاشه وورثه من عائلته وأجداده.

قدم علي بدر صورة إدوارد سعيد في القدس، وصورة القدس في إهاب إدوارد سعيد. ■

علي بدر: مصابيح أورشليم،
المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،
2009، 336 صحفة

مآلات الماركسية بعد سقوط جدار برلين

فيصل درّاج

عشرون عاماً مضت على سقوط «الجدار الشهير»، الذي فصل بين برلين الشرقية وبرلين الغربية، مشيراً إلى معسكرين متناقضين: الاشتراكية والرأسمالية. ما هي أحوال العالم في مرحلة ما بعد الشيوعية، وهل انتهت الماركسية إلى هزيمة أخيرة؟ ثلاثة كتب تجيب عن السؤال بأشكال مختلفة.

التعقيد: عودة نقدية إلى الشيوعية

تأتي أهمية هذا الكتاب من قيمة كاتبه، كلود لوفور، فهو مؤرخ فرنسي مرموق، أصدر دراسة رائدة عن مكيافيللي، وهو يساري قديم تروتسكي الميول، ورفيق مثقفين فرنسيين شهيرين قاسموه أفكاراً كثيرة مثل: جان بول سارتر، ميرلو بونتي وهنري لوفنر.

يصرّح عنوان الكتاب **التعقيد** بأطروحته الأولى التي ترفض «دراسات ساذجة» فسّرت سقوط الاشتراكية بأوهام الماركسية، التي «تعاند الطبيعة الإنسانية»، مستعيضاً عن تفسير أحادي البعد بجملة من الأسباب المعقّدة، تتضمن الإرادوية، فقد تجاهل لينين زعيم الثورة الروسية طبيعة مجتمعه «ما قبل الصناعية»، وعدّه ملائماً ملاءمة كاملة لثورة اشتراكية تحرق «المراحل»، كما يقول الكتاب، ثم أتى ستالين، الذي لا يتمتع بمواهب لينين المتعددة، ببيروقراطية باترة، تعالج أخطاء «الرفاق» بأحكام الإعدام، وتختصر ثراء الماركسية إلى جمل «لاهوتية» فقيرة. وإذا كانت إرادوية زعيم الثورة البلشفية قد تجلّت بفرض ثورة اشتراكية على مجتمع زراعي، فقد أخذ ستالين بإرادوية أكثر عسفاً تعتقد أن «الكادر الشيوعي»، المتحصّن بـ«نظرية علمية»، قادر على إنجاز كل ما يريد. انتقل ستالين من «حيّز المغامرة» إلى «لاهوت الخلق الإنساني». وعن هذه «النزعة الإنسانية»، التي تحتفي بقدرات الإنسان وتقمعه، صدر «الإرهاب الكبير»، الذي استأنف «إرهاب الثورة الفرنسية».

تدور الأطروحة الثانية، حول «الفرضيات الفكرية»، التي ساوت بين الماركسية والوهم، ويدافع الكتاب عن فكرة الاشتراكية وعن الملايين التي قاتلت من أجل «حلم إنساني نبيل». «المشروع الاشتراكي»، كما يرى المؤرخ، لا علاقة له بالنظرية، بل بالممارسات الاستبدادية، التي أخذ بها النظام الستاليني في روسيا، وأعطاها طابعاً كونياً ألزم به الحركة الشيوعية كلها. عاد المؤرخ إلى التاريخ القيصري، الذي سبق الثورة، مبيّناً أن الستالينية لا تشكل تجسيداً للماركسية، بل تمثّل «قيصريّة متجددة» عثرت في الماركسية على أيديولوجيا تبرّرها، تقول بـ«انحلال الطبقات، وبمشروعية حزب الطبقة العاملة، وبقدرة قيادته على توليد مجتمع جديد يؤمّن للإنسان حاجاته التي حلم بها، وتلك التي لم يحلم بها أيضاً». وعن هذه الأيديولوجيا السلطوية، التي تختصر المجتمع إلى حزبه القائد، وتختصر الأخير إلى شخصية «القائد العام»، صدرت عقيدة «عبادة الشخصية»، التي هي استمرار لأكثر تقاليد العصور الوسطى استبداداً.

رأى كلود لوفور في الثورة البلشفية «مغامرة حداثية»، لا تنفصل عن أفكار القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في شكلها الأوروبي، وقد طُبقت في شرط روسي لم يعرف التحولات الاجتماعية العميقة التي جاءت بها الثورة البورجوازية في الغرب. ولهذا فإنها لا تفسَّر بـ«استبداد» كتاب **رأس المال**، الذي وضعه كارل ماركس ، مثلما يدّعي أعداء الفكر الاشتراكي ، بل بقصور الوعي التاريخي، الذي لم يعرف أن الماركسية هي الفكر البورجوازي الأوروبي، في أكثر أشكاله ثورية واكتمالا.

كلود لوفور: التعقيد، دار كنعان، دمشق، 2007.

رأى كلود لوفور في الثورة البلشفية «مغامرة حداثية»، لا تنفصل عن أفكار القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في شكلها الأوروبي

ما حصلت عليه روسيا بعد الانهيار

وصل الكثير من المحللين السياسيين، في ميولهم المختلفة، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط تجربته «الشيوعية»، إلى نتائج تبشيرية تؤكد: رحيل البيروقراطية الحزبية الحاكمة ذات الامتيازات الهائلة، انتهاء دكتاتورية الحزب الواحد، بزوغ عصر ديمقراطي جديد، الانفتاح على «النظام الليبرالي العالمي»، وعودة روسيا إلى «التقاليد الروحية العظيمة»، ذات المثُل الأخلاقية العالية. ولكن هل يقول الحاضر الروسي اليوم بذلك؟

في تموز/يوليو 2009، ظهرت في روسيا، رواية عنوانها **قريب من الصفر**، لكاتب غير معروف اسمه: ناتان دوبوفنسكي، سرعان ما أصبحت العمل الأدبي الأكثر شهرة وقراءة

وحضوراً في الإعلام. أما سبب الشهرة فيعود إلى أمرين: إن اسم المؤلف زائف، فالمؤلف الحقيقي هو: فلادسلاف سوركوف، مسؤول العمل الأيديولوجي في الكرملين، الذي عليه أن يزوّد الشباب، كما المجتمع بعامة، بأفكار سديدة صائبة، تتيح للمجتمع الروسي أن يسير قدماً إلى الأمام. ويأتي السبب الثاني من مضمون الرواية، الذي هو تنديد بالخراب الروحي والمعنوي الذي يحايث النخبة الروسية، التي ترتكب الجرائم

أعطى المسؤول الأيديولوجي لأفكاره شكل رواية بوليسية سوداء، مؤكداً «الفضاء الإجرامي» موقعاً يلائم نخبة فاسدة

جميعها من دون رادع أو رقيب.

انهيار القيم لا يشمل النخبة المسيطرة وحدها، فالصحفي المعارض سهل الشراء، والكتّاب يقايضون الحقيقة بالمصلحة، والبشر لاهثون وراء حاجاتهم، والمثقفون «مجرّثمون» بالأفكار النازية وبتناول المخدرات وبالجري وراء القضايا الصغيرة.

أعطى المسؤول الأيديولوجي لأفكاره شكل رواية بوليسية سوداء، مؤكداً «الفضاء الإجرامي» موقعاً يلائم نخبة فاسدة قادرة، قانونها الإجرام الطليق: «لو أرادت نخبتنا لاستطاعت إلغاء السياسة الداخلية، وإلغاء الانتخابات والبرلمان والأحزاب». يكشف الروائي عن هذه «السلطة المطلقة» في مصائر الشخصيات المتعددة، التي «تعيد السلطة خلقها» كما تشاء. مع ذلك فإن القيمة الفنية لرواية **قريب من الصفر**، موضوع للخلاف، فثمة نقاد يرون فيها عملاً فقيراً، في حين ترى فيها صحيفة **الأزفستيا**، التي تعادل «البرافدا» في زمن النظام السوفييتي، عملاً أدبياً عالي المستوى، يقتفي آثار شكسبير ونوبوكوف وغيرهما.

عن صحيفة «لوموند» الفرنسية، الجمعة، 18 أيلول/سبتمبر 2009.

والماركسية أيضاً، أين وصلت؟

في صيف 1989، عام سقوط جدار برلين، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي لاحقاً، أجمع «مفكرون» على سقوط الماركسية، وتشييع ماركس وأفكاره الاشتراكية إلى المثوى الأخير. بعد عشرين عاماً من هذا «اليقين» تبدو الأمور على غير ما بدت عليه حينئذ، فما زال فكر ماركس موضوعاً لدراسات جديدة ، بل إن اذاعة bbc رأت في ماركس مؤخراً: «أعظم فيلسوف للتاريخ» ، واستشهد «البابا» به، وما زال الملايين من الناخبين يصوّتون لأحزاب تنتسب إلى أفكاره.

غير أن الأمر الأكثر دلالة، على مستوى تجديد فكر ماركس، تجلّى في دراسات نظرية، تغاير الاجتهادات الماركسية السابقة، حتى في أكثر أشكالها شهرة وعمقاً ولمعاناً (جورج لوكاتش، مدرسة فرانكفورت، الإيطالي لوشيو كوليتي..)، الأمر الذي وضع «الماركسيين التقليديين»، في وضع دفاعي، أو أجبرهم على سجال لم يكونوا مستعدين له. جاء هذا التجديد من مجلة نظرية ألمانية عنوانها **Krisis** انشغلت ، منذ عقدين، بموضوع «نقد القيمة في المجتمع الرأسمالي» ومجلة أخرى: **EXIT** أبرز كتّابها الفيلسوف روبرت كيرتس، صاحب كتابَي **نقد الديمقراطية المندفعة** و**بيان إلى الغرقى**، وقد كرست المجلة الإنجليزية **المادية التاريخية** عدداً خاصاً لمناقشة أفكاره.

أمّا الكتاب «الماركسي التجديدي» الأكثر شهرة الذي تُرجم إلى لغات عديدة، وأثار حواراً واسعاً في الأوساط ذات الاختصاص، فهو كتاب الأميركي موشيه بوستون، وعنوانه: **الزمن ، العمل والسيطرة الاجتماعية - إعادة تأويل للنظرية النقدية عند ماركس**. صدر الكتاب في الولايات المتحدة العام 1993، ولم يظفر بقيمته الفعلية إلا بعد ترجمته ودخول ماركسيين من جنسيات مختلفة في حوار معه. مؤلف الكتاب أستاذ في جامعة شيكاغو، درس الفلسفة في ألمانيا لدى ورثة الفيلسوف الشهير أدورنو، وصرف عشرين عاماً في البحث والقراءة والتأمل قبل أن يضع كتابه الذي منحه شهرة واسعة.

يتفق كيرتس وبوستون في فكرة أساسية تقول: على خلاف ما قال به الماركسيون التقليديون، الذين اعتقدوا أن ماركس اهتم أساساً بدراسة «استغلال رأس المال للعمل»، كي يربطوا بين التحرر السياسي والعلم الماركسي، فإن جهد ماركس الأساسي انصبّ على نقد العمل في النظام الرأسمالي، أو انصب بشكل أدق على الموقع المركزي الذي يحتله العمل في المجتمع الرأسمالي ويتحكّم انطلاقاً منه، بجملة العلاقات الاجتماعية.

يرى بوستون أن ماركس مَحْوَر عمله النظري حول السلعة والنقود والسوق وصنمية السلعة والتشيؤ

يرى بوستون أن ماركس مَحْوَر عمله النظري حول السلعة والنقود والسوق وصنمية السلعة والتشيؤ... هذا من ناحية، وأن ماركس نقد العمل في المجتمع الرأسمالي وحده، على خلاف الماركسين التقليديين، الذين رأوا في العمل مقولة كونية وعابرة للتاريخ. وسواء أكان ما جاء به كيرتس وبوستون جديداً أم غير جديد، فالأساس فيه هو الحضور المستمر لماركس، والعمل المستمر لنقد فكره وتطويره، بعيداً عن شعار استمر لسنوات عنوانه: وأخيراً مات ماركس. ■

MOISHE POSTONE: TEMPS, TRAVAIL, ET DOMINATION SOCIALE, PARIS, 2009.

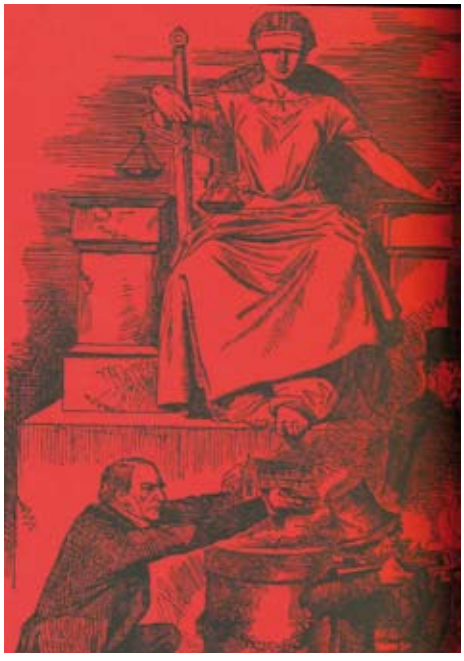

مزج فن الجداريات المكسيكي بالتطريز الفلسطيني

صلاح حزيّن *

في أواسط الستينيات بزغ نجم إسماعيل شموط بوصفه فناناً ذا بصمة فريدة. قبله كان هناك فنانون فلسطينيون عديدون، فالتقليد التشكيلي الفلسطيني يعود إلى ما قبل عام النكبة بكثير، لكن شموط حظي بلقب «رسام القضية الفلسطينية»، وظل يتخذ من التعبير عن قضيته الوطنية موضوعاً للوحاته التشكيلية.

لم يزده زواجه من التشكيلية تمام الأكحل إلا مزيداً من الارتباط بقضيته الواحدة والوحيدة، بل إن لوحات الأكحل بدت وكأنها رُسمت بريشته واستمدت ألوانها من ألوانه، فظهرا منذ ذلك الحين ثنائياً تشكيلياً فريداً في تعبيره عن القضية الفلسطينية في منعرجاتها الخطيرة التي مرت بها طوال ستة عقود.

هذه المقدمة ضرورية للكتابة عن العمل المشترك لشموط والأكحل الذي يحمل عنوان «السيرة والمسيرة».

السيرة هي سيرة بلد اسمه فلسطين، حكايته منذ أن كان وطناً لشعب فلسطين، والمسيرة هي مسيرة الشعب الفلسطيني من الوطن إلى الشتات: ثم من الشتات إلى الوطن، طريق للآلام باتجاهين، فكلتا المسيرتين شاقة ومأساوية ودامية.

في «السيرة». تبدو فلسطين حلماً جميلاً كما تبدت لشموط والأكحل في ذاكرة الطفولة التي احتفظا بها، بحر وميناء وسفن بأشرعة وصيادون ومراكب صغيرة ملونة. زرقة البحر في يافا لا تشوبها شائبة، والبحّارة لا تخلو وجوههم الكادحة من وسامة، والزوارق مبتهجة بألوانها الزاهية.

البحر جميل حتى حين تغزو أمواجه العالية الشوارع، والناس والعربات والمباني بحجارتها البيضاء النضرة لا تبالي بغضب الموج وثورته. قد تكون هذه اللوحة شأنها في ذلك شأن لوحات كثيرة، فاقدة لكثير من عناصر الواقعية التي تنتسب إليها لوحات أخرى للفنانين، لكنها تأخذ مبررها من كونها قادمة من عالم الذاكرة الذي

يلامس عالم الحلم، ولكن ليس من عالم الحلم نفسه، فالحلم شيء آخر، وحين يجسد شموط الحلم على جسم اللوحة، فإن الأبعاد الحقيقية تنتهي وتفقد اتساقها، فجسد المرأة الممتد بثوبها الفلسطيني الأبيض المطرز يبدو عملاقاً، إذا ما قورن بالتكوينات الأخرى في اللوحة بشراً وطبيعة، والتباين بين الوضوح الشديد في جسد المرأة وملامح وجهها الجميلة، وبين التكوينات المعتمة للشخوص المحيطة بها، كلها من سمات الحلم الذي استُلّت منه فكرة اللوحة.

لوحات الحلم نُفذت بألوان طازجة، أما لوحات الذاكرة، فامتزجت فيها الألوان الطازجة بألوان تدرجت في قتامتها حتى وصلت، في بعض الأحيان، حدّ العتمة.

في «المسيرة» يختفي الحلم وتبقى الذاكرة. لكنها هنا ليست ذاكـرة الطفولة التي تنقّي الأحـداث والوقائع من حقيقيتها وواقعيتها، وتبقي على ما هو جميل وزاه وبهيج، بل ذاكرة الألم والشقاء والقسوة التي ميّزت حياة الشعب الفلسطيني منذ 1948، عام النكبة التي ألقت بالشعب الفلسطيني إلى الشتات. ذاكرة الشتات هي نقيض ذاكـرة الوطن، وإذا كـان الجمال والبهجة والألق من مكونات ذاكرة الوطن، فإن الألم والشقاء والبؤس والذل من مكونات ذاكرة الشتات. الألوان هنا ليست طازجة أو صارخة، بل ممزوجة بمكونات لونية أقرب إلى القتامة، هذا ما يبدو في اللوحات التي تسجل ذكرى الاقتلاع والبؤس وأيام اللجوء الأولى. وهي تبقى كذلك حتى النهاية، والفلسطيني يحفر طريق عودته إلى وطنه بالأظافر.

في عمله الملحمي هـذا، مضى شموط، مـواصـلاً أعماله الـتـي عُـرف بها منذ أوائـل الستينيات حين بدأ العمل في اتجاهين: تسجيل كل ما تحتفظ به الذاكرة من تفاصيل عن أيام اللجوء حين ألقت به إحدى موجات الاقتلاع إلى قطاع غزة، والتعبير عن حلم جميل بالعودة إلى الوطن المستلب ضمن رؤية رومانسية ميّزت مجمل الأعمال الأدبية والفنية الفلسطينية، أو تلك التي تناولت عن فلسطين.

من ذلـك المنفى القاسي في قطاع غزة، شق شموط طريقه الفنية عبر أربعة عقود ظل خلالها مخلصاً لرؤيته الرومانسية تلك، وهي مسيرة بلغت ذروتها في أعماله الأخيرة. التي اشتمل عليها عرض مشترك أقامه مع الأكحل قبل رحيله، وصوّرا عبره ملحمة بقاء الشعب الفلسطيني، وقد أفادت لوحات المعرض من فن الجداريات الذي أبدعه فنانو المكسيك العظام ديفيد سيكيروس وديبغو ريفيرا، وبخاصة الأخير الذي سجّل مسيرة الشعب المكسيكي في لوحات هائلة رسمها على الجدران الداخلية للقصر الوطني في مدينة مكسيكو.

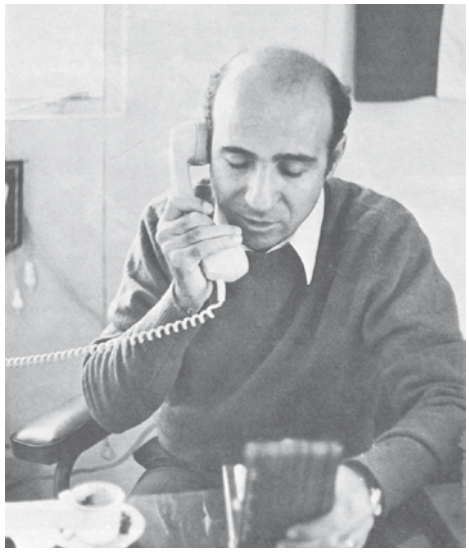

الفنان الراحل إسماعيل شموط

في هذا الأثر التشكيلي العظيم، سجّل ريفيرا تاريخ المكسيك منذ القدم، أيام كانت هناك حضارة مزدهرة هي حضارة الأزتيك التي جاء الغزو الأوروبي ليضع حداً لها بقسوة لا مثيل لها. وتابع ريفيرا سجله الملحمي لتاريخ بلاده وحتى القرن العشرين، بكل ما في هذه المسيرة من سعادة وجمال ميّز المكسيك في مرحلة ما قبل الغزو الأوروبي، وحتى الاستقلال والحرية اللتين رأى ريفيرا أنهما لن تُستكملا ما دام هنالك استغلال واستعمار وظلم في العالم.

شق شموط طريقه الفنية عبر أربعة عقود ظل خلالها مخلصاً لرؤيته الرومانسية

لكن جداريات شموط ليست مثل جداريات ريفيرا تماماً، فإذا كان شموط أفاد من إنجازات ريفيرا وسكيروس في فنهما الجداري الذي طوراه من تقاليد سكان البلاد الأصليين القديمة، فإنه أفاد أيضاً من فن التطريز الفلسطيني الأصيل، فجاء المزيج خلاّقاً وأصيلاً.

لوحات شموط والأكحل تشبه الجداريات من حيث حجمها، ومن حيث احتشادها بالتكوينات المختلفة، كما أنها تشبهها من حيث طابعها التسجيلي والملحمي، لكنها جداريات فلسطينية الهم والروح والذاكرة، وهذا ما حفظ لها تميزها وفرادتها. ■

***آخر ما كتبه الزميل صلاح حزين قبل رحيله.**

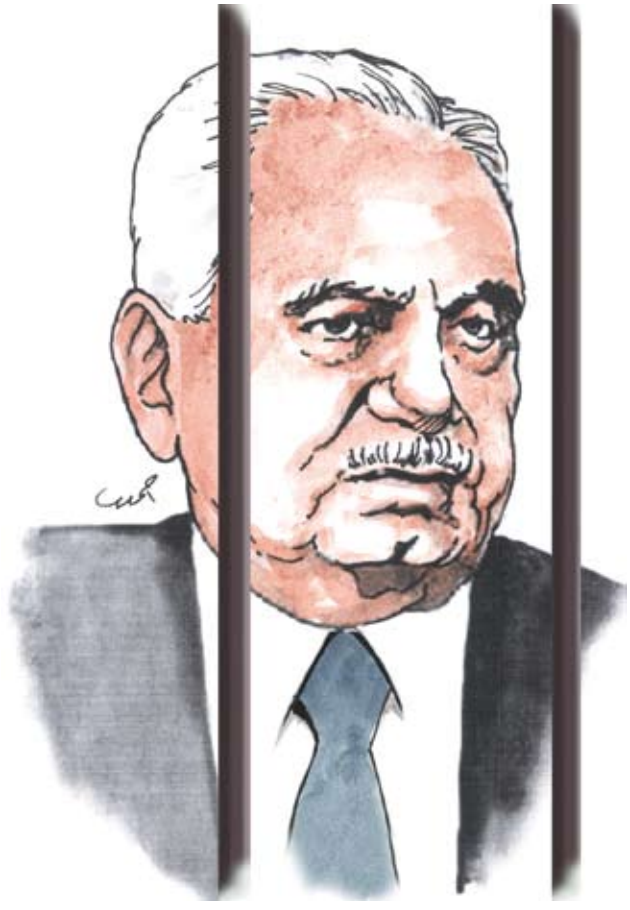

«البدايات» ليعقوب زيادين:

وثيقة تاريخية أمينة لحياة جيل ومجتمع

إبراهيم عثمان

يميل كتّاب السير الذاتية غالباً إلى تأويل الماضي من خلال حاضرهم، أما يعقوب زيادين، فقد اختار سرد الأحداث كما هي، تاركاً للقارئ مسألة التأويل، وقراءة المعاني.

أتيح لزيادين أن يعيش طفولة في مجتمع وثقافة كانت قد سكنت دون تغير لقرون، ثم بدأ الحال بتسارع غير مسبوق، فاستدخل في بنائه الشخصي ثقافةَ مجتمع امتدت قروناً، وأصبحت حياته شاهداً على النقلة الحضارية للأردن، بما تتضمنه من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وبهذا يُعدّ «البدايات» وثيقة تاريخية أمينة لحياة جيل ومجتمع.

تشكلت شخصية كاتب السيرة منذ الطفولة في إطار مجتمع بسيط بدوي، يعيش حياةَ كفافٍ في إطار تجمعات قرابية متكافلة، يقتصر اقتصادها على الأنعام والزرع.

رغم قسوة الحياة، أتيحت للطفل فرصةُ التعلم بوجود مدارس دينية، كان لها ولمضامين التعليم فيها دورٌ في غرس توجّهات دينية لدى الطفل، وقد ظلت هذه التوجهات ماثلة في حياته، من حيث النزعة الإنسانية، ودون أن يصبح الدين حائلاً بينه وبين التساؤل في واقع مجتمعه، وبخاصة ما كان من عمليات استغلال في علاقة الفلاحين بمالكي الأرض. ويشير صاحب السيرة إلى التمييز بين الذكور والإناث في فرص التعليم، مما كان يحرم الإناث من التعليم أو الاستمرار فيه.

تشكل مدرسة السلط الثانوية، التي انتقل إليها مع عدد من أبناء الكرك، مؤسسة مهمة في تاريخ الأردن، فقد كانت بما ضمّت من أساتذة وإداريين من الجامعين، مصنع تكوين قيادات البلاد، بخاصة أنها أتاحت الفرصة لخرّيجيها لإكمال الدراسة الجامعية.

التحق زيادين بجامعة دمشق، واختار دراسة الطب، وقد واجه في كل مراحل دراسته صعوبات اقتصادية، كادت تمنعه من الاستمرار لولا تكافل الأهل.

وقد مثلت حياته الجامعية في دمشق نقلة نوعية، تعرّف فيها على أشخاص ينتمون للحزب الشيوعي، فكان في طروحاتهم وأدبياتهم ومحاضراتهم إجابات شافية عمّا كان يختلج في عقله من تساؤلات، محلية ووطنية وإنسانية.

تمثّل هذه السيرة في معظمها تأريخاً للحركات الوطنية والصراع مع النظم السياسية العربية، كما تشمل من منظور إنساني، همومَ العالم الثالث والإنسانية.

تنم السيرة الذاتية في **البدايات** عن نموذج ملتزم بعقيدة وأفكار كَلّفت حاملها المشاقَّ، إذ أمضى فتراتٍ من حياته في السجون والتعذيب، فلم يبقَ سجنٌ إلا ودخله، دون رجوع عن مبادئه. فقد عُذّب في الجفر، وغُيِّب عن أسرته وممارسة مهنته.

يقول مستذكراً إحدى مرات الاعتقال: «بعد أن فكوا قيودنا أدخلونا في قبو على باب السجن المركزي في عمّان.. لا نوافذ لها ولا مجار». وبعد الاحتجاج تم نقلهم» إلى زنازين 25 المعروفة بقذارتها، يضعون فيها في العادة المحكومين بالإعدام... ووضعوا كل اثنين في زنزانة». ثم يصف أنواع التعذيب والإهانات التي كانت تُصَبّ على المعتقلين السياسيين.

زيادين مع غالبية الشعب الأردني يمثل الوحدة الوطنية، فلم يَرَ فرقاً بين من وُلد غرب النهر أو شرقه

كانت الجبهةُ الوطنية الإطارَ الوطني والقومي والإنساني الذي جمع التجمعات والأفراد الذين يؤمنون بتحقيق التحرر، وبناء وطن يقوم على المواطنة والديمقراطية، تُحتَرم فيه حقوق الإنسان دون تمييز.

ضمت الجبهة جيلاً من المهنيين المستقلين في توفير أرزاقهم ممن نذروا حياتهم للصالح العام، ليس على مستوى الوطن فقط، وإنما على المستويين القومي والعالمي. وهو جيل ضحّى بمصالحه الخاصة، وبالمكاسب، من أجل تحقيق طموحاته في بناء دولة العدل والقانون والسيادة. فقاوم المنتمون إليه كل محاولات التدخل الأجنبي والظلم والاستغلال الداخلي.

مثلت حياته الجامعية في دمشق نقلة نوعية، تعرّف فيها على أشخاص ينتمون للحزب الشيوعي

«كان العام 1953 وما تلاه، فترة نهوض عارم في الأوساط الشعبية... تصاعد النضال ضد الأحلاف العسكرية، وضد سيطرة غلوب باشا على الجيش وتسخيره لأهداف السيطرة الاستعمارية البريطانية.. وكانت التظاهرات وحوادث الصدام مع الشرطة تتزايد باستمرار».

مثّلت الحركة الوطنية الشعبية لجيل زيادين، وحدة وطنية حقيقية، فلم يكن يُعرف الإنسان بعشيرة أو جهة، وإنما بسلوكه ومبادئه وأفعاله

رغم الأحكام العرفية، التي استمرت حتى أواخر الثمانينيات، استطاع زيادين، بعد فترات من عمله طبيباً في القدس، النجاح في الانتخابات النيابية عن القدس، وهو المولود في الكرك. زيادين مع غالبية الشعب الأردني يمثل الوحدة الوطنية، فلم يَرَ فرقاً بين من وُلد غربَ النهر أو شرقه. يقول: «كنت أطمح فقط لأن أسهم بقسط من خلال مركزي الجديد (عضو اللجنة المركزية للحزب) في نضال العالم من أجل الاستقلال، من أجل الحرية، من أجل الديمقراطية والتقدم، والقضاء على كل مظاهر التخلف، وفي رأس القائمة القضاء على الإقليمية والطائفية والاستقلال».

امتاز جيل يعقوب زيادين بالمشاركة في أحزاب وتجمعات حزبية، وبحمل مبادئ وعقائد، لكنهم تميزوا أيضاً عمن ينتمون للأحزاب الأخرى، بالنضال الصادق، وتطبيق ما يؤمنون به في الواقع. فكثيرون من الأطباء العقائديين، ومنهم يعقوب زيادين، كانوا يعالجون الفقراء دون مقابل، وهذا مما رسخ مكانة زيادين في القدس، إضافةً إلى أن اختيار الناس لمرشحي البرلمان لم يكن يتم على أسس عشائرية كما هي الحال في الزمن الراهن، وإنما الأساس المبادئ الحزبية، والسيرة الذاتية للمرشح، ومواقفه الوطنية، وبهذا يمكن عدّ الحاضر ردةً سلبية، لحلول الجماعات الأهلية التقليدية مكان تجمعات المجتمع المدني ومؤسساته.

يقول زيادين: «جاءت نتائج الانتخابات 1956، مؤيدة للطموحات الشعبية، وتجمّعَ عدد من المرشحين الوطنيين، وكانت حصة الجبهة الوطنية ثلاثة نواب: فايق وراد عن رام اللّه، وعبد القادر الصالح عن نابلس، وأنا عن القدس. وأحرز المرشحون الآخرون -إبراهيم الحباشنة في الكرك، وأمين شقير في عمّان، وفايز الروسان في إربد- أرقاماً عالية، وذلك رغم وجود شقير في الجفر كل تلك المدة».

تشير **البدايات** إلى الدور النضالي للمرأة، فقد أسهمت زوجة زيادين في العمل الوطني على مستوى المجتمع المحلي والوطني، وحملت في غيابه في السجون أعباء الأسرة، كما شهدت الأحزابُ مشاركةً نسائية فاعلة.

مثّلت الحركة الوطنية الشعبية لجيل زيادين، وحدة وطنية حقيقية، فلم يكن يُعرف الإنسان بعشيرة أو جهة، وإنما بسلوكه ومبادئه وأفعاله، مما يعزز ثقة الشعب بتلك القيادات، الأمر الذي لا يبدو ماثلاً في الحاضر، وبخاصة بالنسبة للقيادات الحزبية الحالية.

رغم كل سنوات الاعتقال والتعذيب، ظل زيادين مخلصاً لمبادئه، وتطوير نفسه مهْنياً، وتوظيف حياته في خدمة الإنسانية. فأين هذا النموذج النضالي مما يُشاهَد اليوم من تكالب على تعزيز التفتّت وعدم المبالاة إلا بما يحقق المصالح الخاصة.

البدايات تأريخ للحركة الوطنية، وتأريخ لمرحلة التحرر، وإعطاء نموذج للانتماء الحق للوطن وللإنسانية، ولهذا فإنه يمثل نبراساً للشباب، ولكل من يسعى إلى تحقيق الصالح العام. إن قراءته، ضرورة معرفية تضيء ما جرى في الأردن في أواسط القرن العشرين، فضلا عما تقدمه من متعة يحملها جمال الأسلوب.■

يعقوب زيادين : البدايات - سيرة ذاتية... أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، 179 صفحة

تشير «البدايات» إلى الدور النضالي للمرأة، فقد أسهمت زوجة زيادين في العمل الوطني على مستوى المجتمع المحلي والوطني

مبادرة «ذكرى» للشاب ربيع زريقات:

نموذج إبداعي لتنميةٍ تقوم على التبادل

نال شهادة البكالوريوس في التسويق والإعلانات من جامعة نوتردام في لبنان، العام 2004. وكان أنهى دراسته الأساسية والثانوية في مدرسة عبد الحميد شرف الثانوية بعمّان العام 1999. عمل لمدة سنتين بعد تخرجه في شركات ومؤسسات في مجال الإعلان والتسويق قبل أن يتفرغ لمشروعه التنموي «ذكرى». فاز بجائزة الملك عبدالله الثاني للإنجاز والإبداع الشبابي العام 2009. واختارته مجلة CEO Middle East الشهرية واحداً من ألمع وأذكى 30 رائداً تحت سن الثلاثين ممن يمثلون قيادات شابة عربية على مستوى الشرق الأوسط. كما حصل على «زمالة أشوكا» الهندية للرواد الاجتماعيين للتفرغ لمدة ثلاث سنوات للعمل في مشروعه بوصفه قابلاً للتطبيق في مواقع أخرى. كما اختارته مؤسسة synergos الأميركية مبدعاً اجتماعياً.

حاوره: حسين أبو رمّان

تصوير: برايان سكانل

السّجل: هل تعرّفنا على المبادرة التي نلتَ عليها جائزة الملك عبدالله الثاني للإبداع الشبابي؟

- مبادرتي من طبيعة تنموية مبنية على مبدأ أو فلسفة التبادل وليس التبرع، وتتكون من برنامجين: الأول هو برنامج السياحة التبادلية، ويتمثل بتنظيم رحلات إلى منطقة الغور الجنوبي، بمشاركة 20 -25 شخصاً في الرحلة الواحدة. ويحضر المشاركون ورش عمل ينظمها أهل المنطقة حول تهديب الشماغات وصناعة الألبان وإعداد خبز الشراك على الصاج، وصناعة الكحل العربي وعمل السلال من ورق شجيرات الموز، كما يتناولون أكلة شعبية مثل قلاّية بندورة، وذلك مقابل 22,5 دينار، ارتفعت الآن إلى 25 ديناراً. المبالغ التي تُجمع من المشاركين في الرحلة تغطي تكلفة المواصلات والغداء بنسبة 10 في المئة من المبلغ، ويتبقى ما بين 500-600 دينار تُستثمر في مشاريع تنموية تنفَّذ من خلال قروض صغيرة ومنح دراسية.

السّجل: ماذا عن الشق الآخر من المبادرة؟

- الشق الآخر هو برنامج التنمية من خلال الفن والثقافة. لقد علّمتني تجربتي الشخصية في المدرسة أن تفوّق الطالب على أقرانه في العلامات لا يجعل منه مبدعاً، وأن الأنشطة الفنية والثقافية تدرب الإنسان على الإبداع والخروج عن مألوف التفكير النمطي. ونحن نعيش في عصر أصبح الإبداع فيه هو العنصر الذي يسهم في تقدم المجتمعات والدول. ولتنفيذ الأنشطة الثقافية والفنية، أقيم شراكات مع «تعاونية عمّان لصناعة الأفلام»، وهي تعاونية غير ربحية تنظم في منطقة غور المزرعة ورشَ عمل حول التصوير السينمائي والإخراج والمونتاج بأسلوب مبسّط وبأقل التكاليف، وكذلك مع «محترف الرمال» لإقامة ورش عمل في الرسم الذي يركز على جماليات المنطقة وخصوصياتها، وشراكة أخرى مع مبادرة «تعليلة» لصاحبة الفكرة روان الزين، وهي عبارة عن منتدى شهري يقام في غور المزرعة، يشارك فيه الناس أفكارهم واهتماماتهم بالوقوف أمام الميكروفون وجمهور صديق، إضافة إلى مهرجانات ومسابقات في الشعر والغناء.

السّجل: كيف تقيّم نتائج الجانب الفني في عملكم؟

- الملاحَظ أن تأثير الجانب الفني على المجتمع المحلي سريع. فمثلاً بعض الذين شاركوا في ورش التصوير السينمائي، تراكمت لديهم مهارة تصوير الأعراس في المنطقة، وهذا يوفر لهم دخلاً. آخرون أصبحوا قادرين على إعداد تقارير إخبارية عن المنطقة وحتى أفلام وثائقية قصيرة. وقد رُشّح فيلم «رياح التغيير» الذي مثّل فيه طاقمٌ من أبناء غور المزرعة لجائزة في المهرجان الدولي للفيلم العربي في وهران بالجمهورية الجزائرية.

السّجل: من أين استلهمت الاسم «ذكرى» عنواناً لمبادرتك؟

- المقصود بهذا المسمى، أن مبادرة السياحة التبادلية يجب أن تخلق لدى المشاركين في الحد الأدنى ذكريات جميلة مشتركة يخزّنونها في ذاكرتهم، وهذا يدفع باتجاه أن يتضمن البرنامج المقترح أنشطة من النوع التي يستجيب لميول المشاركين أو إمكاناتهم، ويحفزنا على تنويع الأنشطة بحيث نكون قادرين على استقطاب مشاركين جدداً باستمرار. ومن هنا انبثق اسم المبادرة «ذكرى»، الذي يجسد مبدأ تبادل الذكريات بين الأطراف المعنية بدلاً من مبدأ التبرع.

السّجل: لماذا اخترتَ الغور الجنوبي ميداناً لنشاطك؟

- في الحقيقة، هذه المنطقة لها الفضل بأنها ألهمتني إطلاق مبادرتي. فقد اشتريت بالصدفة كتاباً بعنوان «السياسة والتغيير في الكرك» لمؤلفه البريطاني بيتر جوبسر الذي عاش لمدة سنة في الكرك، ومن بين ما تحدث عنه الكاتب، الاضطهاد والتمييز الذي وقع على سكان تلك المنطقة الذين يتميزون بلون بشرتهم الأسود، ويطلَق عليهم إسم «الغوارنة» نسبة إلى الغور. في الماضي، أجبر هؤلاء المواطنون على دفع «الخاوة» لعشائر كبيرة في الكرك والتخلي عن ملكية أراضيهم، واليوم تصنَّف مناطقهم ضمن جيوب الفقر في المملكة. هنا بدأت أفكر بواجبي في القيام بشيء لمساعدة الأهالي في هذه المنطقة.

السّجل: كيف بدأت تنفيذ الفكرة؟

- في البداية وجهت رسائل بالبريد الإلكتروني لكل أصدقائي أدعوهم لجمع ملابس ومواد تموينية كي يتبرعوا بها للأهالي في منطقة غور المزرعة، لكن أصدقائي اكتفوا بتزويدي بما جمعوه، ولم يجدوا ما يحفزهم على زيارة البلدة لتوزيع التبرعات بأنفسهم. وعندما ذهبت إلى هناك وقمت بتوزيع التبرعات، انتابني شعور غريب، هو أنني لا أسهم بتغيير وضع الناس، بل أقوم بتقديم مساعدة عابرة تضعني في موقع القوي للضعيف والبطل للضحية، وأن هذا العمل قد ينطوي على إهانة ضمنية لهم.

السّجل: بماذا خرجتَ من هذه التجربة؟

- حينما دقّقت بعض الشيء في وضع الناس، اكتشفت أن نظرتنا لهؤلاء الناس أحادية الجانب وخاطئة، فنحن نقيّمهم من منظور واحد، هو كم يمتلكون من المال. صحيح أن هذه المنطقة هي من جيوب الفقر في البلاد، لكن هؤلاء الناس أغنياء بأشياء أخرى لا نمتلكها نحن بالضرورة في العاصمة. فلو نظرنا للأمر من زاوية التراث والتقاليد لوجدنا أن الأهالي في هذه المناطق الريفية أكثر غنىً من سكان المناطق المدينية.

السّجل: إلى ماذا قادك هذا التفكير؟

- قادني ذلك إلى الإيمان بأن الشخص الذي يمتلك شيئاً معيناً ليس أفضل بالضرورة من الشخص الذي لا يمتلك هذا الشيء نفسه، فكل الناس لديهم أشياء أو مجالات يستطيعون أن يميزوا بها، وبالتالي صرت أؤمن أن تلك المنطقة تشتمل على كنز، وأن عليّ أن أبحث عن هذا الكنز، من أجل إجراء عملية تبادل بين المدينة والريف. وهنا بدأت أبحث عن أشياء ملموسة يستطيع الأهالي تقديمها مقابل ما يمكن أن نقدمه لهم، بهذا توصلت بشكل عفوي إلى فلسفة التبادل عوضاً عن علاقة واحد يعطي والآخر يأخذ.

السّجل: حتى لو كان الأمر يتعلق بمنطقة مهمشة؟

- نعم. لأن المنطقة المهمشة ليست فقيرة بالضرورة. وأنا حين أفكر بمنطق التبادل بين المناطق، فليس المهم عندي ماذا ينقص هذه المناطق، بل ما هو متوافر لديها. بعبارة أخرى، أنا أبحث عن الجانب الملآن من الكأس لأتبادله معهم.

السّجل: ماذا يترتب على المستفيدين من القروض الصغيرة والمنح الدراسية أن يقدموا مقابل ذلك؟

- حتى الآن نجحت في جمع حوالي 15 ألف دينار أردني، أتاحت إمكانية توفير قروض صغيرة لعشرين عائلة، ومنح دراسية لفتاتين في جامعة مؤتة. أما المطلوب من المستفيدين من هذه القروض، فهو تقديم ثلاث خدمات مجتمعية في السنة، وهذه تشمل إعداد دراسات بالنسبة للطالبة أو الطالب الممنوح، والمشاركة في الورش التعليمية للزائرين من خارج المنطقة بالنسبة للمستفيدين من القروض الصغيرة.

السّجل: ما نوع الجائزة التي فزتَ بها؟

- الجائزة منحةٌ نقدية تبلغ قيمتها 50 ألف دور أميركي، وتقدَّم للفائز خلال سنتين، حيث يخصَّص جزء منها للتوسع في المشروع الفائز لتحقيق آثار إيجابية أكبر. ويخصَّص الجزء الثاني لمساعدة الفائز على سد احتياجاته التدريبية بما يحسّن من مهاراته وقدرته على تعظيم فوائد المشروع.

السّجل: كيف تعرّف جائزة الملك عبد الله الثاني للإبداع؟

- أطلقت الجائزة خلال الجلسة الختامية للمنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط الذي عُقد في البحر الميت في أيار/مايو 2007، ومن أهدافها الرئيسية تكريم الشبان الذين ينفذون مشاريع متميزة تندرج ضمن مفهوم المواطنة الفاعلة، وتعزيز مفهوم الإبداع والريادة الاجتماعية بغية تحقيق تغيير إيجابي ملموس في المجتمعات المحلية. كما تهدف الجائزة إلى تكريم الشباب المتميزين في مجال القيادة، وتعزيز الحوار بين الشباب العربي.

الدستور
تأسست ١٩٦٧
عمان ما

... دائماً معي

addustour.com

«هذا هو»: احتفاء بملك البوب بعد رحيله

محمود الزواوي

قبل أشهر من رحيله، وجّه ملك موسيقى البوب مايكل جاكسون رسالة لجمهور المعجبين به في لندن جاء فيها: «هذا هو» **This is it**، ومضى في رسالته قائلاً: «هُوَذَا نداء الستارة الأخيرة».

كان ذلك بمناسبة الإعلان عن سلسلة حفلات غنائية له في العاصمة البريطانية. لكن تلك الستارة أُسدلت قبل أوانها برحيل جاكسون غير المتوقَّع، في 25 حزيران/يونيو 2009، قبل موعد افتتاح جولته الغنائية بثمانية عشر يوماً. وقد بيعت 750 ألف تذكرة مقدَّماً لتلك الحفلات التي لم ترَ النور.

أعدّ جاكسون لتلك الحفلات الخمسين التي كان سيحييها في لندن، بتدريبات يومية متواصلة ومكثفة في إحدى الصالات الكبرى بلوس أنجيليس مع فريق من الراقصين والموسيقيين بين آذار/مارس وحزيران/يونيو.

تم تصوير التدريبات بكل تفاصيلها، بما مجموعه 120 ساعة من أشرطة الفيديو، بهدف حفظها في المكتبة الشخصية للمغني ومؤلف الأغاني والملحّن الشهير، واستخدامها للمراجعة والتدقيق لتحسين ما يلزم تحسينه في أدائه وأداء الفرقتين الراقصة والموسيقية المرافقتين له، وذلك لما عُرف عن جاكسون من سعي لبلوغ حدّ الكمال في أعماله الفنية.

نبأ رحيل جاكسون وهو في الخمسين، أصاب عشرات الملايين من المعجبين به في سائر أنحاء العالم بالصدمة. وفجأة، تحولت تسجيلات وقائع تدريباته إلى كنز فني، وتقرر اختزالها وتقديمها في فيلم وثائقي مدته ساعتان. وكُلّف المخرج والمنتج ومصمم الرقص كيني أورتيجا الذي أشرف شخصياً على تلك التدريبات وعلى تصويرها، بإخراج الفيلم الذي صدر بعنوان «هذا هو»، وهو الاسم الذي أطلق على الجولة الغنائية التي لم تتحقق للفنان المرموق في لندن، بعد غياب طويل عن الجمهور.

يبدأ «هذا هو» بمقدمة قصيرة، توضح أن الفيلم مقدَّم للمعجبين بجاكسون. يتبع ذلك حوارات قصيرة بين الراقصين المشاركين في التدريبات قبل ظهور الفنان على المسرح، إذ يؤدي أغنيته الشهيرة Wanna Be Starting بمفرده، ثم ينضم إليه الراقصون.

وعبر الفيلم، يؤدي جاكسون أشهر أغانيه:

Bad , They Don't Care About Us, Smooth Criminal, The Way You Make Me Feel، I Want You Back,The Love You Share, I'll Be There, Shake Your Body, Thriller, Black or White.

كما يَظهر وهو يقدم توجيهات للمخرج وللفرقة الموسيقية، ويشارك الراقصين في أداء رقصاتهم ويجاريهم في خطواتهم بدقة متناهية، كما يؤدي أغنية ثنائية مع إحدى المغنّيات.

يتعرف المشاهد من خلال كل ذلك على شخصية جاكسون، الذي لم يتأثر صوته كثيراً مع تقدُّمه بالسن، وظلّ يحتفظ بالرشاقة وخفّة الحركة والأداء المتقن في الرقص، وهي سمات كانت دائماً من علاماته المميزة. وفي الفيلم، يتفاعل جاكسون مع الفنانين والفنيين وعمّال المسرح والمساعدين وغيرهم بمهنيّة وتواضع وانسجام، ويُبدي اهتماماً بأدق التفاصيل.

تتخلل الفيلم مشاهد رعب استُخدمت فيها مؤثرات خاصة ببراعة، ويَظهر فيها أشباح كان من المفترَض أن تطير فوق الجمهور. ويتضمن الفيلم لقطات من أفلام كلاسيكية للنجمَين السينمائيَّين همفري بوجارت وريتا هيوارث، تتداخل فيها شخصية مايكل جاكسون.

صعد «هذا هو» إلى قمة قائمة الأفلام التي تحقق أعلى الإيرادات في دور السينما الأميركية، وحصد 23 مليون دولار خلال الأيام الثلاثة الأولى لعرضه في 3481 من صالات العرض الأميركية، مسجلاً بذلك رقمَين قياسيَّين بالنسبة للأفلام الوثائقية في إيرادات العرض الافتتاحي وفي عدد دور السينما. كما تربع على عرش الإيرادات في دور السينما الأجنبية، وبلغت إيراداته العالمية أكثر من 187 مليون دولار خلال أقل من أسبوعين، وهو أعلى دخل يحققه فيلم وثائقي يتعلق بالحفلات الموسيقية في تاريخ السينما. وافتُتح الفيلم في 45 دولة، ومن الأرقام القياسية الأخرى التي سجّلها، أن شركة «سوني» دفعت لمنتجيه 60 مليون دولار لحقوق عرضه.

يشار إلى أن عنوان الفيلم مستمد من أغنية قام جاكسون بتأليفها وتلحينها العام 1983 بالتعاون مع بول أنكا، المغني ومؤلف الأغاني والملحن الأميركي المتحدر من أصل عربي، وهي بعنوان «لم أسمع أبداً» **I Never Heard**، وتم تغيير عنوانها إلى «هذا هو» العام الجاري.■

من الطبيعة اليك

- خالي من النكهات الصناعية
- خالي من المواد الحافظة
- بدون سكر مضاف
- خالي من الالوان الصناعية او الطبيعية
- بدون بدائل السكر (المحلّيات الصناعية)

Tipco®

أنعش أيامك

أطلبها الآن من الوكيل في الأردن مؤسسة رائد ناصر الدين التجارية

عمان-المقابلين - هاتف: ٤٢٠٤٦٣٧ فاكس: ٤٢٠٤٦٤٧ موبايل: ٠٧٩٩٤٤٤٨٠٩ - ٠٧٩٩٠٨٨٨٠٣

تصوير: برايان سكانل

حفل لفرقة «هيبيز 17»

عالميةُ لغة الموسيقى

مزيجٌ فريد من الألحان والإيقاعات الأوروبية الشرقية والموسيقى الشعبية، قدمتها الفرقة الألمانية **هيبيز 17** على مسرح مركز الحسين الثقافي، الذي ضاقت أروقته وقاعاته بجمهور غالبيته من الأجانب، والشبان، وهو الجمهور الذي أكد أعضاء الفرقة لـ **السّجل** أنه نوعي ومختلف و«مذهل».

الحفل الذي حضره السفير الألماني والسفيرة السويدية والسفير الهنغاري، أقيم بمناسبة للذكرى العشرين لسقوط جدار برلين، وجاء ضمن الفعاليات الجانبية لمهرجان الأفلام الأوروبية الحادي والعشرين، الذي نظمته بعثة المفوضية الأوروبية في عمّان، بالتعاون مع الهيئة الملكية الأردنية للأفلام وأمانة عمّان الكبرى.

قدمت الفرقة خلاصة خمس عشرة سنة من العمل المتواصل على تطوير نمط من الموسيقى، يقوم على المزج الفريد بين أنغام شرقية، وإيقاعات من موسيقى البلقان، وموسيقى البوب والروك آند رول والجاز، إضافة إلى الموسيقى الإلكترونية الحديثة جداً، مع أداء غنائي بالألمانية والفرنسية، ولم يَحُل عدم تواصل الحضور مع كلمات الأغاني دون استمتاعه بالمقطوعات الموسيقية التي اعتمدت بشكل أساسي على آلات: الأكورديون، الترومبون، البوق، الكمان، التشيلو، آلات النفخ والقيثارة.

هذا المزج بين ثقافات موسيقية متعددة، واستخدام آلات شعبية معروفة في مناطقها وغير منتشرة عالمياً، جعل العالم يستقبل عروض **هيبيز 17** ويُقبل عليها، فقد نظمت الفرقة التي تأسست العام 1995 سلسلة من الحفلات في تكساس ولويزيانا، وفي العام 1997 قدمت عرضها الأول في فرنسا، ثم جالت منذ العام 2001 في عدد من دول العالم منها: هنغاريا، فرنسا، بريطانيا، كندا، إسبانيا، سويسرا، إيرلندا، اليونان والجزائر. وأشاعت الفرقة رسالة **الهيبيز** الداعية للسلام والحب والحرية الشخصية، والرافضة للحروب وانتشار الأسلحة النووية، مستخدمةً الفنون البديلة، ومسرح الشارع، والموسيقى الشعبية، بوصفها جزءاً من أسلوب حياة **الهيبيز**، ووسيلة للتعبير عن مشاعرهم، واحتجاجاتهم ورؤيتهم للعالم والحياة.

وكان الحفل الذي أقيم في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، افتُتح بعرض فيلم وثائقي عن سقوط جدار برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 1989، بعد أكثر من 28 عاماً على بنائه، وهو الجدار الذي كان يقسم المدينة والشعب، لتُرفع بعد سقوطه قيودُ التنقل بين الألمانيتين.

استمر الحفل بعد الفيلم بعرض موسيقي للفرقة الأردنية «زمن الزعتر»، التي قدمت مزجاً بين موسيقى الجاز والموسيقى العربية التقليدية، وأمتعت جمهورها بخليط متجانس من الألحان المستوحاة من تعدد المؤثرات الثقافية والحضارية لمدينة عمّان.

السّجل التقت مؤسس «زمن الزعتر» عازف الغيتار باص، يعقوب أبو غوش، الذي تحدث عن أهمية الحفل الذي جمعهم بفرقة عالمية تشتغل على تنويعات موسيقية عدّة، مشيراً إلى أن ما قدمته فرقته المكونة من: أحمد بركات (عود)، ناصر سلامة (إيقاع)، طارق أبو كويك (درم)، عبد دخان (كمنجة)، من إيقاعات متداخلة، لقي ردود أفعال جيدة من الجمهور تؤكّد عالمية لغة الموسيقى وحساسيتها. ■

«القراءة للجميع»: كي تتسع الآفاق

ثمرات المعارف بأقل الأسعار

للعام الثالث على التوالي، يؤكد الإقبال الجماهيري على مهرجان القراءة للجميع، نجاح مشروع مكتبة الأسرة، الذي ترعاه الملكة رانيا، وتشرف عليه لجنة وطنية يرأسها وزير الثقافة.

تقوم فكرة المشروع على نشر وإصدار كتب في المعارف الإنسانية المختلفة تلبي احتياجات أفراد الأسرة، وتسهم في إنشاء مكتبة مرجعية في كل بيت، بتكلفةٍ في متناول اليد، إذ يبلغ ثمن الكتاب الموجّه للكبار 35 قرشاً، وللصغار 25 قرشاً.

المهرجان الذي انطلق في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، في مدن المملكة ومحافظاتها، كان اشتمل في سنته الأولى، على نحو ربع مليون نسخة، نفدت قبل أن تنتهي أيامه، وهو ما قاد «الثقافة» إلى طباعة 350 ألف نسخة في العام التالي، والتي نفدت أيضاً بعد أن اتسعت رقعةُ الاهتمام الشعبي بالمشروع. وفي العام الجاري عُرض ضمن المهرجان نصف مليون نسخة، تؤكد مؤشرات الإقبال على مراكز البيع أنها في طريقها أيضاً للنفاد.

الحركة الدؤوبة للناس دخولاً وخروجاً محمّلين بالكتب، أحالت مبنى المكتبة الوطنية -أحد مراكز البيع في العاصمة- إلى ما يشبه خلية نحل. إنعام الزعبي، سيدة ثلاثينية، قالت لـ **السجل**، إنها تنتظر المهرجان كل عام لتتزود بما يروق لها من كتب: «لم أكن أحلم في يوم من الأيام أن أتمكن من شراء كل هذه الكتب (وتشير إلى ما تحمله من أكياس) بسعر لم يتجاوز عشرة دنانير». ويرى حسن جرار، موظف حكومي، أن المهرجان يقدم «وجبة ثقافية دسمة» تسد جوع القراءة لعام، بحسب تعبيره.

توزُّع الزوار حول الطاولات التي تُعرَض فوقها الكتب، يؤشر على اتجاهات القراءة، ونوعية الكتب المفضّلة لديهم. ففي حين خلت طاولة الكتب النقدية والتاريخية من الزوار، في أول أيام المهرجان، نجحت الطاولة المخصصة للروايات في جذب الاهتمام، أما الركن المخصص لكتب الأطفال، فقد تكالب عليه الجميع، بخاصة الأمهات والأطفال.

الجديد في مهرجان القراءة لهذا العام، تخصيصُ جناح لفئة المكفوفين، حيث توافرت كتب مطبوعة بلغة بريل. وزير الثقافة صبري الربيحات كان تحدث في مؤتمر صحفي قبيل انطلاق المهرجان حول هذه المبادرة، بقوله إنها «تسهم في إضاءة شموع فرح، في حياة هذه الفئة ومعرفتها». الوزارة اكتفت بطباعة خمسة عناوين للمكفوفين، نظراً للتكلفة الباهضة للطباعة بلغة بريل، كما باشرت، بحسب الوزير، بإعداد قاموس للُغة الإشارة، من المتوقع أن يكون ضمن كتب المشروع في العام المقبل.

المهرجان الذي رفع شعار «لكي تتسع آفاقك»، انطلق من أبعد قرية حدودية في الكرك، مدينة الثقافة الأردنية 2009، لينتقل من ثم إلى المركز، «محقّقاً فلسفة المشروع، التي تستند إلى توفير الكتاب للمواطن على امتداد رقعة الوطن، وتحقيق عدالة في توفير مكتسبات التنمية الثقافية وتوزيعها»، كما قال الربيحات.

وقد وضع القائمون على المهرجان، بطاقات لاستطلاع آراء الناس، بغية تطوير آلية العمل في المشروع. **السجل** رصدت ملاحظات عدد من الزوار، منها أن كتباً نخبوية من مثل «فتح الأندلس» لجرجي زيدان، ورواية «مدام بوفاري» لغوستاف فلوبير، تم تصويرها عن طبعات أصلية، بعضها قديم أو شعبي، ما أدى إلى انمحاء الكلام وعدم وضوح الطباعة، كما أبدى بعضهم ملاحظات على المستوى المتواضع معرفياً لكتب الأطفال. وهناك من طالب بحصة أكبر للموسوعات العلمية، والقواميس اللغوية. ■

عرض أزياء للمصمّمة تيتيانا:

كلاسيكية مُفعمة بروح حديثة

الأنوثة والبساطة، عنوان عرض الأزيـاء الأول الذي قدمته المصممة تيتيانا أسيفا لشتاء 2009 - 2010، في **الأتيليه** الخاص بها في الصويفية، بجانب **ستار بكس** في عمّان، وسط مجموعة من سيدات المجتمع والإعلاميين والمهتمّين.

للوهلة الأولى، بعد دخول العارضات، بدت الأزياء كلاسيكية التصميم، تعانق حقبة الثمانينيات، غير أن قِطع الإكسسوارات التي أضافتها تيتيانا منحت أزياءها نكهة مختلفة، وشكلاً غاية في الرومانسية والجاذبية والإحساس، بخاصة تلك التي صُنعت من خامات الحرير والساتان والدانتيل والتول التي تنساب على الجسد مبرزةً تفاصيله بنعومة ورهافة.

تألقت العارضات بتسريحات الشَّعر المنسدل على الكتفين والماكياج الخفيف، وهو ما بدا ملائماً لحيوية فساتين السهرة ذات الألوان الزاهية المطعّمة بالقصب والخرز، وأضفى إلى جمالها تلقائيةً وجاذبيةً عفوية، ولعل ذلك ما يفسر خلوّ العرض من القِطع المضافة للفساتين من شالات أو طواقٍ أو إكسسوارات للشعر، والاكتفاء بإبراز رقّة التصميم اعتماداً على أحذية ذات كعوب عالية جاء معظمها باللون الأسود.

تنوعت القَصّات في العرض الذي أقيم في 25 و27 تشرين الأول/أكتوبر 2009، ونظمته لانا بشارات، بين الطويل الضيّق من الأعلى، والمتسع من الأسفل، والقصير الضيق عند الصدر مع قَصّة تنورة واسعة فوق الركبتين تنتهي بزمّ خفيف، فتبدو التنورة كأنها زهرة آخذة بالتفتُّح.

وهناك قِطَع كشفت عن تعقيدٍ في التصميم، عبر استخدام الكشكش المصنوع من خامة القماش نفسها الخاصة بالفستان، وأبرزها قَصّات غطّت مقدمة الصدر، وأخرى اعتلت أطراف الكتف أو أحاطت الخصر. من ذلك فستان ساتان أصفر، تميز بتصميم على شكل وردة على الكتف تنساب مع قماشة الساتان لتشكل زمّات لطيفة عند الصدر، ثم تأخذ بالاتساع عند القدمين، وقد زاد من جمال هذه القطعة التوظيف اللطيف للّون الأسود الذي شكل بتلة الزهرة وحزام الخصر، ومنح الفستان فخامة وبساطة في آن. كذلك فستان السهرة الأسود الذي استوحى قَصة الياقة من أشكال هندسية كالمربع والمستطيل، وقد استغنت المصممة عن الأكتاف، واكتفت بإكسسوارت فضّية وُضعت في تعرُّج منحنٍ على جانبَي الفستان.

الياقات شكّلت عنصراً إبداعياً في القِطَع، وقد تفنّنت المصممة في أشكالها وخاماتها وألوانها ونثار الخرز عليها، فجاء معظمها من التول المخرّم أو البرق اللامع أو الساتان المقصوص على شكل جديلة أو زهرة، ما يدفع إلى عدّ هذه الياقات قطعَ إكسسوارات.

التصاميم شبه الرسمية كشفت عن تناغم بين الألوان الداكنة والفاتحة. في غير قطعة تجاورَ الأسود مع الأبيض؛ قميص أبيض مع تنورة سوداء، فستان أسود مع ياقة بيضاء، فستان أسود بكُمّ قصيرة (ثلاثة أرباع) مع كلفة بيضاء تحيط أسفل الفستان والأكمام.

كشف العرض عن تشكيلة تناسب أعـماراً متفاوتة، للصبايا اللواتي يمِلْن إلى الألوان المبهجة والقَصّات الغريبة والمبتكرة، وللسيدات اللواتي يفضّلن الألـوان الداكنة والقَصّات الكلاسيكية أو القريبة من الكلاسيكية.

مجموعة التصاميم كما تؤكد تيتيانا لـ **السّجل** صُنعت في الأردن، وهي مستوحاة من أجواء المنطقة وما يناسب المرأة من خطوط الموضة التي تمزج بين البساطة والراحة والإبداع. وحول مشاريعها المستقبلية قالت تيتيانا إنها ستبدأ قريباً إنتاج تصاميم خاصة بالمرأة العاملة، ستراعي فيها عنصرَي الراحة والجاذبية، ومنها: أطقم رسمية من بنطلونات وجاكيتات وسترات، وتنانير وقمصان من السهل التنسيق بين ألوانها بحيث تناسب إيقاع الحياة في أماكن العمل. ■

مؤتمر صحفي لاتحاد الخليج العربي للتزيين:

نشر ثقافة التجميل

تحقيقاً لرسالته في نشر الوعي بأهمية الثقافة التجميلية، وإيجاد كوادر مهنية مناسبة لكل مجال منها؛ التزيين النسائي، الماكياج السينمائي والمسرحي، والخدع السينمائية، عقد اتحاد الخليج العربي للتزيين مؤتمراً صحفياً، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بقاعتَي أوتار والروك في فندق بريستون عمان.

في المؤتمر الذي رعته رئيسة فرع الاتحاد في لبنان، خبيرة التجميل والمكياج السينمائي والمسرحي والخدع السينمائية سمر قدورة، اختير رعد مروان خير رئيساً للاتحاد في الأردن، تمهيداً لفتح قنوات تَواصل لتوفير مناخ مناسب لإقامة مهرجانات ومؤتمرات تهتم بمجال التزيين والمكياج الدرامي على مستوى دول الخليج العربي والدول الأعضاء، كما أعلن عن التحضيرات الجارية لإقامة مهرجان دولي للتزيين في عمّان.

الاتحاد الذي يضم في عضويته 20 دولة عربية، يهدف بحسب قدورة، إلى «تقديم أحدث ما توصلت إليه الابتكارات الجديدة في عالم الموضة والأزياء والجمال، واستقطاب المواهب الناشئة في مجالات الإبداع الفني المختلفة، وتنميتها لإبراز جماليات الموروث العربي وصولاً إلى العالمية».

خلال المؤتمر، شدد رئيس اتحاد الخليج العربي للتزيين طارق الكردي على أهمية العمل الجماعي الذي تتضافر فيه سواعد عربية، وهو ما مكّنَ الاتحاد من «مواجهة الصعوبات والمعيقات، ومواصلة مسيرته»، بحسب تعبيره.

من جانبه، وعد خير أن يبذل فرع الاتحاد في الأردن جهده، عبر تنظيم المهرجان، والفعاليات ذات الصلة بفن التجميل، وعقد الدورات المتخصصة للمنتسبين. وقال الأمين العام للاتحاد في الأردن كايد المصري لـ **السّجل**، إن الاتحاد «سيبذل جهده لرفع مستوى المهنة، وتخريج جيل قادر على المنافسة ونيل الجوائز العالمية»، مشيراً إلى أن التجميل «تعدّى مفهوم التزيين وتصفيف الشعر، وأصبح فناً قائماً بذاته».

خير (يمين) يتسلم درعا تكريمياً بمناسبة تنصيبه رئيساً للاتحاد في الأردن

بعد أن قدّم رؤساء فروع الاتحاد كلماتهم في المؤتمر، أقيمت حفلة شارك فيها عدد من ضيوف الشرف من خبراء التجميل والفنانين والموسيقيين، منهم: مروان خير، ماجد العبيدي، كايد المصري، محمود شحادة، جانييت السلفيتي، حسين السلمان، أنس الطباع، محمود الرشدة، محمد وتد، ونايف الزعبي.

الزعبي، في حديثه لـ **السّجل**، أكد أهمية وجود فرع للاتحاد في الأردن، بما يسهم في «تكريس مفاهيم الجمال»، ويغيّر النظرة التقليدية لصالونات التجميل التي تُعَدّ من أكثر الأماكن خصوصية وحساسية. مشيراً إلى أن فكرة تأسيس اتحاد كهذا على مستوى الوطن العربي، من شأنها أن تُبرز خصوصية الجمال العربي، وتسلط الضوء على الجذور التي يرتبط بها.

فرع الاتحاد في الأردن، أُعلن عن تأسيسه في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2009، خلال مؤتمر رعاه الشيخ بطي بن سهيل آل مكتوم، بحضور خبراء تصميم وأزياء عرب. يُذكر أن اتحاد الخليج العربي للتزيين أنشئ العام 2008، ومقره في الإمارات العربية المتحدة. ■

فرقة موسيقية أعضاؤها مكفوفون

«مدار»: الإعاقة طاقة

كثيراً ما تُعدّ الموسيقى الهواية الأثيرة للمكفوفين، إذ يستعيض هؤلاء عن البصر بتنمية حواس أخرى تضيء البصيرة والروحانية ذات التّماسّ العميق مع الموسيقى. وقد ظهر عازفون مَهَرة من المكفوفين، شغلوا الدنيا بمعزوفاتهم وألحانهم، وغيّر بعضهم في تاريخ الموسيقى تجديداً وإحياءً، ومنهم عربياً: الشيخ إمام وسيد مكاوي في مصر، داود أكرم سليم كركوكلي في العراق، ومن الأردن عازفة القانون خلود البطاينة، وعازف الأورغ إسماعيل قدري.

«المدار»، أولُ فرقة موسيقية للمكفوفين في الأردن، أسسها الملتقى الثقافي للمكفوفين، وأعلنت عن نفسها في حفل أقيم على مدرج المركز الثقافي الملكي، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، كشَفَ عن تمكّن كلّ عضو في الفرقة من العزف على آلته، وعن أداء غنائي متقن.

رئيسة الملتقى سهير عبد القادر أكدت لـ **السجل** أن تأسيس الفرقة جاء بهدف «توظيف الإبداع باستخدام قوة الأدب والثقافة»، لتتجلى قدرات الأعضاء في التعبير عما في نفوسهم من أحاسيس وأفكار. وتشير عبد القادر إلى مقولة «الإعاقة طاقة»، مشددةً على أن «المدار» ستشرع أبوابها لأي كفيف يأنس في نفسه الموهبة والقدرة، وأن الفرقة ستختط لنفسها دربـاً خاصاً بها، وستعمل على إنتاج الأغاني بالتعاون مع مؤلفين وملحنين.

وفي ردّه على ملاحظة أبداها وزير الثقافة صبري الربيحات في كلمته خلال رعايته الحفل، حول خلو الفرقة من العنصر النسائي، أكد مدرب «المدار» عادل الحاج أبو عبيد، إن الفرقة «ستنمو وستكبر في المستقبل، وسيكون العنصر النسائي مكوناً أساسياً فيها».

ووسط حضور جلّه من طلبة الكشافة في المدارس، كون وزارة التربية والتعليم من الداعمين الأساسيين للملتقى، قدم عضو الفرقة محمد عجوري، قصيدة عبّر فيها عن فخره بانضمامه للفرقة، وما منحه ذلك من إحساس بالفرادة والتميز.

استهلت الفرقة أولى أغنياتها بنشيد «وطني الشمس» الذي تفاعل معه الطلبة ترديداً وتصفيقاً، ثم واصلت تقديم أغاني: «هذي بلدنا»، «عبد اللّه يا عونك»، ليتم الختام بأغنية السيدة فيروز «يا قدس» التي قُدمت تحيةً وإجلالاً للقدس عاصمة الثقافة العربية.

الربيحات في كلمته، ثمّن ما قدمته الفرقة، واعداً بتقديم الدعم لها، لتتمكن من المشاركة في المحافل المحلية والدولية، مؤكداً أنها سوف تنضم إلى الفرق المشاركة في مهرجان الأردن العام المقبل.

عضو الفرقة حاتم مسعد، الذي درسَ الموسيقى في الأكاديمية الأردنية للموسيقى، وصفَ في حديث لـ **السجل**، تأسيس الفرقة بـ«الخطوة المميزة على صعيد فتح المجال أمام طاقات الكفيف ومواهبه». وتطرّق إلى تذليل الصعوبات التي واجهتهم، مثل غياب «النوتة الموسيقية»، وذلك بـ«العمل بروح الفريق، والتدريب، والإصرار على النجاح، ما أنشأ حساً موسيقياً واحداً، وتناغماً في الأداء، بين أعضاء الفرق».

تتكون الفرقة إضافة إلى مسعد: محمد العجوري (ناي)، محمد البستنجي (عود)، رائد الشبل (إيقاع)، أيمن فخر الدين، عبد العساف وسهيل النشاش (غناء). ■

سماوي يتلو قصائده في جبل عمان القديم:

«المكان يدلّني إلى ذاتي»

بين جمهور الأمسية، جلس الشاعر جريس سماوي ناثراً على المسامع قصائده التي تواشجت إيقاعاتها مع حميمية المكان، وتمازجت كلماتها بموسيقى الفنان فراس حتر عازفاً على الكمان، وهو ما كسرَ رتابةً تشهدها أمسياتٌ شعرية مماثلة.

الأمسية التي نظمتها جمعية سكان جبل عمان القديم، بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى في جارا كافيه، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، أقيمت بحسب ما أوضح المدير التنفيذي لمديرية الثقافة في الأمانة سامر خير لـ **السجل**، ضمن مشروع «الشوارع الثقافية» الذي يرمي إلى نقل العمل الثقافي مباشرة للجمهور. خير أكد في سياق متصل، أن الأمانة ترفع دائماً شعار «الثقافة من أجل التنمية»، لإيجاد ثقافة تؤثر إيجابياً في منظومة القيم الاجتماعية، وتعمل على تطوير السلوكيات الاجتماعية.

في جو مفعم بالألفة، استهل الشاعر زياد العناني الذي أدار الأمسية، حديثه بالإشارة إلى المنجز الإبداعي لسماوي، الذي لم يفارق المكان والموروث وتصوير منمنمات البيئة الأردنية وذاكرة ناسها. وقال إن قصيدة سماوي عفوية، وصادقة، ومسكونة بعبق الأسلاف، لذا فإنها تجمع بين البعدَين المادي الملموس، والصوفي الروحاني، وتحتفي بالمرأة. ولفت العناني إلى ما تحمله قصيدة سماوي من موروثات مستوحاة من بلاد الشام، البداوة والريف والحضر، ما يجعلها متوترة وجودياً.

سماوي، قبيل قراءته الشعرية، توقف عند تعلّقه بالمكان، فقال: «إنني مفتون بالمكان، وتحديداً المكان الأردني، ذلك المكان المولود من رحم الحضور الطاغي لبلاد الشام في التاريخ القديم، وأكثر فتنتي هو نهر الأردن الذي أسمّيه: جَدّ العالم»، وتابع: «المكان يدلّني إلى ذاتي، وحين ألجأ إليه إذ يشتد العصف، أطمئن». ثم قرأ قصائد مهداة لعمّان وياسمينها:

«كالياسمينة..
ترتقي درجاً عتيقاً
تلتفّ حول حجارة السور الحميمة
الياسمينة، عمّان ترفع عطرها كالغيم
فوق بيوتها
وتلتف أحلام البنين بثوبها الوردي».

وتابع سماوي:

«عمان
يا بلد السلام
يا نخلة الزمن البعيد
يا كرمة الأسلاف
يا عنبا يضيء الأرض
يا برج الحمام».

كشفت القصائد عن اهتمام بالتشكيل البصري وجماليات الصورة، حيث الدلالة واضحة لا إبهام فيها، وحيث انتقائية المفردة الشعرية والبناء المتراكم لإنتاج صورة مركبة تتحسس الواقع وتعبّر عما يجول في نفس الشاعر. كقصيدته التي قال فيها:

«حافياً كأمير الفجر
حافياً كالقمر
حافياً مثل عشب الضفاف الذي لوّثته خطايا البشر
حافياً كالمطر».

حوار ثريّ دار بين الجمهور وسماوي، تناولَ تجربته الإبداعية، وعرّج على محاور أخرى تتعلق بالمركز الوظيفي الذي يشغله سماوي، أمين عام لوزارة الثقافة.

حول أهمية تنظيم أمسيات ثقافية للناس وبين الناس، تحدث نائب مدير المدينة المهندس هيثم جوينات، عما يمكن أن تحققه الشراكة بين أمانة عمّان وجمعية سكان جبل عمان القديم وسوق جارا، من تنشيط للحراك الثقافي في المدينة، وخدمة قاطني العاصمة، والتأكيد على شراكتهم، ليس كمتلقّين حسْب، وإنما بوصفهم صانعي ثقافة أيضاً.

مشروع «الشوارع الثقافية» يغذّ الخطى باتجاه النمو والتطوير، ويشتمل على تقديم عروض لأصناف الفنون المختلفة من مسرح ورسم ونحت وأمسيات أدبية، بخاصة في فصل الصيف، حيث تكون الأجواء مهيأة لاستقبال فعاليات كهذه، ويكون بمقدور الناس المشاركة في فضاء مفتوح يمْكنهم التعبير فيه عن أفكارهم وأحاسيسهم وما يجول في أنفسهم، كما يُتاح للمارة وعابري الطريق التمتع بفضاء جمالي متميز.

من ضمن ما يكشف عنه المشروع، بخاصة في الأمسيات المقامة بين بيوتات عمّان القديمة وفي حاراتها وأزقتها وأسواقها، ذلك التماسّ بين المشاهد وروح المكان الذي يخلع عن حجارته رداء الصمت ليبوح بالحكايا التي لا تنتهي، ويسرد تاريخاً كان وما زال شاهداً عليه، ويوشوش العين ليحثّها على الرؤية من جديد. ■

معرض الفن العراقي في «رؤى»:

تظاهرة تشكيلية كبرى

مثّل معرض «الفن العراقي» الذي افتُتح في غاليري رؤى للفنون، خلال تشرين الأول/أكتوبر 2009، من التظاهرات التشكيلية الكبرى، إذ سلط الضوء على تجارب نحو 75 فناناً عراقياً، تنوعت أجيالهم واتجاهاتهم وأساليبهم وتقنياتهم.

وفي الوقت الذي أثّثت فيه الأعمال الفنية قاعات الغاليري، تواصلت حشود الفنانين وأبناء الجالية العراقية في الأردن ومحبي الفن في التوافد لمشاهدة المعرض. بعضهم آثر التمعن في اللوحات التي تنوعت بين زيتية ومائية وغرافيك، وبعضهم الآخر أخذ يدقق النظر في المنحوتات التي بدت شواهد حيّة على حضارة بلاد الرافدين ودليلاً على تطور الحركة الفنية فيها منذ جيل الرواد وصولاً إلى الجيل الجديد الذي تابع المسيرة بانياً على ما استقاه من السلف، مضيفاً له ما يعبّر عن المرحلة التي يعيشها العراق حالياً.

الموضوعات التي تناولها الفنانون من الرواد، احتفت بالمكان والطبيعة والإنسان العراقي، بينما ظهرت مفردة الحرب وتأثيرها في الإنسان وخدْشها لمفاهيم الجمال بشكل واضح في أعمال فنانين من الجيل الذي عايش الحرب وعانى ويلاتها.

سعاد العيساوي، مديرة غاليري رؤى، قالت في تصريح لـ **السّجل** إن أهمية المعرض تتمثل في إتاحة الفرصة أمام الجيل الشاب لعرض تجاربه الواعدة مع جيل راسخ التجربة. ولفتت إلى أن «رؤى» الذي كان بمثابة الرئة التي يتنفس عبرها الفن العراقي، خلال سنوات الحصار على العراق في التسعينيات، واصل دوره ورسالته كجسر بين الفن العراقي وفنانيه، والعالم.

الفنانان محمد غني حكمت وسالم الدباس في استقبال زوار المعرض

المعرض الذي افتُتح عشية انطلاق الأيام الثقافية العراقية في الأردن، اشتمل على أعمال لفنانين راحلين، وأحياء بعضهم ما زال مقيماً في العراق، وبعضهم انتقل إلى الأردن أو إلى دول أخرى. المعروضات جسّدت مشاعر الاغتراب الإنساني، وتناولت فكرة الاجتثاث وقسوة المنفى، مستلهمةً التراث النحتي لبلاد الرافدين، بدلالاته التعبيرية، وثمة لوحات تحتفي بالأسود الذي يتسيد السطح مثلما ينتشر بؤراً وأشكالاً تتغلغل في تفاصيل اللوحات متنوعة الأحجام بين الجدارية والمتوسطة والصغيرة.

الجمهور اطّلع أيضاً على كتاب «الحركة التشكيلية في العراق» للفنان عادل كامل، الذي توافر في قاعات العرض. كما عُقدت على هامش المعرض الذي افتتحه الأمير رعد بن زيد، ندوة نقدية شارك فيها: النحات محمد غني حكمة، الناقد التشكيلي عادل كامل، الفنانان إبراهيم العبدلي وسالم الدباغ.

تناولت محاور الندوة، نشوء الفن في حضارة وادي الرافدين، وفترات القطيعة التي تخللت مسيرته، والبعثات المبكرة في العراق، وتأسيس معهد الفنون الجميلة، وظهور جماعات فنية، من مثل جماعة الرواد وجماعة بغداد للفن الحديث وجماعة الانطباعيين العراقيين. ■

«آدم وحيداً» للمخرج فراس الريموني:

محاكمة فنية تدين الحرب

على خلاف الفكرة السائدة من أن الخلق بدأ مع آدم، لتصل البشرية إلى ما وصلت إليه من تطور ونماء، يؤكد العرض المسرحي «آدم وحيداً» أن الفناء بدأ منذ تلك اللحظة التي وُجد فيها آدم فوق الأرض.

العرض الذي أعد نصه مفلح العدوان، وأخرجه فراس الريموني، يبدأ بضوء مسلّط على آدم (أدى الدور سمير مصاروة) يدخل أرضاً خواء إلا من شجرة تنتصب بثبات، هو وهي (رفيقته منذ البدء)، آخر الناجين من حرب لم تبقِ أو تذر. حالة الذهول التي تسيطر على آدم تُظهره كأنما يعيش هبوطه الأول؛ الهبوط العكسي الأكثر دموية ومأساوية وألماً. فيسائل الآخرَ، ونفسَه: مَن صادر الحياة؟ من قتلَ الناس دون تمييز بين كبيرهم وصغيرهم، أنثاهم وذكرهم، دينهم ومعتقدهم؟

لذا، تتأثّثُ خلفية المسرح الدائري في المركز الثقافي الملكي، الذي احتضن العرض، 15 و16 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بشواهد قبور، بعضها اتخذ شكلَ الهلال، وبعضها الآخر شكلَ الصليب، كما تعلو في الأجواء صرخات وأنات مكتومة..

هنا، تبدأ المحاكمة التي تدين الحرب، تلك التي تُشعلها رغبة الاستئثار بالسلطة: «كانت الحرب الأخيرة، وكان الدمار أكبر من العقل. أما جلجلة الانفجار فقد ألغت كل عاطفة، ولم تعد هناك رؤيا ولا راء، الأرض صارت غباراً، والعالم صار صفراً مضافاً إلى صفر». ووسط موسيقى جنائزية، يؤكد آدم أن السبب في الدمار هو الصراع على الأرض: «من يحكم الأرض؟ الغرب يريد، والشرق يريد. الكل يريد الأرض جارية تحت قدميه».

نجح الممثل مصاروة في التعبير عن الحالة التي تقمصها، عبر صوته وأدائه الحركي على الخشبة، وبدا أن رسالة العرض وصلت لجمهور العرض، الذي تشكّل في معظمه من الفنانين المشاركين في مهرجان المسرح الأردني السادس عشر الذي عُرضت المسرحية في افتتاحه.

يتناول العرض السلوكات الاجتماعية القامعة للمرأة، الكائن الذي جرى تهميشه وقمعه تاريخياً. وفيه، يبحث آدم عن شريكته لتقيه برد الروح، ثم يكتشف أنها لم تمت، وإنما وُئدت، لتوأد البشرية معها.

قبيل النهاية، يطلق آدم صرخته في وجه الطغاة، ويسائلهم بمرارة وسخرية عن عروشهم التي من أجلها سالت دماء الضحايا: أين كسرى، فرعون، هولاكو، الإسكندر، معاوية؟ ثم يجلس على كرسي السلطة الذي لا ينافسه عليه أحد، إذ لم يعد ثمة أحد.

تفاعل الجمهور مع ما بثته المسرحية من رسائل، رغم ثبات عناصر السينوغرافيا التي تكونت من شجرة تمتد منها شبكة من الأسلاك، ومقاعد تتناثر هنا وهناك، وأرضية مترْبة مقفرة. وأدى عنصرا الإضاءة والصوت دوراً في تعميق الحالة النفسية التي تعيشها شخصية العرض؛ عبر محاكاة هدوئها وانفعالها، وتجسيد آناتها المكتومة وصرخاتها المجلجلة. ■

عجلون: موسم المسير إلى الشمال

علا الفرواتي

مع بداية فصل الشتاء، وبعد الأمطار الغزيرة التي روت عطش المملكة أخيراً، أصبح من الصعب التجوّل في جبالها ووديانها الوعرة. تراب الممرات الطبيعية يصبح زلقاً وصخورها غـدّارة وحجارتها تكذب عندما يُخيَّل للماشي أنها مستقرّة، فيما استقرارها سراب يخاله الظمآن ماء.

لذا، كان اختيار مقصد للمسير صعباً. يجب عدم الوثوق بالوديان العطشى التي تشربت ماء السماء وانطلقت فيها السيول التي أَلِفت صخب الطبيعة وعنفوانها الذي يمنعها من الاستقرار على حال. الحل الوحيد كان مسايرة الطبيعة والبحث عن مسار روّضته آلة الإنسان فعبّدته رغم وعورته وقسوته.

الرحلة هذه المرة تمت برفقة مجموعة **Walking Jordan**، من أوائل المجموعات التي اتخذت المسير هواية، وأدخلت إلى الأردن مفهوماً منظماً لهذه الرحلات التي كانت «حكـرا» على رعـاة غنم ألفوا الوديان والصخور، أو مزارعين لا يمثّل لهم المشي بين المزارع سوى رحلة يومية يبحثون فيها عن الرزق وتبحث فيها ماشيتهم عن كلأ لا يلبث يتناقص.

اختيار قائد ومؤسس مجموعة **Walking Jordan** رمـزي طبلت كان منطقة عجلون؛ الجبال الخضراء خضرة البلوط، وقد غسلتها أمطار كانت عزيزة، تعد بمشوار جميل في الطبيعة البكر.

هناك طريق معبّدة شبة دائرية تبدأ من القلعة وتنتهي عندها. تلك الطريق كانت الملاذ الوحيد للمجموعة للتمكن من المشي في عجلون التي يهجرها المصطافون شتاء ويُهرعون إليها في الربيع والصيف.

الطريق تنحدر بسرعة نحو الوادي، والمشي سهل ممتنع، والجاذبية تجرّ الماشي إلـى بطن الأرض، وشجرات بلوط قديمة وشامخة تورف على المجموعة بظلها وتحتضن شباناً وشابات ألفوا رغد المدينة ولم يعتادوا قسوة الطبيعة.

وفيما انشغلت المجموعة بالتحدّث، لم تنتبه إلى أن الانحدار يقارب 300 متر، إلا أن المشي مع الجاذبية لم يكن صعباً، بخاصة أن آلة الإنسان مهّدت طريقاً ضيقاً بين المزارع والغابات تستطيع أن تسلكه السيارات.

على جانبي الطريق كـان كثير من المزارعين يقطفون الزيتون «البعل» الذي زادته الأمطار نضارة، ووعدتهم بمحصول جيد وزيت أفضل. معظم المزارع على الطريق حيازات كبيرة يملكها أهالي عجلون ويرفضون بيعها أو بيع أجزاء منها.

بعد الوصول إلى سفح الجبل، قررت مجموعة من المشاركين التوجه، بناء على اقتراح من طبّلت، إلى «صخرة سامي» التي أصبحت مقصداً لمحبي رياضة تسلق الجبال.

الصخرة المقطعية الحـادّة يزورها المتسلقون للتدرّب على هذه الرياضة أيضا. هناك قابلنا مجموعة من شركة **Tropical Desert**، امتهنوا تعليم رياضة التسلّق لمحبيها من عرب وأجانب.

المسافة الدائرية تمتد 6,8 كيلومترات من القلعة وإليها، لكن أولئك الذين اختاروا زيارة الصخرة صعدوا جبلاً بمسافة 1,8 كيلومتر ذهاباً ومثلها إياباً، إلا أن

المشوار كان يستحق تعبه، فمنظر الجبال الخضراء من على تلك الصخرة ساحر بامتياز.

طبّلت، مؤسس المجموعة، طبيب أمراض قلب، وهو أوّل من أسّس مجموعات لممارسة هذه الرياضة في الأردن. مجموعته لا تهدف إلى الربح، وهو لا يتقاضى أيّ أجر عن اصطحاب الناس في رحلاته، يؤمن بأن رياضة المسير أفضل رياضة على الإطلاق، مع أنه يمارس رياضات أخرى، وهو رئيس الاتحاد الأردني لرياضة السكواش، ويرى المسير رياضة يستطيع الجميع ممارستها، وأنّها رياضة عائلية ولا تحتاج إلى أي نوع من المعدات.

ويقول طبّلت: «أشجّع المشاركين على اصطحاب عائلاتهم». ويؤكد أن «ممارسة أيّ رياضة في النادي لأكثر من ساعتين تشعر بالملل، ولكن المسير لا يشعر الإنسان بالملل حتى لو مارسه طول النهار».

رياضة المشي واحدة من الرياضات المهمة والمفيدة، فهي تسهم في الوقاية من أمراض عديدة، بخاصة أمراض القلب والشرايين والسكري.

ويقول الأطباء إنها تجعل الخلايا تتجدد بانتظام، ما يسهم في الاحتفاظ بنضارة الشباب، كما إنها تساعد القلب على القيام بعمله بارتياح، وتمنع انغلاق الشرايين، وتقلل من مستوى الكولسترول وارتفاع ضغط الدم، إضافة إلى تحسين استقبال الأنسولين في الخلايا.

طريق العودة كانت مضنية؛ فالطريق التي سلكناها إلى باطن ما يسميه أهل عجلون «الجب» كانت منحدرة، لذا كان الصعود محاربة للجاذبية التي كانت في صفّنا في طريق الذهاب. أولئك الذين اختاروا عدم الذهاب إلى «صخرة سامي» كانوا وصلوا إلى القلعة وغادروها، لكننا كنا متعبين في النهاية. بعضنا تعب في نهاية المسافة واستوقف مركبة محمّلة بالزيتون لتحملنا معه إلى الأعلى. طبّلت ابتسم لأولئك الذين تعبوا في النهاية وتخلّوا عن المشي وامتطوا رمز الحضارة «السيارة»، قال معاتباً: «لا بدّ أن ضميركم يعذبكم».■

عجلون

تتميز عجلون بالتنوع المناخي الطبوغرافي، من المناطق الشفاغورية، إلى المناطق الجبلية والأودية الجارية والهضاب والسهول الممتدة.

عُرفت عجلون عند القدماء بالاسم الأموري «جلعاد»، وبقيت مشتهرة به زمناً طويلاً.

وجلعاد تعني الصلابة والخشونة، وهي تسمية تتفق مع طبيعة المنطقة، فالجبال صلبة والحياة فيها خشنة، وأما تسميتها «جبال عجلون»، فتتعدد الروايات حولها، ومنها أنها نسبة إلى راهب اسمه عجلون كان يسكن في دير في جبال عوف في منطقة القلعه الحالية، ثم انتقلت التسمية إلى البلدة المجاورة، ثم إلى الجبال المحيطة لتشمل مساحات واسعة وجبالاً عدة.

ويرجح الباحث مصطفى الدباغ في كتابه **بلادنا فلسطين** أن اسم عجلون من جذر سامي مشترك يفيد العجل، والواو والنون في آخر الاسم للتصغير حسب الطريقة الآرامية، فيكون المعنى: المكان الصغير المستدير أو العجل الصغير.

وليس بمستبعد أن يكون العجل اسم إله كنعاني كان يعتقد به الكنعانيون ضمن معتقداتهم الأسطورية. كما أنّ أهل منطقة بلاد الشام كانوا يُعنون بتربية الأغنام والأبقار.

جبال عجلون تشكل المنطقة الشمالية الغربية من الأردن، وكانت حلقة وصل ضرورية بين بلاد الشام وأراضي بيت المقدس، تضمّ المنطقةَ المحصورة بين اليرموك شمالاً ونهر الأردن غرباً ونهر الزرقاء جنوباً ومشارف جرش شرقاً، وإلى عهد قريب كانت تضمّ إربد والكورة، وذلك في أواخر الدولة العثمانية، إذ جاء في الكتاب السنوي الرسمي للدولة العثمانية الصادر العام 1910 أن قضاء عجلون كان يتألف من مدينة واحدة هي إربد، ومن ناحيتي كفرنجة والكورة و120 قرية.

احتضنت عجلون طائفة من الأدباء والشعراء والعلماء والأولياء، وانتسب إليها عدد كبير من القضاة والعلماء، فكانت الأديبة عائشة الباعونية والعالم إسماعيل العجلوني وأبناء قاضي عجلون وغيرهم، وهو ما حبّب الرحالة في زيارتها، كما استقطبت المؤرخين مثل الشيخ شمس الدين الدمشقي المتوفى العام 1327، فكتب عنها في كتابه **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**: «فيها حصن حسن حصين، وفيه مياه جارية وفواكه كثيرة، وأرزاق غزيرة، وهو مشرف يُرى من مسيرة أربعة أيام».

أما أبو الفداء المتوفى العام 1331، فيقول في كتابه **تقويم البلدان**: «عجلون حصن وربضة يسمى الباعونة، والحصن عن البلد شوط فرس، وهما في جبل الغور الشرقي قبالة بيسان. وحصن عجلون منيع مشهور يظهر من بيسان، وله بساتين ومياه جارية، وهو حصن محدث بناه عز الدين أسامه من أكابر أمراء صلاح الدين».

وذكرها الرحّالة ابن بطوطة المتوفى العام 1377 م بقوله: «ثم سافرت منها (نابلس) إلى مدينة عجلون، وهي مدينة حسنة لها أسواق كثيرة وقلعة خطيرة، ويشقها نهر ماؤه عذب».

كما ذكرها العلامة ابن شاهين الظاهري المتوفي العام 1467 في كتابه **زبدة كشف المماليك** بقوله: «وأما مدينة عجلون فلها قلعة وإقليم يشتمل على عدة قرى، وهي جبال وأودية».■

*** المصدر: الموقع الإلكتروني لبلدية عجلون الكبرى**
www.ajloun.gov.jo/ajloun

50 years of Italian design

Since 1959 we've been designing and creating living areas able to express beauty and harmony with a high added value: comfort designed & made in Italy. At our Centro Stile we never stop searching for evolving ideas that are bound to turn a room into your ideal and personal space. Come and uncover the new collection we are now presenting at our Natuzzi Gallery.

elite
Where Quality & Price Meet!

231, Mecca Street
Tel: 06 586 555 7

NATUZZI
It's how you live

الكابتن بدر إسماعيل: «ملك الهِد»

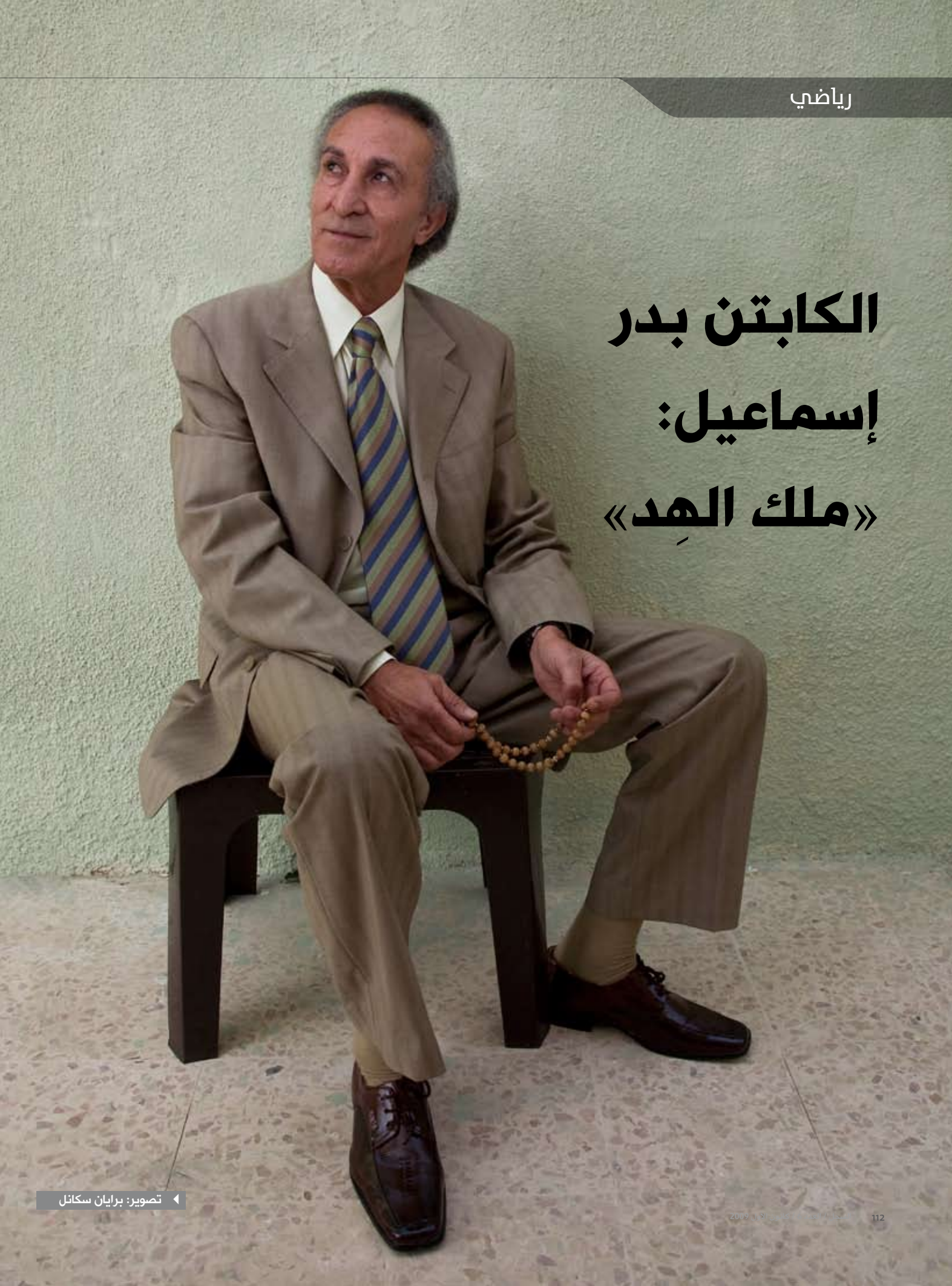

تصوير: برايان سكانل

محمد فرواتي

لاعب من طراز رفيع، أجاد اللعب في مركز قلب الدفاع في فريق الجزيرة وفي المنتخب الوطني.

يقول رفاقه: إنه «يتميز بأخلاق رفيعة»، ويحرص لاعبو الأندية المنافسة على صداقته، فبعد نهاية أيّ لقاء لنادي الجزيرة مع القطب الآخر الفيصلي أو الأهلي يذهب مع الفريق الآخر لتناول الشاي والجلوس مع زملائه بصرف النظر عن النتيجة.

اشتهر بالضربات الرأسية، وفي عمان الستينيات التي نظمت حياتها الأحكام العرفية، وفي بلد يحكمه ملك، رأت الجماهير أن تخلع على بدر لقب «ملك الهِد»، من الكلمة الإنجليزية HEAD، وهو اللاعب الذي كانت تستعيره الأندية الأخرى عند سفرها إلى بلد عربي أو عند استقبالها فريقاً في عمان.

لعب في نادي مركز الشباب الاجتماعي التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الوحدات لاحقا، ثم نادي الجزائر قبل أن يستقرّ به المقام في نادي الجزيرة.

أجمل الأهداف التي سجلها في مشواره الكروي، هو الهدف الذي سجّله لمصلحة الجزيرة في مرمى حارس الفيصلي الأسبق نادر سرور. ويؤكد أنّ ملاعب كرة القدم الأردنية لم تعرف حارساً للمرمى مثل سرور الذي «كان رمز الأمان لناديه الفيصلي وللمنتخب الوطني».

وُلد العام 1952، وبدأت مسيرته الرياضية عندما كان عمره 12 عاماً في فريق مدرسة الوحدات الابتدائية، ثم مع فريق مدرسة الأشرفية الإعدادية، لينتسب حينها إلى نادي مركز الشباب الاجتماعي، ولعب في بطولة مراكز الشباب في الضفتين؛ الشرقية والغربية وفاز مع مركز الوحدات بلقب البطولة مرات عديدة.

العام 1976 نال لقب أفضل لاعب محترف بالدوري القطري وسط عددٍ كبير من اللاعبين العرب والأجانب

يذكر بدر من زملائه الشقيقين موسى وصالح البنا، ومحمد أبو داوود الذي تولّى حراسة مرمى فريق الوحدات والمنتخب في ما بعد، وبهجت شهاب وهو من رؤساء نادي الوحدات السابقين، وإبراهيم عبد اللّه، والمشرف على تدريبهم المدرب كمال البنا.

ويقول: «كنا نلعب لأنّنا أحببنا كرة القدم، ولم نكن نتقاضى أيّ بدل مادي رغم إحرازنا بطولات عديدة».

العام 1965 غادر عمان إلى أريحا لمتابعة دراسته في مدرسة جمعية الشبان المسيحية الثانوية في مخيم عقبة جبر، فانتقل إلى اللعب في فريق الجمعية بمركز قلب الدفاع المتأخر «القشاش».

العام 1966 عاد إلى عمان، وانضم إلى نادي الجزائر الذي كان مقرّه في منطقة سقف السيل وسط عمان، وكان من زملائه في الفريق حينها محمد حمدان الذي ترأس نادي القادسية في ما بعد، ومروان العبداللات.

في العام نفسه انتقل بدر إلى نادي الجزيرة، وكان ذلك عندما شاهده الراحل عامر المفتي الذي كان مديراً للكرة بنادي الجزيرة قبل أن يصبح رئيساً له، وأعجب بمهارته، فلعب ضمن صفوف الفريق الأول مباشرة، وكان أول لقاء له ضد فريق المصلحة العراقي، ليتعادل الفريقان بهدف لكل منهما.

العام 1967 نال بدر شرف عضوية المنتخب الوطني عندما شاهده مدرب المنتخب الراحل شحادة موسى، وظلّ يلعب مع فريق الجزيرة والمنتخب حتى العام 1974 عندما تلقى عرضاً احترافياً من النادي الأهلي القطري ليلعب في صفوفه، ليكون بذلك أول لاعب أردني محترف في قطر.

يذكر بدر أنّ المنافسة على المركز الأول في الدوري كانت محصورة بين الجزيرة والفيصلي، وطوال لعْبه مع الجزيرة، 1966 – 1974، «كان الفيصلي البطل والجزيرة الوصيف».

لعب مع المنتخب مباريات عديدة، كان أهمّها ضد الأندية المصرية الشهيرة وفي مقدمتها الأهلي والزمالك والإسماعيلي، إضافة إلى مباريات مع الأندية السورية، مثل فريق الجيش الذي كان قوياً، ويضم معظم عناصر المنتخب الوطني.

آخر مشاركاته مع المنتخب الأردني ضد المنتخب المغربي، الذي عاد بعد مشاركته بكأس العالم، وفاز المغاربة 1/2.

يذكر بدر من زملائه في «الجزيرة»: الحاج علي، نبيل خوري، نبيل التلي، عصام التلي، زياد جميل، أسد حبيب، فايز صلاح، أنور العيساوي، حمد الطحان، ذياب اشتيوي، عبد الكريم أبو عياش حارس المرمى، وكابتن الفريق طالب ازمقنا، ويصف هذه التشكيلة بأنها كانت تؤلف «الفريق الذهبي لنادي الجزيرة».

يذكر كذلك زملاءه في المنتخب الوطني؛ حارس المرمى نادر سرور، والراحل مصطفى العدوان الذي ترأس نادي الفيصلي بعدئذ، ومحمد أبو العوض الذي أصبح مدرباً للمنتخب الوطني والفيصلي لاحقاً، ومحمد البردويل، وجودت عبد المنعم الذي كان يحمل لقب «أبو الجو»، وعدنان مسعود، وحسونة يدج، والراحل كنعان عزت، ومحمد أبو الليل وموسى النحاس.

ويؤكد أنّ معظم لاعبي المنتخب في السبعينيات كانوا من فريق الفيصلي، و«في إحدى المباريات بين الأردن و لبنان كان في الملعب عشرة لاعبين من الفيصلي، وأنا فقط من فريق الجزيرة».

يتحسّر، لأنّ هناك «أندية خزينتها فارغة، وعاجزة عن دفع رواتب لاعبيها، ويرى أنّ الوقت لم يحن بعد لتطبيق الاحتراف في الأردن

يستذكر بدر أنه في إحدى مباريات فريق الجزيرة ضد الفيصلي قام بتسديد كرة قوية جداً وذاهبة باتجاه الشباك وفي الزاوية تماما، لكن الحارس نادر سرور طار إليها وصدها، ومن شدة قوتها انكسرت إصبعه، إلا أنه واصل اللعب حتى نهاية المباراة.

كما سجّل بدر هدفاً رأسياً مع فريقه الأهلي القطري ضد فريق الريان في الدوري القطري، وذلك عندما قفز أعلى من المدافعين وسدد الكرة في شباك الريان محرزاً هدف الفوز.

مسيرته مع النادي الأهلي القطري امتدّت بين العامين 1974 - 1981، ولعب معه في مركز الدفاع المتأخر، وفاز مع فريقه بكأس أمير قطر،

وبمركز الوصيف في الـدوري مـرات عـدة خلف ناديي الريان والسد.

العام 1980 تعرض بدر إلى إصابة في ركبته عندما اصطدم مع نجم قطر المشهور منصور مفتاح، وأجريت له عمليّة جراحيّة خضع بعدها للعلاج الطبيعي في نادي الزمالك المصري، وهو النادي الذي كان يمتلك مركزاً متخصصاً ومتقدماً في العلاج الطبيعي.

في مباراة اعتزاله قدّم له ناديه، الأهلي القطري، دلّة قهوة مطلية بالذهب أهداها بدر بدوره إلى رئيس نادي الجزيرة

وعندما شُفي من الإصابة لعب مباراة أخرى ضد فريق الريان، لكنّه تعرض للإصابة مرّة أخرى، ما جعله يعلن اعتزاله اللعب العام 1981.

بعدها عاد إلى الأردن بدعوة من الراحل نظمي السعيد للمشاركة في دورة اللاعب المعتزل التي نظمها السعيد، وكانت بين فريق الأهلي والجزيرة، ويذكر بدر أنّ أحلى لحظة في حفل التكريم كانت تكريم مصطفى العدوان رئيس نادي الفيصلي له.

في مباراة اعتزاله قـدّم له ناديه، الأهلي القطري، دلّة قهوة مطلية بالذهب أهداها بدر بدوره إلى رئيس نادي الجزيرة عامر المفتي.

منذ العام 1981 وبـدر يعمل مدرباً لفريق البراعم في الأهلي القطري، وقد صعد من فريقه العديد من اللاعبين إلى صفوف الفريق الأول.

يذكر بدر أنه في العام 1975 لعب مباراة ضمن صفوف المنتخب القطري ضد المنتخب السوري في تصفيات كأس العالم، وتعادل المنتخبان في دمشق والدوحة.

العام 1976 نال لقب أفضل لاعب محترف بالدوري القطري وسط عددٍ كبير من اللاعبين العرب والأجانب.

مـتـزوج ولـديـه أربـعـة أبـنـاء، فقدَ أكبرهم اسماعيل في حادث سير في السعودية، وهو يَعُدّ عائلته رياضيّة بامتياز، فابنته هديل تمارس كرة الطائرة، وسامر يمارس كرة القدم في نادي الجزيرة، أما عامر فيمارس رياضة بناء الأجسام.

يهوى مشاهدة مباريات كرة القدم، ويتابع الكثير من مباريات الدوري العربية والعالمية، وهو معجب بفريق تشلسي الإنجليزي، أما لاعبه المفضل فهو النجم الكاميروني دروجبا.

وعلى صعيد المنتخبات يشجع بدر المنتخب الإسباني ومعجب بقائده راؤول جونزاليس.

له رأي في موضوع الاحتراف في الأردن، الذي يرى أنّ تطبيقه بشكل صحيح يرفع من مستوى كرة القدم، إلا أن «تطبيقه في الأردن غير ناجح»، على حد قوله، ويعلل ذلك بـ«عدم توفر الإمكانات المادية عند معظم الأندية».

يتحسّر، لأنّ هناك «أندية خزينتها فارغة، وعاجزة عن دفع رواتب لاعبيها، ويرى أنّ الوقت لم يحن بعد لتطبيق الاحتراف في الأردن، وفي حال تطبيقه، يجب أن توفّر الحكومة والشركات الأموال اللازمة للأندية.

وبالنسبة لوضع الرياضة في قطر، يبدي إعجابه وتأييده لما تقوم به الحكومة هناك من إنفاق لدعم الرياضة، ودفعها مئات الملايين من الدولارات لدعم الأندية وتوفير ملاعب وصالات وقاعات رياضية لكلّ نـادٍ في قطر، مع جميع المستلزمات التي تقوم الدولة بالإشراف على صيانتها، إضافة إلى وجـود لاعبين محترفين على مستوى عالٍ من دول العالم المتقدمة بكرة القدم، مثل البرازيل والأرجنتين والأوروبيين والأفـارقـة، ما أسهم في تقدّم مستوى كرة القدم القطرية بشكل كبير، بخاصة أن اللاعبين القطريين استفادوا كثيراً من احتكاكهم مع النجوم الأجانب الكبار.

ويـقـول إن هناك اهتماماً إعـلامـيـاً كبيراً ومتخصصاً بكرة الـقـدم، وتأتي قناة الـدوري والكأس القطرية في طليعة المهتمين، وقد فازت هذه القناة بجائزة أفضل قناة رياضية متخصصة العام 2008.

بـدر إسماعيل، الـذي مـارس كـرة القدم 15 عاماً، يرى أنّ كرة القدم الأردنية حالياً تراجعت كثيراً على مستوى المنتخب والأندية والجمهور، وهو رأي يسود الأوساط الرياضية، رغـم النتائج المشجعة التي حققها فريقا الشباب في التأهل إلى كأس آسيا منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2009. ■

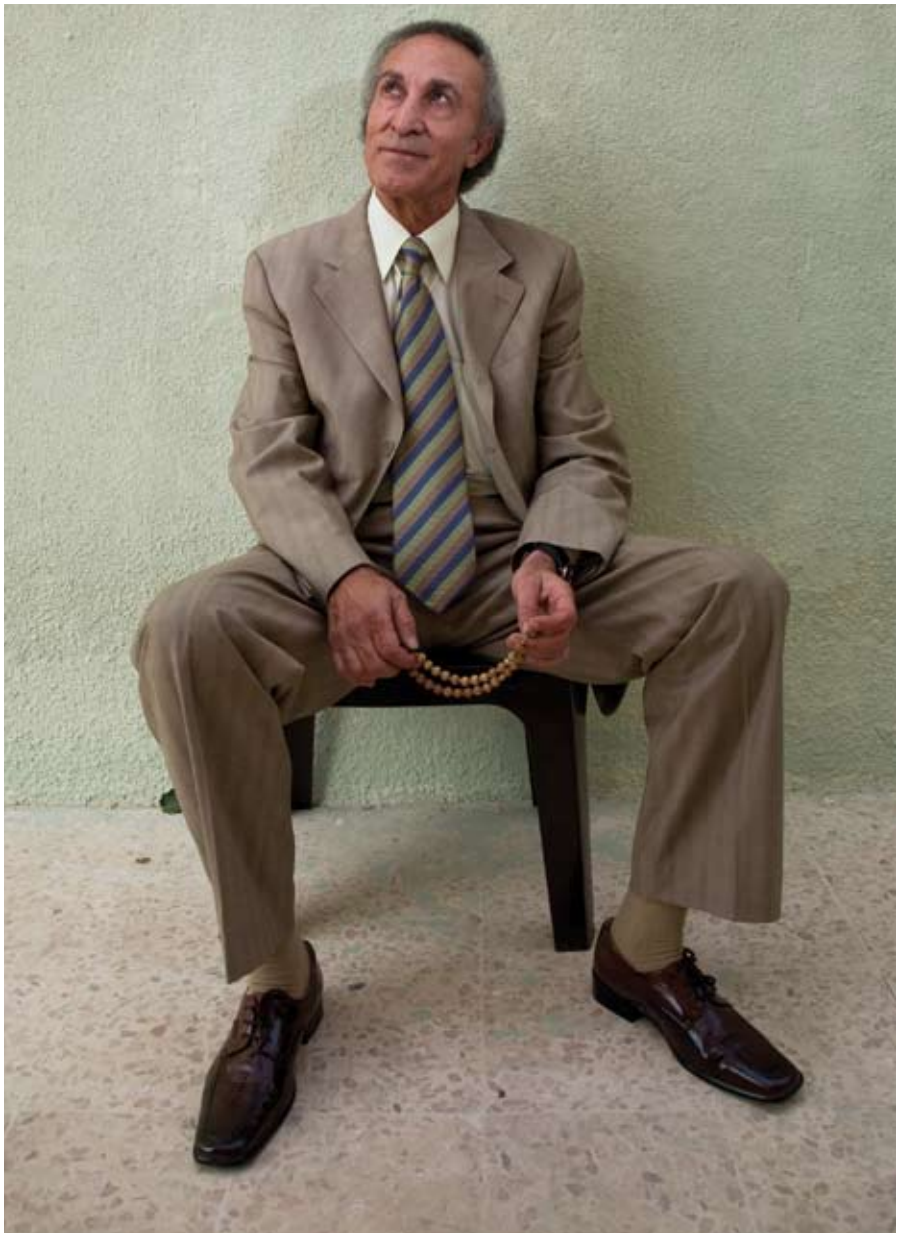

رغم تأهله إلى مونديال العالم

منتخب كرة السلة لم يتذوق طعم الفرح

محمد فهد

رغم تأهله إلى نهائيات كأس العالم التي تقام في تركيا العام المقبل، لم يتذوق المنتخب الوطني لكرة السلة طعم الفرح سوى في قاعة مدينة تيانجين الضخمة في الصين عقب تأهله إلى المونديال في شهر آب/أغسطس الماضي.

فقد قامت اللجنة الأولمبية بحل اتحاد اللعبة في آب/أغسطس 2009، أثناء مشاركة المنتخب في النهائيات الآسيوية. ورغم أن ذلك كان من الممكن أن يـؤدي إلى تراجع الـروح المعنوية لأعضاء المنتخب، إلا أن اللاعبين تغلبوا على ذلك واستطاعوا مواصلة مشوارهم بعزيمة وإصرار، وخطفوا فيه بطاقة التأهل إلى المونديال.

الإحباط جاء بعد ذلك الإنجاز، فرغم مضي ثلاثة أشهر على التأهل، فإن المنتخب لم يتم تجميعه مرة أخرى، ولم يجر أي تدريبات تمهيداً لمشاركته في مونديال كأس العالم التي تُعد إنجازاً كبيراً للكرة الأردنية، ما يجعل رحلة أعضاء المنتخب إلى هناك، إذا بقيت الحال على ما هي عليه، عبارة عن «شمة هوا» في ربوع مدينة إسطنبول التركية التي أصبحت مقصد السياحة العربية بعد مسلسل «سنوات الضياع».

وإلى الآن يبدو أن المنتخب قد أخذ من اسم المسلسل جزءاً منه، هو الضياع، فهو ضائع في الخلافات الإداريـة بعد حل الاتحاد، فالمنتخب أمضى شهوراً عدة سُدى، فيما كان من الممكن أن ينخرط فيها بالمشاركة فـي التدريبات والبطولات ضمن خطة تدريبية عالية المستوى تتضمن معسكرات تدريبية ولقاءات مع فرق من دول متقدمة استعداداً للمونديال.

لكن، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2009 لم يتم تجميع المنتخب، وظل وضعه مجمداً، أما قاعة الأمير حمزة، فإنها حزينة وتشكو الوحدة، فلا تشهد نشاطات ولا مباريات لغياب اتحاد يرعى اللعبة وينظم بطولاتها المحلية أو العربية أو الدولية.

وقاعة حمزة حديثة وواسعة تتسع لسبعة آلاف متفرج، وقد أنشئت لاحتضان مباريات بطولة كرة السلة في الـدورة العربية التاسعة «دورة الحسين» التي احتضنها الأردن العام 1999 وقدم فيها المنتخب مستوى متقدماً.

مدرب نادٍ أردني ولاعب دولي سابق، رفض نشر اسمه، يكشف عن أن ناديه قام بإعطاء إجـازة مفتوحة للاعبين. ويضيف: «اللاعبون لا يـتـدربـون، ومستواهم الفني فـي تراجع، ومعنوياتهم سيئة، إضافة إلى هبوط لياقتهم البدنية».

ويبين أن أفضل استعداد للمشاركة في نهائيات كأس العالم هو انخراط لاعبي المنتخب مـع أنديتهم فـي مباريات الـدوري والـكـأس، «فذلك يساعدهم بـأن يكونوا جاهزين فنياً ونفسياً لخوض غمار المباريات القوية»، حيث إن المنتخبات الأربعة والعشرين التي وصلت إلى النهائيات في تركيا هي من أقوى المنتخبات العالمية».

ويطالب المدرب بضرورة «فك الارتباط بين الجوانب الإدارية والجوانب الفنية في المنتخب، بحيث يبقى المنتخب بعيداً عن الأمور الإدارية، وأن تسير تدريباته بشكل طبيعي».

الأندية الأردنية التي تشعر بأنها «تعاني من البطالة»، قامت خلال تشرين الأول/أكتوبر 2009 بتنظيم بطولتين وديتين، واحدة نظمها النادي الأرثوذكسي واستضافها على صالته، الأخرى نظمها نادي العلوم التطبيقية على صالته، ذلك في محاولة منهما لإعـادة الحياة لرياضة كرة السلة التي تراجعت، وفق لاعبين ومدرّبين.

لاعب في المنتخب، رفض هو الآخـر نشر اسمه، يعرب عن حزنه الكبير على الوضع الذي تعيشه كرة السلة الأردنية هذه الأيام. ويقول: «بعد أن ارتفع مستوى اللعبة بشكل ملحوظ على الصعيدين العربي والآسيوي ووصل الأردن إلى العالمية، ها هي اللعبة اليوم تعود إلى الوراء».

ويؤكد متحسراً: «حـرام ما يجري للرياضة الشعبية الثانية. أرجو أن تنقشع هذه الغمامة بأقصى سرعة لنرى الحياة تعود من جديد إلى السلة الأردنية». ■

جودة الذهب في ميزان فريال الخزوز

سلمى إبراهيم

كثيراً ما يُعَدّ بريق الذهب عنصرَ جذب للنساء، فهن الأكثر استخداماً واقتناء له، وهن الأكثر ملاحقة لموديلاته الجديدة المصاغة في أشكال متنوعة.

فريال الخزوز امرأة عشقت الذهب، ولكن بطريقتها الخاصة، ليس اقتناء أو استخداماً للزينة، وإنما عبْر احترافها فحصَ السبائك وصناعتها، وهي المهنة التي ظلت حكراً على الرجل منذ اكتُشف المعدن الأصفر، لتسجل الخزوز بذلك براءة دخول المرأة وبجدارة عالم الذهب من أوسع أبوابه، وتصبح أول امرأة في الشرق الأوسط متخصصة في فحص المعادن وصناعتها، ومسجلة لدى النقابة العامة لأصحاب محلات تجارة وصياغة الحلي والمجوهرات.

في محلها الصغير الكائن في سوق الصاغة القديم، وسط البلد بعمّان، تبدأ الخزوز يومها، تستقبل الزبائن وتباشر فحص المعادن، المهنة التي تعلّمتها بالممارسة اليومية لا بالدراسة. تقول لـ **السجل**: «ليس هناك مهنة لا تستطيع المرأة خوض غمارها اليوم.. أعتزّ بدخولي مضمار مهنة صياغة الذهب»، وتبتسم فيما يعلّق شريكها في المحل سهيل حناوي، مُثنياً على كلامها بالقول: «هذه المهنة من أكثر المهن التي تناسب السيدات، لأنها تتطلب طول البال والتركيز الشديد».

الدقة، الصبر، والقبض على جمر الذهب، صفات ميزت الخزوز، وجعلتها تحظى بثقة الزبائن الذين أصبحوا يبحثون عن محلّها لفحص سبائكهم. يؤكد محمد الربيعي، أحد التجار في السوق، أن نسبة كبيرة من الزبائن يطلبون الفحص في مختبر الخزوز، مضيفاً: «أنا شخصياً أرشح فريال لزبائني بقوة، وأفضّل التعامل معها لأنها أثبتت فعلياً قدرة ودقة وسرعة في الفحص تمنح المتعاملين معها ثقة وطمأنينة».

تقول الخزوز في هذا السياق: «عملي يتطلب مني أن تكون كل أعصابي متنبِّهة على الميزان، وأن أركز بكل حواسي وأنسى كل شيء حتى لا أترك هامشاً ولو بسيطاً للخطأ».

عملية الفحص لكل عينة تستغرق زهاء ساعة، وتمر بمراحل شديدة الحساسية تبدأ من أخذ العينة، فترقيم السبيكة برقم خاص، ثم إدخال مادة الرصاص والفضة على العينة التي تُصهر في فرن خاص لتتحول إلى ما يشبه حبة العدس، وترقّ بعد ذلك عبر آلة سحب وتوضع في عبوات صغيرة من الكريستال، ويضاف لها حينئذ حمض «نايتريك أسيد». تؤكد الخزوز «أقوم بالخطوات نفسها في كل فحص، لكنني أشعر أن كل عينة تحمل معها قصة جديدة»، وتوضح: «هنا تكمن متعة هذا العمل».

نتيجة خبرتها، تستطيع الخزوز تمييز السبيكة الأصلية التي قد يصل سعرها إلى نحو عشرين ألف دينار، من المزورة التي لا يتجاوز سعر الواحدة منها مئة دينار، بمجرد النظر إليها أو لمسها أو سماع صوت رنّتها على الأرض.

تقول الخزوز إن الدافع الأساسي وراء احترافها المهنة، هو تعرضها لعملية غش عند شرائها قطعة ذهب، تبين لها في ما بعد أنها نحاس مطلي بالذهب. مشيرة إلى أن مجال الاتجار بالمصاغات والسبائك الذهبية يتطلب وعياً من الزبون وحذراً شديداً، إذ يحدث أن تشتري سيدة ما قطعة مصاغ على أنها ذهب، وتكتشف بعد ذلك أنها مصنوعة من النحاس، أو أن تقتني قطعة من المصاغ المرصع بالأحجار العادية الملونة، بحيث يُحسب وزن تلك الأحجار من ضمن وزن الذهب عند الشراء، ويُخصم من وزن القطعة إذا ما أرادت بيعها.

الخزوز، تخوض كل يوم تحدّياً جديداً، وتؤكد أنها تتعلم من مهنتها الكثير، ليس على الصعيد العملي حسب، وإنما على الصعيد الحياتي أيضاً، إذ أصبحت أكثر وعياً لما تحمله المقولة الشائعة «ليس كل ما يلمع ذهباً» من دلالات.■

أحمد أبو خليل

صورة أشعة تذكارية

أفاد استطلاع للرأي أُجري في بلدان أوروبية عدة، بأن آلة التصوير بالأشعة السينية هي أعظم اختراع بشري عبر العصور، وقد تفوّقت على البنسلين والقاطرة البخارية وسفينة الفضاء والشريط الوراثي وغير ذلك من اختراعات مهمة.

تتميز آلة الأشعة السينية عن بقية الاختراعات المذكورة، بأنها تعطي للفرد حصته من منتوجها مباشرة، حيث تُعدّ صور الأشعة جزءاً من الوثائق الصحية التي ترافق الشخص لسنوات طويلة، ويندر أن يتخلّى شخص عن صور الأشعة الخاصة به. ويبدو مشهد المريض وهو يحمل بين يديه المغلف الكاكي الخاص بالصور نوعاً من الفلكلور الطبي المعاصر، وكثيراً ما توضع الصور الى جانب المريض خلال فترة استقبال الزوار ويَجري عرضها أمامهم، ولا يتفوق عليها في مجال مظاهر وجاهة المرض سوى الحصى المنتزعة من المرارة والكلى أو البراغي التي أزيلت عن الكسور الداخلية، وهي أشياء لعرضها أمام الوزار وقْعٌ أعمق في النفوس، وتُعدّ مؤشرات على وجاهة المرض.

ذات مرة التقى كاتب هذه السطور مع واحد من أشهر الفنانين الكوميديين الأردنيين في عيادة أشعة، وبالطبع كنت أعرفه نجماً، لكنه لا يعرفني، وقد سارعتُ إلى السلام عليه وطلبت منه أن يسمح لي بالتقاط صورة أشعة تذكارية معه، وقد ظننت أنه سيقابل طلبي باستحسان، بوصفه اقتراحاً كوميدياً، غير أنه غضب مني، وربما كان هذا الكوميدي هو الوحيد الذي لا يضحك لصورة الأشعة. ■

بريشة الرسام الروماني كونستانتين بافل

إعادة تأميم قطاع الفرقعة

أعطت وزارة الداخلية مهلة سنة كاملة لتجار مواد الألعاب النارية والمفرقعات، كي يتخلصوا من مخزونهم، تمهيداً لتطبيق قرار وقف استيراد هذه المواد، ومن ثم وقف استخدامها.

الحقّ أن هذه التجارة حكومية بالكامل في الأصل، وكانت تُستخدم في المناسبات الرسمية والأعياد التي يقرّر فيها القيام بقدر من الفرقعة، وكانت السلطات تعلن للجمهور عن الزمن الذي ستنطلق فيه تلك النيران.

في ما بعد، عندما تم السماح باستخدامها على المستوى الأهلي، عُدَّ ذلك بديلاً مستحسَناً عن إطلاق الرصاص، لكنّ هذا الأخير لم يتوقف نهائياً، لأن البديل لم يكن مقنعاً سوى لعشاق الفرقعة، أي عشاق صوت الانفجارات بصرف النظر عن مصدرها، لكنْ على الدوام كان هناك مَن لا يقتنع الا بصوت البارود الحقيقي.

اليوم، تريد الحكومة إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وهناك فرصة سنة أمام المفرقعين ليمارسوا آخرَ رغباتهم منها. أما سوق الفرقعة فيُتوقَّع أن يشهد اضطراباً خلال هذه السنة، وبحسب قوانين السوق البسيطة، من المتوقَّع مع تقلُّص العرض أن يرتفع السعر، وقد تباع آخر الكميات بأسعار خيالية، غير أنه يقال إن هنالك أصنافاً أخرى من المفرقعات بلا أضرار يَنتج عنها رسومات وأشكال دخانية في الفضاء، وهي قد تشقّ طريقها للقطاع الأهلي، مما سيجعل من مفرقعات اليوم موضة قديمة. ■

تحديث عمليات «الحوينة» في الرمثا

تم مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، الإعلان عن عقد دورة تدريبية لنساء الرمثا في مجال إعادة تدوير القماش، أي إيجاد مجالات لإعادة استعمال الملابس البالية بدلاً من التخلص منها.

الخبر مفاجئ في الرمثا بالذات، وهي التي شهدت أوسع تطبيقات عملية للفعل «حْوينة» من الفعل العامي «حيّن يحين» بمعنى: استخسر. إذ يقال عن شخص ما: «حوينه فيه تلك المرأة الجميلة» بمعنى «خسارة فيه»، أو عن حامل شهادة جامعية يقوم بسلوك غير مناسب فيقال: «حوينه فيه الشهادة».

في مجال القماش تحديداً، كان يندر أن تُرمى أية قطعة قماش، وأذكر أن أول مقالة كتبتها في صحيفة «عبد ربه» الساخرة حملت عنوان «حوينه»، وقد تتبعت فيها مسيرة قميص يشتريه الأب ويرتديه حتى يشارف على الاهتراء، فينوي التخلص منه، عندئذ تقول الأم: «حوينه عليه»، وتعيد تكييفه للابن الكبير، فيلبسه هذا زمناً حتى يقرّر بدوره التخلص منه، فتقول الأم مرّة أخرى: «حوينه عليه» وتكيّفه للابن الأصغر، وبعد أن يهترئ تماماً تقول الأم من جديد: «حوينه عليه» وتحوله الى ممسحة، ولكن قبل ذلك قد تقول «حوينه على أزراره»، فتخلعها وتحيلها إلى احتياطي الأزرار كي تأخذ طريقها إلى سلسلة من «الحوينات الفرعية». وفي أحيان أخرى قد يجد القميص طريقه الى مطحنة القماش، أي ما يُعرف بـ«مطحنة الشرايط» التي كانت تتجول بين القرى لتطحن الأقمشة البالية وتحيلها إلى حشوة للفراش.

كما ترون؛ من المحزن أن تقوم هيئات من العاصمة بتعليم سيدات يحملن مثل هذا التاريخ والخبرة في المجال نفسه. ■

مطابخ العامر

Mecca Street - Amman - Jordan
P.O.Box: 3614 Amman 11821 Jordan
Tel : +962 6 585 7524
Fax : +962 6 585 7546
Email: samerabc@orange.jo

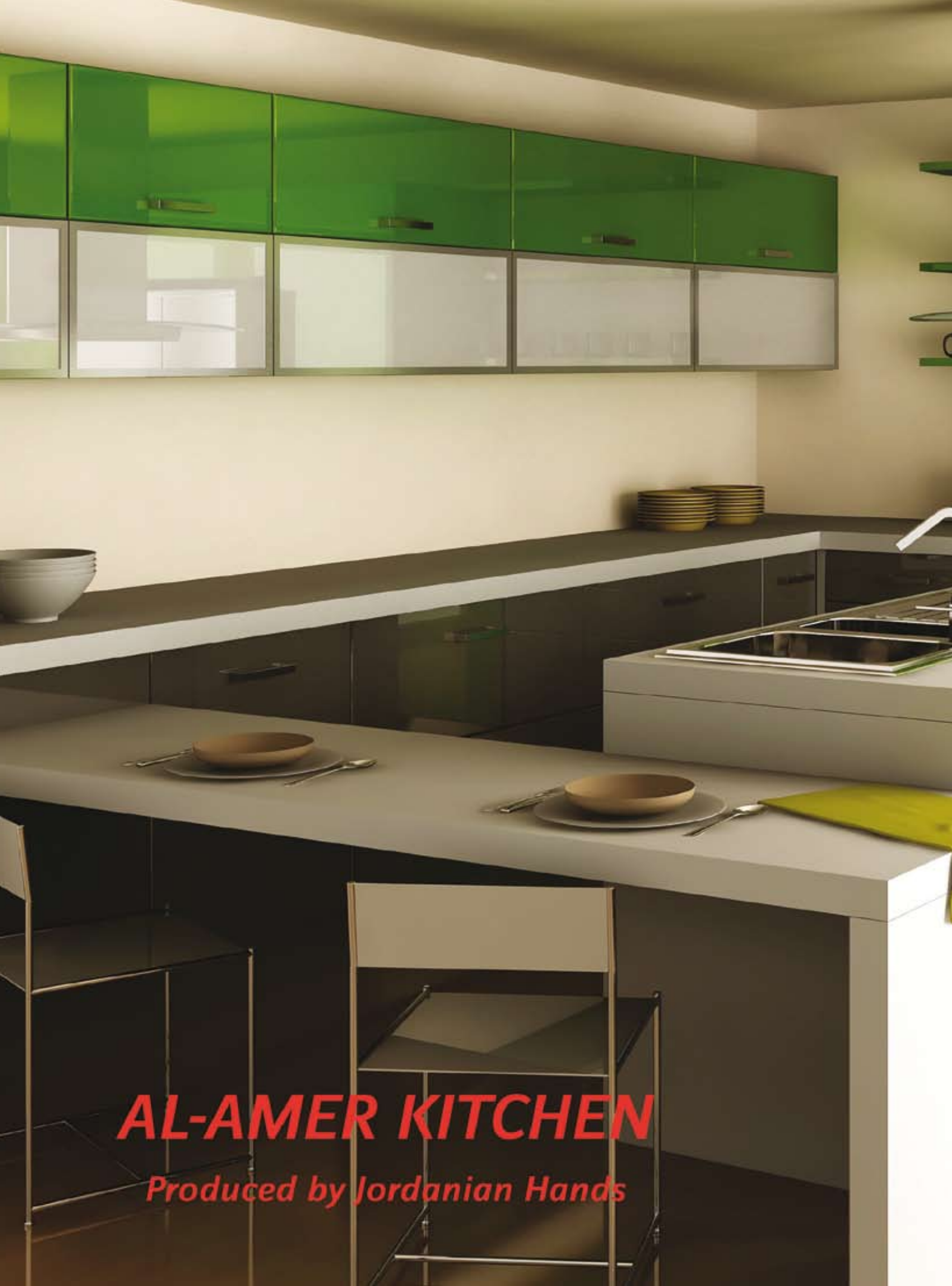
AL-AMER KITCHEN
Produced by Jordanian Hands

ريم بدران:
شهبندر التجار

حسين نشوان

الكلية العلمية الإسلامية والأهلية للبنات، مدرستان تقاسمتا ما تشكّلَ من وعي في شخص ريم بدران، الاقتصادية والنقابية والمسؤولة في غير موقع، وخلال ذلك كله المرأة التي تعنى بالعمل العام، غير أن البيت السياسي الذي نشأت فيه ترك على ما يبدو في أعماق نفسها حذراً ما، لا تنكره. تقول في ذلك: «تعلّمنا في البيت أن لكل واحد خصوصيته».

تنتمي ريم، المولودة في عمان 1963، لبيت سياسي عريق، فوالدها مضر بدران كان «دولة الرئيس» لثلاث مرات، وحلّ عمها عدنان في المنصب نفسه لاحقاً لمرة واحدة.

تعلمت من الحياة أن الطموح لا حدود له، وأنه لا يقتصر على الرجل وحده. وتُبدي ثقةً عاليةً في أن قدرتها على التغيير تقودها إلى الطريق الصحيحة، فـ«قدرات الإنسان هي التي تصنعه» بحسب تعبيرها، هي التي تقف ضد فكرة «ابن الوزير وزير»، وإن كانت تعترف أن البيئة توفر الشرط.

تولّت مناصب في العمل العام والقطاع الخاص، من أبرزها: رئيس لجنة تنمية الاستثمار في الجامعة العربية، رئيس مجلس إدارة روابي الديرة، وعضو مجلس بيت التمويل الكويتي.

تصدّت لمعركة انتخابات الغرف التجارية مؤخراً، ودشّنت دخول المرأة للمرة الأولى، إلى عضوية مجلسها بأعلى الأصوات. خاضت المعركة «بدعم من الزوج والأسرة والأصدقاء» كما تقول، وبدت مصرّة على الوصول إليها بأصوات الناخبين وليس التعيين، وهو ما قالت إنه «رأي الوالد». وقبل ذلك رشحها أصدقاء لغرفة الصناعة، وفي كل من الحالتين جاءت بالصدفة، لكنها تفسر نجاحها بأنه تحقق بـ«الخبرة والسمعة والمصداقية».

لُقبت بـ«بطلة الاستثمار»، لما حققته من إنجازات في مجال جذب الاستثمار، وتطوير التشريعات المتعلقة بهذا المجال الحيوي، وذلك خلال إدارتها لمؤسسة تشجيع الاستثمار، كما وُصفت بـ«المرأة الحديدية»، لما تمتاز به من إصرار ومثابرة وجلَد في إحقاق الحق.

اختارتها مجلة **أريبيان بزنس** العام 2008 «سيدة أعمال العام» تقديراً لإنجازاتها المميزة، وجهودها لتشجيع الاستثمار، وتذليل العقبات أمام الاقتصاد والاقتصاديين الأردنيين. وهي تشغل منصب مدير عام التمويل الكويتي، وقبلها عملت في صندوق النقد الدولي.

متزوجة من عمر البشير، ويعمل زوجها في مجال الطاقة المتجددة. أمٌّ لبنت وولد، دينا وليث. أكثر ما تبغضه «الواسطة»، وهضم حقوق الآخرين، وتقول إن أول إنجاز لها في غرفة التجارة «منح المرأة حقوقها في التأمين الصحي». وترى أن العلاقة بين الرجل والمرأة لا تتصل بالندية والمنافسة، وإنما بمعرفة الحقوق والواجبات، غير أنها تستدرك أن المرأة «منقوصة الحقوق للأسف»، وإن كان الأردن أنصف المرأة «نوعاً ما».

نالت درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي في جامعة **جونز هوبكنز**، بعد بكالوريوس في الأدب الإنجليزي وإدارة الأعمال في الجامعة الأردنية.

تستعيد المرحلة التي عاشتها الأسرة خلال «معركة» نيل الثقة لحكومة مضر بدران 1990/1989: «ما قبل الثقة وما بعد الثقة، ما زالت التفاصيل ماثلة كأنها تحدث اليوم. كنا على أبواب العيد، والكل يناقش، وكان الوالد يقول: الديمقراطية خط أحمر، ينبغي أن تنجح. في ما بعد اطلعت على دراسة تؤكد أهمية ما أنجزَ وقتذاك».

برقةٍ وهدوء يتلمّسهما محاورها، غير أنها تقترن بصلابة وجدية، ودينامية وحماسة، تترك أثرها في المواقع التي تشغلها، وهذا ما يشهد به زملاء عملوا معها في غير موقع.

لا تميل إلى المشاكسة: «أنا معتدلة، ولست مشاكسة في المدرسة، إلا أن صف 81 -سنة تخرجها في الثانوية العامة- كان بالإجمال مشاكساً، وكثيراً ما ورط المعلمين بالمقالب، لكنهم كانوا يغرشون عنا، لأن صفنا كان متفوقاً».

تقول بدران التي كانت من مؤسسي «الملتقى النسائي العالمي»، إن الكلية التي درَست فيها حتى الثاني الإعدادي، زرعت فيها حب اللغة العربية، ونمّت في نفسها العلاقات الإنسانية، كما أفادتها نشاطاتها اللامنهجية في صقل شخصيتها القيادية. بينما فتحت «الأهلية» أمامها أفقاً للّغة الأجنبية والعلوم، وفكرة الاستقلالية. وقد مثّلَ الأستاذ إبراهيم، معلم الرياضيات في «الأهلية» نموذجها في الإخلاص، تقول عنه: «إنه الإخلاص عينه».

تستذكر أسماء زميلات رافقنها في أيام الدراسة: ريم أبو حسان، سمر الحاج حسن، لبنى أبو زهرة، ماجدة الفار، لينا الصبيح وياسرة غوشة. وتؤكد أنهن ما زلن «على تواصل، وإن كانت الأيام لا تتيح ذلك باستمرار».

في المدرسة برز اهتمامها بالرياضة، وتحديداً الكرة الطائرة التي كانت فيها «كابتن» الفريق، وظهرت بوادر اتجاه نحو السياسة، بالنقاش الذي تثيره في حصة «القضية الفلسطينية»، إلا أنها في الجامعة ظلت بمنأى عن «التنظيم» أو الانخراط في أي من التجمعات الحزبية، ولم يتصل بها أحد، ربما لتصنيفها وفق عمل والدها السابق في المخابرات، وتستذكر بروح مرحة جلسات، كان فيها من يريد أن يذهب بعيداً في الحديث، يتوقف ويقوَل: «محظورة».

تبدو أمْيَل إلى الفكر القومي، لاعتقادها أن قوة العرب تكمن في وحدتهم، وأن تطور الأمة مستحيل دون «العمل الجماعي». وهي تعمل على ذلك من خلال لجنة تنمية الاستثمار في جامعة الدول العربية، ولا تفصل بين القطاعَين العام والخاص، وإنما ترى فيهما وسيلة لخدمة المجتمع.

عندما سُئل أحد كبار المستثمرين الكويتيين، عن السبب في توجيه جزء كبير من استثماراته للسوق الأردنية، أجاب مازحاً: «بسبب وجود ريم بدران مسؤولة عن الاستثمارات». ■